

المؤانفائت

ا **صِئول الِلثربعَة** النصبي

وهوارامهم زموس البعماله فالمطلانك الموصف

(وعليه شرح جليل)

لتحرير دعاويه و كمتف مُراميه ، وتخر يْج أَحَادِيْه ، ونقد آرائه نقداً علياً يعتمدُ على النظر العقلي وعلى دوح التشريع ونصوصه

غلم

حضرة صاحب الفضية الأستاذ الكبير شيخ علما. دمياط الشيخ عبد الله دراز

الشيخ خبد الله درار

وقد عنى بضبطه وترقيمه ووضع ترا.مه الا°ستاذ عمد عبد الله دراز المدرس بقشم التخصص بالازهر المشريف

أبجئزه الأولت

يطلب فالمكنة المخاريا المسيكرى باول شارع عدكل ميسر

سرانيالخالج

الحد لله ، والصلاة والسلام على رسل الله

التعريف بكثاب الموافقات

لم كان الكتاب العزيزه وكلية الشريمة ، وعدة الملة ، وكانت السنة راجعة في معناها اليه ، تفصل مجاه وتبين مشكله ، وتبسط موجز ، كان لابد ملريد اقتباس أحكام هذه النريعة بنف من الرجوع الى الكتاب والسنة أو إلى ماتفرع عنها بطريق قطعي من الاجمع والفياس .

ولماكان الكتاب والسنة واردين بانة العرب ، وكانت لهم عادات في الاستعال ، يها يتميز صريح الكلام وظاهره وجمله ، وحقيقته ومجازه ، وعلم وخاصه ، ووحكمه ومتشابها ، وفواد ، إلى غير ذلك ، كان لابد لطالب الشريعة من هذين الأصلين _ أن يكون على علم بلسان العرب في مناحى خطابها ، وما تفساق إليه أفهامها في كلامها ، فكان حدق اللغة العربية بهذه العرجة ركنا من أركان الاجتهاد . كما تقرر ذلك عند عامة الأصوليين ، وفي مقدمتهم الامام الشافعي رضى الله عنه في رسالة الأصول.

هذه الشريمة المصومة ليست تكاليفها موضوعة حيثًا اتفق، لمجرد إدخال الناس تحت سلطة الدين . بل وضعت لتحقيق مقاصد الشارع فىقياممصالحهم فى الدين والدنيا معاً . ورُوعى فى كلحكم منها . إماحفظ شى. من الضروريات الحنسة (الدين والنفس والمقل والنسل والمال) التي هي أسس العمران المرعية في كل ملة ، والتي لولاها لم تجر مصالح الدنيا على استقامة ، ولفانت النجاة في الآخرة ؛ و إما حفظ ثبى، من الحاجيات ، كأنواع المصاملات ، التي لولا وودد ها على الضروريات لوقع الناس في الضيق والحرج ؛ و إما حفظ شيء من التحصيفات ، التي ترجع إلى مكارم الأخلاق ، ومحاسن المادات ، و إما تكيل توع من الأنواع الثلاثة بما يعين على تحققه . ولا يخلو باب من أبواب الفقه عبدات ومعاملات وجنايات وغيرها ـ من رعاية هده المصالح ، وتحقيق هذه المتالح ، وتحقيق هذه المصالح ، وتحقيق هذه المتالح ، وتحقيق هذه المتالح ، وتحقيق هذه المتالح ، وتحقيق هذه المتالح ، وتحقيق .

ومعلوم أن هذه المراتب النلاث تتفاوت فى درجات تأكمه الطلب لاقامتها ، والنهى عن تعدى حدودها .

وهذا بحر ذاخر ، يحتاج إلى تفاصيل واسعة ، وقواعد كاية ، لضبط مقاصد الشارع فيها (من جهة قصده لوضع الشريعة ابتداء، وقصده في وضمها التكايف بمتضاها ، وقصده في دخول المكأف تحت حكما .)

تحقيقُ هده المقاصد، وتحرى بسطها، واستقصاء تغاريعها، واستثمارُها من استقراء موارد الشريعة فيها، هو معرفةُ سر التشريع، وعلم مالا بدّ منه لمن يحاول استنباط الأحكام ِ الشرعية من أدلتها التفصيلية.

إذ أنه لا يكنى النظر فى هده الأداة الجزئية، دون النظر إلى كليسات الشريعة و إلا لتضاربت بين يديه الجزئيات ، وعارض بعضها بعضاً فى ظاهر الأمر، إذا لم يكن فى يده مبزان عقاصد الشارع ليعرف به ما يأخذ منها وما يمع ، فالواجب إذا اعتبار الجزئيات بالكليات . شأن الجزئيات م كلياتها فى كل نوع من أنواء الموجودات .

والى هدا أشار الغزالى ، فيا نقله عن الشافعى ، بعد بيان مفيد فيا يراعيه المجتهد فى الاستنباط ، حيث قال ويلاحظ القواعد الكلية أولا ، ويقدمها على الجزئيات ،كافى التتل بالمتقَّل ، فتقدم قاعدة الردع ، على مراعاة الاسم الوارد فى الجزئى .

من هـ ذا البيان ، علم أن لاستنباط أحبكام الشريعة ركنين : أجـ دها علم لسان العرب ، وثانيها علم أمبرار الشريعة ومقاصدها ،

أما الركن الأول فقد كان وصفاً غريزياً في الصحابة والتابعين من العرب الخلم على يكونوا في حاجة لقواعد تضبطه لهم كا أنهم كدبوا الاتصاف بالركن الشافى من طول عبيتهم لرسول الله يختج ومعرفتهم الأسبساب التي ترتب عليها التشريع ، حيث كان يغزل القرآن ونرد السنة نجوماً ، بحسب الوقائع ، مع صفاء الخاطر ، فأدركوا المصالح ، وعرفوا المقاصد التي واعاها الشارع في التشريع ، كما يعرف ذلك من وقف على شيء من محاور انهم عند أخذ رأيهم ، واستشارة الأنجة لمم في الأحكام الشرعية التي كانوا يتوفنون فيها .

وأما من جاء بمدهم تمن لم يحرز هذين الوصفين ، فلا بدله من قواعد ، تضبط له طريق استمال العرب فى لسانها ، وأخرى تصبط له مقاصد الشارع فى تشريعه للأحكام ، وقد انتصب لندوين هذه القواعد جملة من الأثمة ، بين مقل ومكثر ، وسحوه (أصول الفقه)

ولماكان الركن الأول هو الحدق فى اللغة العربية، أدرجوا فى هـذا الفن ما تمس إليه حاجة الاستفباط بطريق مباشر ، مما قوره أثمة اللغة ، حتى إنك لـ لـترى هـدا النوع من القواعد ، هو غالب ما صنف فى أصول اللغة ، وأضافوا إلى ذلك ما يتملق متصور الأحكام ، وشيئاً من مقدمات علم الكلام ومسائله وكان الأحدر ـ في هيه مدونوه بالاعتبار من صلب الأصول ، هوما يتملق

بالكتاب والسنة مر بعض نواحيهما، ثم ما يتملق بالاجماع والقياس والاجتهاد،

ولكنهم أغفاوا الركن الثانى إغفالا ، فلم يتكلموا على مقاصد الشارع ، الهم الا اشارة وردت فى باب النياس ، عند تقسيم العلة يحسب مقاصد الشارع وبحسب الافضاء اليها ، وأنهابحسب الأول ثلاثة أقسام:ضرور يات، وحاجيات وتحسينات الح مع أن هذا كان أولى بالعناية والتفصيل ، والاستنصاء والتدوين من كثير من المسائل التي جلبت الى الأصول من علوم أخرى .

.*.

وقد وقف الفن منذ القرن الخامس عند حدود ما تكون انه في مباحث الشطر الاول . وما تجدد من الكتب بعد ذلك ، دائر بين تلخيص ، وشرح ، ووضع له في قوالب مختلفة .

وهكذا بق علم الأصول فاقداً قسا عظيا، هو شطر العلم الساحث عن أحد ركنيه ، حتى هيأ الله سبحانه وتعالى أبالسحق الشاطبي في الترن الثامري، للمجرى، لتدارك هسذا النواغ المترامي التدارك هسذا النواغ المترامي الأطراف ، في تواحى هذا العلم الجليل ، فحلل هذه المقاصد الى أربعة أتواع ، ثم أخذ يفصل كل نوع منها وأضاف اليها مقاصد المكاف في التكليف ، وبسط هذا الجانب من التكليف ، وتسعة وأربعين فصلا ، من كتابه الموافقات ، تحيل بها كيف كانت الشريعة مبنية على مراعاة المصلل ، وأنها نظام عام لجيع البشر دائم أبدى ، لو فرض بقاء الدنيا الى غير نهاية . لأنها مراعى فيها مجرى المواقد المسترة . وأن اختلاف الأحكام عند اختلاف المواقد ترجع المواقد للم عليها ، وأن هذه الشريعة كا يقول _

خاصيتها الساح ، وشأنهاالرفق، تحمل الجماء النفير، ضميفاً وقوياً ، ونهدى الكافقة فها وغبياً ،

الحباحث التى أغفلوها فجا فيتظموا عليه

لم تقف به الحمة في التجديد والهارة لهذا الهن ، عند حد تأصيل القواعد ، وتأسيس الكايات المتضمنة لمقاصد الشارع في وضع الشريعة ، بل جال في تفاصيل مباحث الكتاب أوسع مجال ، وتوصل باستمرائها الماستخراج در و غوال لما أوثق صلة بروح الشريعة ، وأعرق نسب بعل الأصول ، فوضع في فأعمة كتابه المسائل التي تعتبر من للأصول نبراساً ، ثم انتقل منها اللي أساساً ، ولتمييز الشرعية والوضعية ، وبحث فيها من وجهة غير الوجهة المذكورة في كتب الاصول ، وأمن بوجهخاص في المباح ، والسبب ، والشرط ، والعزام ، والخص . وأهيك في هذا المقام أنه وضع في ذلك ربع الكتاب، تصل منه الى علم حجم ، وقته في الدين ، وقد رتب عليه في قدم الادلة قواعد ذات شأن في التشريع ، وهناك يبين ابتناه ، تلك التواعد على ماقرره في قدم الاحكام حتى لترى الكتاب آبعضه بعبخ بعض

ثم إن عرائس الحكمة ، ولباب الاصول ، الق رسم ممالها ، وشد مماقها في مباحث الكتتاب والسنة ، ما كان منها مشتركا ، وما كان خاصاً بكل منها ، وعوارضها من الاحكام ، والتشابه ، واللّمة ، والأوامر ، والنواهي ، والنصوص ، والمعوم ، والإجال ، والبيان حهذه المباحث التي فتح الله عليه بها لم تسلس له قيادها ، وتكشف له قناعها ، إلا باتخاذه الترآن الكريم أنيسك، وجمله يجابر ، وجليسك، على مر الايم والاعوام ، نظرا وعلا و باستما تتميل ذلك بالاطلاع والأحاطة بكتب السنة

ومانيها ، وبالنظر في كلام الأثمة السابقين ، والقرود من آرا والسلف المتقدمين ، مع ما وهبه الله من قوة البصيرة بالدين ، حق تشمر وأنت تقرأ في الكتاب كأنك تراه وقد تسم ذروة طود شلمخ ، يشرف منه على موارد الشريعة ومصادرها ، يحيط بمسالكها ، ويبمد بشمايها ، هيصف عن حس ، ويبني قواعد عن خرة ، ويمهد كليات يشدها بأدلة الاستقراء من الشريعة ، فيضم آية الى آيات ، وحديثاً إلى أحاديث ، وأراً إلى آثار ، عاضماً لما بالادلة المقلية ، والوجوه النظرية والتي هو نوع من أنواع النواتر المنوى ، ملقرما ذلك في مباحثه وأدلته حتى قال بمحق _ ان هذا المطريق الذي هو نوع من أنواع النواتر المنوى ، ملقرما ذلك في مباحثه وأدلته حتى قال بمحق _ ان هذا المطريق الذي هو نوع من المسلك هو طعية كتابه .

ولقد أبان في هذه المسائل منزلة الكتاب من أدلة الشريعة ، وأنه أصل لجيع هذه الادلة ، وان تعريجه للأحكام كلى ، وأنه لابدله من بيان السنة ، كا بين أصام العلام المضافة الى القرآن ، وما يحتاج اليه منهافي الاستنباط ، ومالا يحتاج اليه ، وعمديد الظاهر والباطن من القرآن ، وقسم الباطن المتحديد الظاهر والباطن من اقرآن ، وقسم الباطن المتحديد على استنباط منه ، والمدتى تفصيل وتقرير له ، وأنه لا بدمن تغزيل المدتى على المكي وأداللاً متم لم ردعى الكيات من ملتاء وأعاور دعى قليل من المؤتيات الأسباب مضبوطة وحدد الضابط المحدالأ عمل الأوسط في فهم الكتاب العزيز الذي يصح أن يبنى عليه اقتباس الأحكام منه ، ثم بين رتبة السنة ومغزلتها من الكتاب ، وأنها لاغرج في أحكام التشريع عن كيات القرآن ، وأثبت ذلك كله بما لا يدعى في هذه القواعد شبهة

وقد جعل تمام الكتاب بلب الاجتهاد ولواحقه ، فين أنواع الاجتهاد ، وما ينقطع منها ، وما لاينقطع الى قيام الساعة ، وأنواع ماينقطم ، وما يتوقف منها على الركنين ـ حفق اللغة العربية حتى يكون الجتهد في معرفة تصرفة با كالعرب، وفهم مقاصد الشريعة على كالها _ وما يتوقف منها على الثانى دون الاول ، ومالا متوقف على واحد منها

ثم أثبت انالشريعة ترجع فى كل حكم إلى قول واحد ،معها كثر الخسلاف. بين الجتهدين فى إدراك مقصد الشارع فى حكم من الاحكام؛ وبنى على هذا الاصل طائمة من السكليات الاصولية؛ ثم بين محالَّ الاجتهاد ، وأسباب عروض الخطأ فيه الح الح

وفيا ذكر نه إشارة إلى قطرة من سلحل كتاب الموافقات الذي لو اتخد مناراً للسلمين ، بتقريره بين العلماء ، وإذاعته بين الخلمة ، الكان منمية أنه تطرد أولئك الادعياء المتطفلين على موائد الشريعة المطهرة ، يتبجحون بأنهم أهل للجنهاد مع خلوهم من كل وسيلة ، وتجردهم من الصفات التي تدنيهم من هذا الميدان سوى مجرد اللدعوى ، وتمكن المحوى ، وترك أمر الدين فوضى بلا رقيب فترى فو يقا بمن يستحق وصف الأمية في الشريعة في أخذ ببعض جزئياتها بهمم به كلياتها، حتى يصبر منها إلى ماظهر له ببادى الرأى من غير إحاملة بقاصد الشارع لتكون ميزانا في يعد لهنده الاداة الجزئية ، وفر يقا آخر في خذ الاداة الجزئية ، مأخذ الاستظهار على غرضه في النازلة العارضية فيحكم الهوى على الاداة حتى تمكن الاحداد تبعاً لفرضه من يا لادقة وعن تمكن المناسم لما روى عن ثقات السلف في فهمها مولا يصبرة في وسائل الاستنباط منها وما ذلك إلا بسبب الأهواء المتمكنة من النفوس، الحاملة على ترك الاعتداء منها وما أراح الشعة بمن وحرجة الاجتهاد. وإنها لخاطرة في اقتحام المهائك المؤذنا الله

ونعود الى الموضوع فنقول إن صاحب الموافقات لم يذكر في كتابه مبحثة

واحداً من المباحث المعونة في كتب الاصول، إلا إشارة في بعض الاحيان لينتقل سَها إلى تأميل قاعدة،أو تغريع أصل،ثم هو مع ذلك لم يَعض من فضل المباحث الاصولية، بل ثراء يقول في كثير من مباحثه: إذا أضيف هذا الى ماتقرر في الأصول أمكن الوصول إلى المقصود

وجلة القول، أن كالأماذ كروه في كتب الاصول، وما ذكره في الموافقات، يعتبر كوسيلة لاستنباط الاحكام من أطة الشريعة ، إلا أن القسم المذكور في الاصول على كثرة تشميه ، وطول ايلجاج في مسائله ، تنحصر فائدته في كونه وسيلة ؛ حتى لطالمًا أوردوا على المشتغلين به الاعتتراض بأنه لافائدة فيه إلا لن يبلغ درجة الاجتهاد ، فكان الجواب الذي يقال دائما : ان فائدته لغير الجتهد أن يعرف كيف استنبطت الأحكام ؛ ولكن التسليم بهذا الجواب يحتاج الى تسامح وإغضاء كثير ، لأنه انما يعرف به بعض أجزاء وسميلة الاستنباط مفككة منثورة ؛ والبعض الآخر وهو المتعلق بركن معرفة مقاصد الشريعة فاقد. ومامئله في هذه الحالة إلا كمثل من يريدأن يعدلك صنعة النساجة فيعرض عليك بعض أجزاء آلة النسيج محلولة مبمثرة الاجزاء، ولا تخفى ضؤولة تلك الفائدة أما القسم الذي ذكره الشاطبي في الاجراء الاربعة من كتابه فهوو إن كان كجزه من وسيلة الاستنباط ، يعرف به كيف استنبط الجتهدون أيضاء إلا أنه في ذاته فقه في الدين ، وعلم بنظام الشريعة ، ووقوف على أسس التشريع ، ةُان لم نصل منه إلى الاتصاف بصغة الاجتهاد ، والقدرة على الاستتباط ، فأنا نصل منه إلى معرفة مقاصد الشارع ، وسر أحكام الشريمة ، و إنه لهدى تسكن إليه النفوس ، و إنه لنور يشرق في نواحي قلب المؤمن ، يدفع عنه الحيرة و يطرد مايل به من الخواطر، وبجمع مازاغ من المدارك ، فلله ماأذد الشريمة الاسلامية هذا الامام رضي الله عنه

السبب في عرم تراول السكتلب

بق أن يقال : اذا كانت ، ترقة الكتاب كما ذكرت ، وفضله في الشريعة على ما وصنت ، فلماذا حجب عن الانظار ، طوال هذه السنين ، ولم يأخذ حفله من الأذاعة ، وَلَمُ الكوف على تقريره ، ي نشر هين علماء الشرق ؟ ذو لم تكن الكتب المشتهرة أكثر منه فائدة ما احتجب واشتهرت

وجوابه أنهذا منقوض، فانه لا يازم من الشهرة وعدمها فضل ولا نقص، فالكتب عند دنا كالرجال ، فكم من فاضل استتر ، وعاطل ظهر ، ويكذيك تغييها على فساد هــنــ النظرية ماهو مشاهد، فهــذا كتاب جم الجوامع بشرح الحسلي بقي قرونا طويلة ، هوكتاب الاصول الوحيد الذي يدرس في الازهر ، ومعاهد السلم بالديار المصرية ، مع وجود مشل الإحكام للآمدى ، وكتابي المنهى والختصر لابن الحاجب ، والتحرير والمهاج ومسلم الثبوت وغيرها من الكتب المؤلفة في نفس القسم الذي اشتمل عليه جمع الجوامع وقد نسجت عليها عناكب الأهمال ، فلم يبرز بمضها التداول والانتفاع بها، إلاق عهدنا الاخير، ولايختلف اثنان في ان جمع الجوامع أقلها غناء،واكترها عناء وانما يرجع خول ذكر الكتاب إلى امرين : أحدها المباحث التي اشتمل عليها ، وثانيهما طرية تصوغه وتأليفه وقالاً ولكون هذه المباحث مبتكرة مستحدثة لم يسبق البها المؤلفكا أشرنااليه عوجاءتني القرن الثامن بعد أن تجلقسم الآخر من الاصول تمهيمه وتعميد طريقه ، وألفه المشتغلون بعلوم الشريمة ،وتناولو. **بالبحث والشرح والتملم والتمليم ، وصار في نظر هم هو كل ما يطلب من علم الأصول،** إذ أنه عندهم كما قلناوسيلة الاجتهاد الذي لم يتذوقوه ، فلا يكادون يشعرون بنقص فهذه الوسيلة ؛ فإرتتطاول همة من سمع منهم بالكتاب إلى تناولهو إجهادالفكر

مسلمته ، واقتباس فوائده موضمهاالى ماعر فوا موالمدل على إلفها فيها ألفوا، ولَـُتَّ طلاب العلم إليها، وتحريك همهم و إعانتهم عليها

والثانى أن قل أي اسحق رحه الله ، وإن كان عشى سويا، ويكتب عربيا لقياء كا يشاهد ذلك في كثير من المباحث التى يخلص فيها المتام لذهنه وقله ، فيناك ترى دهنا سيالا ، وقلما جو الا ، قد تقرأ الصغحة كاملة لا تتمتر في من المفردات ولا اغراض المركبات ، الا أنه في مواطن الحساجة إلى الاستدلال بموارد الشريعة والاحتكام إلى الوجوء المقلية ، والرجوع إلى المباحث المتردة في العادم الأخرى ، يجمل القارى ، رعا ينتقل في الفهم من المباحث المتركبة إلى جارتها ، ثم منها الى الق تلبها ، كأنه عشى على أسنان المشط ، لأن تحت كل كلة معنى يشير اليه ، وغرضا يمول في سياقه عليه ، فهو بكتب بعدما أحاط بالسنة ، وكلام المفسرين ، ومباحث الكلام ، وأصول المتقدمين ، وفروع المجتهدين ، وطريق الخاصة من المتصوفين ، ولا يسعه السيحشول الكتاب بهذه التفاصيل ، فن عدده الناحية وحدت ألصعوبة في تناول المكتاب ، واحتاج في تيسير ممانيه ، وبيان كثير من مبانيه ، الى اعانة مامانيه ، وميان كثير من مبانيه ، الى اعانة مامانيه ، وميان كثير من مبانيه ، الى اعانة مامانيه ، وميان كثير من مبانيه ، الى اعانة مامانيه ، وميان كثير من مبانيه ، الى اعانة مامولة المحرة المورة المنودة في المنه ، فتراه يشرح آخره أوله المخرود

سبب نوجهى الكتاب ولحريقة مزاواتي لخدمته

كثيرا ماسمنا وصية المرحوم (الشيخ محمد عبده) لطلاب السلم بتناول. الكتاب ، وكنت إذ ذاك من المريصين على تلفيذ هذه الوصية ، فوقف أمامي وأمام غيرى صعوفة المصول على نسخة منه _ وبعد التيا والتي ، وفقف إلى استمارة نسخة غفط منه حرصوبة

المباحث ، والحاح صاحب النسخة لاسترجاعها ، أسباط تضافرت على الصدّ عن سبيله ، فأنفذنا وصية القائل:

إذا لم تستطم شيئا فدعه وجاوزه إلى ما تستطيم فلما يسر الله طبع الكتاب طبعة مصرية ، واتيحت لي فرصة النظر فيه ، عالجته أول مرة حتى جئت على آخره ، فرُضتُ في هذا السفر العلويل شعبابه وأوديته ، وسبرت خزائنه وأوعيته . وقد زادتي الخلير بعني تصديق الخبر، وحمات السرى ومغبة السهر . فملك اعنة نفسى الاعادة النظر فيه ، بطريق الاستبصار ، وامتحان ما يقرره يميزان النظار، والرجوع الى الموارد التي استقى منها ، والتحقق من معانيها التي يصار عنها ، والافصاح عما دق من إشاراته ، والايضاح لما شق على الذهن في عباراته ، بأكدل لفظ مرجز ، ومد ممني مكتنز، وجلب فرع توقف الفهم عليه ، والأشارة لاصل يرمى اليه . ولم أرم الأكثار في هذه التعليقات ، وتضخيمها باللم من المصنفات المناسبات ، بل جعلت المكتوب يمتياس المطاوب، واقتصرت على المكسوب في تحقيق المرغوب، الا ما دعت ضرورةالبيان اليه على النادر الذي يتوقف الفهم عليه ، والتزمت تحرير الفكر من قيوده، وإطلاقه من مجاراة المؤلف في قبول تمهيده ، أو الاذعان لاستنتاجه لمقصوده ، وكان هذا سببا في علم الاحتشام من نقده في بمض الاحيان ، والتوقف في قبول رفده الذي لم يرجح في الميزان ، فقد جعل هذا المسلكُ حقاعلي وقفة المتخيرين علاوقفة المترددين المتحيرين عكما نهى عن الاستشكال قبــل الاختبار ،حتى لاتطر حالفائدة بدون اعتبار؛ نم فليس في تحقيق العلم فلان وأين منه فلان ? ولوكان لصاع كثير من الحق بين الخطأ والنسيان ، وهذه ميرة ديننا الاسلام : قبول المحاجة والاختصام، حاشا الرسول عليه الصلاة والسلام

تخرج احاديث الكتاب

كان من استقراءالمؤلف لوارد الشريعة أن أورد زُهاء ألف من الاحاديث النبوية ، وفي الغالب لم يسندها الى راويها ، ولم ينسبها لكتب الحديث التي تحويها، بلقه الستوفى حديثا بهامه ، و إنما يذكر منه بقدر غرض الدليل في المقام، وقد يذكر جزءاً آخر منه في مقلم آخر حسبا يستدعيه الكلام ، وقد يشير الى الحديث إشارة، دون أن يذكر منشيئا ، يقصد بهذاوذاك الوصول الى قصده، دون أن يخرج في الاطناب عن حـــده ؛ ولا تخيي حاجة الناظر في كلامه ، الي الوقوف على الحديث بتهمه ، ومعرفةمنزلته قوة وضعفاء ليكون الأول عونا على معرفة الغرض من سياق الحديث ، والثاني مساعداً على تقدير قيمة الاستدلال ، والاطمئنان أو عدمه في دندا المجال، فكان هذا حافزاً للهمة، الى التيام بهذه المهمة، على مافيها من المشقة والعمل المضني في البحث ، واستقصاء ساحات دواو بن الحديث الفيحاء ،مم كثرة مآخذه ،وتمدد مراجمه ، حتى كان مرجمنافي ذلك ثلاثة وثلاثين كتابا من كتب الحديث ، ولقد كان بحمل عنا أبهظ هذاالعب الاستاذ الشيخ محمد أوين عبدالرازق ، الذي استمر أشهراً طوالا يماني مراجعة خذم الاصول الوصول الى مخرَّج الحديث، والعثور على لفظه، على كثرة الروايات،واختلافها ف المبارات ، ليشار أمام الحديث الى الكتاب الذي خرحه ، وفي الذالب باللفظ الذي أدرجه ، حتى يسهل الرجوع الى محلته ملمرفة لفظه ومنزلته ، فجزاه الله عن خدمته للعلم خير الجزاء

« التحريفات والاخطاء الباقية في الطبعة الماضية »

إنه وأن قام جليلان من أكابر العلماء بتصحيح الكتاب عند طبعه ، والعناية بقدر الوسع في رده لأصله ، فقد كانت كثرة ماوجد من الخطأ والتحريف في

النسخة التى حصل عليها طابع الكتاب، مضافة الى ضيق الوقت الذى جرى فيه التصحيح ، كافية لقيام المدر لحضرتها في بقاء قسم كبيرس التحريفات، وسقوط جل برمتها ، أو كلات لايستقيم المنى دون أكلاما ، ولا يتم للولف غرض دون ادراجها ؛ فكان هذا من دواعى زيادة الأناقو إعمال الفكرة في هذه الناحية، حتى يسرها الله ، وصاد الكتاب في مبناه ومناه خالصا سائنا الماليين

ولست - وان أطرى الناظرون - يمدع أنى بلغت في خدمة الكتاب النهاية م بل اذا حسنت الظنون قلت خطوة في البداية ، فيدان السل فيه سعة لمن شحنت همته ، و بدل النصح شرعة لمن خلصت نيته ، فاتما الاعمال بالنيات واتما لكل امرى ، مانوى ؟

عبدالكم دراز

٦ الكتب الستة

٩ مشكاة المابيح

١٠ تيسير الوصول

٧ شرح ابن حجر على البخارى شرح القسطلاني على البخاري

١١ شرح العزيري على الجامع الصغير

١٣ الترغيب والترهيب للنذري

ازافي الكبير لابن حجر

بيان المراجع التي اعتمد عليها ﴿ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثُ المُوافِقَاتِ ﴾

٧٠ تمينز الطيب من الخبيث مما يدور على الالسنة من الحديث للزبيدي (صاحب التيسير) ٢١ تذكرة الموضوعات الشيخ الفتني ٢٢ رسالة القاوقجي في الاحاديث الموضوعة (اللؤلؤ المرصوع) ١٧ شرح المتاوى على الجامم الصغير ٢٣ رسالة الصاغاتي في الموضوعات ٢٤ النهاية لابن الاثير ١٤ منتق الاخبار مع شرحه نيل الاوطار ٢٥ منن الشفا بشرحيه منلاع والشهاب ١٥ التلخيص الحبير في تخريج أ عاديث ٢٦ المواهب اللدنيه متمرح الزرةاني ٧٧ الموطأبشرج الزرقني ١٦ مجوع زوائد الامام أحمد وأبي يعلي ٧٨ راموزا لحديث للشيخ احمد صياء الدين

والبزار ومعاجم الطبراني النلاثة ٢٩ الغماز الباز في الموضوعات ١٧ تخريج العراق لأحاديث الاحياء ٢٠٠ مسند الامام الشافهي ١٨ المجموع الفائق مر عديث خير ٣١ تفسير الطبري الخلائق للمناوي ٣٢ تفسير الالوسى ١٩ كنوز الحقائق للمناوي ٣٣ اعلام الموقمين لابنالقيم



ؠڹ۫ؽٚٲؾؙٮؙڵٲؾڿ*ٵٞڷڿڲؽۼ*

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى أنه وصحبه وسلم

الحد لله الذي أنقدنا بنور العلم من ظلمات الجهالة ، وهدانا بالاستبصار به عن الوقوع في عماية الصلالة ، ونصب لنا من شريعة محديث أعلى علم وأوضح دلالة . وكان ذلك أفضل ما من به من النيم الجزيلة والمنح الجليلة ، وأناله . فلته كناقبل شروق هذا النور تخبط خبطالمشواء ، وتجرى عقولنافي اقتناص مصالحنا على غير السواء ، لضعفها عن حل هذه الاعباء ، ومشاركة عاجلات على الادواء مواضع الدواء ، طالبين للشفاء ، كالقابض على الما ، ولا زلنا نسبح على الادواء مواضع الدواء ، عالبين للشفاء ، كالقابض على الما ، ولا زلنا نسبح بينها في بحر الوهم فنهم ، ونسرح من جهلنا بالدليل في ليل بهم ، ونستنتج بينيا ألله بين المنتم ، ونمال المستقم ، ونمال الجبار ، في عين الأقدار ، وارتفت حقيقة أبدى الاضطرار ، الى الواحد القهار ، وتوجهت اليه الأقدار ، وارتفت حي الاضطرار ، الى الواحد القهار ، وتوجهت اليه مكتسبات الافعال حكم الاضطرار ، فتداركنا الوب السكر بم ، بلطفه المغلم ، مكتسبات الافعال حكم الاضطرار ، فتداركنا الوب السكر بم ، بلطفه المغلم ، ومن حيل المدرقة ولا ، والعنو عن الزلات قبل بحث الرسالات ومن جمل المدرة مولا ، والعنو عن الزلات قبل بحث الرسالات

مأمولا ، فتال سبحانه: (وما كنا مهذيين حتى نبعث رسولا) . فبعث الانبياء عليهم السلام فى الأمم ، كل يلسان قوسه من عرب أو عجم ، ليبينوا لهم طريق الحق من أمم ، وياخذوا مجموع عن موارد جهم ، وخصنا معشر الآخرين السابقين بلمينة تمامهم ، ومسك ختامهم ، مجدين عبد الله ، الذى هو النحمة المسداة ، والرحمة المهداة ، والحكمة البالغة الأمية ، والنخبة الطاهرة المائعية . أرسله الينا شاهدا ومبشرا ونذيرا ، وداعيا الى الله بادنه وسراجا منيرا ، وأزل عليه كتابه العربي المبين ، الغارق بين الشك واليقين ، الذى منيرا ، وأزل عليه كتابه العربي المبين ، الغارق بين الشك واليقين ، الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، ووضع بيانه الشافى وايضاحه الكافى فتكه ، وطبيه بطيب ثناته وعرفه بسرفه ، اذ جمل اخلاقه وشائله جملة ، فتما ومفه ، فصار عليه السلام مبينا بقوله واقراره وفعله وكفه . فوضح النهار لذى عينين ، وتبين الشد من الغي شمساً من غير سحاب ولا غين

فنحده سبحانه والحد نعمة منعستمادة ، ونشكر له والشكر أول الزيادة ، ونشهد أن لا اله الا الله وحده لاشريك له الملك الحق المبين ، خالق الخلاصان ، وبسط المدل والاحسان ، اجمين ، و وبسط الرق العليمين والعاصين ، وبسطا يقتضيه العدل والاحسان ، والفضل والاحتان ، حكم الضان . قال الله تعالى : (و مَا خَلَقْتُ إلجن الله يَشْدُون * ما أويد منهم ون وزو و ما أويد أن يُطمون * إن الله هر الزاق دو القوة الديث منهم ون وزو و ما أويد أن يُطمون * إن الله هر الزاق دو القوة الديث من من وزاه وألم الله المسلاة واصلابه والله المناف المناف المناف المناف المناف المناف المناف المناف الله والمناف المناف المن

وتفديره ، على وفق علمه وقضائه ومقاديره ، لتقوم الحجة على العباد فيما يسعلون ، لا يُسألُ عما يضل وهم يُسألون .

ونشهد ال محدا عبد ورسوله عوجييه وخليله السادق الأمين ع المبعوث رحة العالمين علة حنيني عو شرعة بالكافين بها خية عنطق بلسان التيبير بيائها عويمر ف ان الرفق خاصيها والساح شامها على محمل الجراة النفير ضميفا وقويا عوبهدى الكافة فهما وغبيا عوتدعوم بخزائهم منقاه والياء وقسوى عورفق بجميع المكلفين مطيعا وعصيا عوتقودم بخزائهم منقاه وابياً والسوى بينهم بحمكم العدل شريفا ود نيا عوتبوى علمها في الدنيا والآخرة مكانا عليها وتُدرج النبوءة بين جنبيه وان لم يكن نبيا عوتلبس المتصف بها ملبساً سنيا عدى يكون لله وليا عفا أغنى من والاها وان كان فقيرا عوما أفقر من عادها وان كان غنيا .

فل يرل عليه السلام يدعو بها و إليها ، و يبث النقلين مالديها ، ويناشل ببراهينها عليها ، ويحمى بقواطمها جانبيها ، بالغ الغاية في البيان ، يقول بلسان حاله ومقاله ، و انا النفر أل ، يقول بلسان على و الله ومقاله ، و الله و الفراء الفراع ، وأسدوا قواعدها وأصاوها ، وجالت أفكاره في آياتها ، وأعلما الجد "في تحقيق مباديها وغايتها ، وعندوا بعد ذلك باطراح الآمال ، ومنعوا العلم باصلاح الأعمال ، وسابقوا الى الخيرات فيبقوا ، وسارعوا الى المسالحات فيها خقوا ، الى ان طلح في آقاق بصائرهم شمس الفرقان ، واشرق في قلويهم نور الايقان ، فظهرت ينابيع الحكم منها على اللسان ، فهم أهل الاسلام والايمان والاحسان ، وكيف لا وقد كاتوا أول من قرع ذلك الباب ، فصار وا خاصة الخاصة وأباب اللباب ، وعجوماً يهتدى بأنوارهم أولو الألباب ، وغوماً يهتدى بأنوارهم أولو الألباب ، وغوماً تهتدى بأنوارهم أولو الألباب ، وغوماً تها ساله المقولة وأباب اللباب ، وغوماً تهو المناك المناك

عنهم وعن الذين خَلَوهم قدوة "المقتدين ، وأسوة الهتدين ، والتابمين للم احسان الى يوم الدين .

(أما بعد) _أيها الباحث عن حقائق أعلى العادم ، الطالب لأسنى تنائج الحادم ، المثالب لأسنى تنائج الحادم ، المتعطش إلى أحلى موادير الفهوم ، الحائم حول حمى ظاهر الموسوم ، طلقة قد طماً في إدراك باطنيه المرقوم ، معانى مرتوقة في فتق تلك الرسوم .. ظانه قد آن لك ان تصغى الى من وافق هواك هواه ، وان تُعارح الشجى من ملك مناك .. شخاه ، وتعود _ اذ شاركته في جَواه .. محل نجواه ، حتى يبث اللك شكواه ، التجرى معه في هذا الطريق من حيث جرى ، وتسرى في غَبّه المنزج ضُووه ، بالظّلمة كما سرى ، وعند الصباح تحمد أن شاء الله عاقبة الشرى .

فلتد قطع في طلب هذا المتصود مهامة فيحاً ، وكابد من طوارق طريقه حسناً وقبيحاً ، ولاق من وجوهه المعترضة بَعُوا وصييحاً ، وعاتى من والكته المختلفة مانعاً ومبيحاً ، فإن شئت ألفية ماتمب السير طليحاً ، أو المحاربة العوارض الصادة جريحاً ، فلا عيش حالت من الداء طريحاً ، أو لحاربة العوارض الصادة جريحاً ، فلا عيش الخياً ووقا ومها الأمر (في التحقيق) أن أدى مايلقاه السالك المطريق فقد الدليل ، مع ذهن لعدم نور الفرقان كليب ، وقلب بصد مات المنطف عليل ، فيمشى على غير سبيل ، وبنتي ألى غير قبل المناف عليل المناف المسالم المناف الم

الدتل و يقصر عن بث مصاره اللسان ، ابرادا يميز المشهور من الشاذ ، ويحقق مراتب الموام والجاهير والأفداذ ، ويوفى حق المقلد والجنهد ، والسائك والمربي ، والتعليد والاستاذ ، على مقاديرهم في النباوة والذكاء ، والتواني والاجباد، والقصور والنفاذ ، و ويزل كلاً منهم منزلته حيث حل ، ويبصره في مقامه الخاص به يما دق وجل ، ويحدله فيه على الوسط الذي هو تجال المدل والاعتدال ، ويأخذ بالمختلفين على طريق مستقم بين الاستصماد والاستنزال ، ليخرجوا من اعراف التشافى والمحال ، فله الحد كا يجب لجلاله ،

ولما بدا من مكنون السر مابدا ، ووفق الله الكريم لما شاء منه وهدى ، لم أزل أقيد من أوابده وأضم من شوارده ، تفاصيل وجُلا ، وأسوق من شواهده ، في مصادر الحسّكم وموارده ، مبينًا لا مجلا ، معتملاً على الاستقراآت الكلية ، غير مقتصر على الأفرادا لجزئية ، ومبيناً أصولها النقلية ، أطر اف من النقاط العقلية ، حسبا أعطته الاستطاعة والمُنَّة ، في بيان مقاصد الكتاب والسنّة ، ثم استخرت الله تعالى في نظم تلك الفرائد ، وجع تلك الفوائد ، الى تراجم تردُها الى أصولها ، وتكون عوناً على تعقلها وتحصيلها ، فانضمت الى تراجم الاصول الفقية ، وانتظمت في أسلاكها السفية البهية ، فصار كتابا منحصراً في خسة أقسام .

(الأول) في المقدمات العلمية المحتاج اليها في تمبيد المقصود؛ و(الثاني) في الأحكام وما يتعلق بها من حيث تصورها والحسكم بها أو عليها كانت من خطاب الوضع أو من خطاب التكايف؛ و(الثالث) في المقاصد الشرعية في الشريعة وما يتعلق بها من الأحكام ؛ و(الرابع) في حصر الأدلة الشرعية وبيان ما ينضاف الى ذلك قيها على الجلة وعلى التفصيل وذكر مآخذها وعلى أي

وجه يحكم بها على أفعال المكافي ؛ و (الخامس) في أحكام الاجبهاد والتقليد والمتصفين بكل واحد منها وما يتعلق بدلك من التعارض والترجيح والسؤال والجواب وفي كل قسم من هذه الاقسام مسائل وتمهيدات ، وأطراف وتفصيلات ، يتقرر بها الغرض المطلوب ، ويقرب بسببها تحصيله للقاوب ؛

ولأجل ماأودعَ فيه من الاسرارالتكليفية ،المتعلقة بهده الشريعةِ الحنيفية ، سميته (بعنوان التمريف بأسرار التكليف). ثما نتقلت عن هذه الماء لسند غريب، يقضى المجب منه الفطن الاريب ، وحاصله أتى لقيت بوءاً بعض الشيو خ الذين أحللتهم منى محلَّ الافادة ، وحملت تجالسهم العلمية محطًّا للرحل ومُساخا للوفادة ، وقـ ٩ شرعت في ترتب الكتاب وتصنيفه ، وناست الثواغل دون تهذيبه وتأليفه . فقال لى : رأيتك البارحة في النوم ، وفي يمك كتاب أأنتُه ، فسألتك عنه ، فاخبرتني أنه (كتاب الموافقات) قال: فكنت أسألك عن معنى هذه التسمية الظريفة ، فتخبرني انك وفقت به بين مُذهبي ابن القاسم وأبي حنيفة ، فقلت له : لقد أصبتم الغرض بسهم من الرؤيا الصالمة مصيب ، وأخذتم من المبشرات النموية بجزء صلا ونصيب ، فإني شرعت في تأليف هـنه المعاني ، عازماً على تأسيس ثلث المبانى ، فانها الأصول المدبرة عند الماه ، والقواعد المبنى عليها عند القدماء ، فعجب الشيخ من غرابة هدا الاتفاق ، كا عجبت أنا من ركوب هذه المفازة وصحبة هذه الرفاق ۽ ليكون ــ أيها الخل الصبي ، والصديق الوفي ــ هذا الكتاب عونا لك في سلوك الطريق ، وشارحا لمعانى الوفاق والتوفيــق ، لاليكون عمد تَكَ في كل تحقق وتحقيق ، ومرجعك في جميع مايمن لك من تصور وتصديق؛ اذ قد صار علماً من جملة السلوم ، ورسماً كَسائر الرسوم ، ومورداً لاختلاف المقول وتمارض الفهوم ؛ لاجرم انه قرَّب عليك في المسير ، وأ عُلَّمَكُ كيف ترقى في عاوم الشريعة والى أين تسير ، ووقف بك من الطر مق السائلة على الظَّهر ، وخطب لك عرائس الحكمة ثم وهب لك المهر

قد من أنت الله قد وزت عاحملت ، وإياك واقدام الجبان ، والوقوف منه فهاأنت إن نه الله قد فرت عاحملت ، وإياك واقدام الجبان ، والوقوف مع الطرق الحساس ، والاخلاد الى مجرد التصيم من غيربيان ؛ وفارق وهد التقليد راقياً الى هذاء الاستبصار ، وعمك من هديك بهمة تتمكن بها من المدافعة والاستنصار ، اذا تطلمت الاسئلة الضيفة والشب التحق ك عالم التقوى شماراً ، والا تساف بالا نصاف دائراً ، واجعل طلب العق لك محلته والاعتراف بهلا هله ملة ، لا نملك قلبك عوارض الاغراض ، ولا تُمَرَّ جوهرة قصمك طوارق الإعراض ، وقف وقف المتغيرين ، الا فارات الشبهت المطالب ، ولا يمكن وجه المطالب ، ولا عليك من الإحجام وان الح الخصوم ، والمالم الموالد ، على من اقتح المناهى فاوردته النار . لا تردُّ مشرع العصبية ، ولا النف من الإفضار العالمار وجه التضية ، أنفة ذوى التفوس المصية ، ولا ليسبيل ويبيل ، وصدود عن سواء السبيل

فان عارضك دونهذا الكتاب عارض الانكار ، وعى عنك وجه الاختراع فيه والابتكار ، وغر الظان (انه شيء ماسم عقله ، ولا أنف في العلم الشرعية الاصليبة أو الفرعية ما نسج على منواله أو شكل بشكاه ، وحسبك من شرسماعه ، ومن كل بدع في الشريعة ابتداعه) فلا تلتفت الى الاشكال دون اختبار ، ولا ترم بعظنة الفائدة على غير اعتبار ، فانه بحيد الله أمر قررته الآيات والأخبار ، وشدة معاقده السلف الأخيار ، ورسم معالمة العلمان الأحيار ، وسيم معالمة العلمان الأحيار موسيه أركانه أنظار النظار ، واذا وضح السبيل لم يجب الانكار ، ووجب قبول ماحواه والاعتبار بصحة ماأبداء والإقرار ، حاشا ما يطرأ على البشر من اغاطأ والزلل ،

ويطرق صحةً أفكارهم من المال ، فالسعيد من عدَّت سقطاته ، والعالم من قأت غلطاته .

وعند ذلك فحق على الناظر المتأمل، اذا وجد فيه نقصاً أن يكل ، وليحسن الظن بمن حالف اللهام والمستبدل النصب بالراحة والسهر بالمنام ، حتى أهدتى الميه نقيحة عرو ، ووهب له يقيمة دهرو ، فقد ألتى اليه مقاليد مالديه ، وطرقه طوق الأمانة التى فى يديه ، وخرج عن عهدة البيان فيا وجب عليه ، و إنما الأعمال بالنيات عواتمال كل امرى مانوى ، فن كانت هجرته الى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته الى دنيا يصيبها أو الى امرأة ينكمها فهجرته الى ماهاجر اليه .

جلنا الله من العاملين بما علينًا ، وأعاننا على تفهم ما فحنا ، ووهب لنا علماً نافهاً يبلّغنا رضاه ، وعملا زاكيا يكور عدَّة لنا يوم نَلقاه . انه على كل شيء قدير، و بالاجابة جدير، وهاأنا أشرعٌ في بيان الغرض المقصود ، وآخَدُ في انجاز ذلك الموعود ، والله المستمانُ ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم .





حَمِّ تمهيد المقدمات المحتاج اليها قبل النظرِ في مسائل الكتاب علم (وهي بضر عشرةَ مقدمةَ)

المقدمة الاولى

ان أصول الفقه (1) في الدين قطعية لاطنية ؛ والدليل على ذلك أنها راجعة الى كليات الشريعة ، وما كان كذلك فهو قطعي بيان الاول ظاهر بالاستقراء المفيد القطع⁽¹⁾ ؛ و بيان الثاني من أوجه . أيما الى أصول عقلية ، (³⁾ وهي قطعية ، واما الى

(١) تطلق الأصول على الكيانالنصوصة في الكتاب والسنة كلا ضرو ولا ضرار ، ولا ترو وازر خرق ، وطبعل عليكم في الدين من حرج ، انما الا محمال البيات ، من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنو ومكلماً ، وهلمه تسمى ادلة أبيناً كالكتاب والسنه والله بالخط خطر . . من قطية بلا تزاع ، وتطلق إيضا على القرايين المستبطة من الكتاب والسنة الواشة التي ترزن بها الا تأكية البورثية عند استباط الا "كام الشرعية منها ، ومده القوانين مي فن الا "مورف في الماقة على أن من هذا السائل الا "كام الشرعية منها ، ومده القوانين مي فن ومن وافقته على أن من هذا السائل الا سواية ماهم طلى، والمؤقف بصده مالجائبات كون مائل الا "سول قطعية بأدائبات الاتفالاولي وبالالقة الاخرى التي عام مال سعد الردعلى مائل الاتورى في اعترات على التنافى . ثم قرر اخبرا ال ماكان طنيا يطرح من علم الاصول يتكون ذكره تبيا لاغير

(٢) لمانًا إذا تسنعنا جميع مسائل علم الاصول نقطع بأنها وبنية على كليات الشرسة الثلاث.
 واستقراء جميع الافراد فيه ممكن قنها مسائل محمورة .

(٣) حاصة أن كليات الشريعة وبدئة إما على أصول عللية ، وإما على استقرائكلي من الشريعة، وكلام قطعي، فبله الكيان قطعية، فما يذبي عليها من مسائل الاصول قطعي

(٤) أي راجعة الى أحكام العلل الثلاثة كما سية كره في المقدمة الثانية تفصيلا

الاستقراء الكول (1) من أدلة الشريعة ، وذلك قطعي أيضاً بولا ثالث (¹⁷ لهمين الا المجموع منها ، والمؤلف من القطعيات قطعي ، وذلك أصول الفقه .

والثانى (٢) أنها لوكانت ظنية لم تكن راجعة الى أمر عقلى ، اذ الظن لا يغبل في العقلين الم يقبل أمر عقلى ، اذ الظن لا يغبل في العقلين المراب وذلك غيرج تزيادة (١) والحاجيات (١) هناالضروريات والحاجيات والتحسينيات والمراب المراب المرابعة لجاز تعلق الشك بها ، وهي لاشك فيها ، ولجاز تعلق القار بقد وتبديرها ، وخلك خلاف ما ضمين الله عز

(١) لايتأى عادة أن يحرن للستنبطون لتاعدة ان الأمر الوجوب مثلا وتفوا على كل أمر سدر من الشارع حتى يتمعقوا لاستنبطون لتاعدة الماروف الموجب الديمين ، لسكن المطاوب منا المطاوب أعالم المراوب الموجب الديمين أنواع الأمره المنا الموجب ويحكم إلى المحكمة المستنبط الافراد من كل أن مع من أنواع الأمره الوارد في مناصد الشريعة التلائة : الفرود إن والحاجبات والتصمينيات ، ومثل هذا كاف في عده استقراء كل يوجب القطره الاد ما لم يطلع عليه المستنبطين الاوارد لا يخرج عن كرد نه فرد! من أنواع الاوار الى الطور على على المحتمد اختلال بالقاعدة

(٢) سيأتي في المقدمة الثانية زيادة الدادي ظمله توسع هنا بادراجه في المقلى

(٣) البات قسطاوب بابطال نقيضه دلانه يترتب على كونها ظنية حصدول مالا يجوز عادة
 وهو تعلق الظن بأصل الشريعة، وأبيناً حصول الشك فيها، وأبيناً جواز تبديلها ، وكلها باطلة
 (٤) لاالكيات الشريحة بدليل قوله إذ لو جاز فهو روح الدليل

(ه) أى تلاحظة أنها جاهت بعد الاستقراء السكلى فيصح قوله لجاز النح واصل الشريعة المقطوء بها هى السكلى الاول الذي تفرعت عنه القوانين والسكليات الأخرى ، وحدت كان الاصل الاول مقطوعاً به وكان التقريح عليه بطريق الاستقراء السكلى فعكم الفرع حيثك يكون كها للاصل والسكم .

(١) لانه بعد قيام الدليل على الاصل والقطع به يستجيل عادة أن يحصل فيه ظن بدل القطع ، ولم يقل عقلا لانه لا يحتم الدائل مصول الطن الشخص فى شيء بعد القطع بالدليل ، فأنه لا يؤم من فرض ذلك محال محالا

(٧) أى الق قشا انها مرجع لممائل الاصول

والنالث أنه لو جاز جسل النطق أصلاً في أصولي الفته لجاز جعله أصلاً في أصول الدين ، وليس كذلك باتفاق ، فكذلك هنا ، لأن نسبة أصولي الفقه من أصل الشريعة كنسبة أصولي الدين ، و إن تفاوتت في المرتبة فقد استوت في أنها كليات معتبرة (١٠) فكل ملة ، وهي داخلة في حفظ الدين من الضروريات . وقد قال بعضهم : لاسبيل الى اثبات أصولي الشريعة بالظن ، لا نه تشريع مه ولم تُتمبّد بالفلن الا في الفروع ، ولذلك لم يُعدّ التاضي ابنُ الطيب من الأصول عكس العلق ، ومعارضها ، والترجيح بينها وبين غيرها ، وتفاصيل أحكام الأخبار ، كاعداد الرواق والارسال ، فأنه ليس بقطعي واعتبد ابنُ الجدّ بني عن ادخالة في الاصول بأن التفاصيل المبنية على الأصول الشول التفاعيل المبنية على الأصول الشول التفاعيل المبنية على الأصول القطوع بها داخلة بالمفولاً عليه الدليل التعاميل المبنية على الأصول المقطوع بها داخلة بالمفولاً عليه الدليل التعاميل المبنية على الأصول المقطوع بها داخلة بالمفولاً عليه الدليل التعاميل المبنية على الأصول المقطوع بها داخلة بالمفولاً عليه الدليل التعاميل المبنية على الأصول المقطوع بها داخلة بالمفولاً عليه الدليل التعاميل المبنية على المورك المقطوع بها داخلة بالمفولاً عليه الدليل التعاميل المنافقة عليه المدليل القطع .

قال المازرى: وعندى انه لاوجه التحاشى عن عد هذا الفن من الأصول وان كان ظنياً على طريقة القاضى في ان الاصول هي أصول العلم ؛ لان قالت الطنيات قوانين كيات وضعت لالأنف الالكان ليمرض عليها أمر غير معين مما لا ينحصر قال في في هذا كالمعوم (أ) والخصوص، قال : ويحسن من أبي الممالي أن لا يعد هما، والاحلوم ؛ لأن الأصول عنده هي الأدلة ، والأدلة عنده

⁽١) استدلال خطابي لانه لايتأتى ايتبار ذك في جديع مسائل الاصول حتى ١٠ انتفوا عليه منها ١٠٤ المستبر فكل ١١٠ بعض التواعد الماءة فقط . وكان يجدر به وهوفي منه الاستدلال. المام على قطعية مسائل الاصول ومتمماتها ألا يذكر مثل هذا الدليل.

⁽٣) لا يخنى ان اعتبار مثل هذا يؤدى الى دعوى ان الفروع قطمية أيضا

⁽٣ أى لالتمتقد حق يلزم فيها تبوتها على وجه تطعى

⁽٤) لمه يريد الالقاعدة بالنسبة لجرايات الأدلة كالعام. نسبة لجراياته وحيث الرجزات. الادلة لمحملها النظن فى دلالتها هلا مانع أن تكون الكليات التي تنظيق عليها كانظباق العام. على الحاس يعشها النظن إجدا.

ماينه نفي الى القطع ، وأما القاضى فلا يَحسُن به اخراجُها من الأصول ، على أصلم الذي حكمناه عنه . هذا ماقال .

والجواب (٢) إن الأصل على كل تقدير لا بدأن يكون مقطوعاً به ي لا نه ان كان مطنوفاً تطرق اليه احبال ألا خلاف ، ومثل هذا لا يجمل أصلاً فى الدين عملاً بالاستقراء ، والقوانين السكلية اللافق بيما (١ أنا تَعْنَ مَوْلُمَاللَهُ حُرَّ وإنَّا لَهُ عَلَيْهِ الله عَلَيْهِ الله عَلَيْهِ الله يُصَاللًا عليها . ولأن الحنظ المضوون فى قوله تمالى: (١ بنا تَعْنَ مَوْلُمُ الله تُحرَّ وإنَّا لَهُ لَمُؤْفِرُنَ) انما المراديه حفظ أصوله السكلية المنصوصة ، (٥ وهو المراد بقوله تمالى: (الميوم أكمات لكم مو ينكم) أيضا علا أن المراد (١) المسائل المؤرثية ، اذ لو المن كذلك كان كذلك لم يتخلف عن الحفظ جزئي من جزئيات الشريعة ، وليس كذلك لأنا نقطع بالجواز، ويؤيده الوقوع ، لتفاوت الظرون ، وتطرق الاحتالات في النصوص الجزئية ، ووقوع الماطأ فيها قطماً ، وقد وجد المطاعل في أخبار الآحاد

⁽٣) أى عن التأسى، أعياد التأسى وإن نلل إن الاصول مى تك القوانين فيذا لا يناق أنه يقول إنها قطيبة ، لازكل ماكان ظنياً لا يعد من الاصول، فسواء أريد بالاحسول الادلة من الكتاب والسة الخياو أوبد بها تهك التواعد لابد أن تكون تطبية . ومنديهلم أن تولد لان بقك والمظنيات العن تكام المازوى لامن كلام المنافى . وصعارم أن الفرض من جلب كلام التأمى والمازدي تصنية المنام ورد شبهة المازري ليتم له إن احسول الفقه على أى تشعير في مناها قطية سواء كان عن القواعد، أو الادلة من الكتاب والسنة ، أو الكيات الفرعية المفصوصة

⁽٤) مجرد دعوى الاأن يجمل تفريعًا على ماقبله فتكون الذاء ساقطة

⁽٥) مسلم ولسكنك تعمم في المستنبطة العرفة أيضا

⁽١) سبأتى له ما يخالف هذا إذ يقول في المقدة التاسعة: وإذا كانت الشريعة محفوظة أسولها وفروعها. ويمكن الجمع بين كلاءيه بأن وراده دينا نفي حفظ الفروع بذاتها وهناك اثبات حفظها بنصب اداتها السكافية لمن توجه اليها بفهم واسخفل أخطأها بعن أصابها بعض آخر فهى محفوظة في الجلة.

وفى معانى الآيات، فعل عن أن المراد بالذكر الحفوظ ما كان منه كلياً ، (1) و إذ ذاك يلزم أن يكون كلُّ أصل قطعياً . هذا على معهب أي المعالى . وأما على مذهب القاضى فإن إعمال الأدلة القطعية أو الغلبية إذا كان متوقفا على تلك المتوانين التى هى أصول الفته فلا يمكن الاستدلال بها إلا بعد عرضها عليها ، واختبارها بها ، ولزم أن تكون مثلها بل أقوى منها ، لأنك أقدّها مُقام العاكم على الأدلة ، مجيت تطرح الأدلة إذا لم تجر على مقتضى تلك القوانين ، فكيف يصح أن تجمل القلنيات قوانين أيفيرها (٧)

ولا حجة فى كوتها غير مرادة لأنفسها ، حتى يستهانَ بطلب القطع فيها ، فإنها حاكمة على غيرها ، فلا بد من الثقة بها فى رئيتها ، وحيثث يصلح ان تجمل قوانين . وأيضا لوصح كونها ظنية لزم منه جميع ماتقهم فى أول المسألة ، وذلك غير محميح ، ولو سلم ذلك كأه فالاصطلاح اطردَ على أن المظنولات لاتجمل

⁽۱) كيا منصوصاً كما قال أولا ، فينم قوله بعد يترم أن يكون كل أصل قطيا. فاذاكان غرضه تقرير مذهب أبي المعلى ، وأن القطع انما هو في الكيات المنصوصة في الدرية بدون تمرش القوانين المستبطة لا يكون الذكره هنافائدة تصود على غرضه من قطية مسائل الاصول . وإذا كان يتيس القوانين على النصوس كما هو المفهوم من قوله الافرق بينها وبين الاصول الذ نصر عليها فهو قباس لم يشكر له علة صعيحة

 ⁽٧) أى من القطعيات التي تعرض فيها يعرض عليها . وقديقال انها جعلت قوانين لاستخراج الندوع من القطعيات والظنيات ، وليست قوانين لنفس القطعيات . والندوع المستنبطة بهاظنية و لا منيد في هذا

أصولا ، وهذا كاف فى إعراح الغلنيات من الأصول إطلاق . فماجرى (1)فيها بما ليس بقطعى فبنيُّ على القطعى تغريباً عليه بالنبع ، لا بالقصد الأول .

المفدم: الثانية

إن المتمات المستملة في هذا الله والأدلة المتمدة فيه لا تكون إلا تعلية ، (١٠ الإم) لو كانت ظنية إتفداتها في المطالب المختصة به. وهذا يتن ومى الما عقلية ، كاواجة إلى أحكام العقل الثلاثة : الوجوب والجواز والاستحالة به واماددية ، وهي تتصرف ذلك التصرف أيضا ، إذ من العادي ما هو واجب في العادة أو جائز أو مستحيل ، وإما محمية عواجلها المستفاد من الأخبار المتواترة في العند ، بشرط أن تكون قطعية الدلالة ، أو من الأخبار المتواترة في المنيه أو المستفاد من الاستقراء في موارد الشريعة ، فإذا الأحكام التصرفة (١٠ في هذا المرابقة ، ويلحق بها الوقوع أو عدم الوقوع ، فأما كون الشيء حجة أو ليس بحكية فراجة الي قوعه كذلك ، أو عدم وقوعه كذلك ، أو عدم وقوعه كذلك . وكونصحيحاً أوغير مهيج راجم (١١) الما لائلاثة الأول. وأما كونه وقوعه كذلك . وكونصحيحاً أوغير مهيج راجم (١١) الما لائلاثة الأول. وأما كونه

⁽۱) رجوع عن قسم عظيم بما شبك الدعوى، ولكنه متبسول و مقول ، فأل من مسائل الاصول ، الموجوع الادلة الباتا ورداً. الاصول ، الموقف على عن عرب منها المواصل انتظر وتشد وجوه الادلة الباتا ورداً. راج الاستويمطي الماج في تعريف الاصول ، في انتظام الماجة المائة اللق طرح بها كثيراً من القواعد لللكودة في الاصول جزاة دون تصديد قنوع مايطرح. صار لا يعرف مقدار ، ابي قطياً وما سام يف ان ظهر ، وهذا بظل مريكات هام المقدة أ

 ⁽٧) لازم أو ملزوم لما تقدم له في المقدمة الاولى فيجرى عليه ماجرى عليها

 ⁽٣) أى التي تتركيم مقدماته الانتجاوز الاستكم الثلاثة سواء كان مقلية أو عادية أو سمية، وقد يذكرى الاصول الاكذا حجة أو ليس يحجة فيذا ليس من المقدمات واتما هو مما يضرع على تلك المقدمات، إذ هو العرض الذاتى الذي يراد البسائه لموضوعاته التي هي الادلة بواسطة تمك المقدمات.

 ⁽٤) لأنها بمن ثبوته أعهمن أن يكون واجباً أو جائزاً أو مستحيلاً من علياً أو عادياً
 لاخصوص الدفيا.

فرضا ءأو مندوباء أو مباحاء أو مكروها، أو حراما، فلامه خل أفرىسائل الأصول من حيث هي أصول ". فَمَن أدخلها فيها فين (أ) باب خلط بعض العادم ببعض

المقدمة الثالثة (٢)

الأدلة العقلية اذا استصلت في هذا اللم فاتما تستعمل مركبة (٢٠) على الأدلة السمعية ، أو معينة في طريقها ، أو محتقة لمناطها ، أوماأشبه ذلك ، الاستقاق الدلالة ولأن النظر فيها نظر في أمر شرعى ، وللمقل ليس بشارع . وهذا مبين في علم الكلام . فإذا كان كذلك فالمتمد بالقصد الأول الأدلة الشرعية ، ووجود الكلام . فإذا كان كذلك فالمتمد مصوم ، أو في غاية النحور ، أعنى في آحاد الأدلة ، فإنها إن كانت من أخبار الآحاد ضعم إفادتها القطع ظاهر ، وإن كانت من أخبار الآحاد ضعم إفادتها القطع ظاهر ، وإن كانت الظنى لابد أن يكون ظنيا ، فإنها تتوقف على نقل اللمات وآراء النحو ، وعدم الظنى لابد أن يكون ظنيا ، فإنها تتوقف على نقل اللمات وآراء النحو ، وعدم النا المتعالد المتحرب مثلا وقد ذكرها مو وأهال في محدها . الا أن يكون ما مو المحدة الن المنحر ، مثلا وقد ذكرها مو وأهال في محدها . الا أن يكون مراء كون كذا من الأفال فرضا أو حراءاً مثلا، فإن هذا من المستحرم المرده كون كذا من المنافق المن المنافق المنافقة النوال المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافقة النوالة المنافق المنافقة المنافق المنافق المنافقة النوالة المنافقة النوالة المنافقة المنافق

(٢) هذه المقدمة كبيان ودفع لما يرد على المقدمة قبلها

الاشتراك ، وعدم المجاز ، والنقل الشرعى أو العادى ، والإضار ، والتخصيص المعموم ، والتغيير للمارض العقل. المعموم ، والتقديم والتأخير ، والمعموم ، والمقلم ، وإفادة القطع مع اعتبار هذه الأمور متعذر ؛ وقد اعتصم من قال بوجودها بأنها ظلية في أنفسها ، لكن إذا اقترنت بها قرائن مشاهدة أو منتواة فقد تفيد اليقين. وهذا كان نادر وقو متمذر (١)

و إنما الأدلة المتبرة هنا المسترأة من جهة أداة طنية تصافرت على معنى واحد حتى أفادت فيه القطم ، فإن اللاجتماع من القوق ماليس للافتراق . والأجله افاد التواتر القطع . وهذا فوج منه . فاذا حصل من استقراء أدلة المسألة مجموع يفيد العلم فهو الدليل المطلوب ، وهو شبيه بالتواتر (١٢) المنوى ، بل هو كالمم يشجاعة على رضى الله عنه ، وجود حاتم ، المستفاد من كرة الوقاتم المنقولة عنهما ومن همذا الطريق ثبت وجوب القواعد الحنس ، كالصلاة ، والزكاة ، وغيرها ، قطان ، والأفلو استدل على وجوب الصلاة بقوله تمالى : «أقير موا المسكلة عنه أو ما أشبهذ الكارجية والأحكام المترتبة ماصار به فرض الصلاة من الأدلة الخارجية والأحكام المترتبة ماصار به فرض الصلاة ضرورياً في الدين ، لا يشك فيه الاشاك في أصل الدين.

(١) أي فلا يفيد الاعتصام به بمحالة مطردة في سائر الأدلة كما هو المطنوب

⁽٣) وليس تواترا معمويا لان ذاك يأتى كه على نسق واحدكالوقاتم الكتيمة المختلفة الن تأتى جيمها دالة على شجاعة على مثلا بطريق مباشر. أما هذا فيأتى معنه دالا مباشرة على وجوب الصلاة ، وبسفه بطريق غير مباشر لكن ستفادت الوجوب ، كمد الفاعل لها ، وذم المثارك ، والتوعد الشديد على اصاحتها ، والزام المكلف بأقامتها ولو على جيمه أن لم يقدر على القيام ، وقتال من قركها الغ الغ ، واتدف عدم شيها بالمدنوى ولم يجمعه معدوا (٣) أى كان استدلالا ظنيا لتوقفه على القدمات الظنة الشار البها

ومن همنا (١) اعتمالناس في الدلالة على وجوب مثل هذا على دلالة الإجلع لأنه قطعى وقاطع لهذه الشواغب . و إذا تأملت أدلة كون الإجلع حجة أو خبر الواحد أو القياس حجة فهو راجع المهدا المساق (٢) لأن أدلته المنحودة من مواضع كاد تفوت الحصر ، وهي مع ذلك مختلفة المساق (٢) لا ترجع إلى بابواحد ، ولا أنها تنتظم المعنى الواحد الذي هو المقصود بالاستدلال عليه . و إذا تكارت على الناظر الأدلة عصد بعضها بعضا فصارت بمجموعها مفيدة للقطع ، فكذلك الأمر أي مآخذ الأدلق هذا الكتاب. (٤) وهي مآخذ الاصول. الإأنالتقدين من الأصوليين ربحا (١) تركوا ذكر هذا المنى والتنبيه عليه ، فحصل إغباله من بعض المتأخرين ، فاستشكل الاستدلال بالآيات على حدتها (١) و بالأحاديث على المنافر دها ، إذ لم يأخذها مأخذ الاجاع فكرً عليها بالاعتراض فصاً فسأ على امتداف السبيل (٧) غير مشكلة . ولو أخذت أدلة الشريعة على الكليات المخدت على هذا السبيل (٧) غير مشكلة . ولو أخذت أدلة الشريعة على الكليات

 ⁽١) أى فبدل أن يسردوا الأدلة الجزئية بوذخذ في منافشة كل دليسل يورد بالمنافشات الشار اليها يسدنون عن هذا الطريق الغابل فستناعة الى طريق ذكر الاجماع القاطع فشف... وما ذلك ألا لأن كل دليل على حدته في لابنيد القطع

 ⁽۲) وهو شبه التواتر الممنوى
 (۳) أى كا أشر نا أله فلذا كان شبيها بالتواتر الممنوى وليس أياء

⁽٤) فانه بناما على مدد الطريقة بحالة اطردت له فيها

⁽ه) انما قال رعاً ولم يتل آنهم تركوه قلما لأن المنزال أشار اله فى دليل قون الاجاع حجة كما مجيء الاشارة الله . وقة درّ النزالى فانه بأشارته لهذا فى الاجاع جل الشاطمي يستفيد منه كل هذه النوائد الجليسة ويتوسع فيه مذا التوسع، بل جدله غاصة كتابه كما سيقول فى آخره

 ⁽٦) أى كل آية على حدة بدون ضها الى الرالاً يات والاحاديث حتى يعدي النظر اليها بنظرا الى المجموع الذى يشبه التواتر
 (٧) أى سيل الاجنام الذى يصبر كالاجناع من آحاد الادلة على المعنى الحلوب

والجزئيات مأخة هذا المعترض ِ لم يحصل لنا قطع بمكم شرعى ألبتة ، إلا أن نشرك العقل ⁽¹⁾والعقل اتماينظر من وراء الشرع ؛ فلا بد من هذا الانتظام في تحقيق الأدلة الأصولية

صد اتفتت (١١/ الأمّة بل سائر الملل على أن الشريعة وضعت للمحافظة على الفروريات الحنس: وهي الدين ، والنفس ، والنسل ، والمال ، والمقل . وعلمها عند الأمة كالفروري ، ولم يتبت لنا ذلك بدليل معين ، ولا شيد لنا أصل معين ، عنذ برجوعها اليه ، بل علمت ملاءمتها للشريعة بمجموع ادلة لا تنحصر في بلب واحد ، ولو استنعت إلى شيء معين لوجب عادة تعييد ، وأذيرجم أهل الإجاع إليه ، وليس كذلك . لأن كل واحد منها بانفراده طفى ، ولأنه _ كا لايتمين في النوائر المنوى أو غيره أن يكون المنيد للما خبر واحد دون سائر الاخبار _ كذلك لا يتمين هنا ، لاستواء جميم الأدلة في إفادة الظن على فرض الانجاد ، وإن كان الغل بختلف باختلاف أحوال الناقلين ، وأحوال دلالات المنولات ، وأحوال دلالات المنولات ، وأحوال النافلين ، وأحوال دلالات غير ذلك

فنحن إذا نظرنا (٢٧) في الصلاة فجاء فيها : ها قيموا الصلاة » على وجوه ، وجاه مدح المتصفين بإقامتها ، ودم التاركين لها ، و إجبار المكافين على فعلها و إقامتها قياما وقعودا وعلى جنوبهم ، وقتال من تركها أو عاند في تركها ، الى غير ذلك مما

⁽١) اى بالاستفراه والنظر الى الادلة منظومة فى سلك واحد . ويحتمل أن يكون الحذي الا أن نحكم النقط فى الحكم الشعرعة ونقول أنه يدركها بنفسه فيعصل القطع بها من جهته وان كان دليل السمع خلنيا يملكن المقل عندنا لا يدركها مباشرة وابحا ينظر فيها من وراه الشعر . فتمين هذا الطريق الاستقرائى فى اظامة السميات القطع .
(٧) تقيل بأهم حسلة أصولية لا يمكن أتباتها بدليل معين وابحا تبتت بشبه التواتر المندى بأدلة لم ترد على سياقى واحد وفى باب واحد

⁽٧) مثالان آخران في أم انسائل الصرعية من الفروع

في هذا المني وكذلك النفس "مهن عن قتلها ، وحمل قتلها موحد للقصاص ، متوعدا عليه ، ومن كماثر الذنوب المقرونة بالشرك ، كا كانت الصلاة مقرونة بالإيمان، ووجب سدُّ رمق المضطر، ووجبت الزكاة والمواساة والقيام على مر لايقدر على إصلاح نفسه ، وأقيمت الحكام والقضاة والماوك لذلك ؛ و رتبت الأجناد لقتال من رام قتل النفس ، ووجب على الخائف من الموت سد رمقه بكل حلال وحرام من الميتة والنم ولجم الخازير ، إلى سائر ماينصاف لهذا علمنا يقيناً وجوب الصلاة وتحريم القتل. وهكدا سائر الأدلة في قواعدالشريعة. وبهدا امتازت الأصول من العروع؛ إذكانت الفروع مستندة إلى آحاد الأدلة والى مآحد معينة ، فبقيت على أصلها من الاستناد الى الظن ، بخلاف الأصول غانها مأخودة من استقراء مقتضيا الأدلة باطلاق ، لامن آحادها على الخصوص، وفصل، وينبني على هده القدمة معنى آحر، وهو أن كل أصل شرعي لم يشهد له نص معين ، وكان ملائمًا لتصرفات النسر ع ومأحودا معناه من أدلته ، فهو صحيح أيبني عليه ، ويرجع اليه ، إذا كان ذلك الأصل قد صار بمجموع أدلته مقطوعا به لان الأدلة لايلزم أن تدل عي القطه بالحكم بانفرادها دون انصام غيرها إليهاكما تقدم ولأل ذلك كالمتعدر ويدحل تحت هدا ضرب الاستدلال المرسل (1) الذي اعتمدهمالكوالشاهي عَفَا بِهِ: إِن لَم يشهد للفرع أصل

(۱) أى المصالح المرسلة ، وهي التي لم يشهد لها أصل شرعي من مس أو احساع لابالاعتبار ولا بالالفاه ، ودلك كجمع المصحف وكتابت ، فأنه لم يعدل عليه معن من شما الشارع ، ولدا توقف فيه أمو بكرو محمر اولا ، حتى تحققوا من امه مصلحة في الدين تدخل بحت مقاصد الفرع في دلك ، ومثله ربيب الدواوين وتدوين العلوم الشرعية وفي ها ، هني مثل بدوين النحو مثلا لم يشهد لهدليل خاص ، ولسنده شهد له أصل كالي قعلمي مين فقد شهدله أصل كلى ؛ والأصل المسكلى إذا كان قطعيا قد يساوى الأصل المين وقد يربى عليه بحسب قوة الأصل المين وضعه ؛ كا أنه قد يكون مرجوعاً في بعض المسائل، أحكم سائر الاصول المعينة المتمارضة في باب الترجيح » وكذلك أصل الاستحسان على رأى مالك ينبنى على هذا الأصل ؛ لأن معناه يرج (١١) لى تقديم (١٢) الاستعلال المرسل على القياس، كا هو مذكو رفى موضعه . فإن قيل: (١٣) الاستعلال بالأصل الخراعلى الفرع الأخص غيرصحيح بالأن

يلائم مقاصد الشرع وتصرفاته ، مجيث يؤخذ حكم هذا الفرع منه وأنه مطلوب شرعا. وأن كان سخناجا الى وسائط لادراجه فيه

(١)بناه على بعض تفاسيرالاستحسان موسياًتى غسير ذلك له فى الجزء الرابع موأنه يقدم على الظاهر وعلى القياس الهلابيستحسنتخصيصهبالمصلحة وأبوحنيفة يستحسن تخصيصه بخبر الواحد مافلة لسبه هنا لمالك

(٧) أى الاخذ بمسلحة جزئية في مقابلة دليل كلى ، وذلك كيم العربة بخرصها تمرا ، أفه وسم رطب يابس وفيه العرو الممنوع بالدليل العام ، الأ أنه أسع وفعا لحرج المحري والمعرى والمعرضة لادى الى منع العربة وأسا وهو مفحدة ، فلو اطر د الدليل العام فيه لا دى الى هذه المفحدة في المماأة العاشرة من كناب الاجتهاد من الجزء الرابع ، ومنه الاطلاع على العورات في التداوى أبيح على خلاف الدليل العام لأن اتباع العام في هذا يوجب مفحة وضروا لا يتنق مع مقاصد الدير يعة في مئه ، فالاستحسان ينظر الى لوازم الادلة ويراعي ما لاتها اللي أقصاها . فلو أدت في معنف المنابر عني المدل العام عنها واستثبت في منه . وفي الدع عن هذا كترجعا في أكثر أبوا به . وهو وان لم ينصر وفاقا لمقاصدال عرب وفي الدع عن هذا كترجعا في أكثر أبوا به . وهو وان لم ينصر على أصل الاستحسان بأدلة عينة خاصة الا أنه يلائم تصرفانه ومأخوذ مناه من مواد الادلة التفصيلة . فيكون أصلا شرعاً وكليا يبني عليه استباط الاحكام وماذا الاعتراض يتحه على قر من المصالح المرسة والاستحسان لان كلامتها

الأصل الاعم كلى عوهند القضية المفروضة جزئية خاصة ، والأعم لا إشمار له الأخص ، فالشرع و إن اعتبر كلى المصلحة من أين يُعلم اعتباره لهذه المصلحة الجزئية المتنازع فيها 7 فالجواب أن الاصل الحلى إذا انتظم فى الاستقراء يكون كلياً جرى السوم فى الأفراد . أمّا كونه كليا فلما يأتى (افى موضعه إلى جرى السوم فى الأفراد فلا نه فى قوة اقتضاء إلى شاء الله به وأما كونه يجرى مجرى السوم فى الأفراد فلا نه فى قوة اقتضاء وقوعه فى جميع الأفراد ، ومن هنالك استنبط ، لا نه أبحا استنبط من أدلة الأمر والنعى الواقمة بن على جميع المحكافين ، فهو كلى فى تعلقه ، فيكون عاما فى الأمر به والنعى الجميع .

لايقال: يلزم على هذا اعتباركل مصلحة، موافقة لقصد الشارع أو مخالفة ، وهو ياطل. لأنا نقول: لابد من اعتبار الموافقة لقصد الشارع لأن المصلخ إنما اعتبرت مصلح من حيث وضمها الشارع كذلك حسبا هو مذكور في موضعه (٢) من هذا الكتاب

(فصل) وقد أدّى عدم الالتفات إلى هذا الأصل وما قبله إلى أن ذهب بعض الأصوليين إلى أن كون الاجماع حجة ظنى لاقطمى ؛ إذ لم بجد فى آحاد الأحلة بانفردها ما يفيد القطم فأدّاه ذلك الى مخالفة من قبله من الأمة ومن بعد، ومال أيضا بقوم آخرين الى ترك الاستدلال بالا دلة اللفظية فى الأخذ

استدلال بأصل كلى على فرع خاص .والفرق بينهما أن الثلى تخصيص لعلب ل بالصلحة والاول الشاء دليل بالصلحة على مالم يردفيه دليل خاص

⁽١) أول الجزء الثالث

⁽٧) في المسألة الثامنة من كتاب القاصد أول الجزء الثاني

بأمور عاديّة أوالاستدلال بالإجماع على الإجماع^(١) ؛ وكذلك مسائل أخرُ غير الإجماع عَرض فيها أنها غلية ، وهى قطعية بحسب هذا الغرتيب من الاستدلال، وهو واضع ان شاه الله تعالى

القدمة الرايعة

كل مسألة مرسومة في أصول الفقه لاينبني عليها فروع فتهية أو آداب شرعية، أو لا تكون عومًا في ذلك (٢٠) ، فوضها في أصول الفقه عارية. والذي يوضح ذلك أن هذا العلم لم يختص بإضافته إلى النقه إلا لكونه منيداً له ومحققاً للاجتهاد فيه يا فإذا لم يفد ذلك فليس بأصل له . ولا يازم على هذا أن يكون كل ما انبنى عليه فرع تقمى من جملة أصول الفقه ؛ و إلا أدى ذلك الى أن يكون سائر العلم من أصول الفقه : كلم التحو، واللغة ، والاشتفاق ، والتصريف والمانى ، والبيان ، والعدد ، والمام التي

(۱) أى ان عدم التفاتهم للى التواتر الممنوى فى حديث لاتجتمع أمق على ضلالة المندى استدل به الفزال على حجية الاجاع، ونظره في الاحاديث الواردة نظرا افراديا لكل حديث منها، جملهم يتر كون الاستدلال بها على حجية الاجاع وجندون : اما الى الاستدلال عليه بأمور هادية كالقراش المتاهدة أو المنقولة التي تدل عادة على اعتباره، وأما الى الاستدلال عليه بالاجاع على القسلم بتخطاته المجالف له يمع مافيه من شبه المسادرة (راجع ابن الحاجب) وبهذا البيان يعلم ان قوله في الاحذر ان لم يكن عمرة عن أوالاحذا ان لم يكن عمرة عن أوالاحذا ان الله الاحذا في وجنساه

(۲) أى بطريق مباشر لابالوسائط كاهو الحال فىالاستمانة علىالاستباط بالعلوم الآتية فهو يريد أن المقدمات التى ذكرها فى كتابه فيها المهون المباشر الذى يجسلها من الاصول مخلاف المقدمات المبدة شل ماسية كرد من المباحث بعد ينوقف عليها تحقيق الفقه (1¹وينبنى عليها من مسائله ؛ وليس كذلك ؛ فليس كل ما يفتقر اليه الفقه يعد من أصوله ، وانما اللازم أن كل أصل يضاف الى الفقه لاينبنى عليه فقه فليس بأصل له

وعلى هذا يخرج عن أصول الفقه كثير من المسائل التي تكلم عليها المتأخرون وأدخاو هافيها ، كسألة ابتداء الوضم (٢٦ ، ووسألة الإباحة (٢٦ هرهى تكليف أم لا ، ووسألة أمر المعدوم ، ووسألة همل كان النبي تركي متبدًدا بشرع أم لا ، ووسألة لا تكليف الا بفعل . كما انه لا يذيني (٤٤ أن يعد منها ماليس منها ثم البحث فيه في علمه وان انبني عليه الفقه ، كنصول كثيرة من النحو ، نحو معاني الحروف ،

(١) تحقيقه غير استنباطه. ولهذا النرضلم يقل مسائله بل من مسائله

المائل، حتى عد هذا خارجا عن الاصول وعد مباحثه الحمة من الاصول

المائل، حتى عد هذا خارجا عن الاصول وعد مباحثه الحمة من الاصول

(٤) ذكر فيها قبل الكاف نوها من المسائل التي لا يسح ادخالها في أصول الفقه وجعل ضابطه كل مسألة لا يعنى عليها فقه ، ومثل له بكثير من مبادئ الاحكام وبعض المبادئ اللقوية كسألة إشداء الوضع ـــ وهذا نوع آخر وهو ما ينبي عليه فقه ولكنه ليس من مسائل الاصول بل من مباحث علم آخر وهد احتوفي البحث فيه في علمه الحاس به ، وذلك كمادى التحو واللهة . وبهذا اليان تعلم أت قوله(ثم البحث فيمه في علمه) جمة اسعة معطوفة على صة ما ، ولمل اسمل النسخة (وثم البحث الحرا علم المحت الحرا علم المحت الحرا علم المرادئ

ريد فالمروف أن مباحث النحو والله ذكرت في الاصول لا على أنها من مسائله بل من مقدماته التي يتوقف عليها توقفا قريبا . نعمكان ينبني ألا يتوسعوا في محتها وتحريرها كأنها مسائل من هذا اللم لا"مها محققة في علم آخر . ولعل هــذا هو حداد المؤلف . وتناسيم الاسم والغمل والحرف ، والسكلام على الحقيقة والمجاز ، وعلى المشترك والمتر ادف ، والمشتق ، وشبه ذلك

غير أنه يُتكلم من الأحكام العربية في أصول الفقه على مسألة هي عريقة في الا صول ؛ وهي أن القرآن يشتمل على الا صول ؛ وهي أن القرآن عربي والسنة عربية ، لا يحدى أن القرآن يشتمل على أفاظ أعجمية في الأصل أو لا يشتمل ، لا أن هذا من علم النحو واللغة ، بل يحمى أنه في ألفاظه ومعانيه وأساليه عربي ، يحيث إذا حقق هذا المنتحقيق سنك به في الاستغباط منه والاستدلال به مسلك كلام العرب في تقرير معانيها ومنازعها في أنواع مخاطباتها خاصة ، فإن كثيراً من الناس يأخفون أدلة القرآن بحسب ما يعمليه من طريق الوضع ، وفي ذلك بحسب ما يعمليه من طريق الوضع ، وفي ذلك فساد كبير وخروج عرب مقصود الشارع ، وهذه مسألة مبينة (١٠) في كتاب الماضد والحد لله

(فصل)وكل.مأاتف أصواالقته ينبنى عليها فقه إلا أنهلا يحصل من الخلاف فيها خلاف في فرع من فروع القتخوض ً الأدلة على صحة بعض المذاهب أو إبطاله جارية ً أيضائ كالخلاف مع الممتزاة في الواجب الحريم الحقير (٣) على كل فرقة موافقة

⁽١) في المسألة الاولى من النوع الثاني في المقاصد

⁽٧) فالجهور قالوا الواجب واحد مبهم يتحقق في الحارج في أحد هـــده المينات التي خير بينها. وقال المشترلة بل الواجب الجميع. قال الامام في البرهان انهم مسرفون بأن من ترك الجميع لايائم اثم تارك واجبات، ومن فسل الجميع لايناب تواب واجبات. فلافائدة في هذا الحلاف عمليال هونظرى صرف لايني عليه تفرقة في الســمل فلا يصح الاشتمال باملك في علم الاصول

⁽٣) قال الاولون بجوز أن يحرم واحد لابينه ويكون معناه أن عليه أن يترك أيها شاه جما وبدلا فلايجمع بينها في الفصل. وقال المنزلة لايجوز بل المحرم

للأخرى فى نفس الممل ؛ وإنما اختلفوا فى الاعتقاد بناء على أصل محروف علم المكادم ، وفى أصول النقه له تقرير أيضا ، وهو : هل الوجبوب والتحريم أوغيرهما راجمة إلى صفات الاعيان (1) أو إلى خطاب الشارع ؛ وكمألة تكليف الكفار بالغروع (1) عند الفخر الرازى ، وهو ظاهر ، فانه لا ينبى عليه عمل ، وما أشبه ذلك من المسائل التي فرضوها مما لا ثمرة له في الفقه .

لايقال: إن مايرجم الخلاف فيه إلى الاعتقاد ينبنى عليه حكم ذلك الاعتقاد من وجوب أو تحريم، وأيضا ينبنى عليه عصه أللهم والمال ، والحكم بالمدالة أو غيرها من الكفر الى مادونه ، وأشباه ذلك ، وهو من علم الغروع ، لأنا نقول : هذا جار في علم الكلام في جميع مسائله ، فليكن من أصول الفقه بوليس كذلك ، وإنما ألمقصود مائقه م

الجيع وتركواحدكاف فى الامتىل . والادلة مىالطرفين والردود هميمينها للذكورة فى الواجيب المخير . واذن فليس من فائدة عملية فىهذا الحجلاف أيضا · هذا مايريده المؤلف وهو واضح

(١) لعل صوابه الافعال . وهي قاعدة التحسين والتبيح العليين . فالمتز الالقالون بها يقولون أن الاحر بواحد مهم غير مستقيم، لائه مجول وبقيح العقل الاحر بالمجهول ، والجمهور يقولون أن الوجوب والتحريم بخطاب الشرع ولادخل العقل فيه ولاحسن ولاقمح في الافعال الا بأمر الشارع ونبه فلا مانم من الام بواحد مبهم من أشياء معينة كخصال الكفارة ، على أن له جهة تعيين بأنه أحد الاشياء الميتذفيذا وجه بناء مسألة المخير على قاعدة التحسين

(٢) راجع الأسنوى فقد ذكر له فوائد علية كثيرة من تنفيذ عقه وطلاقه ... في نحو عشرة فروع خلاقية، نم إنه قيد كلامه بقوله عند الفخر الرازى ، والرازى يقول لافائدة في التكليف الا تضيف المذاب عليم في الآخرة ، وعليه فليس له عنده فائدة عملية فقهية ــ لكن بعد ظهور هذه الفروع واطلاع المؤلف عليا بدليل تقييده بكلام الرازى كان ينتي المؤلف حذف مسألة تكليف الكفار من مجته هذا

المقرمة الخاصة

كل مسألة لايفيني عليها عمل فالخوض فيها خوض فيا لم يعل على استحسانه دليل شرعى ؛ وأعنى بالممل عمل القلب وعمل الجوارح من حيث هو مطاوب (١) شرعا .

والدليل على ذلك استقراء الشريعة : فإيّا رأينا الشارع يُمرض عمّا لا يفيد علا مديد على المربع المربع : (يَسْأَلُونكَ عَن ِ الاَّ هِلَةِ ، قُلْ هِمَ عَلا مَكْمَ اللهُ عَلَمَ اللهُ اللهُ عَلَمَ اللهُ عَلَمَ اللهُ عَلَمَ اللهُ اللهُ عَلَمَ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهُ اللهُ وقع العبواب بما يتملق به العمل ، إعراضاً عاقصه السائل من السؤال عن الهلال: لم يبدو في أول الشهر دقيقاً كالحليط ثم يمثل حتى يمير بعراثم يعود الى حالته الاولى * ثم قال (وَأَيْسَ اللّهِ بُأَنْ أَنَّا اللهُ عَلمَ اللهُ اللهُ وَهَا أَوْمِل مَن تأول أَنْ الاَّ يَهْ كُلها مُؤلت في هذا

(١) المباح ليس مطلوبا شرعا كايأتى له في بخته فقاعدته هـــذه تقتضى أن البحث الذي ينبنى عليه استنباط المباح ومعرفة أن العمل الفلاق مباح لايكون مستحسنا شرعاء وهو غير ظاهر فتقيده بالحيثية فيه خفاء

(٧) ألبس هذا من باب النظر في مصنوعات الله المؤدى الى قوة الايمان وزيادة البحرة بمكالات الحالق ببلسات المساوات المبارة بمكالات الحالق بالمنافق السوات والارض وما فيها وفقاقاوا ان الجواب بالآية عن السؤال من الاسسلوب الحكيم أى اله الي يحال هذا السائل لمنى عرف صل الله عليه وسلم فيه. وعليه فلو أجابه صلى الله عليه وسلم بما يعطلب لكان فيه فائدة عملية قلية الا أنه رأى الاليق بحاله توحيفكره للى محرة من محرات طريقة سي الهلال، بعدل بيان نفس الطريقة التى لا ينهمها هو وقد يحسر فهمها على كثيرمن العرب. ومئه لايناسب منصب النبوة " . فالمعدول لحال السائل وأمنائه كما هو اللائق بنصب النبوة وان كان الجواب المطابق المسؤال قسد يؤدى الى فائدة عليه

ألمني ، فكان من جلة الجواب أن هذا السؤال .. في التمثيل .. إتيان البيوت من ظهورها ، والبر إنمــا هو التقوى لا العلم يهذه الأمور التي لاتفيد نفعا في التكليف ولا تجرُّ اليه . وقال تعالى بمدسؤالم عن الساعة : أيَّانَ مُرْساها الم (فيم أنت من في كراها)أى إن السؤال عن هذا سؤال عما لا يعني ، إذ يكني من علمها أنه لابد منها ؛ والذلك لما سئل عليه الصلاة والسلام عن الساعة قال للسائل: « ما أع دنت لها و(١) » إعراضا عن صريح سؤاله إلى ما يتعلق بها بما فيه فائدة ، ولم يجبه عما سأل . وقال تمالى ؛ ﴿ يَا يُتُهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَسَأَلُوا عنْ أَشْيَاءُ إِنْ تُبُدَ لَـكُمْ تَسُؤَّكُمْ)نزلت في رجل سأل: مَنأْف أ روى(٢) أنه عليه السلام قلم يوما يُرف النضبُ في وجهه فقال : لا تسألوني عن شيء الا أنبأنكم. فقام رجل فقال يارسول الله مَن أبي ? قال : أبوك عدافة . فنزلت . وفي الباين روايات أخر . وقال ابن عباس - في سؤال بني اسرائيل عن صفات البقرة --: لو ذبحوا بقرة كما لأجزأتهم ، ولكن شدَّدوا كَشَدَّد الله عليهم . وهذا يبيّن أن سؤالهم لم يكن فيه فائدة . وعلى هذا المني بجرى الكلام في الآية قبلها (٢) عند من روى أن الآية نزلت (١) فيمن سأل (١) : احجُّنا هذا لما منا أم للاً بد ? فقال عليه السلام: (للا بد . ولو قلت « نَسمٌ » لَوَجبتْ .)(١)

⁽١) رواه البخارى ومسلم ... وقال:عنه الحافظالمراقي في تخريجه لاحاديث الاحياء منفق عليه من حديث أنس ومن حديث لى موسى وابن مسعود بنحوه

٢٦ آية لاسألوا الم

[﴿] ٤) هذا البحث مستوفى في المسألة الثانية من أحكام السؤال والجواب في قسم الاجتهاد آخر ألكتاب

⁽٥) سأل بعد نزول آية والدعلي الناس حج البيت كايأتي للمؤلف في الجزء الرابع (٦) هذه الجلسلة ملفقه من حديثين في قصتين مختلفتين كما يفهم من الاسسلوب

وفي بعض رواياته «فذرُ وفي ما تركتكم فاتحاهك من كان قبلسكم بكترة سؤالم أنبياه ه الحديث . وانما سؤالهم هنا زيادة (١) لافائدة حل فيها ، لأنهم لو سكتوا لم يقفوا عن عمل ، فصار السؤال لا فائدة فيه . ومن هنا نهى عليه السلام ه عن قبل وقال وكترة السؤال (٢) » لانه مغلنة السؤال عما لا يفيد . وقد سأله جبريل عن الساعة فقال : (ما المسئول عنها باعلم من السائل) (٢) فأخبره

المرق وكا يعلم من مراجعة مسلم في باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم وفي ياب فرض الحج مرة والأصل أنه لما فرض الحج قال رجل أفي قل هام يارسول الله فسكت حتى خاله الله الد على ماتر كنكم لو قلت سم لوجيت ولما استطمت أنما اهلك من كان قبلكم كترة سؤالهم الح والسائل هنا هو الاقرع بن حابس وهذه القصة هي المثامة القام.

أَمَا الْحَدِيثِ الآخرِ فَنِي صَفّة مَنتُ النّي صَلّى أَفّة عَايِهِ وَسَلّمَ فَيَالَحَجَ قَالَ سَرَاقَةَ ابْنِمَاكُ أَوَّا يَّا مَنْتَنَا هَذَهُ لَمَامَنا أَمِلابُدُ فَقَالَ بَلْ هَىلَلابُدُ اهَ

- (١) فقد سأل بمد ما أخذ من العلوم حاجته لأن ظاهر الآية الأطسلاق وهو أن حجهم لايجب الأمرة في السمر . والآية تنزل على هذا الوجه بمنى أن الاحبه الحكيرة مغثة الاسافة بزيادة تنكليف لم يكن او مجواب يكرهمه السائل ولو في غير السكليف وان كان ليس في خصوص سبها هنا مايكر مون لان الجواب بما فيه أيشر وهو أن الحج واجب مرة فقط
- (*) أن أفة كره لكم قبل وقال واضاعة المال وكثرة السؤال ـــ رواه البخارى والفظ له ومسلم وأبو داود عن المديرة وأبو يعلى وأبن حبان في صحيحه من حديث أبى هريرة بنحوه
- (٧) جزه من حديث طويل رواه البخارى ورواه في النيس عن الحسة ماعـــدا
 البخارى بافظاطول والجميع منفقون عنى الجزء الذي هنا

أن ليس عنده مِن ذلك عِلم، وذلك يبيّن أن السؤال عنها لايتملق به (١) تكليف، ولمَّا كان ينبني على ظهور أماراتِها الحذرُ منهاومن الوقوع في الأفعال(٢٠) التي هي من أماراتِها ، والرجوعُ إلى الله عندها ، أخبره بذلك ؛ ثم ختم عليه السلام ذلك الحديث بتعريفه عمر أن جبريل أتام ليملهم دينهم. فضح إذاً أن من جلة دينهم في فصل السؤال عن الساعة أنه بما لا يجب العلم به ۽ أعنى علم زمان إتياتها . فليتنبه لهذا الممنى فى الحديث وفائدةِ سؤاله له عنها . وقال : «إن أعظم الناس 'جرما من سأل عن شيء لم يحرَّم غرَّم من أجل مسألته (٣) ، } وهومما تمن فيه ۽ فاينه إذا لم يحرم فما فائدة السؤال عنه بالنسبة الى الممل ? وقرأ عمر بن الخطَّاب (وَ فَا كِمَةً وَأَبًّا) وقال هذه الفاكة فما الأبّ (١) م ثم قال نُهينا عن التكلُّف . وفي القرآن السكريم : ﴿ وَ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ ۖ كُلُو الرُّوحُ مِن أَمْرُ رَكِّي ﴾ الآية ، وهذا بحسب الظاهر ينيد أنهم لم يجابوا وأن هــذا نما لا يحتاج اليه في التكليف . وروى أن أصحاب النبي ﷺ ملَّواملَـة فقالوا : يلرسول الله حدُّثنا . فأترل الله تعالى : (اللهُ نَزُّل أَحْسَنَ الْحديث كِتابًا مُنشا بِهماً) الآية ؛ وهوكالنص في الرد عليهم فيا سألوا ، وأنه لا ينبغي السؤال إلا فيا يفيد فى التعبد لله ۽ ثم ملوا مــلة فقالوا حدُّثنا حديثا فوق الحديث ودون القرآن ۽ فَعْزَلْتَ سُورة يُوسف . انظر الحديث في فضائل القرآن لأبي عبيد . وتأمل خبر

⁽١) والا لملمه صلى الله عليه وسلم ، واذا نان هو لايسنيه علمها وهو ألمضّ بالملم والممارف الريانيه فغيره أولى

⁽٢) كما ينبه عليه حديث الترمذي مجملا ديكون بين يدى الساعة فتن كـقطع الليل للظلم الله ... إلى أن قال - يبيع أقوام دينهم بعرض من الدنيا ،

 ⁽٣) اخرجه في التيسير عن الشيخين وابي داود

⁽٤) أي أنه لفت نظرهم أولا إلى أنهناشيئامجهولا ليبني عليه هذه الفائدة السلمية موافقات ج ١ ـ م ـ ٤ ،

عربن الخطآب مع ضبيع (1) في سؤاله الناس عن أشياء من الترآن لا ينبني عليها حكم تكليفي ، وتأديب عر له . وقد سأل ابن الكواء على بن أبي طالب عن (الذَّارِ كِانِتِ ذَرْواً فَالْحَامِلاَتِ وقُراً) الخِقالِ لهعلى : ويلك اسل تقتُّم اولا تسأل تمنناً ، ثم أجابه ، فقال له ابن الكواء : أفرأيت السواد الذي في القرر ؟ فقال : أعمى سأل عن عمياء ، ثم أجابه ، ثم سأله عن أشياء ، وفي الحديث طول . وقد كان مالك (٢٠) بن أنس يكره الكلام فياليس محته عمل ، ويحكى كراهيمة عن تقدم وبيان عدم الاستحسان فيه من أوجه متعددة :

مبا أنه شغل عايتنى من أمر التكليف الذي طُوتَّة المكلف بما لا يعنى يه إذ لا ينبنى على ذلك فائدة لا في الدنيا ولا في الآخرة وأما في الآخرة والله أيسال عما أمر به أو مهى عنه و وأما في الدنيا فان عله بما علم من ذلك لا بزيد في مشقة ألك بالم و إن فرض أن فيه فائدة في الدنيا فن شرط كونها فائدة شهادة ألشرع لها بذلك و وكم من الذة وفائدة بيه الا نسان شرط كونها فائدة شهادة الشرع لها بذلك و وكم من الذة وفائدة بيه حالاً نسان كذلك وليست في أحكام الشرع لها بذلك و وكم من الذة وفائدة بعد حالاً نسان كذلك وليست في أحكام الشرع إلا على الضد، كالذي وشرب الخر ، وسار وجود كذلك وليست في أحكام الشرع إلا على الضد، كالذي وشرب الخر ، وسار وجود في الدارين ، مم تعطيل ما يجنى المرة ، من فعل مألا ينبنى

ومنها أن الشرع قد جاه ببيان ماتصلح به أحوال العبد في الدنيا والآخرة على أثم الوجوه وأكلها ؛ فما خرج عن ذلك قد يُظن أنه على خلاف ذلك ، وهو مشاهد في التجربة العاديّة : فإن عامة المشتغلين بالعام التي لاتتعلق بهما

⁽١) فيالمسألة التاسعة من كتاب الاحتياد أنه صيغ بالصاد المهملة والنين المسجمة قال انه ضربه وشرّد به لمّسا كان كثير السؤال عن أشياه من علوم القرآف لايتملق بها عمل

⁽٢) يأتى ذاك مبسوطافي المسألة السابعة من الطرف التالث من كتاب الاجتهاد (ج ٤)

ثمرة تكليفية ، تدخل عليهم فيها الفتنة والخروج عن الصراط المستقيم ، ويثور بينهم الخلاف والنزاع المؤدى الى التقاطع والتدابر والتعصب ، حتى تفرقوا شيما (١٠). وإذا ضاوا ذلك خرجوا عن السنة . ولم يكن أصل التغرق إلا بهذا السبب ، حيث تركوا الاقتصار من الصلم على مايسى ، وخرجوا إلى مالا يعنى ، فذلك فتنقطلى المتعاوالعالم ؛ وإعراض الشارع مع حصول السؤال عن الجواب من أوضح الأدلة على أن اتباع مثله من العلم فتنة أو تعطيل للزمان فى غير تحصيل . ومنها أن تتبع النظر فى كل شى، وتطلب علمه من شأن الفالاسفة الذين يتبرأ المسلمون منهم ، ولم يكونوا كذلك الا بتعلقهم بما يخالف السنة . فاتباعهم فى محلة هدذا شأنها خطأ عظيم ، واغيراف عن الجادة . ووجوه عدم الاستحسان كشيرة

فان قيل: الم عبوب على الجلة ، ومطاوب على الأطلاق ، وقسما الطلب فيه على صيغ العموم والإطلاق ، فننظم صيفُه كل علم ، ومن جلة العلوم ما يتملق به على ، ومالا يتملق به على ، فتخصيص أحد النوعين بالاستحسان دون الآخر تحكم . وأيضاً فقد قل العلماء : إن تعلم كل علم فرض كفاية ، كالسّحر والطلبات وغيرها من العلوم البعيدة الفرض عن العمل ، فا غلقك بما قرب منه كالحساب والمنسسة وشبه ذلك ؟ وأيضاً ضم التفسير من جلة العملم المطاوبة ، وقد لا ينبنى عليه على . وتأمل حكاية الفخر الرازى : أن بعض العلماء مر بيهودى وبين يديه مسلم يقرأ عليه علم هيئة العالم ، فسأل اليهودى عما يقرأ عليه ، فقال ، قوالد أد أنا أفسر له آية من كتاب الله . فسأله على ؟ وهو متحب ، فقال : قوله

 (١) وذلك كاحتلافهم في نجاة أبويه صلى الله عليه وسلم فانه طالما شقى به الناس فرقة وتدابرا تعالى : (أَفَكُمْ يَشْظُرُوا إِلَى السَّمَا ۚ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَرَيُّنَاهَا وَمَا كَمْ مَنْ فَرُفَحِ اللّهِ وَرَيْنَاها وَمَا كَمْ مِنْ فَرُوْجِ اللّهِ وَرَيْنِها . فاستحسن ذلك العالم منه . هـ خا معنى الحكاية الالفظها . وأيضاً فإن قوله تعالى : (أَوَلَمُ يَنْ شَيْءً) يَنْ شَلُوا وَ وَمَا خَلَقَ اللهُ مِنْ شَيْءً) يَنْ شَلُوا وَ وَمَا خَلَقَ اللهُ مِنْ شَيْءً) يشمل كل علم ظهر في الوجود من معقول أو منقول ، مكتسب أو موهوب ، وأشباهها من الآيات

فالجواب عن الأول: أن عرم الطلب تخصوص عو إطلاقه مقيد ، عا تقدم من الأدلة . والذي يوضحه أمران : أحدها أن السلف الصالح من الصحابة والتابعين لم يخوضوا في هذه الاشياء التي ليس تحتها على ، مع أنهم كافوا أعلم يمعني العلم المطلوب ؛ بل قد عد عر ذلك في نحو (وفاكمة وأبًا) من التكلف الذي نعى عنه ، وتأديبه ضييعا ظاهر فيا نحن فيه ، مع انه لم يُنكر عليه . ولم يضعوا ذلك إلا أن رسول الله يكل لم يُخض في شيء من ذلك ، ولو كان لنقل . لكنه لم ينقل ، فعل " من ذلك ، ولو كان لنقل . لكنه لم ينقل ، فعل " منه الشريعة أمية ، وقد قال عليه السلام : « نحن أ مة أ أمية (١) لا نحسب ولا نكتب ، الشهر هكذا وهكذا وهكذا » الى نظائر ذلك . والمسألة مبسوطة مناك والحد لله

وعن الثانى: أنَّا لانسلم ذلك على الإطلاق ؛ و إغافرض الكفاية ردَّكل

⁽١) رواه النسائي بلفظ زَّا أمة الخ ، ومسلم بلفظ ازًّا أيضاء وتقديم نكتب على تحسب

فاسدو إبطاله ، عُلم ذلك الفاسد أو جُهل ، إلا أنه لابد من علم أنه فاسد . والشرع متكفل بذلك . والبرهان على ذلك أن موسى عليه السلام لم يعلم علم السحر الذي جاء به السحرة ، مع أنه بطل على يديه بأمر هو أقوى من السحر ، وهو المسجرة ، والذلك لما سحروا أعين الناس واسترهبوهم وجاءوا بسحر عظيم خاف موسى من ذلك ، وفي كان عالما به لم يَخَف ؟ لم يُحَف العالمون به ، وهم السّحرة ، وقال الله له : (لا يَحَف إلى السّاحرُ حَيثُ أَكَى) وهذا تعريف (ابّع صنعولاً كيف من علم الله على المنافق في دعواهم على الجلة . وهكان عالما به لم يُعرف من ذلك أنهم مبطلون في دعواهم على الجلة . وهكان الملكم في كل منالة من هذا الباب . فإذا حصل الإبطال والرد ، بأي وجه حصل ، ولو بخارقة على يد ولى " لله ، أو بأمر خارج عن ذلك الملم ناشىء عن فرقان التقوى ، فهو المراد . قلم يتمين إذاً طلب معرفة تلك العلم من الشرع

وعن الثالث أن علم التفسير مطادب فيا يتوقف عليه فهم المراد من الخطاب فاذا كان المراد معاوما فالريادة على ذلك تحكف. ويتبين ذلك في مسألة عر: وذلك أنه لما قرأ (و وَ فَاكِهَهُ وَ أَبُّ) توقف في معنى الأَبّ ، وهو معنى إفرادى لا يقدح عدم العلم به في علم المعنى التركيبي في الآية ؛ إذ هو مفهوم من حيث أخبر الله تعالى في شأن طعام الانسان أنه أثرل من الساء ماء فأخرج به أصنافا كثيرة مما هو من طعام الانسان مباشرة ، كالحب، والعنب، والونب، والزيتون ، والنب ، والهنب، والنه أن النعال على الجلة . فبق التفصيل

 ⁽١) أى قوله أكما صنعوا الخ تعرف أوسى بأن هذا سحر وصاحبه لا يفلح ،
 بمدتكير وعدم معرفة من موسى عايهالسلام بذلك

فى كل فرد من تلك الأفراد فضلا ۽ فلا على الإنسان أن لايمرفه . فمن هذا الرجه ـ واقة أعلم ـ عد البحث عن معنى الأبّ من التكلف ؛ و إلا فلو توقف عليه فهم المعنى التركيمي من جهته لما كان من التكلف ، بل من المطلوب علمه لتوله : (لِيَدَّ بُرُوا آيايَة) . ولذلك سأل الناس على المنجر عن معنى التخوف فى قوله تعالى : (أوْ يَأْخَدُ مُمْ عَلى تَحَوُّف) فأجابه الرجل الهُذَل بأن التخوف فى لغتهم التنقس. وأنشده شاهداً عليه :

نخوَّفَ الرحلُ منها تامِكاً قَرِداً كما نخوَّف عوْدَ النَّبعةِ السَّمْنُ فقال عمر: يأمها الناس ممسكوا بديوان شمركم فى جاهليتكم فالسَّ فيه تفسير كتابكم.

ولما كانالسؤال ف محافل الناس عن معنى : (وَالْمُرْسَلَافِتُ عُرْفًا وَالسَّا بِحاتَ سَبْعًا) مما يشوش على السامة من غير بناء عمل عليه ، أدّب عمر ضبيعاً عما هو مشهور . فاذاً تفسير قوله: (أَفَلَمُ تَيْظُرُ و إلى السَّاء أَوْقَهُمْ كَيْفَ بَلَيْنَا هَما وَرَيَّنَاهَا) الآية ابمل الهيئة الذي ليس عتمعل عفير سائنغ ولأن ذلك من قبيل مالا تعرف العرب ، والقرآن إنما نزل بلسانها وعلى معهودها : وهذا المعنى مشروح في كتاب المقاصد بحول الله

وكذلك القدول فى كل علم يعزى الى الشريعة لا يؤدى فائدة على ، ولا هو بما تعرفه العرب ، فقدت كلف أهل العلوم الطبيعية وغير هاالاحتجاج على محمة الأخذ فى علومهم بآيات من القرآن ، وأحاديث عن النبي الحجية ، كما استدل أهل العدد بقوله تعالى : (فَاسَأُلُ العَادِّبُنَ) وأهـل الهندسة بقوله تعالى : (أقول من السَّاء ، من السَّاء مات فَسَالَت أوْد يَة يُقدر ها) الآية . وأهل التعديل النجومي بقوله : (الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانِ) وأهل المنطق فى أن نقيض الكلية السالبة جزئية

موجبة بقوله : (إِذَ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللهُ عَلَيْتُمْرِ مِنْ شَيْهُ . قُلْ مَرِفَ أَنْنَ الْمَهُ عَلَيْتُمْرِ مِنْ شَيْهُ . قُلْ مَرِفَ أَنْزَلَ الْمُحَيَّابِ؟) الآية اوطى بعض الغروب الحلية والشرطية بأشياه أخر . وأهل خط الرمل بقوله سبحانه : (أو أَثَارَة مِنْ علم) وقوله عليه السلام : « كَانَ نَبِيٌ يُخطُ في الرَّمْلِ » (١١ اللهُ عَبَر ذَلْكُ مَا هو مصطور في الكتب و وجيمه (١١) يُقطم بأنه مقصود لما تقدم . وبه تعلم الجواب عن السؤال الرابع وأن قوله : (أو لَمْ يُنظُرُوا في مَلكُوت السَّوات السَّوات والأرض وما خَلَق اللهُ مِنْ تَنَى اللهُ الإيدخل فيه من وجوه الاعتبار والأرض وما خَلَق اللهُ مِنْ تَنَى الله الإيق بالأمَّين الذين بشفيم الني علم الله المناب المنوب المناب المنتار الله الناب الذي بشفيم الني

(۱) كان نبى من الانبياء نخط فن وافق خطه فذاك . رواه أحمد وصلم وأبو داود والنساشي عن معاوية بن الحسكم ـ قبل كان هـ خا النبى ادريس أو دانيسال أو خالد ابن سنان ـ وقعد شرحه ابن خليون في المقدمة في فصل (انواع معادك النبب) (۲) أى وجمع المسطور في هذه الكتب يأتون فيه بما يعل على القطع بأن هذه الا آيات مقدود منها ما استدلوا عليه . يشى وأنما عمي تتكافات لا تليق بلسان العرب ومهودها

(٣) اذا نظرنا للحديث الصحيح: وبلفوا عنى ولو آية فرب مبلغ أوعى من سامع مع السلم بأن القرآن للناس كافة وأنه ليس مخاطبا به خصوص طائفة العرب في العهد الاول لها بل العرب كذلك _ افا نظرنا بهذا النظر _ لا يمكننا أن نقف بالقرآن وبعلومه وأسراره وأشاراته عندما يريده المؤلف.

وكيف نوفق بين مايدعو اليه من ذلك وبين ما ثبت من أنه لاينضب معية؟ والحير في الاعتدال ، فكل مالا تساعد عليه اللفة ولا يدخــل فى مقاصد التصريح يعامل المعاملة التي يريدها للمؤلف :أما مالا تنبو عنه اللغة ويدخل في مقاصد الشريعة الأمى ﷺ بملة سهلة سمحة ، والفلسفة على فرض أنها جائزة الطلب ـ صعبة المأخذ ، وعرة المسلك ، بعيسة الملتمس، لا يليق الخطاب بتعلمها كى تُتعرف آياتُ الله ودلائلُ توحيده للمربالناشئين في عض الأمّية ، فكيف وهي مذمومة على السنة أهل الشريعة ، منبه على فها بما تقدم في أول المسألة

فاذا ثبت هذا فالصواب أن مالا ينبنى عليه عمل غير مطلوب فى الشرع فأن كان تم ما يتوقف عليهالمطلوب كألفاظ اللغة ، وعلم النحو ، والتفسير ، وأشباه ذلك فلا إشكال أن مايتوف عليه المطلوب مطلوب ، إما شرعا ، و إما عقلا ، حسيا تبين فى موضعه . لكن هنا منى آخر لا بد من الالتفات إليه وهو :

المقرمة الساوسة

وذلك أنَّ مايتوقف عليه معرفة المعالوب قد يكون له طريق تقريبي يليق بالجهور، وقد يكون له طريق لايليق بالجهور، وإن فوض⁽¹⁾تعقيقاً.

فأما الأول فهو المطلوب المنبعطيه وكما إذا طُلب معنى الْمَلَك فقيل : إنه خُلُّقُّ مِن خَلْق الله يتصرف في أمره ؛ أو معنى الانسان ، فقيل : إنه هذا الذي أنت من جنسه ؛ أو معنى التخوف ، فقيل : هوالتنقس ؛ أوممنى الكوكب فقيل : هذا الذي نشاهد ، الليل ؛ وتحو ذلك . فيحصل فهم الخطاب مع هذا الفهم التقريبي حتى يمكن الامتثال

وعلى هذا وقع البيان في الشريمة وكما قال عليه السلام: ﴿ الْكَبِسُرُ بَطَّر

بوجه فلا يوجد مانعمن اضافته الى الكتاب العزيز ،ومنه مايتملق بالنظر فيمصنوعات الله للندبر والاعتبار وتقوية الايمان وزيادة الفهم واليصيرة

(٧) سينازع في كونه تحقيقا وأنه يتعذر الوصول لحقائق الاشياء فلذا قال وأن فرص

۵۷

الحق وتحملاً الناس (1) فنسره بالازمه الظاهر لكل أحد ، وكا تفسر ألفاظ القرآن والحديث بمرادفاتها لفقة من حيث كانت أظهر في الفهم منها . وقد يتن عليه السلام الصلاقوا لمج بغضله وقوله على ما يليق المجهور، وكذلك سائر الأمور ؛ وهي عادة العرب ، والشريعة عربية ، ولأ نالأمة أمية ، فلا يليق بها من البيان إلا الأمي . وقد تبين هذا في كتاب المتاصد مشروحاوا لحداث . فإ فآ التصورات المستملة في الشرع إنما هي تقريبات بالألفاظ المترادفة وما قالم مقامها من البيانات القريبة

وأما الثانى وهو مالا يليق بالجهور ، ضم مناسبته للجمهور أخرجه عن اعتبار الشرع له ، لأن مسالكه صعبة المرام ، وما جمل عليكم في الذين من حرج . كما إذا طلب معني الممكن ، فأحيل به على معني أغض منه وهو : « ماهية بجردة عن المادة أصلا » ، أو يقال : « جوهر بسيط فونهاية ونطق عقبلى » ؟ أو طلب معني الانسان ، فقيل : « هو الحيوان الناطق المائت » ؛ أو يقال ماللكوكب ? فيجاب بأ نعجم «بسيط ، كري ت ، مكانه الطبيعي نفس الفلك ، مالكوكب ? فيجاب بأ نعجم «بسيط ، كري ت ، مكانه الطبيعي نفس الفلك ، من شأنه أن يندبر ، متحرك على الوسط ، غير مشتمل عليه » ؛ أو سئل عن المكان ، فيقال : « هو السطح الباطن من الجرم الحاوى ، الماس السطح الغالم من الجسم الحوى » وما أشبه ذلك من الأمور التي الا تعرفها العرب ، ولا يوصل اليها إلا بعد قطع أزمنة في طلب تلك المانى . ومعلوم أن الشارع لم يقصد إلى هذا ولا كأن به ه

وأيضاً فان هذا تسوَّر على طلب معرفة ماهيات الاشياء ، وقد اعترف أصحابه يصمو بته ، بل قد نقل بعضهم أنه عندهم تمدر، وأنهم أوجبوا أن لا يُعرف شي، من الأشياء على حقيقته ، إذ الجواهر لها فصول مجهولة ، والجواهر عرفت بأمور

(١) رواء مبلم والترمذي

سلبية ؛ فإن الذاتى الخاص (1) إن عُلم في غير هذه الماهية لم يكن خاصاً ، و إن لم يسلم فسكان غير ظاهر المحس فهد مجهول ؛ فإن عُرق ذلك الخاص بغير ما يخصه فليس بتمريف ، والخاص به كالخاص المذكور أو لاء فلا بدمن الرجوع إلى أمور عسوسة ، أو ظاهرة من طريق أخرى ؛ وذلك لا ينى بتمريف الماهيات . هذا فى الجوهر ، وأما العرض فإنما يسرف باللوازم ؛ إذ لم يقدر أصحاب هذا العلم على تعريفه بغير ذلك ، وأيضاً ماذكر فى الجواهر أو غيرها من الذاتيات لا يقول : لو كان أن يس ذائي سواها ؛ وللمنازع أن يطالب بذلك ، وليس للحاد أن يقول : لو كان تم وصف آخر لا طلمت عليه ؛ إذ كثير من الصفات غير ظاهر ، ولا يقال أيضاً : لوكان تم ذائي آخر ماعرف الماهية دونه ، لأنا نقول : إنما تعرف الحقيقة إذا عرف جميع ذاتياتها ؛ فإذا جاز أن يكون تم ذاتي لم يسوف ، حصل الشك فى مورة الملهية

فظهر أن الحدود على ماشرطه أرباب الحدود يتمغو الإتيان بها • ومشــل هذا لايجسل من العلوم الشرعية التي يستمان بها فيها • وهـــذا المهنى تقرر : وهو أن ماهيات الاشياء لايعرفها على الحقيقة إلا بلريها ، فتسوّرالانسان على معرفتها رمى ف تحاية • هذا كله في التصور

وأما التصديق فالذي يليق منه بالجهور ماكانت مقدمات الدليل فيـــه ضرورية ، أو قريبة من الضرورية • حسها يتبين في آخر هذا الكتاب يحول

(۱) الذى يراد جبله فصلا إن علم بوجوده فى غير الماهية التى يراد جبله فصلا لها لم يكن خاصا. وإن لم يعلم فى غيرها كان مجهولا ،فان عرقناه بشىء لايخسه فليس تعريفا له ، وازعر فناه بيى. خاص به أنتقل الكلام اليه كالحاس الذى هو موضوع الكلام ، فيتسلسل .فلا بد عن الرجوع فى كون الفصل ذانيا خاصا الى أمور محسوسة المئوذلك نادر الحصول .فلا يفى بما يطلب من تعريف لملاهيات الكثيرة الله وقو ته . فاذا كان كذلك فهو الذي تبت الترآن الشريعة وهوالذي نبّه الترآن على أمثاله ، كتسوله تعالى (أ فَحَن مُ يَخُلُقُ كَنْ لاَ يَخْلُقُ) وقوله تعالى : (قُلْ يَخْلُقُ) وقوله تعالى : (قُلْ يُحْيِب الذي أنشأها أوَّل مَرَّة) الى آخرها ، وقوله تعالى : (اللهُ الذي حَلَقَـكُمْ مُ مُّ مَّدَي يَمْمُلُ مِن مُرَّ مَرَّ مُن يَمْمُلُ مِن مُر مَن مُركاكُمُ مَ مَن يَمْمُلُ مِن فَر كَافِكُمْ مَن يَمْمُلُ مِن فَر كَافَكُمْ مَن يَمْمُلُ مِن وقوله تعالى : (اوْ كان فيهما آلهة إلاَّ اللهُ لَفَدُناً) وقوله تعالى : (أَ فَرَأَ وَمُمَّ مَا مُمَّدُون ؟ أَأْوَنُمُ تَخْلُقُونَة أَمْ عَن الخَالِقونَ ؟)وهذا إذا احتيج إلى العليل في التصديق . و إلا فتقرير الحسكم كاف .

وعلى هذا النحو مر السلف الصالح فى بت الشريعة المؤالف والمخالف . ومن نظر فى استدلالهم على إثبات الأحكام التكليفية ، علم أنهم قصدوا أيسر الطرق وأقربها إلى عقول الطالبين ، لكن من غير ترتيب متكانف ، ولا نظم مؤلف (١) بل كانوا يرمون بالكلام على عواهنه ، ولا يبالون كيف وقع فى ترتيبه ، إذا كان قريب المأخذ ، سهل الملتمس . هذا وإن كان راجما (٢) إلى نظم الأقدمين فى التحصيل ، فن حيث كانوا يتحرف إيصال المقصود ، لامن حيث احتذاء من تقدمهم

وأُمَا إذا كان الطريق مرتباعلى قياسات مركبة أو غبر مركبة ، إلا أن في إيصالها إلى المطلوب بمض التوقف العقل ، فليس هــذا الطريق بشرعى ، ولا تجده في القرآن ، ولا في السنّة ، ولا في كلام السلف الصالح ، فانذلك مَتلفة العقل

(١) كقياسات المنطق

^()) أَى قد يتفق أَن يكون على نظم الاقيسة لا من حيث أنهم قصدوا الاقتداء بالفلاسفة في تركيب الادلة بل من حية أنهم قصدوا الوسول الى المقصود فانفق لهم المشاكلة في النظم كا سيأتى في حديث (عل مسكر خمر وكل خمر حرام) الا أنه نادر كا يأتى في آخر مسألة في أكمكاب

و تحارة له قبل بلوغ المقصود ، وهر بخلاف وضع التعليم ؛ ولأن المطالب الشرعية إنما هي عامة الامر و وقتية ، (1) فاللائق بها ماكان في الفهم وقتيا ، فلو وضع النظر في الدليل غير وقي لكان مناقضا لهذه المطالب وهو غير صحيح ، وأيضا فإن الإحراكات ليستعل فن واحد ، ولا هي جارية على التساوى في كل مطلب إلا في الفروريات وما قاربها ، فإنها لا تفاوت فيها يستد به ، ف لو وضمت الأدلة على غير ذلك (1) لتمذر هذا المطلب ، ولكان التكليف خاصا لا عاما ، أو أدى إلى تكليف عال الشريسة.

المقرمةالسيا بعة

كل علم شرعى فطلب الشارع له إنما يكون حيث هو وسيلة إلى التعبد بهالله تعالى ، لا من جهة أخرى ؛ فان ظهر فيه اعتبار جهة أخرى (٣) فبالنبع والقصد الثانى ، لابالقصد الأول . والدليل على ذلك أمور :

(١) أى مطلوب تحصيلها في الوقت التالى للخطاب بها بدون التراخى الذى يقتضيه السير فى طريقة الاستدلال المتطفى ونظام المناقضات والمارضات والنقوض الاجالية التى قد تستعرق الازمان الطويلة ولا تستقر النفس فيها على ماترتاح اليه مع كترة المطالب الصرعية اليومية وغيرها

(٢) أى غير ما كان من الضروريات وما قاربها

أحدها ما تقدم في المسألة قبل: أنكل علم لا يفيد عملا (1) فليس في الشرع مايدل على استحسانه و ولوكان له غاية أخرى شرعية لكان مستحسنا شرعا، ولوكان مستحسنا شرعا لبحث عنه الأولون (٢) من الصحابة والتابعين، وذلك غير موجود. ف يلزم عنه كذلك

والثانى أن الشرع إنما جاه بالتعبد، وهو المقصود من بعثة الأنبياء عليهم السلام ، كقوله تعالى: (يَا يُنْهَا النَّاسُ اتقوا رَبَّكُمْ) (الرَّكَيْبُ السلام ، كقوله تعالى: (وَ يَا يُنْهَا النَّاسُ اتقوا رَبَّكُمْ) (الرَّكِيْبُ اللَّهِ النَّسُ القوا المُنْسِدُ أَنَّ لَا تُعْبُلُوا إلاالله) الآيات (كَيْبَ فَهُ اللَّهَ عَنْ النَّلُ مَنْ الظَّلُسُتِ إِلَى النَّورِ اللهُ فَن رَبِّ النَّيْسُ مِن الظَّلُسُتِ إِلَى النَّورِ اللهُ فَن أَلَّهُ اللهُ وَات وَالا رُضَ وَجَلُ الظَّلُسُتِ فَهِ هُدَى النَّورُ وَاللهُ وَمَن وَجَلُ الظَّلُسُتِ إِلَى النَّورُ وَاللهُ اللهُ اللهُ

(۱) كالفلسفة النظرية الصرفة، أما الفلسفة العلية كالهندسة والكيميساء والطب والكهرباء وغيرها فليست داخلة فى كلامه ولا يصح أن يقصدها لاب علوم يتوقف عليا حفظ مقاصد الشرع فى الضروريات والحاجرات الح ، والمصالح الرسلة تشملها ، وهى وسيلة إلى التبد أيضا لان التبدهو تصرف المبدق يشؤوندنياه وأخراه عمل يقيم مصالحها بحيث يجرى فى ذلك على مقتضى مارسم له مولاه، لاعلى مقتضى هارم له مولاه، لاعلى مقتضى هارم له مولاه، لاعلى مقتضى هارم على سأنى للمؤلف

(٣) نموع ، فكم من علم شرعى لم يبحث عنه الاولون لعدم الحاجة اليه عندهم ا وأقربها الينا علم الاصول ولم يبدأ البحث في تأسيل مسائله في عهد الصحابة والتابعين ⁽١) ولهى البخارى ومسلم عن في وائل عن أسامة بلفظ آخر راجع الجزء التانى منالتيسيرضي باب الرياء

فيجهتم أرحاء تدور بعلماء السوه ، فيشرف عليهم بعض من كان يعرفهم في الدنيا فيجهتم أرحاء تدور بعلماء السوه ، فيشرف عليهم بعض من كان يعرفهم في الدنيا فيقول : ماصيركم في هذا ، وإنما كنا نتعلم منكم ؟ قالوا : إنّا كنا فأمركم بالأمر وتتخالفكم إلى غيره (١) وقال سفيان الثورى : ﴿ إنما يتعلم العلم ليتقي به الله أو أنما فضل السلم على غيره لانه يتقي الله به » وعن النبي الملي أنه قال : « لا ترول أقدا ماذا على فيه ؟ القيامة حتى يُسأل عن خس (٢) خصال - وذكر فيها وهن علمه ماذا على فيه ؟ وعن ألي الدرداء : ﴿ إنما أخلق أن يقال لي يوم القيامة : أعلمت أم جهلت ؟ فأقول علمت أن فلا تعبق أنها أأناف أن يقال لي يوم القيامة : أعلمت الله أن من كتاب الله آمرة أو زاجرة إلا جامني بالله من علم لا ينعنم ، ومن قالب لا يخشم ، ومن فس لا تشبم ، ومن دعاء لا يسم » وحديث أي هريرة في الثلاثة الذين هم أول من تسعريهم الناريوم التيامة قال فيه : ﴿ ورجل تعلم العلم وعلمه وقوأ القرآن ، فأ أي به ضرفه يصه فعر فه يصه فرا فتال : ما علمت فيما * قال ، تعلمت فيك العلم وعلمت وقوأت القرآن . فأ أي به ضرفه يصه فرا في النار وعلم نار فها فتال : ما علمت فيما * قال ، تعلمت فيك العلم وعلمت وقوأت القرآن . فأ أن به ضرفه يسم قال : كذبت ؟ ولكن ليقل فلات قارى ، فقد قيل ، ثم أمر به فسمح عال كذبت ؟ ولكن ليقل فلات قارى ، فقد قيل ، ثم أمر به فسمح عالى كذبت ؟ ولكن ليقل فلات قارى ، فقد قيل ، ثم أمر به فسمح عالى الم

 ⁽۱) ذكر م في كتاب راموز الحديث للشيخ أحمد ضياء الدين عن الديلس عن أبي هريرة الا انه قال فيه (أرحية) بدل (ارحاه) ولم يذكر لفظ السوء بعد العلماء.
 وقي اليخاري ترجة بمني هذا ألحديث

 ⁽٣) أخرجه في التيسير عن الترمذي بلفظ الايزول قدما عبديوم القيامة حتى يسأل
 عن اربع ، وفي الترمذي روايتان احداها عن خس وقدضه نها، وفيها : وهاذا عمل فيها
 على ، والاخرى وعن علمه فيها فعل. وقال عن النائية حديث صحيح

وقال فى الترغيب والترهيب بعدان ساق الحديث عن الترمذى - ورواء البيقى وغيره من حديث معاذ بن جبل ماترال قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن اربع الى ان قال وعن علمه ماذا عمل فيه

وجهه حتى ألنى فى النار(۱) وقال: «إنّ مِنْ أشد الناس عذابا يوم القيامة عالماً لينفه الله بعله (۱) وروى أنه عليه السلام كان يستميذ من علم لا ينفع (۱) وقالت الحكاه: « من حجب الله عنه العلم عذبه على الجهل . وأشد منه عذابا من أقبل عليه العلم فأدبر عنه ومن أحدى الله اليه علما فلم يسمل به . »وقال مماذ بن جبل : اعلموا ماشئم أن تعلموا ، فلن يأجر كم الله بعلم حتى تصلوا . وروى أيضا مرفوعاً الى النبي على وفيه زيادة : « إن العلماء همتهم الرعاية . و إن السفهاء همتهم الرواية » . وروى موقوفا أيضا عن أنس بن مالك . وعن عبدالرحمن بن عنم قال : حدثني عشرة من أصحاب رسول الله يلى ، قالوا : كنا تتداوس العلم في مسجد قباه ؟ إذ خرج علينا رسول الله تلكي قالوا : كنا تتداوس العلم في مسجد قباه ؟ إذ خرج علينا رسول الله تلكي قتال : « تعدوا ماشتم أن

(١) رواه احمد وسلم والنسائي ، ورواه في المصابيح بطوله في الصحاح ،
 ورواه في التيسير باختلاف في اللفظ وفيه باابا هريرة أولئك الثلاثة أول خلق الله تمدر بهم النار يوم التيامة

(٣) عن زيد بن ارقم رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول اللهم أنى أعوذ بك من علم لاينفع ومن قلب لايخشسع ومن نفس لانشبع ومن دعوة لايستجاب لهاسرواء فى الترغيب والترهيب عن مسلم والترمذى والنسائى وهو قطعة من حديث طويل تماوا فلن يأجركم الله حتى تساوا (١١) وكان رجل بسأل أبا الدرداء فقال له : كل ماتسال عنه تممل به ? قال : لا . قال : فا تصنع باز دياد حجة الشعليك ؛ وقال المسن : «اعتبروا الناس بأعالم م ، ودعوا أقوالهم ، فان الله لم يدع قولا إلا ويدا عليه دليلا من على يصدقه أو يكذبه ، فإذا محمت قولا حسنا فرويدا أحسنوا القول كلهم ، فن وافق فعله قوله فغلك الذي أصاب حظه ، ومن خالف أحسنوا القول كلهم ، فن وافق فعله قوله فغلك الذي أصاب حظه ، ومن خالف فعله قوله فألك الذي أصاب حظه ، ومن خالف وجل ، فلناك تُفسل على غيره من العارم ، ولولا ذلك كان كسائر الاشياء » وذكر مالك أنه بلغه عن القالم بن محمد قال : «أدركت الناس وما يمجمم القول ، إنما يمجمم العمل ، والأدلة على هذا المنى أكثر من أن تحصى ، وكل ذلك يحقق أن يمجمم العمل ، والأدل على ماورد في فعنل العلم فو نما النظر الشرعى ؛ و إنما هو وسيلة الى العمل ، وكل ماورد في فعنل العلم فإنما هو ثابت للعلم من جهة ماهو وسيلة الى العمل ، وكل ماورد في فعنل العلم فإنما هو ثابت للعلم من جهة ماهو

فلايقال . إن العلم قد ثبت في الشريعة فضله ، وإن منازل العلماء فوق منازل الشهداء ، وإن العلماء فوق منازل الشهداء ، وإن العلماء وأن بياء ، وإن مرتبة العلماء تلى مرتبة الأثبياء ، وإذا كلن كذلك ، وكان الدليل الدال على فضله مطلقاً الامقيداء فكيف يُنكر أنفضيلة مفصودة لاوسيلة ؟ هذا . وإن كان وسيلة من وجه ، فهو مقصود لنفسه أيضا ، كلا يمان فإنه شرط في صحة العبادات ، ووسيلة إلى قبولها ، ووح ذلك فهر مقصود لنفسه

⁽⁺⁾ فيه روابتان تخالفان هــذه فيهمض الالفاظ: احداهما لابن عــدى والحطيب بــند ضميف عن أبى الدوداه والثانيـة لأبى الحسن بن الأخرم فى أهاله عن انس (عزيزى)

لأنا نقول: لم يثبت فضله مطلقا ، بل من حيث التوسل به الى العمل ، وبدليل ما تقدم ذكره انفا . و إلا تشارضت الأدلة ، وتناقضت الآيات والأخبار ، وأقوال السلف الأخيار ، فلا بد من الجمع بينها وما ذكر آن نفا شارح لما ذكر في فضل العلم والعلما ، وأما الإيمان فإنه عمل من أعيال القاوب ، وهو التصديق ي وهو ناشى ، عن العلم ، والأعمال قد يكون بعضها وسيلة إلى البعض ، و إن صبح أن تمكون مقصودة في أنفسها . أما العلم فإنه وسيلة ، وأعلى ذلك العلم بالله ، والا تصحب به فضيلة لصاحبه حتى يصدق ي متقضاه ، وهو الإيمان بالله ،

فإن قيل : هذا متناقض ، فإنه لا يصح العلم بالله مع التكذيب به .

قيل : بل قد يحصل المام التكذيب إذا أن الله قال في قرم . (وجَّهَ، وا بها إسْدَيْهُ مِّهَا أَنْسُومُم) وقال: (الله بن آ تيناهُمُ الكَّدَابُ بِشْرُ فُونَهُ كَمَايَّمْ وَنَ أَثْنَاهُمُ وَ إِنَّ فَرِيقاً مَنْهُمْ لَيَكْشَنُونَ آ لِحَٰقَ وَهُمْ آ يَسْلُمُونَ) وقال: (الدِّينَ. آتَيْنَاهُمُ اللَّهِمَ السُّكَتَابَ يَمْرُ فُونَهُ كَايَمْ وَفُونَ أَبْنَاءُهُمْ اللَّهِ بِنَ شَصِروا أَنْفُء فَهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ) فَأَثَبَت لهم المعرفة بالنبي صلى الله عليه وسلم ، ثم بين أنهم لايؤمنون وفلك مما يوضح أن الايمان غير العام ، كا أن الجال مفاير السكفر

موسور و وللك كما يوضع ال اله يما عبر العام على الجلة ، كالعام بفروع الشريعة الموارض الطارئة في التكايف ، إذا فرض أنها لمتم في الخارج ، فإن العابها والعوارض الطارئة في التكايف ، إذا فرض أنها لمتم في الخارج ، فإن العابها حسن ، وصاحب العلم مثاب عليه ، و بالغ مبالغ العالم ، لكن من جهة ماهو مظينة الانتفاع عندوجود محله، ولم يخرجه فلك عن كونه وسيلة ، كا أن في تحصيل الطهارة للصلاة فضيلة و إن لم يأت وقت الصلاة بعد ، أوجاه ولم يمكنه اد الهمالمذر. فاو فرض أنه تطهر على عزيمة أن لا يصلى لم يصح له تواب الطهارة فكنك إذا على النصارى والمهود على على ان لا يعلم على من أن كايرا من النصارى والمهود يرون دين الاسلام ، ويسلمون كاثيرا من أصوله وفروعه ، ولم يكن ذلك فاضا

لجم مع البقاء على الكفر ، ياتفاق أهل الأسلام . فالحاصل أن كلّ علم شرعى ليس يمتالوب إلا من جهة مايتوسّل به اليه وهو العمل

(فصل) ولا ينكر فضل العلم فى الجلمة إلا جاهل ؛ ولكن له قصد أصلى وقصد ناليه

فالتصد الأصل ماتقدم ذكره ؛ وأما التابع فيو الذي يذكره الجهور من كون صاحبه شريفا ، وإن لم يكن في أصله كذلك، وأن الجاهل دفي ، وإن كان في أصله كذلك، وأن الجاهل دفي ، وأن كان في أصله شريفا ؛ وأن قوله الغذ في الأشمار والأبشار، وحكمه ماض على اخللق ، وأن تعظيمه واجب على جميم المكلفين ، ذقام لم ، مقام النبي ، لأن العلما، ورقة الأنبياء وأنالعلم جمال ومال ورتبة لأنوازيها رتبة ، وأهله أحياه أبد الدهر إلى سائر ماله في الدنيا من المناقب الحبيدة ، والما تو الحسنة ، والمنازل الرفيصة فذلك كله غير مقصود من العلم سريا ، كما أنه غير مقصود من العبادة والانتعام إلى الله تعالى على العبادة والانتعام إلى المنافقة على العبادة والانتعام إلى المنافقة على المنافقة على على العبادة والانتعام إلى المنافقة على المنافقة على العبادة والانتعام إلى التعالى على التعالى على التعالى على التعالى على العبادة والانتعام إلى التعالى على التعالى على التعالى على الديان على العبادة والانتعام إلى التعالى على التعالى التعالى على التعالى التعالى على على التعالى على التعالى على التعالى على التعالى التعالى على التعالى التعالى التعالى التعالى على التعالى على التعالى التعالى على التعالى التعالى

وأيضا فإن في الملم بالأشياء لذه لا توازيها لذة ، إذ هو نوع من الاستيلاء على الملم والحوز له ، وعبة الاستيلاء قد جبلت عليها النفوس ، وميلت اليها القاوب وهو مطلب خاص ، برهانه التجربة التامة والاستقراء العام ققد يطلب العلم للتمكد به ، والتاذذ بحادثته ، ولا سيا العليم التي المتول فيها بحال ، والنظر في أطرافها متلم ، والاستباط الحجول من المعلم فيها طريق متبع

ولكن كل تابع، رحمه التوابع إما أن يكون خادما لقصه الآصلي أو لا . فإن كان خادماً له فالقصه الرابع اليه ابتداء صحيح . وقد قال تعالى في معرض المدح (و الدِّين يَشْولُون رَبَّناً هبُ لَنا مِنْ أُزُواجِناً وَذُرُّيًا تِنَا فُرُّتًا المُمْ أَنُوا جَنا لَهُ لَا اللهم اجعلني وَاجْتَلَناً لَلْهُمْ الله العالم اجعلني من أُمَّة المنتين . وقال عر لابند حِبن وقع في نفسه أن الشجرة التي هي مثل من الشجرة التي هي مثل

المؤمن النخلق: « لَأَن تكون قلتُها أُحبُّ الى من كذا وكذا » وفى القرآن عن ابراهيم عليه السلام: { واجْسلُ لَى لِسَانَ صِدْقِ فِى الْآخِرِينَ }. فكذلك إذا طلبه لم فيه من النواب الجزيل فى الآخرة ، وأُشباه ذلك.

وإن كان غير خادم له ذلقصد اليه ابتداء غير صحيح ، كتمامه رباء أو لينال ليأرى به السفهاء أو بياهى به العلماء ، أو يستميل به قلوب العباد ، أو لينال من دنيام ، أو ما أشبه ذلك . فإن مثل هذا إذا لاح له شيء بما طلب زهد في التعلم ، ورغب في التقدم ، وصحيطيه إحكام ما ابتدأ فيه ، وأنف من الاعتراف فضلً وأضل ، أعاذنا الله من ذلك بقضله . وفي الحديث : «لاتملمو العلم لتباعوا به العلماء ولا تماروا به السفهاء ، ولا لتحتازوا به الجالس ، فن ضل ذلك ظائنار به العالم المنافقة على المنافقة عرف الجنب به عرف الدنياة لم يجد عرف الجنب به عرف الدينة بم القيامة (٣) » وفي بعض الحديث سئل عليه السلام عن الشهوة الخفية قتال : « هو الرجل يتملم العلم بريدان بجلس اليه (٣)» المحديث؛ وفي القرآن العظم : (إن الذين يتكتمون ما أثران أفله من الكتاب والأداة في المحديث ، في المكتاب والأداة في المحديث ، في المكتاب والأداة في المحديث ، في المحديث ، وفي المحديث ، في المكتاب والأداة في المحديث ، كان كنيرة

(۱) رواه ابن ماجه وابن جان في صحيحه واليبق عن جابر (ولفظه ولا تخير وا به الجالس)ورواه أيضا ابن ماجه بتحوه من حديث حذيفة (ترغيب) (۷) رواه في الرغيب والترهيب بلفظ عرضا بالدين المهسلة عن المي داود وابن ماجه وابن حبان في صحيحه والحاكم وقال صحيح على شرط البخارى ومسلم (۲) رواه في الجامع العسفير عن الديلمي في مستند الفردوس عن امي هريرة بلفظ احذروا النهوة الحقية العالم يحب أن يجلس السه سـ قال المزرى ضيف وقال لمن حجر فيه إيراهيم بن عمد الاسلمي متروك

المقدمة الثامئة

العلم الذي هو العلم المعتبر شرعا ـ أعني الذي مدح الله ورسوله أهله على الإطلاق ـــ هو العلم الباعث على العمل الذي لا يُحلّ ساحبة جاريا معهواه كيفا كان ، بل هو المقيد لمساحبه بمقتضاه ،الحامل أنه على قوانينه طوعا أو كرها ومعنى هذه الجلة (1) أن أهل العلم في طلبه وتحصيله على ثلاث مراتب :

الرّبت الأولى الطالبون له ولمَّ اليمسلوا على كاله بعد ، و إنما هم طلبه في رتبة التقليد . فهؤلاء إذا حخلوا في العسل به ، فبمقتضى الحل التكليفي بوالحث الترغيبي والخرهيم . فعلى مقدارشدة التصديق يخف تقل التكليف . فلا يكتنى العلم همنا بالحل ، دون أمر آخر خارج مقواه، من زجر ، أو قصاس ، أو حد ، أو تعرب ، أو ماجرى هذا المجرى . ولا احتياج همنا إلى إقامة برهان على ذلك به إذ التجربة الجارية في الخلق قد أعطت في هذه المرتبة برهانا لا يحتمل متعلقه النقيض بوجه

والمرتبه الثانية الواقفون منه على براهينه ، ارتفاعا عن حضيض التقليم المجرد ، واستبصارا فيه ، حسها أعطاه شاهد النقل ، الذى يصد قا المصرة المهدن اليه ، و يستمد عليه ، إلا أنه بَعد سلوب الى العقل لا الى النفى ، معنى أنه لم يصر كالوصف الثابت للانسان ، و إنما هو كالأشياء المكتسبة ، والعلوم المحفوظة ، التي يتحكم عليها العقل ، وعليه يستمد في استجلابها ، حتى تصبر من جلة مودعاته . فهؤ لا ، إذا دخلوا في العمل خف عليهم خفة أخرى زائدة على مجرد التصديق في المرتبة الاولى ، بل لانسبة بينهما . إذ هؤ لا ، يأبي لهم البرعان المصدق في المرتبة الاولى ، بل لانسبة بينهما . إذ هؤ لا ، يأبي لهم البرعان المصدق في المرتبة الاولى ، بل لانسبة بينهما . إذ هؤ لا ، يأبي لهم البرعان المصدق أن يُسكذ بيا النهى ، العمل على مخالفة

(٢) أولئك الثلاثه أول خلق الله تسعر بهم النار يوم القيامة

العلم الحاصل لهم ؟ ولكنهم حين لم يصر فهم كالوصف ، ربما كانت أوصافهم النابة من الموى والشهوة الباعثة الغالبة أقوى الباعثين فلا بد من الافتقار إلى أمر زائد من خارج ، غيرانه يقسم في حتهم فلا يقتصر فيه على بحرد المدود والتعزيرات ، بل ثم أمور أخر كحاسن المادات ، ومطالبه المراتب التي بلفوها يما يليق بها ، وأشادذاك ، وهذه المرتبة ايضا يقوم البرهاز عليها من التجر به . إلا إنها أخنى ما قبلها ميمنتاج الى فضل فظر موكول الى ذوى النباهة ى الملهم الشرعية ، والأخذ في الاتصافات الساوكية .

والمرتبة الثالثة الذينصار لهم العلم وصفا من الأوصاف الثابتة ، يمثابة الأمور البديبية فى المعقولات الأولى ، أو تقاريبها ، ولا يُنظر إلى طريق حصولها ، فإن ذلك لا يحتاج اليه ، فهؤ لاء لايخليهم العلم وأهواء ثم إذا تبين لهسم الحق ، بل يرجعون إليه رجو تحهم الى دواعيهم البشرية ، وأوصافهم إيطلقية

وهذه المرتبة هي المترجم لها .

والدليل على معتبها من الشريعة كثير، كتوله تعالى: (أُمَّنَ هُو قَا لَيتُ آثَا اللَّهِي ساحِدًا وَقَائِيمًا عَلَيْهُ وَاللَّهِ ساحِدًا وَقَائِيمًا عَلَيْهُ وَاللَّهِ سَاحِدًا وَقَائِيمًا عَلَيْهُ وَاللَّهِ سَاحِدًا وَقَائِيمًا عَلَيْهُ وَاللَّهِ سَاحِدًا اللَّهِ عَلَيْهُ وَاللَّهِ عَلَيْهُ وَاللَّهِ عَلَيْهُ وَاللَّهِ اللَّهُ وَنَّالًا اللّهُ مَنَّ اللّهُ وَلَا تعالى: (اللهُ نَوَّلَ المُحْسَنَ المُحْدِيثُو كَذَا اللّهُ عَلَيْهُ وَمَنْهُ جُلُودُ الذِينَ يَحْشُونُ وَرَجِم) الحُمْسُ العَلَيْ عَلَيْهُ اللّهِ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهِ عَلَيْهُ وَاللّهِ عَلَيْهُ وَاللّهِ عَلَيْهُ وَاللّهِ عَلَيْهُ وَاللّهِ عَلَيْهُ وَاللّهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَقَالِمُ عَلَيْهُ وَاللّهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ وَاللّهُ وَقَالَ عَلَيْهُ مِنْ عَلَيْهُ اللّهُ وَاللّهُ وَقَالِمُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ عَلْمُ اللّهُ وَاللّهُ عَلْمُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ وَاللّهُ وَلَا عَلَّاللّهُ وَلّهُ عَلَيْهُ اللّهُ وَاللّهُ وَلَيْهُ وَلَا اللّهُ وَلّهُ وَلَا اللّهُ وَلّهُ وَلّهُ اللّهُ وَلَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللللللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللللللللّهُ الللللللللللللم

يمنعهم من ذلك الخويف ولا التمذيب الذي توعدهم به فرعون . وقال تعالى : (و تلك الأمثالُ آغرُبُها للِناسِ وما يعقِلُها إلا العالمونُ). فحصر تصقلها في المالمين ، وهو قصد الشارعمن ضرب الأمثال . وقال : (أَفْحَـن يَمَّلُمُ أَنَمَا أَنْزَلَ إليك مِن ربُّكَ الحقُّ كُمَنْ هُو أَعَى ؟) . ثم وصف أهل العلم بقوله : (الذين و فون دِمَهِ الله) إلى آخر الأوصاف ، وحاصلها يرجع الى أن العلماء هم العاماون وقال في أهل الإيمان ــ والإيمانُ من فوائد العلم ــ (إنَّماالمؤمنون|الذين|ذاذُ كر اللهُ وَجِلَتْ قُولِهِم _ إلى أن قال_أولَكُ عُمُ المؤمنون حقًّا). ومن هنا قرك العلماء فى المسل يمنتضى العلم ، بالملائكة الذين لا يمصون الله ما أمرهم و يضاو ن ما يؤمرون فقال تمالى :(شَهِدَ انْهُ أَنَّه لا إله إلاَّ هو والملائكةُ وأُولُو العالم قائمًا بالقـط لَا آلهَ الاَ هو). فشهادة الله تعالى وفق علمه (1) ظاهرة التوافق، اذ التخالف محال ؛ وشهادة الملائكة على وفق ماعلموا صحيحة ، لأنهم محفوظون مر ــ المماصي، وأولو العلم أيضاً كذلك من حيث مخظوا بالعلم . وقد كان الصحابة رضى الله عنهم إذا نزلت عليهم آية فيها تخويف أحزنهم ذلك وأقلقهم ، حتى يسألوا النبي بَالِيُّ ، كَنْزُول آية البقرة : إو إِنْ تُبُدُوا ماني أَنْشُكِمْ أُو تُعَفُّوه..) الآية ا وقوله :(الذين آ مَذْو ولم كَالْمِسُوا إِيمانَهُم بِنُظلم ٍ ..) الآية 1. وإنما القلق والخوف من آثار العلم بالمنزل (٢) والادلة أكثر من أحصائها هذا وجميعها يعل (١) أُجرى الشهادة على ظاهرها. والمفسرون يقولون انهابمني إقامة الأدلة ونصب الدلائل في الكون على ذلك . فشهد بمنى أقام مايدل عليه (سنريهم آياتنا في الآقاق وفي أنفسهم حتى ينتيين لهم أنه الحق)

ومى احسيم على مستوقع المراح المراح المراح المرى على مقتضاء طوعا أو كرها. (٣) لائه لما كان علمهم علما ملجئاً له مقتضاء لائه فوق الطاقة البشرية فلا يكون وعرفوا أنهم قد محصل منهم ماليس على مقتضاء لائه فوق الطاقة البشرية فلا يكون لهم الأمن من غضب الله كما في الآية الثانية ، ولابدمن حسابهم عليه كافي الآية الأولى، حصل لهم القلق الى أن فهموا ما يزياء عنهم على أن العلم المعتبر هو الملجىء إلى العمل به

فإن قيل: هذا غير ظاهر من وجين :

أحدها أن الرسوخ في العلم إما أن يكون صاحبه محفوظا به من الحسافة أو لا . فإن لم يكن كفلك فقد استوى أهل هذه المرتبة مع من قبلهم ؛ ومعناه أن العلم بمجرده غير كاف في العمل به مولا ملجى ، إليه . و إن كان محفوظا به من الحالفة لزم أن لا يقمعي العالم إذا كان من الراسخين فيه ؛ لكن العلماء تقع منهم المعاصى ما عدا الأنبياء عليهم السلام . و يشهد لهذا في أعلى الأمور قوله تعالى في الكفار : (وجحدو ابها واستنيقتها أفضهم خلها وعلو أن فريقاً منهم (الذين آتيناهم الكتلب يهر فون أ بناءهم ، و إن فريقاً منهم أيك أن المائم أو فرق أبناءهم ، و إن فريقاً منهم أيك أنساء من المرق المنافق أنه علم التلوراة أي المنافق علم التلوراة أن المنافق في الأخرة من خلاق - م قال ولا أن والله علم التلوراة أين المنافق أنه أن المنافق أنه المنافق أنه المنافق أنه المنافق أنه أنه المنافق أنه أنه المنافق أنه المنافق أنه المنافق المنافق أنه المنافق أنه المنافق أنه المنافق أنه المنافق المنافق

والثانى ما جاء من م المعام السوء بوهو كثير . ومن أشد مافيه قوله عليه السلام : ﴿ إِنَّ الشَّدُ النَّاسِ عِذَا بَا يَمِمُ القَيامَةَ عَالَمُ لَمِ يَنْفُهُ الله بِعِلْهِ ﴾ (١) وفي السلام : ﴿ إِنَّ الشَّمَ النَّاسِ النَّاسِ عَذَا بَا مُنْسَاكُمُ وَأَنْمُ تَتَلُّونَ الكتابِ ٤) الترانَ (أَنَّ النَّبِ البَيِّنَاتِ وَالْمُدَى) الآية ! وقل : وقل : إِنَّ الذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزِلَ أَمِن البِيِّنَاتِ والمُدَى) الآية ! وقل : (إِنَّ الذِينَ يَكَتُمُونَ مَا أَنْزِلَ اقَتُهُ مِنَ البَيِّنَاتِ والمُدَى) الآية ! وقل : الآية الذِينَ هُمَ أَنْلُ مَنَ السَمْرَ بِهِمُ النَّارِيمُ القيامَةُ والأَنْلَةُ فِيهُ اللَّهِ وَاللَّهُ مِنْ البَيْنَاتِ وَاللَّهُ اللَّهِ وَاللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ فِيهُ اللَّهِ وَاللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّلُولُ اللَّهُ اللَّالِيَّةُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالِهُ اللَّالِيَّةُ اللَّهُ اللَّالِهُ اللَّهُ اللَّالِمُ اللَّهُ اللْمُلْمُولُولُولُولُولِ

⁽٤) تقدم بلفظ ان من اشد الناس المرر..

كثيرة ـ وهو ظاهر فى أن أهل العلم غير معصومين بعلمهم ، ولا هو نما يمنعهم عن إتيان الذنوب ؛ فكيف يقال : إن العلم مافع من العصيان ؟

فالجواب عن الأول أن الرسوخ فى العلم يَأْبِى العالم أن يخالفه ، بالأدلة المتقدمة ، وبدليل التجربة العمادية ؛ لأن ما صاركالوصف الثابت لا يتصرّف صاحبه إلا على وفقه اعتيادا . فإن تُخلّف فعلى أحد ثلاثة أوجه :

الاول مجرد المناد، ققد يمخا أنفيه مقتضى الطبع الجلبقي، فنبره أولى ؛ وعلى ذلك دل قوله تعالى : (ودَّ كثيرٌ من أهلي ذلك دل قوله تعالى : (ودَّ كثيرٌ من أهلي الكتاب لو يَردُدُونكم مِن بعد إيمانيكم كُنّاراً حسداً مِنعند أَ نُسيمٍ عن بَعد ما تبيَّ لهمُ الحق) وأشباه ذلك . والفالب على هذا الوجه أن لايقع إلا لفلبة هوى ، من حب دنيا أو جاه أو غير ذلك ، محيث يكون وصفُ الهوى قد غَسر القلب حتى لايمرف معروفا ولا يُشكر منكرا

والنافى الفلتات الناشئة عن الففلات التى لا ينجو منها البشر و فقد يصير المالم بدخول الففلة غير عالم . وعليه يدل عند جماعة قوله تمالى : (إنما التو بة على الله للذين يممكون السُّو ، بحبالة ثم يتو بون من قريب) الآية ا . وقال تمالى : (إن الذين اتقو إذا مستّم طائف من الشيطان تذكروا فإ ذاهم بميسرون اندو معنى أصل المسألة ، كلا يَمترض نحوه على سائر الأوصاف الحيلية ، فقد لا تبصر الدين ، ولا تسم الأذن ، لفلية فكر أو غفلة أو غيرهما ، فترتفع في الحال منفعة الدين والأذن حتى يصاب الله ، ومع ذلك لا يقال ابنه غير بحبول على السم والا بصار ، فا نحن فيه كذلك

 (١) أى فيصاب بسقطة في وهدة لانه لم يبصرها بأوتؤذيه دابة أو نحيرها لم يسمع حركها أو صوتها من بعد فيتقيا. هذا من نحفة طرأت على غير مقتضى طسته فكذلك فلتات المالم والثالث كونه ليس من أهل هذه المرتبة ، فلم يصر العلم أه وصفا ، أو اعتقاد عبره عدد من أهلها. وهذا برجه إلى غلط في اعتقاد العالم في نعب ، أو اعتقاد غبره فيه . و يدل عليه قوله تعالى : (وَمَن أَصَلُ عَسَى البّه عوادُ يَغِير هَدى من الناس _ إلى أن قال _ المحديث : « إنّ الله لا يقيض العلم انتزاعا يَسْرَعه من الناس _ إلى أن قال _ المخد الناس رؤساء جهالا فساواناً فنوا بغيرعام فصلوا وأشراً (١١) » وقوله : هستمترق أمتى على ثلاث وسبعين فرقة ، أشدها فننة على أمتى الغين يقيدون الأورا ، والمهم بأرائهم (١١) المحديث ! فهولا، وقموا في المخالفة بسبب ظن الجهل علما ، فليسوا من الواسخين في العلم ، ولا من صار لهم كالوصف ؛ وعند ذلك لاحفظ لهم في العلم ، فلا اعتراض بهم .

فأما من خلا عن هذه الأوحه الثلاثة فهو الداخل تحت حفظ العلم ، حسما نصته الأداة ، وفي هذا المعنى من كلام السلف كثير . وقد روى عن النبى على النبى اقبالا وإدبارا ، وإن هذا الدين اقبالا وإدبارا ، وإن من إقبال هذا الدين مايشنى الله به ، حتى إن القبيلة لتتفتّ من عند أ سرها، أو ال ترات على الكون فيها الا الفاسق أو الفاسقان ، فهما مقمومان ذليلان إن تكالم أو نطقاً تقما و قورا واضطهدا " » الحديث ! وفي الحديث « سيأتي

(۱) رواه الشيخان والترمذي

(١) سيقول عنه المؤلف في المسألة الناسسة من كتاب الاجتهاد: أنه ذكر و ابن عبد البر بسند لم يرضه حدوق لفقه هناك بعض احتلاف عما هنا

(م) ذكره في كتابررامور الحديث (الشيخ احمد ضياه الدين) كايأتي : لكل شيء القال وادبار ؛ وان من اقبال هذا الدين ان يفقه القيسة كلها بأسرها حتى لا يوجد فيها الا الرجل الحافي أو الرجلان ؛ وان من ادبار هذا الدين ان يجفو القيبة كلها باسرها حتى لا يوجد فيها الا الرجل الفقيه اوالرجلان فهما مقهوران ذليلان لا يجدان . على ذلك اعوانا ولا أنسارا سرواه ابن السنى وأبو فسيم عن امي أمامة

على أمتى زمان يكثر القراء، ويقل الفتهاء، ويقبض العلم، ويكثر الهرج (١)_ إلى أن قال. ثم يأتى من بعد ذلك زمانُ يَقرأ القرآنَ رجالُ من أمتى لا يجاوز تراقيهم ، ثم يأتى من إمد خلك زمان يجادا المنافق المشرك على من وعد على : «ياحلة العلم اعملوا به، فإن العالم من علم ثم عمل ووافق علمه عمم اله، وسيكون أقوام بحماون العلم لا يجاوز تراقيهم ، تخالف سر برتُهم علانيتَهم ، ويخالف علمهم علهم، يتمدون حلَّقاً يباهي بمضهم بعضا ۽ حي إن الرجل ليغضب على جليسه أن يجلس إلى غيره ويدعه . أولئك لاتصمدأ عمالم تلك الى الله عز وجل، وعن ابن مسعود . « كونوا السلم رعاةً ، ولا تكونوا له رواة ، فإنه قد يَرعوي (٢) ولا يروى ، وقد بروى ولا يرعوى ، وعن في الدردا، ولا تكون تقياحي تكون عالما ، ولا تكون بالعلم جميلا حتى تكون بعاملا ». وعن الحسن: «العالم الذي وافق علمه عمله ويمن خالف علمه عمله فذلك راوية حديث ، سمع شيئًا فقاله ». وقال الثورى : «العلماء اذا علموا علموا ، فإذا علموا شفاو ا ، فاذا شُفلوا فُتدوا ، فاذا فَقُدوا طُلبوا ، فاذا طُلبوا كهر بوا . » وعن الحسن قال : «الذي يفوق الناسَ في العلم جدير أن يغوقهم في العمل » .وعنه في قُول الله تعالى: (وعُلُمُتُم عالم تعلَّمُوا أنتم ولا آباؤُكم).قال: عُلَّمْتُم فَعلِمْتُم ولم تسماوا ، فوالله اذلكم بعلم. وقال الثوري (العلم يَهتف بالعمل ، فإن أجابه ، و إلا أرتحل ، وهذا تفسير معنى كون العلم هو الذي يلجيء الى العمل . وقال الشعبي : «كنا نستمين على حفظ الحديث بالممل مه ومثله عن وكبيمن الجرّاح. وعن ابن مسعود: «ليس العلم عن كثرة الحديث ، انما العلم خشية الله . » والآثار في هذا النحو كثيرة

 ⁽١) أخرجه الطبرانى في الآوسط والحا م عن أبي هريرة
 (٣) لعلها فانه قد أبرعي .وكذلك ما بعدها

و يماذكر يقيين الجواب عن الاشكال النانى ، فا ين علماء السوم هم الذين لا يصلون يما يسلمون ، و إذا لم يكونواكذلك فليسوا في الحقيقة من الراسخين في العلم ، و إيما هم رواة ــ والفقه فيا رووا أمر آخر _ أو ممن غلب علمهم هوى غقلي على القلوب . والمياذ بالله .

على أن المنابرة على طلب العان والتقته فيه ، وعدم الاجتزاء باليسير منه ، يجر إلى العمل به ويلجى اليه ، كما تقدم بيانه . وهو معنى قول الحسن : «كنا نطلب العالم العلم للدنيا فجر أنا إلى الآخرة » وعن معمر أنه قال : كان يقال « من طلب العالم المير الله يأوى عليه العام حق يصبره إلى الله » . وعن حبيب بن أبي ثابت : طلبنا العالم الأمر وليس لنا فيه نية ثم جامت النية بعد . وعن الثورى قال : «كنا نطلب العالم الدنيا فجر نا إلى الآخرة » وهو معنى قرأه في كلام آخر : «كنت نطلب العالم الدخل بجمت موجه ، ويكتب عنه بإطما ابتليت به وددت أنى تجوت منه أغيط الرجل بجمت ولا لم هو عن أبى الوليد العليالي قال : «منت بن عينة منذ أكثر من سنين سنة يقول : «طلبنا هذا الحديث لنير الله فأعقبنا اللهماترون » وقال الحسن : «لتد طلب أقوام العام كما أوادوا به الله وماعنده ، فا ذال بهم حتى أوادوا به الله وماعنده ، فا ذال بهم حتى أوادوا به الله وماعنده ، فا ذال بهم حتى أوادوا به الله وماعنده ، فا ذال بهم حتى أوادوا به الله وماعنده ، فإذا أيضا بما يدل على صحة ما تقدم

(فصل) ويتصدى النظر هنا في تعقيق هذه المرتبة ، وماهى ؟ والقول في ذلك على الاختصار أنها أمر باطن ، وهو الذي عبر عنه بالخشية في حديث ابن مسمود ؛ وهو راجع إلى سنى الآية ، وعنه عبر في الحديث في أول ما يُرفع من العلم الخشوع (1) . وقال مالك : « ليس العلم بكرة الرواية ولكنه نور

(١) روى فى النيسير عن الترمذى حديثا طويلا جاه فيه اول علم يرفع من
 الناس الحشوع

يجمله الله فى القاوب. » وقال أيضا: « العكمة والعلم نور بهدى به الله من دار يجدى به الله من دار يشاء ؛ وليس بكثرة المسائل ، ولكن عليه علامة ظاهرة: وهو النجافي عن دار الخاود. » وذاك عبارة عن العمل بالعلم، ن غير مخالفة . وأما تفصيل القول فيه فليس هذا موضع ذكره . وفي كتاب الاجتهاد مناطرف ، فراحه إن شئت، و بالله التوفيق

الحقومة التأسعة

من العلم ماهو من صُلِّب العلم ، ومنه ماهو ملَّح العلم ، لا من صلبه ، ومنه ماليس من صلبه ولا ملحه . فهذه المائة أفسام

القدم الأول هو الأصل والمتمد ، والذي عليه مدار الطلب ، و إليه تنصى مقاصد الراسخين ، وذلك ما كان قطعيا أو راجعا إلى أصل قطعى . والشريعة المباركة المحمدية متراة على هذا الوجه . والذك كانت محفوظة في أصولها وفروهها أكا قال الله تعالى : (إِنَّا نَحَى نَرَّالنا الله كرّ و إِنَّا له كَافَظُون) . لأنها ترجع إلى حفظ المقاصدالتي بها يكون صلاح الدار ين : وهي أضر و ريات ، والحاجيات والتحسينات ، وماهو مكل لها ومتم لأطر فها . وهي أصول الشريعة . وقد قلم البرهان القطعي على اعتبارها . وسأر الفر وحستندة إليها . فلا إشكال في أنها علم أصل ، واسخ الأساس ، ثابت الأركان

هـ ندا . و إن كانت وضعية لا عقلية ، فالوضعيات قد تجمارى العقليات في إفادة العلم القطعى ؛ وعلم الشريعة من جمالها ؛ إذ العلم بها مستفاد من الاستقراء العام الناظم لا شتات أفرادها ، حتى تصير في المقل مجوعة في كليات مطردة ، علمة ثابتة ، غير زائلة ولا متبعلة ، وحاكة غير يحكوم عليها ؛ وهــند خواص الكليات المقليّات. وأيضاً فإن الكليات المتلية مقتبسة من الوجود ؛ وهو أمر وضى ، لا عقل ؛ فاستوت مع الكليات الشرعية بهذا الاعتبار ، وارتفع الفرق بينهها

فإذاً لهذا القسم (1)خواص ثلاث ، بهن يمتأز عن غيره :

إحداها السوم والا طراد ؛ فاذلك جرت الأحكام الشرعية في أفسال المكانين على الإطلاق ، و إن كانت آحادها الخاصة لا تتناهى ؛ فألاعل يقرض ، ولا حركة ولاسكون يدعى ، إلا والشريعة عليه حاكة إفرادا وتركيبا , وهوممني كونها عامة . و إن فرض في نصوصها أو معقولها خصوص ما ، فهو راجم الى عوم ؛ كالعرايا ، وضرب الدية على الماقلة ، والقراض ، والمساقلة (الإلا وضرب الدية على الماقلة ، والقراض ، والمساقلة (الإلوامية والمالية وهي أمو را والشاء . فإلا خاص في الفاهر إلا وهو عام في المحقيقة . والاعتبار في أبواب المقه يبين فلك

والثانية الثبوت من غير زوال ؛ فانثلث لا تجد فيها بعد كالها نسخا ، وَلاَ تخصيصا لممومها ، ولا تقييدا لا طلاقها ، ولارضا لخكم من أحكامها ؛ لابحسب

⁽١) أصوله وقروعه

⁽٣) ومعوم النهى عن الفرر ، وعدم مسئولية الشخص عن فعيل غيره ، وفساد المحاملات المعتملة على الحيالة في النمن أو الأجرة مثلا يبشعل بظاهر معذه المسائل ولكن لما كان لها في الواقع علل مشولة تجبل حكها منايرا لحكم العمومات المذكورة، وقد أُخذت حكما المغروبة عليا أشهار من أطلقوا عليا أنها مستناة وقالون انها خاصة نوهم في الحقيقة قواعمد علية البشئة انبنت على أسول من مقاصد المعربية الثلاثي

⁽٣) أنظر وجه نظمه في هذا السلك مع انهم قالوا انه حكم تعبدي محض

عموم المكافيين ، ولا بحسب خصوص بعضهم ، ولا بحسب زمان دون زمان ، ولا عمل حال دون حضا ، فه الدون خصوص بعضهم ، ولا بحسب زمان دون زمان ، ولا أثبت سببا فهو سبب أبدا لا يرتفع ، وما كان واجبا فهو واجب أبدا ، أو مندوبا فندوب ، وهكذا جميع الأحكام . فلا زوال لها ولا تبدل ، ولو فوض بقاء التكليف إلى غير نهاية لكانت أحكامها كذلك.

والثالثة كون الدلم حاكما لا محكوما عليه ، بمنى كونه مفيداً لعمل يترتب عليه مما يليق به . فلذلك المحصرت عليم الشريعة فيا يفيد العمل ، أو يصوب محموه ، لا لأثار على ذلك . ولا تجد في العمل أبدا ماهو حاكم على الشريعة ، و إلا انتلب كونها حاكمة إلى كونها محكوما عليها . وهكذا سائر ما يُعد من أنواع العلوم. فإذاً كل علم حصل له عذه الناواص الثلاث فهو من صلب العلم، وقد تبين ممناها والبرهان عليها في أثناء هذا الكتاب ، والحد لله

والتسم الثانى وهو المعدود فى ملح العلم لافى صلبه مالم يمكن قطمياً ، ولا راجعاً إلى أصل قطمى ، مل إلى ظنى ً . أو كان راجعاً إلى قطمى إلا أنه تخاف عنه خاصة من ثلك الخلواص ، أو أكثر من خاصة واحدة ، فهو مخيل، وبمايستغز المقل ببادى، الرأى والنظر الأول ، من غير أن يكون فيه إخلال بأصله ، ولا يمنى غيره ، فإذا كان هكذا صح ً أن يُعد فى هذا القسم

فأمّا تخلّف الخاصية الأولى وهو الاطّراد والعموم فتادح في جعله من صلب العمل على المراح على الخاصية الأعلى وهو الاطراح، ويُضعف جانب الاعتبار، إذ النقض فيه يعلى على ضعف الوثوق بالقصد الموضوع عليه ذلك العلم، ويقرّبه من الأمور الاتفاقية الواقعة عن غير قصد، فلا يوثق به ولا يبغى عليه.

وأما تخلّف الحاصية الثانية وهو النبوت ، فيأباه صلب العلم وقواعده ؛ فإنه إذا حكم في قضية ، ثم خالف حكه ، الواقع في القضية في بعض المواضع أو بعض لأحوال ، كان حكمه خطأ وباطلاً ، من حيث أطلق الحسكم فيا ليس بمطلق ، أو يم فيا هو خاص ؛ فقدم الناظرُ الوثوقَ بمحكه . وذلك ممنى خروجه عرب صلب الطر .

وأما تخلف الخاصية الثالثة وهوكونه حاكما، ومبنياً عليه، فتادح أيضاً ، لأنه إن صح فى المقول لم يستفد به فائدة حاضرة غير مجرد راحات النفوس، فاستوى مع سائر ما يتفرج به ؛ و إن لم يصح فأحرى فى الاً طراح ، كباحث السوفسطائيين ومن تحا تحركم .

ولتخلُّف بعض هذه الخواص أمثلة يلحق بها مأسواها :

أحدها ﴾ الحكم المستخرجة لما لا يعقل معناه على الخصوص في التعبدات، كاختصاص الوضوء بالأعضاء المخصوصة ، والصلاة بتلك الهيئة من رفع اليدين والقيام والركوع والسجود ، وكونها على بعض الهيئات دون بعضى ، واختصاص العسام بالنهار دون الليل ، وتعيين أوقات الصاوات في تلك الأحيال المعارمة ، وفي ما سواها من أحيان الليل والنهار ، واختصاص الحج بالأعمال المعاومة ، وفي ما سواها من أحيان الليل والنهار ، واختصاص الحج بالأعمال المعاومة ، وفي الله مسجد مخصوص، إلى أشباه ذلك بما لاتهندى المقول إليه بوجه ، ولا تطور يحوه ، (١) فياتى بعض الناس فيطرق إليه وحكار عم أنها مقصود الشارع من تلك الأوضاع ؛ وجميعها مبنى على ظن (١) وتغمين غير مطرد في بابه ، ولا مبنى عليه على على الأمور الشواذ . وربما كان من هذا النوع ما يعد من القسم الثالث ، الجنايته على الشريعة في دعوى كان من هذا النوع ما يعد من القسم الثالث ، الجنايته على الشريعة في دعوى

⁽١) اى لاتحوم حبته من الطور وهو الحوم حول الشيء

رًم) فيكون من باب ما اتنفى في خاصتان ومع ذلك فهو مبنى على ظنى ووبما
 يستفاد منه أن قوله سابقا الا أنه تخلف عنه خاصة ليس خاصا بما كان مبنيا على
 قطعى وأنه لو كان ظنيا وانتنى فيه خاصة أو الاثر يصح أن يعد من هذا القسم فتأمل

ماليس لنا به علم ، ولا دليل لنا عليه (١).

والتانى تعمُّلُ الأخبار والآثار على التزام كينيات لا يازم منانها ، ولا يطلب التزامها مكالاً حاديث المسلمة القي بهاعلى وجوملة وقد في الزمان المتعمع غير قصد ، فالتزمها المتأخرون بالقصد ، فصار محملها على ذلك القصد تحريًا له يعيث يتمثى في استخراجها ويبحث عبها يخصوصها ؛ مع أن ذلك القصد لا ينبى عليه على ، و إن صحبها العمل ؛ لأن تعلقه في أثناء تلك الأسانيد لا يقدح في العمل يتضمى تلك الأحاديث ، كما في حديث : « الراحون برحمُهم الرحن ") هانهم النووا فيه أن يكون أول حديث يسمه التليذ من شيخه ؛ فإن سحمه منه بسد ما أخذ عنه غيره لم يمتم ذلك الاستفادة بمقتضاه ؛ وليس () بعلمُ دفي جميع ما أخذ عنه غيره لم يمتم ذلك الاستفادة بمقتضاه ؛ وليس () بعلمُ دفل من منا خلك من ملح العلم لا من صلحه

والتألث التأتى (4) في استخراج الحديث من طرق كثيرة ، لا على قصد طلب تواتره ، بل على أن يعد آخذاً له عن شيوخ كثيرة ، ومن جهات شي ، و إن كان راجعاً إلى الآحاد في الصحابة أو التابعين أو غيرم ، فالاشتغال بهدنا من الملح ، لا من صلب العلم . خرج أبو عمر بن عبد البر عن حزة بن محدد (١) كالتهي عن اتخاذ التاتيل يقولون ان العة في التحرم خشية ان نجر الى احترامها ثم الى عبادتها لقرب الالف بسادة الاونان فلها أيس الآن من ذلك صال لا ماتم من الخناذها . فهذا استباط العلة بطريق الطن واتباع الحوى)

(Y) رواه احد وابو داود والترمذي وقال حسن صحيحوفي رواية يرحمم الله

(٣) فيكون انتنى فيه الحاستان التنفيتان في الثال قبله

 (٤) وهو كالتنفى فيه ظائدة بناء عمل عليه لانه مادام ذلك راجعا إلى لتره الرواة في يعض طبقاتهم في الحديث لا إلى جميع الطبقات حتى يفيد قوه " في الحديث لا يكون فيه ظائدة " ولا ينبني عليه ترجيح للحديث على غيره الكنافي قال : حرَّجت حديثاً واحداً عن النبي عَلَيْق من ما تنى طريق ، أو من تحو ما تنى طريق _ شك الراوى _ قال ، فداخلنى من ذلك من الفرح غير قليل ،
وأعيبت بذلك ، فرأيت بحيى ين معين فالمناه ، فقلت له : يا أبا زكر يا قد تحرُّجت
حديثاً عن النبي عَلَيْق من ما تنى طريق . قال فسكت عنى ساعة ، ثم قال ، أخشى
أن يدخل هذا نحت: وأ أنها كُمُ التَكاثرُر ، وهناما قال . وهو صحيح فى الاعتبار
لا أن تخريجه من طرق يسيرة كاف فى المقصود منه ، فصار الزائد على ذلك فضلا
لأن تخريجه من طرق يسيرة كاف فى المقصود منه ، فصار الزائد على ذلك فضلا
والرابع العلوم المأخوذة من الرؤيا ، عما لا برجع إلى بشارة ولا ندارة ، فإن
كثيراً من الناس يستد لون على المسائل العلمية بالمنامات وما يتلقى منها، تصريحاً
فإنها من وإن كانت صحيحة ، فأصلها الذي هو الرؤيا غير معتبر في الشريعة في
مناها (١٠) ، كافى وقيا الكنافي المذكورة آنماً عُم فإن ماقل فيها يميى بن معين
معين عنه عن عن معان المعام أن المناه أنها أنه أن النبا . وعلى هذا يحمل
به مأخوذا من الينقلة لا من المناه إو إنماذ كوت الرؤيا تأنيسا . وعلى هذا يحمل
ما حادا عن العلماء من الاستشهاد بالرؤيا

والخامس المسائل التي يختلف فيها فلا ينبق على الاختلاف فيها فرع عملي إنما تُصد من الملح ، كالمسائل المنبة عليها قبل في أصول الفقه ، ويقع كثير منها في سائر العلام ، وفي العربية منها كثير ، كمسألة اشتقاق الفعل من المصدر ، ومسألة اللهُمُ ، ومسألة أشياء ، ومسألة الأصل في لفظ الاسم ، وإن انبني البحث فيها على أصول مقاردة ، ولكنها لا فائدة تمجني ثمرة للاختلاف فيها ، فهي خارجة عن صلب العلم

 ⁽١) أى مثل هذه ألاستدلالات فلم بجملها الشرع من الأدلة على الأحكام واتمـــا
جملها بشاره المثرمتين مثلا

⁽ ٢) فهذا من باب الظي غير العطرد ولا ينبي عله عمل

والسادس الاستناد إلى الأشمار في تحقيق المعافى العلمية والعملية وكثيراً مايجرى مثل هذا الأهمل النصوف في كتسهم ، وفي بيان مقاماتهم ، فينتزعون معافى الأشعار ، ويضمونها التخلق يمتنضاها ، وهو في الحقيقة من الملح (١١) يلا في الأشعار الرقيقة من إلمالة الطباع ، وتحريك النفوس إلى الغرض المطلوب ، ولمناتخذه الوتاظ بعدا ، وأدخاره في أثناء وعظهم ، وأما إذا نظرنا إلى الأهر في نفسه فالاستشهاد بالمهنى . فإنكان شرعياً فقبول ، وإلا فلا

والسابع الاستدلال على تثبيت المانى بأعمال المشار إليهم بالصلاح ، بناء على مجرد تحسين الظن ، لازائد عليه ؛ فإ نه ربما تكون أعمالهم حجبة ، حسيا هو مذكور في كتاب الاجتباد ؛ فإذا أخذ ذلك إطلاق فيمن يحسن الظن به فهو عند مايسلم من القوادح ... من هذا القسم ؛ لأجل ميل الناس إلى من ظهر منه صلاح وفضل ؛ ولكنه ليس من صلب العلم ، لعدم أطراد الصواب في عمله ، وجلواز تقيره فإنما يؤخذ ... إن سلم .. هذا المأخذ

والثامن كلام أرباب الأحوال (٢٠) من أهل الولاية ،فا إن الاستدلال به من قبيل مأتحن فيه وذلك أنهم قد أوغلوا فيخدمة مولام، حتى أعرضوا عن فيره جملة ، فحال بهم هذا الطرف إلى أن تكلموا بلسان الا طراح لكل ما سوى الله، وأعر بوا عن متنضاه ؛ وشأن من هذا شأنه لا يطبقه الجهور ؛ وثم إنما يكلمون به الجهور . وهو و إن كان حمّاً فني رتبته ، لا مطلقا ؛ لأ نـه يصبر - في حق الأكثر - من الحرج أو تكايف مالا يطلق ، بل ربحا نعوا بإطلاق ماليس بمنموم إلا على وجه دون وجه ، وفي حال دون حال ؛ فصار أخذه بإطلاق موقا

 ⁽١) لائها ليست قطعية ولا مبنية على قطعى خالبا ولا همي معاردة عامة (١) وهو تما انتخى فيه الاطراد وألخائك موقع فى الاطراد والاطلاق موقع فى مفسدة الحرج او تكليف مالا يطاقد فالبحث فى كلامهم وشرحه من الملح

فى مفسدة ، بخلاف أخذه على الجلة ﴿ فليس على هدا من صلب العلم ، و إنما هو من مُلَحه ومستحسناته

والتاسع حل بعض العاوم على بعض في بعض قواعده ، حتى تحصل الفتيا في أحدها بقاعدة الآخر، من غير أن تجتمع القاعدتان في أصل واحد حقيق ؛ كما يحكى عن الفرَّاء النحوي أنه قال : من بَرع في علم واحد سُهلَ عليه كلُّ علم . فقال له محمد بن الحسن القاضي _ وكان حاضرا في مجلسه ذلك . وكان ابن خلة الفراء _ فأنت قد برعت في عدل ، فقد مسألة أسالك عنها من غير عدك ! ماتقول فيمن سها في صلاته تُمسجد لسهود فسهافي سجود: أيضا ؟قال الفراء : لانهيُّ عليه . قل: وكيف ؟ قال: لأن التصغير عند نالا يصفر ؛ فكذلك السهوفي سجود السهولا يسجدله ، لا تم يمنزلة تصنيرالتصنير ، فالسجود السهو هوحير الصلاة ، والجبرلا يجبره كأنالتصهير لايصهر . فقال القاضي احسبتأن النسه يلدر مثلك فأنت ترى مافي الجم بين التصغير والهو في الصلاة من الضعف ع إذ لا يجمعها فى المعنى أصلحقيقي فيُعتبرَ أحدُ هابالآخر . فلوجمهما أصل واحدلم يكن من هد: الباب ، كسألة الكسائي،م أفي يوسف القادى يحصرة الرسيد رويأن أما يوسف دخل على الرشيد عوالكسألي يداعبه ويمازحه ، فقال له أبو يوسف : هدا الكوفي قداستفرغكوغلب عليك . فقال : ياأ بايوسف إنه ليأتيني بأسياه يشتمل عليهاقلبي. فأقبل الكسأني على أبي يوسف ؛ فقال يا أبا يوسف! هل للنفي مسألة 1 فقال نحو أم فقه اقال : بل فقه فضحك الرشيد حتى فحص برجله ثم قال : تلقى على أبي يوسف فقها م قال نم . قال يأنا وسف ماتقول في رجل قال لامرأته أنت طالق أن دخلت الداروفدُّ ع أن ? قال: إذا دخلت طلقت ، قار أحطأت باأبار وسف، فضحك الرشيد ثم قال: كيف الصواب ؟قار: إذا قال أن فقدوجب الفعل ووقع الطلاق، و إن قالي إن فلم يجب ولم يقم الطلاق ، قال فكان أبو يوسف بمدها لا يدع أن يأتي الكسائي ، وبده المسألة جارية على أصل لغوى لابد من البناء عليه في اليلمين

فهذه أمثلة ترشد الناظر إلى ماورامها ، حتى يكون على بيئة فيايأتى من العلم ويذو ؛ فإن كثيرامنها يستفرّ الناظراستسحانها ببادئ الرأى ، فيقطوفيها عره ، وليس ورامها ما يتخذ، معتمدا فى عمسل ولا اعتقاد ، فيخيب في طلب السلم سعيه . والله الواق

ومن طريف الأمثلة في هذا البابساحد تتناه بعض الشيوخ: أن أباالباس ابن البناء سشل فتيوله : أن أباالباس ابن البناء سشل فتيوله : إلى تصول إن في المتوان الله الله الله المتوان القول الماروز العامل في المعبول فقال الماكل : ياسيدى : وما وجه الاوتباط بين على إن وقول الكفار في النبيثين ؟ فقال له المجيب : ياهذا : الماجئتك بدُو او قبس رونقها ، فا نستريد أن عكما يون يديك ثم تعلل منها ذلك الرونق أوكلاما هذا مناه في المجواب في ماترى و وجرضه على العقل بتيه ماترى و وجرضه على العقل بتيه ماترى و ماهو من صلب العلم

والقسم الثالث وهو ماليس من الصلب ، ولا من الملح ، مالم يرجم إلى أصل قطعى ولا ظنى ، و إنما شأنه أن يكر على أصل أوعلى غيره بالا بطال ، ممامح كو تعمن العام المصبرة ، والتواعد المرجوع إليها ، في الأعمال والاعتقادات ، أو كان منهضا إلى إبطال الحق و إحقاق الباطل على الجفلة . فهذا ليس بعلم ولأنه يرجع على أصه بالا بطال ، فهوغير أبات ، ولاحاكم ، ولا مطرة أيضاء ولاهو من مُلحه ، لأن الملح هى التي تستحسنها الفقول ، وتستملحها النفوس ، إذ ليس يصحبها منفر ، ولاهى مما تعمله في الجفة . بخلاف هذا التسم فإنه ليس فيه شي من ذلك

هذا و إن مال بقوم فاستحسنوه وطلبوه فلِشُبُه عارضة ، واشتبا، بينه وبين ماقبله ، فريما عدمالاً غبيا، مبنيا على أصل ، قالوا إليه من ذلك الوجه ، وحقيقة أصله وهم وتخييل لاجقيقاله ؟ معماينضاف إلى ذلك من الأغراض والأهواء، كالإغراب استجلاب غيرا المهود، والجمجة بإدراك المهدر كه الراسخون، والتبجح بأن ورا معدما الشهور المطالب لا يعركها إلا الخواس ، وأنهم من الخواص ... وأشباه ذلك مما لا يحصل منه مطاوب ، ولا يحور منه صاحبه إلا بالا نعضاح عند الامتحان ، حسبا بينه الغرالي وابن انعربي ومن تعرض لبيان ذلك من غيرها

ومثال هذا القسم ما انتحاء الباطنية في كتاب الله ، من إخراجه عرف طاهره ؛ وأن المقصود وراء هذا الظاهر ، ولاسبيل إلى نيله بعقل ولا نظر ؛ وإنما أينال من الإيام المصوم تقليد الذلك الإيام ، واستنادُه على جمة من دهاويهم اليام علم الحروف ، وعلم النجوم ، ولقد اتسع الحرق في الأزمنة الملتأخرة على الراقع ، فكرت الدعاوى على الشريعة بأمثال مااذّعاه الباطنية ، حتى آل ذلك إلى مالا يُعتر فلك ، ويشمل هذا القسم ما ينتحله أهل المسطة والمتحكمون ، وكل ذلك ليس له أصل ينبى عليه ، ولا تمرق منه ، فلا مقدم ما يعتبطه أهل المسطة والمتحكمون ، وكل ذلك ليس له أصل ينبى عليه ، ولا تمرق منه ، فلا تعلي م يوجه

(فصل) وقد يعرض القسم الأول أن يعد من النائي . و يتصور ذلك في خلط
بعض العلوم ببعض ؟ كالفقيه يبني فقه على مسألة نحوية مثلا ، فيرجع إلى تقريرها
مسألة _ كايفررها النحوئ للامقد مقسلمة و تمرد مسألته الفقهة إليها ، والذي كان
من أنه أن يأتى بها على أنها مفروغ منها في علم النحو فيبني عليها ، فقا لم يضل النحو
وأخذ يتكلم فيها ، وفي تصحيمها ، وضبطها ، والاستدلال عليها ، كن فضال الحوى
صار الا تيان بغلك فضلا غير محتاج إليه ، وكذلك إذا افتقر إلى مسألة عددية ،
فرحته أن يأتى بهامسلمة ليفرع عليه افي عله ، فإن أخذ يبسط القول فيها كم يفعله
المددى في علم المسدد ، كان فضلا معدودا من الملح إن عد منها . وهكذا سائر
المددى في علم المسدد ، كان فضلا معدودا من الملح إن عد منها . وهكذا سائر
المعلم التي يخدم بعضها بعضا

و بعرض أيضا القسم الأول أن يصير من الثاث . و يتصور ذلك فيدن يتبجح بذكر المسائل المن لا يعتمل عقله بذكر المسائل المن لا يعتمل عقله إلى أصفارها ، على صفالتربية المشروعة . فنل هذا يوقع في مصائب ، ومن أجلها قال على رضى الله عنه : «حد و الناس على يفهدون . أكبرت أن يُكدّب الله (وسوله ؟» وقد يصير ذلك فتنة على بعض الساسين ، حسا هو مذكور في موضعه من هذا الكتاب . و إذا عرض التسم الأول أن يُعدّ من الثالث ، فأولى أن يعرض المثانى أن يعد من الثالث ، قال به أقرب إليه من الأول . فلا يصح لعالم في التربية العلمية إلا الحافظة على هذه المانى و إلا لم يكن مر يبا ، واحتاج هو إلى عالم بربية

ومن هنا لا يسمح الناظر في هذا الكتاب أن ينظر فيه نظر مفيد أوستفيد ، حتى يكون ريان من هم الشريعة ،أصو لها وفرو عها ،منقولها ومقوم ا عنير تخليل الله التقليد والتمصب المذهب ، فإنه إن كان محكذا خيف عليه أن ينقلب عليما أومع فيه فننة بالمرض ، و إن كان حكمة بالذات ، والله الموفى الصواب

الحقدمة العاشرة

إذا تعاضد النقل والعقل على المسائل الشرعية ، ضلى شرط أن يتقدم النقل فيكون متبوعا ، ويتأخر العقل فيكون تابعا ، فلا يسرح العقل فى مجال النظر إلاّ بقدر ما °يسرًّحه النقل . والدليل على ذاك أمور :

الأولأنه لوجاز للمقل تحملي مأخذالنقل ، لم يكن للحد الذي حدهالنقل فاندة، لا أن الفرض أنه حدًّا به طوّاء فإذا جاز تمدَّ به صار الحد غير منيد . وذلك في الشريمة باطل . قاأدّي اليه مثله

والثانى ماتبين ف علم الكلام والأصول ، من أن المقل لا يحسُّر ولا يقبَّع، ولوفرضنا د متمديا لماحدُ والشرع ، لسكان حسَّنا ومقبَّعا - هذا خلف والثالث أنه لوكان كذلك لجاز إبطال الشريعة بالعقل ؛ وهذا عمال باطل ويبان ذلك : أن معنى الشريعة أنها تحد المحلفين حدوداً في أضالهم ، وأقوالهم ، واعتقاداتهم ، وهوجلة ماتصحته . فإن جاز المقل تعدى حداً و آحد ، جازله تمدى جيم الحدود ؛ لأن ما ثبت للشئ ثبت لمثل ؛ وتمدى حد واحد هو معنى إبطاله ، أي ليس هذا الحد بصحيح ؛ وإن جاز إبطال واحد ، جاز إبطال السائر ، وهذا لا يقول به أحد ، لظهور عماله

فان قيل هذا مشكل من أوجه :

الأول أن هذا الرأى هورأى للظاهرية، لأنهم واقفون معظواهرالنصوص من غير زيادة ولانقسان. وحاصله عدم اعتبار المعقولجلة ؛ ويتضمن نفي القياس الذي انتقالاً ولون عليه

والثانى أنه قد ثبت السقل التخصيص حبها ذكره الأصوليون فى نمو: (والله على كل شيء قدير)و (على كل شيء وكيل) و (خالق كل شيء) ، وهو نقص من مقتضى السوم ؛ فلتَجرُز الزيادة ؛ لأنها بمناء ، (ا)ولأن الوقوف

(١) في أن كلا منها تصرف اومن له النقس له الزيادة هكذا يغهههذا الاستدلال بمحلاحتي يكون الدليل بعده فائدة جديدة وهي أنها يشتركان في المنى الحاس المعلوب بناء الاشكال عليه في قوله ولما لم يعد لج الا ان تكون الواو في قوله ولان زائدة في النسخ. ثم يبقى النظر في أن أصل الدعوى هي تمدى حد الشرع وأبطاله بالمقل سواء في ذلك النقص والزيادة وعليه فسكان المفهوم أنه يجمل نفس النقس ما يقتضيه المدوم تعديا أيضا يترض به ويقول ان مااسلته هنا ينافيه اسسل آخر وهو تقصيص المقل وكونه نقسا بما حسده المسرع الا شكال بالزيادة على العربي المقل وكونه نقسا بما حسده المسرع الا شكال بالزيادة والنقص في الا شكال الثالث إلى طرف النقص الا شكال الثالق الي طرف النقص فالمعاليه بما ويقول المقل وقوية تقضي أنه راعى الاعتراض بالنقص مديا في فوله وهو نقص يعني وهذا اشكال ثم أخذه مقدمة فقال فلحيز الزيادة

دون حد النقل كالمجاوز له ، فكلاهما إيطال للحدّ على رعمك . فإذا جاز إيطاله مع النقس جاز مع الزيادة ؛ ولما لم يُسدّ هذا إيطالا للمحد فلا يعد الآخر

والشائد أن للأصوليين قاعدة قضت بخلاف هذا القضاء ؛ وهى أن المفى المناسب إذا كان جليا سابقا الفهم عند ذكر النص ، صع تحكيم ذلك المعنى في النسس ، بالتخصيص له ، واز يادة عليه . ومنادا فلك بقوله عليه السلام : « لا يقضى القاضى وهو تحضيان » ، فنموا _ لأجل معنى التشويش _ القضاء مع جميع المشوسات ، وأجازوا مع مالا يشوس ش من الغضب . فأنت تراهم تصرفوا يقتضى المقل فى النقل من غير توقف ؛ وذلك خلاف ما أصلت . وبالجلة فإ نكار تصرفات المقول الفته في ما شول الفته فا خلواب أن ما ذكرت لا إشكال فيه على ما تقرر .

أما الأول فليس التيلس (1) من تصرفات المقول محضا ؛ وإنما تصرفت فيه من تحت نظر الأدلة ، وعلى حسب ما أعطته من إطلاق أو تقييد . وهذا مبين في موضه من كتاب القياس . فإ أنا إذا دلنا الشرع على أن إلحاق المسكوت عنه بالنصوص عليه معتبر ، وأنه من الأمور التي قصدها الشارع ، وأمر بها ، ونبه النبي على المسل بها ، فأين استقلال العقل بذلك ؟ بل هو مهتد فيه النبي على الشرعية ، يجرى عقدار ما أخرته ، و يقف حيث وقفته

وأما الثانى فسيأتى فى باب العموم والخصوص _ إن شاء الله _ أن الأدلة المنفسلة لاتخصص ، وإن سلم أنها تخصص ، فليس معنى تخصيصهاأنها تتصرف فى اللفظ المتصود به ظاهره ، بل هى مبيئة أن الظاهر غيرٌ مقصود فى الخطاب ،

(١) تأمل لتأخذ جواب أصل الاشكال الأول لانه أوسع من انكار القياس
 الذي تصدى للجواب عنه صراحة اي فالملل تابع للادلة وخادم لها وهوماندعيه

بأدفة شرعية دلّت على ذلك ؛ فالمقل مثلها . فقوله : (والله على كل شيء قدير) خصّصه العقل يمني أنه لم يُرد في العموم دخول ذات البارى وصفاته عالاً ن ذلك محال(1)؛ بل المراد جميع ماعدا ذلك ؛ فلم يخرج المقل عن مقتضى النقل بوجه . وإذا كان كذلك لم يصح قياس المجاوزة عليه

وأما الثالث فإنَّ الحاتى كل مشوَّس بالنضب من باب التياس ؛ و إلحاق الممكوت عنه بالنطوق به بالتياس ساتم و إذا نظر فا إلى التخصيص بالنصب اليسير غير مشوش ؛ قباز العضاء بل من فهم معنى التشويش . ومعلم أنَّ النصب اليسير غير مشوش ؛ قباز القضاء مع وجوده ؛ بناه على أنه غير مقصود في الخطاب هكذا يقول الأصوليون في تقرير هذا المنى ، وأنَّ مطلق النفس يتناول النفظ ، لكن خصصه المنى ، والأمر أسهل من غير احتياج إلى تخصيص ؛ فإن النظ غضبان وزنه فعلان ، وفعلان في أسها الفاعلين يقتضى الامتلاء بما اشتى منه . فنصبان إنما يستممل في الممتلىء غضبا ؛ كرّ يلن في الممتلىء ويا ، وعطشان في المبتلىء عطشاء ، وأشباه ذلك ؛ لا أنه يستممل في مطلق مااشتق منه فكأنَّ المارع إنما نهى عن قضاء الممتلىء غضبا ؛ حتى كا نه قال : لا يقضى القانى وهو شديد النصب ، أو ممتلىء من النصب . وهذا هو المشوش . فرج المعنى عن كنه خصاء ، وصارخروج يسير النصب عن النعى يمتضى الفلفاء لا يمكم كونه خصاء وصارخروج يسير النصب عن النعى يمتضى الفلفاء لا يمكم المديء وقيس على مشوش النصب كل مشوش . فلا يجاوز المقل إذاً

⁽١) ودل الاستقراء الشريعة على أنها لاتصادم المقل بقلب الحقائق وجعل الهال جائزا أو واجبا وبذلك يكون المقل آخذا تصرفه في التخصيص من النقل وتحت نظره أما مجرد قياس المقل على الادلة الصرعة بدون هذه للقدمة فانه تسليم للاشسكال ونقض للاصل الذي أصله في المسألة فتأمل

وعلى كل تقدير ، فالمقل لايحُسكم على النقل فى أمثال هذه الأشياء . و بذلك ظهرت صحة ماتقدم

القرمة الحاويةعشرة

لما ثبت أن العلم المصدر شرعا هو ما ينبنى عليه عمل ، صار ذلك منحصرافها دلّت عليه الأدلة الشرعية و فما اقتضته فهو العلم الذي كللب من المكاف أن يَسَلّمه في الجلة ، وهذا ظاهر ، غير أنّ الشأن إنما هو في حصر الأدلة الشرعية فإذا المحصرت المحصرت مدارك العلم الشرعى ، وهذا مذكور في كتاب الأدلة للشرعية ، حسيا بأتى إن شاء الله المساء الله الشرعية .

الحفرم الثانية عشرة

من أفضر مرق الطالموصلة إلى غاية التحقيبة أخذُه عن أهله المتحقين (1) به على الكمال والتهام. وذلك أن ألله خلق الانسان لا يعلم شيئا ، ثم علّمه و به مرب منها ضرورى ، داخل عليه من غير علم : من أن لا ولا كيف ؟ بل هو ضرب منها ضرور فيه من أصل الخلقة ، كالتقامه الله ي وصمه له عند خروجه من البعلن مفروز فيه من أصل الخلسوسات . وكمله بوجوده ، وأن النقيضين لا يجتمعان من جلة المقولات ، وضرب منها بوساطة التعلم ، شمر بذلك أولا ، كوجوم لا تصرفات الضرورية ، نحو محاكاة الأصوات ، والنطق بالكلات ، ومعرفة أماء الأشياء في الحسوسات ، وكالعلوم النظرية التي للمقل في تحصيلها عجال أساء الأشياء في الحسوسات ، وكالعلوم النظرية التي للمقل في تحصيلها عجال ونظر " في المقولات

وكلا منا من ذلك فيا يفتقر إلى نظر وتبصر ۽ فسلا بد من معلم فيها • وإن

⁽۱) يأتى شرح التحقق بعد

كان الناس قد اختلفوا: هل يمكن حسول العلم دون مملّم أم لا ? فالا مكان مسلّم ۽ ولكن الواقع في مجاري العادات أن لابد من المعلم. وهو متفق عليه في الحالات: وإن المتفاوا في بعض التفاصيل ، كاختلاف جمهوو الأمة والا مامية .. وهم الذين يشترطون المصوم .. والحق مع السواد الا عظمالان لايشترط المصسة عن سبهة أنها مختصة بالا تبياء عليهم السلام يومع ذلك فيم مُترون بافتقال الجاهل وجريان المائم كان المعلم أو عملا ، وإتفاق الذين على ذلك في الوقوت يوموريان المائمة به كاف في أنه لابد منه ، وقد قالوا: « إن العلم كان في صدور بيقضي بأن لابد في تحصيله من الرجال ۽ إذ ليس وراء هاتين المرتبئين مرحى عنده ، وأصل هذا في الصحيح: « إن الله لا يتسيض العلم المتواق ينتزعه من الناس ولكن يقبضي بأن العلم الذي الصحيح: « إن الله لا يتسيض العلم المتواق ينتزعه من الناس ولكن يقبضه بلاشك من الدجال عالم منافعه بلاشك ها منافعه بلاشك

فاذا تقرر هذا فلا يؤخذ إلا ممن تحقق به • وهذا أيضا واضح فى نفسه »
وهو أيضًا متفق عليه ببن الفقاد ، إذ من شروطهم فى العالم ، بأى علم اتفق »
أن يكون عارفاً بأصوله وما ينبنى عليه ذلك العلم ، قادراً على التعبير عن مقصوده
فيه ، عارفاً بما يلزم عنه ، قائماً على دفع الشبه الواردة عليه فيه • فإذا نظرنا إلى
ما اشترطوه ، وهرضنا أتمة السلف الصالح فى العلم الشرعية ، وجدناهم قدا تصفوا
بها على الكال ،

⁽١) تقدم في ألقدمه الثامنة

⁽٧) ذ كرسورا الانتااحداها فرع ينبي على فرع مبنى على أصل فينهم أن كلا

مختلفة في العسلم الواحد فأشكلت، أوخني فيها الرحوع إلى بعض الأصول فأهملها العالم من حيثُ حفيت عليه _ وهي في نص الأمر على غـ ير ذلك ، أو تعارضت وحود الشبه فتشانه الأمر ، فيدهب على العمالم الأرجح من وجوه الترجيح ، وأشباه ذلك . فلا يقد حفى كونه عالما ، ولا يضر في كونه إماما مقتدى به • فإن قصر عرب استيفاء التسروط ، نقص عن رتبة الكال بمندار ذلك النقصان ۽ فلا يستحق الرتبة الكماليَّة مالم يكمل مانقص

(فصل) وللمالم المتحقق بالعلم أمارات وعلامات تنفق مع ماتقدم ، و إنَّ خالفتها في النظر (١) • وهي ثلاث :

(إحداها) العمل بما علم حتى يكون قوله مطابقاً لفعله • فإن كان مخالفاً له فليس بأهل لأن ْيؤخذ عنه ، ولا أن ْيقتدى به في علم • وهدا المعي مبيّن على الكال ف كتاب الاحتياد والحدقة

(والثانية) أنْ يكون مَّن رَّباه الشيوخ في ذلك السلم ، لأحده عنهم ، وملازمته لهم ۽ فهو الجدير بأن يتصف بم اتصفوا به من ذلك ، وهكذا كان شأن السلف الصالح:

فَأُوَّلَ دَلَكُ مَلَازِمَةَ الصَّحَابَةِ رَضَى اللَّهِ عَنهِمَ لُرسُولَ اللَّهِ ﷺ ،وَأَخَذَهُم أَقُوالُه

من الفرعين له أصل خاص به فيشكل عليه الأمر فيهمل الاستنباط ويقف ، وقد لايهدى في بعض الفروع الى أصل يرجمها اليه فيقف وبهمل الاستنباط ،وقد يكون الفرع من المشبه بأصلين ويذهب عن العالم الارجع من وجوء الرجيح فبأخد الرجوح في الواقع أو يقف .والتمثيل للثلاثة لايحق عليك وكلها لاتصر في كونه اماما ،فقد توقف مالك كثيرا ورجع عما ترجح عنده أولا كثيرا لاحد الأسناب السالمة

(١) لا أن بعها سد التحقق بالعلم وهي الناب وبعضها مرتب عليه وهم الأولى فهي تنفق مع الدروط التقدمة من حيث حصوب في وان احتلفت في الاعتبار وأضله ، واعتادهم على مارد ، نه ، كائناً ما كان ، وعلى أى وجه صدر • فهم (١) وأضله ، واعتادهم على مارد ، نه ، كائناً ما كان ، وعلى أى وجه صدر • فهم (١) والحكة التي لا يُعارض ، والحكة التي لا يُنكسر قانونها ، ولا يحوم النقص حول حي كالها • و إنما ذلك بكثرة الملازمة ، وشدة المنابرة • وتأمل قصة عمر بن المطاب في صلح الحديبية ، (١) حيث ذلك ، يلوسول الله ، ألسنا على حق ، وهم على باطل ? قال : بل حقال أليس فلا أن ينبة في ديننا ، وتلا في المبار ؟ قال : فنيم نعطى الله ينبة في ديننا ، ويرجم ولا يحمد ، متنبيظا ، فألى أبو رسول الله ، ولم يصدر ، متنبيظا ، فألى أو بكر فقال له مشل فلك • فقال أبو بكر : إنه رسول الله ولم يضيعه الله أبداً • _ قال _ فقال القرآن على رسول الله ، ولم يصر ، متنبيظا ، فاتى أم بكر فقال له مشل على رسول الله توقيل القرآن على رسول الله توقيل القرآن وقدح هو ؟ قال : نعم _ فطابت فضه و وجم

فهذا من قوائد الملازمة ، والانتياد للمفاء ، والصبر عليهم في مواطن الاشكال ، حتى لاح البرهان لليبان ، وفيه قال سهل بن حنيف يوم صغين : « أيها الناس التهموا رأيم ، والله لقد رأيتني يوم أبي جندل ولو أنى أستطيع أنأرد أمر رسول الفي الله مكال وإداقال ذلك يا عرض لهم في من الإشكال

⁽۱) لمل قوله (قهم) زائد أو عرف عن لفظ منه. وعليه يتبين أن يكون الشاهد في قصة عمر بدليل سائر المقدمات التي منها قوله وفيه قال سهل بن حنيف وقوله والانتقاد للمشاء والصبر عليهم في مواطن الاشكال وقوله ولكنهم سلموا وتركوارأيهم لخ وبه يتنظم القام كله ويأخذ بعفه بحجز بعض قالامر لم يشكل على ابي بكر بل على عمر ولكنه صبرحتي لاح البرهان

 ⁽۲) ضمن حدیث طویل د کره فی النیسیر عن البخاری وابی داود
 (۳)خرجهالبخاری یا بها الناس انهموار أیکرعلی دینکرلفد رأیتی یوم بی جندل لخ

و إنما نزلت سورة الفتح بعد ماخالطهم الحزن والكاّ بة لشدة الإشكال عليهم مه والتباس الأمر ، ولكنهم سلموا وتركوا رأيهم حتى نزل القرآن ، فزا_الإشكال والالتباس

وصار مثل ذلك أصلا لمن بعده ، فالقرم التابعون في الصحابة سيرت بمع النبي علين على معتلق المتعالمة على المتعالمة وحتى فقه وا المتعالمة والمتعالمة وحتى فقه والمتعالمة المتعالمة والمتعالمة والمتعالمة المتعالمة المتعالمة

(والثالثة) الانتحداء من أخذعنه (1) والتأدب أدبه ، كاعلت من اقتداء الصحابة بالنبي على و اقتداء التابيين بالصحابة ، وهكذا في كل قرن . وبهذا الوصف امتازمالك عن أضرابه أعنى شدة الاتصاف به ، وإلا فالجيم عن مهندى به في الدين كذلك كأبوا ، ولكن مالكا اشتهر بالمبالنة في هذا المعنى . فلم أثرك هذا الموصف رضت البدع رؤوسها ، لأن ترك الاقتداء دليل على أمر حدث عند التارك ، أصله اتباع الهوى . ولهذا المنى تقرير في كتاب الاجتهاد بحول الله تسالى

وسید کرء المؤلف فی المسألة الثاثة من احکام السؤال والحواب فی العجزه الرابع ــ عخلفا عن روایته هنا وعن روایه البخاری ایضا

(۱) أخس من الأمارة الأولى لائن الاقتداء بن أخذ عنه واتأدب بأدبه بعض. السل بماعلم وقد يؤخذ من وصفه لمسا الك بميزته عن أضرابه الجبتدين في هذه الامارة أنه لايلزم من السل بما علم أن يكون مقتديا بمن أخذ عمايل بفلب عليه السل بما يراه باجتهاده وان إيظهر عليه التأمي بنوع آداب استاذه فتكوناً مارة مستقلة

(فصل) وإذا ثبت أنه لابد من أخَّد العلم عن أعله فاتلك طريقان : (أحدهم) المشافية . وهي أنفع الطريقين وأسلمها ، لوجيين . الأول خاصية جملها الله تمالى بين المملم والمتملم ، يشهدها كلّ من زاول العلم والعلماء فكم مِن مسألة يقرؤها المتملم ف كتاب، ويحفظها و بردِّدها على قلبه فلايضمها يخارِدًا ٱلقاها إليه المعلم قيمها بنتة ، وحصل العلم بمال لحضرة . وهذا الفهم يحصل إما بأمرعادي من قرائن أحوال، وإيضاح موضع إشكال لم يخطرالمتم ببال، وقد يحصل بأمر غيرممتاد ، ولكن بأمريهه الله لعتمارعنه مثوله بين يدى المملَّم ظاهرَ العقر باديَّ الحاجة إلى ما يُلقَى إليه . وهذا ليس ينكر . فقد نبَّه عليه الحديث الذي جاه : « أنَّ الصحابة أنكروا أنفسهم عند مامات رسول الله على ، وحديث حنظلة ، الأسيدي، حينشكا إلى رسول الله على أنهم إذا كانوا عنده وفي محلمه كانوا على حلة مرضَّونها ، فإذا فارقوا مجلسه زال ذلك عنهم • فقال رسول الله عَلَيْقَ: « لوأنكم تكونون كاتكونون عندى لأ خللتكم الملائكة بأجنعتها(١) » وقد قال عُرِينَ الخطَّابِ: ﴿ وَافْتَتُ رِبُّ فِي ثَلاثٍ » وهي من فوائد مجالسة العلماء ﴾ إذ يُعْتَحَ لَلْمَتْمَلِ بِينَ أَيْدِيهِمَ مَالْأَيْفَتَحَ لَهُ دُونِهُمْ ءَ وَيَبْقَى ذَلَكَ النَّورَ لهم بمقدار مابقُوا فىمتابعة معلمهم ، وتأدُّ بهمهم ، واقتدائهم به . فهذا الطريق نافع على كل تقدير . وقد كان المتقدمون لا يكتب منهم إلا القليل ، وكانوا يكرهون ذلك ، وقد كرهه مالك(٧) فقيل له فانصنم أقال : تحفظون وتفهمون حتى تستنير قلو بُكم ، مم لا تحتاجون إلى الكتابة وحكى عن عربن الخطّاب كراهية الكتابة . وإما ترحّص الناس فىذلك عند ماحدث النسيان ، وخيف على الشريعة الاندراس

⁽١)أخرجه مسلم والترمذي

 ⁽γ) كان يكره الكتابة ويقول لا تكتبوا ينى ما ينتيم به فلمله ينفير رأي فتذهب الكتابة الى الاقطار أبن ان يستقر الحكم فيعجمل الناس بذلك ضرر والا فقد دون الموطأ

(الطريق الثانى) مطالعة كتب المصَّنَفين ، وســــوَّنى النـواوين . وهو أيضا نافع فى يابه بشرطين

(الآول) أذ يحصل فه من فهم مقاصد ذلك العلم المطاوب ، ومعرفة اصطلاحات أهداء ، مايتم له به النظر في الكتب ، وذلك يحصل بالطريق الأولىن مشافهة الصاء ، أوبما هو راجع اليه ، وهو معنى قول من قال « كان العلم في صدور الرجال ، ثم انتقل إلى الكتب ، ومناته مأيدى الرجال ، » والكتب وحده الانفيد الطالب منها شيئًا ، دون فَتْ العلماء ، وهو مشاهد معتاد

(والشرط الثانى) أن يتحرى كتب المتقدمين من أهل العام المراد ، فا بهم اقصد به من غيرهم من المتآخرين . وأصل ذلك التجر بقوا غير ، أماالتجر بة فهوأمر مشاهد فى أى علم من المتآخر لا يبلغ من الرسوخ فى علم ما مابلغه المتقدم . وحسبك من ذلك أهل كل علم عمل أونظرى . فأعال المتقدمين - فى إصلاح دنياهم ودينهم _ علىخلاف أعمال المتأخرين ، وعلومهم فى التحقيق أهد . فتحقق السبحابة بسلوم الشريعة ليس كتحقق التابعين ، والتابعون ليسوا كتابهيهم ، وهكذا إلى الآن . ومن طالع سيره ، وأقوالهم ، وحكاياتهم ، أبصر السجب فى هذا المدى . وأما الخبر فني الحدث : « خير القرون قرفى ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم (١٠) ، وفى هذا إشارة إلى أن كل قرن مع مابعد كذلك . وروى عن الذين يلونهم (٢) ، وفى هذا إشارة إلى أن كل قرن مع مابعده كذلك . وروى عن الذين يلونهم (٢) ، وفى هذا إشارة إلى أن كل قرن مع مابعده كذلك . وروى عن ثم الذين يلونهم (٢) ، ولا يكون هذا إلامع قلة الخبر، ورحة ، ثم ملك ورجة ، ثم ملك وجبارية ، ثم ملك عضوض (٢) ، ولا يكون هذا إلامع قلة الخبر، وتكأنر الشرشيئاً بعد شى . ثم ملك كوضوض (٢) ، ولا يكون هذا إلامع قلة الخبر، وتكأنر الشرشيئاً بعد شى .

⁽١) أخرجه في التيسير عن الحُسة

⁽٣) قال المؤلف في كتاب الاعتصام (ج ٣ ـ ص ٢٥١) ما يأتي : وروى في استعلال الزناحديث رواء ابراهيم الحربي عن إبي ثبله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (اولدينكم نيرة ورحة ثم ملك وجبرية ثم ، فك عضوض تستحل فيه الحر والحز) اه ولم يذكر منزلته من ال-حق

ويندرج ملحن فيه تحت الإطلاق. وعن ابن مسعود أنه قال : « ليس عام ُ إلا الذي بعده شرٌّ منه . لاأقول عام أمطر من عام ، ولاعام أخصب من عام ، ولا أمير أخير من أ. بر، ولكن ذهاب خياركم وعلمائكم ، ثم يحدث قوم يقيسون الأمور برأ مهم، فيهم الاسلام وأيثلم »ومعناهم وجودف الصحيح في قوله: «ولكن ينترعه مع تبض الملما، بملهم ، فيَبق ناس جهال يُستَمْتُونَ فيُفتُون برأيهم ، فَيضَلُون ويُضَلُون (1) ، وقال عليه السلام: ﴿ إِن الإِسلام بدأ غريبا ، وسيعود غريباً كابداً ۽ فطو بي للغر باء . قيل : من الغر باء ?قال : النُّز ّ اعمن القبائل (٢^{٧)} »وفي رواية : «قيل: ومن الغرباء؟ وارسول الله اقال: الذين يصلحون عند فساد الناس (٣٠) ، وعن أبي إدريسانكو لاني: « إنالا سلام عرسي يتملق الناس بهاءو إنها عُتلخ عروةً عروةً » وعن بعضهم : « تذهب السنّةُ سنّةٌ عندةً على المبالح الحور وقوة قوّة وقال أبوهر برة قوله تعالى: (إذ ا جاء نَصْرُ الله وَالْفَتْحُ)الآية. ثم قال : والذي نفسي بيده اينخرجُن من دين الله أفواجاً ، كادخاوافيه أفواجاً وعن عبدالله قال «أتدرون كيف ينقص الإسلام؟ "قالوانم ، كما ينقص صبغ الثوب ، وكاينقص سمن الدابة . فقال عبد الله : «ذلك منه» ولمارل قوله تعالى: (الْيَوْمَ أَكُلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ) بكي عمر ، فقال عليه والسلام . « مايُبكيك ؟ » قال : يارسول الله ! إنَّا كنا في زيادة من ديننا فأما إذا كل فلم يكل شيء قط إلا تقص. فقال عليه السلام: «صدقت» (٤) والأخبار هناكثيرة . وهي تدل على نقص الدين والدنيا. وأعظم ذلك العلم . فهو إذاًّ فىنقص بلاشك.

⁽١) رواه البخاري في كتاب الاعتصام بألكتاب والسنة

⁽۲) رواء مسلم

⁽٣) رواه الطبرأ في وابو نصر في الابانة عن جابر بن سنه ــ الدمن هامش الاعتصام ورواه الطبراني بقنظ الذين يصلحون اذا ضعد الناس. ذكر ذهك في تخيرا أورائد (٤) اغرجه ابن أبي شيبة عن عنقة ادمن الاتوسي(ج ٣ ــ س ٢٤٨)

فلذلك صارت كتب المتقدمين، وكلامهم ، وسميرهم ، أنفع لمن أراد الأخذ بالاحتياط فى العلم ، على أى نوع كان ، وخصوصاً علم الشريعة ،الذى هو العروة الرئتي ، والوزر الأحمى · و بالله تعالى التوفيق

للقدمة الثالثة عشرة

كل أصل على يتدند إماماً فى العمل فلا ينخلو إماً أن يجرى به العمل على مجارى العادات فى مثله ، مجميت لا ينحرم منسه ركن ولا شرط ، أولا : فإن جرى فذلك الأصل صحيح ؛ و إلا ً فلا .

وبيانه أن العلم المطلوب إنما أيراد بالفرض - لتقم الأعمال في الوجود على وفقه من غيرتحفلف كالمتاد على وفقه من غيرتحفلف ، أولما أنها أولم المجوارح ، فاذا جرت في الممتاد على وفقه من غير تحفلف ، فهو حقيقة العلم بالنسبة إليه على و إلا لم يكن بالنسبة إليه علماً ، لتخلفه ، وذلك فاسد ، لأنه من باب انقلاب العلم جهلا

ومثاله في علم الشريعة الذي نحن في تأصيل أصوله أنه قدتبيّن في أصول الدين امتناع التخلف في خبر الله تمالى ، وخبر رسوله بي الله عن وثبت في الأصول المقهية المتناع التخليف بمالايطاق ، وأُخق به امتناع التكليف بمافيه حرج خارج عن المتاد . فإذاً كل أصل شرع تخلف عن جريانه على هذه المجارى فلم يطرد ، ولا استقام بحسبها في المادة ، فليس بأصل يُستمد عليه ، ولا قاعدة يُستند إليها و يقم ذلك في فهم الأقوال ، وجهارى (1) الأساليب والدخول في الأعمال، فأما فهم الأقوال ، فعل قوله تعالى: (وَكَنْ يَجَسِلُ اللهُ لُم اللهُ عَلَى قوله تعالى: (وَكَنْ يَجَسِلُ اللهُ لُم الكَافِرِينَ على فالما في فيهم الأقوال فعل قوله تعالى: (وَكَنْ يَجَسِلُ اللهُ لُم الكَافِرِينَ على

⁽۱) مسطوف على الاقوال . والأول مناه أن القول في ذاته يقطع النظر من أقوال أشرى سبقته أو لحقت بخنف الفهم فيه بسين صحيح وغير. .أما اللهم في مجارى الأساليب فانه ينظر فيه الى أرفهمه على صحته يتنفئ الثوليق بين للساق جمه وعدم عنافته الساق واللاحق

المؤمنين سييلاً) إن أحل على أنه إخبار، لم يستمرُ أخبَرُه ؛ لوقوع سبيل الكافر على المؤمن كثيرا بأسره و إذلاله ، فريمكن أن يكون المدى إلا على ما يصد قله الواقع ويقر دعليه . و دو تقرير الحسكم الشرعى فعليه يجبأن يُعمل (١١) ، ومثله قوله تعالى : (والوّ الدّاتُ يُرْضِينَ أوْلاَ دُهُنَّ حَوْلُيْنِ كِامِلَيْنِ) إن أحل على أنه تقرير حكم شرعى استمرً وحصلت الفائدة ، وإن أحل على أنه إخبار بشأن

(١) كتب بعض الفضلاء في التطبق على هذا الموضع انه يجوز بقاء الآية على معنى الحبر، ويكون المراد من المؤمنين جماعة السلمين العاملين بما يقتضيه الابمان الراحة من الاستمدادوالاتحاد والثبات. وقال ان التاريخ يشهدبأن المسلمين لا يقلبون على امرهم مادامو آكذلك

ولكن هسذا يتضى امورا قد لا تسلم : منها اتهم يعطون من ذلك ما لم يعطون من ذلك ما لم يعطون من ذلك ما لم يعطون من ذلك واتفاده في حياته واتف تعلم ما حصل لهم في مكة واتفاده في تسبب يعطان الميثم وعقرتهم الى الحبثة وغيرها ، ومنها أن تاريخ الحروب الصليب بأخذ بلادهم والاستيلاء على بيت المغدس وانكاش دولتهم للمسلمين ونارة عليهم بأخذ بلادهم والاستيلاء على بيت المغدس وانكاش دولتهم على المنى الذين آمنوا منكم وعلوا الساطات المستخلفتهم الح) لا تدل على المنى الذي يراد تحديد فلاده الآيه ومدهم الاحتراء قد اعطيه عليه السلام واصحابه في حياته وبعد وفاته والمسلمون بعدهم لان تمكين الدين وتبديل الحوف أمناً لا يعراد عمل الاعجره أن المناهلة عليه المناهلة عليه المناهلة المنى الذي المناهلة عليه الأعجره المناهلة المناهلة المناهلة على الاعجره المناهلة المناهلة على الاعجره المناهلة المناهلة المناهلة على المناهلة المناهلة على المناهلة المناهلة على المناهلة

الوالدات لم تتحكم فيه فائدة زائدة (١) على مأعلم قبل الآية

وأما بجاري الأساليب فشل قوله : (لَيْنَ على الَّذِينَ آ مَنُوا وتَعلوا الصَّالِمَاتِ جُناحٌ فَمَا طَمِيدُوا إِذَا مَاا تَقُواْ وَآ مَنواً) الح. فهذه صيفة عَوْم تنتضى بظاهرها دخول كلُّ مطموم ، وأنه لأجاح في استماله بذلك الشرط ، ومن جماته الخر؛ لكن هذا الطاهر أينسد جريان (٢٠) الفعرفي الأساوب، مع إهمال السبب الذي لأجله نزلت الاسّية بمد تحربم الحر بالأن الله تعالى للحرم الحَرقال: (ليس على الَّذِينَ آمَنوا) فكان هذا نقضاً للتحريم ، فاجتمع الأِذن والنهي

مماً ، فلا مكن للمكلف امتثال

ومن هذا خطًّا عمر بن الخطاب "من تأوَّل في الآية أنَّها عائدة إلى ما تقدم من التحريم في الخر، وقاله: إذا اتقيت أجنبت ماحرًا الله (٢) إذلا يصحأن بال المحكف: ٥ اجتلب كذا » ويؤكُّد النهي عا يقتضي التشديد فيه جدًّا ، ثم

 (١) لم يقل لم يستمر لا إذ الاستمرار ما سل ملى كلا الفهدين غايته أنه على الفهم الثاني لم توجه فيه فائدة زائدة لأنه يكون مجرد اخبار بمجرى العاد تالمروفة لنأس بدون هذه الآية. فلتحلق الفائدة يلزم ان يكون إنشاء لتقرير ماجرت بعالمادة حكهاشرعيا يرجم اليخي تقرير النفقات ونعيم الا أنه يبق السكلام في التنميل به لماذكره، فإنه بصددالتشيل لما ينتفي تخلف خسير القورسوله ، أو لما يترم عليه تكليف بمالا يطاق ، أو بما فيه حرج ذا تدعن الممتاد ، وليس إيصا وأحدمن هام الثلاثة ، بل شيء آخر وهوا تعلم شدة عديدة فلر زاد على الأمور الثلاثة أنه يازم أن خبر

اقة ورسوله أن يفيد قائدة جديدتماتكن سروفة تم فرعطيه هذا المثال لكان ظاهراً (٧) لا أنآية تحريم الحراف بنافي نس الموضوع تنتفي تحريم الحرصاوهذا الطاهر بنافيها غلاينتظم السياق الا سدم دخول الحرقى السومالظاهر اتخلائرم نفض التحريمواجباع النهمي والاذن فيكون تكيفا عالايطاق منظلاعن اههال السبسالة لترول وهو انهم قالوا لما ترل تحريم الحرَّز كيف بأصحابناوقد ماتوايشر بول الحرُّ فذلت «لبسعلىالذين آمنوا الغ » يعلى ليس عليهم وزر لاتهم آمنوا واتقوا وماتمدوا ولا فعلوا ذلك بعد التحريم سوفضلا أيضاعن معارضة النصالظاهر ومعلوم أزالنسهم المتدم . ويكفي قتشيسل إلاّية أن يكون فيها عدم جريان الفهم في الاسلوب وإن كالمناك أسباب أغرى كاأشار اليبقولهم امهال السب ويقوله بمدواجمًا فإن الله أخبر ، وكما أشرنا الله في تقديم النس، على الظاهر وتخصيص النس له (٣) أي ومنه الحر التي تنتفي صحةاًلا الوب تقرير حرمتها . ولما كان هذا نسن الوجوه التي يصح ان بيني همر عليها أن النقوى لاتكون|لاباحبتابها لتقرر تحريمها وعسم دخولها في هذا الطاهر قال ومن هنا ولم يجزم فيقول ولذلك قال عمر فتأمل

يقال: « فإن فعلت فلا 'جناح عليك. » وأيضاً فإن الله أخبر أنها تصد عن ذكرالله ، وعن الصلاة ، وتُوقع العداوة والبغضاء بين المتحاتين فى الله ، وهو بعد استرار التحريم كالمنافى (أكفوله : (إذا مااتمَّقُوا وآمنواوَ عمادا الصالحات) فلايمكن إيقاع كال التقوى بعد تحريمها ، إذا شربت ؛ لأنه من الحرج أو تكليف مالايطاق

وأما الدخول فى الأعمال فهو العمدة فى المسألة وهوالأصل فى القول بالاستحسان والصالح المرسلة ؛ لأن الأصل إذا أدى القول بحمله على عومه إلى الحرج أو إلى ما لا يمكن شرعاً أو عقلا، فهو غير جارعلى استقامة ولا اطراد ؛ فلا يستمر الإطلاق. وهو الأصل أيضاً لكل من تكلم فى مشكلات القرآن أو السنة ، لما يلزم فى حمل مواردها على عومها أو إطلاقها من المخالفة المذكورة ؛ حتى تقيدً بالتيود المقتضية للأطراد والاستمرار فتصح . وفى ضمنه تدخل أحكام الرضي إذ عو الحاكم الرشحين إدا والحالق من الرخصة وما لا

ومن لم يلاحظه فى تقرير القواعد الشرعية لم يأمن الفلط ؛ بل كشيراً ما تجد كرم هذا الأصل فى أصول المتيمين للمتشابهات ، والطوائف الممدودين فىالقرق الضالة عن الصراط المستم كما أنه قد يعترى ذلك فى مسائل الاجهاد المختلف فيها عند الأثمة المعتبرين ، والشيوخ المتقدمين .

وسأمثّل لك بمسألتين وقعت المذاكرة بهما مع بعض شيوخ العصر : إحداها أنه كتب إلى بعض شيوخ المغرب، في فصل ينضمن (مايجب على طالب الآخرة النظر فيه ، والشغل به) فقال فيه : و إذا شغله شاغل عن لحظة في سلاته، فرّغ مسرَّه منه ، بالخروج عنه ، ولو كان يساوى خسين ألفاً ، كما فعله المتقون . فاستشكلتُ هذا الكلام ، وكتبتُ اليه بأن قلتُ : أمّا أنه

⁽١)أى من حيث الكيال كايفيده كلامه

مطالاب بتغريع البسر منه فصحيح ؛ وأما أن تغريغ السر بالخروج عنه واجب فلا أدرى ماهذا الوجوب ؛ ولو كان واجباً بإطالاتى ، لو بجب على جميع الناس الخروج عن ضياعهم ، ودياره ، وأقراهم ، وأز واجهم ، وفرياتهم ، وغيرذلك (١) تما يقع لم به الشغل فى الصلاة . وللى هذا فقد يكون الخروج عن المال سبباً لشغل فى الصلاة أكثر من شغله بالمال . وأيضاً فإذا كان الفقر هو الشاغل فاذا للشغل فى الصلاة أل كثر من شغله بالمال . وأيضاً فإذا كان الفقر هو الشاغل فاذا لله عبال لا يجدد إلى إغاثتهم سبيلاً . ولا يخلو أكثر الناس عن الشغل بالحد هذه الأشياء . أفيجب على هؤلاه الخروج عما سبب الم الشغل فى الصلاة الإعادة ، المدة علمة المغلواط مالاً يُعهم . و إنما الجارى على الفقه والاجهاد فى المبادة ، طلب مجاهدة الخواط الشافلة خاصة . وقد يندب إلى الخروج عما شأنه أن يشغله من مالمأو فيره ، إن أمكنه الخروج عنه شرعاً ، وكان نما لا يؤتّر فيه فقد أد تأثيراً يؤدّى إلى مثل أمكنه الخروج عنه شرعاً ، وكان نما لا يؤتّر فيه فقد أد تأثيراً يؤدّى إلى مثل ما فر منه أو أعظم . ثم يُنظر بعد و كم الصلاة الواق فيها الشغل : كيف ما فر منه أو أعظم . ثم يُنظر بعد و أو استحبابها ، أو سقوطها الو أو هم موضع غير هذا . اه حاصل المسألة

فلمّا وصل إليه ذلك ، كتب إلىّ بما يقتضى التسليم فيه . وهو صحيح . لأن القول بإطلاق الخروج عن ذلك كآه غير جار فى الواقع على استقامة ، لاختلاف أحوال الناس . فلا يصح إعناده أصلاً فقهيّاً ألبتة

والتانية مسألة الوَرع بالخروج عن الخلاف وَ فَإِنْ كَثَيْراً مَنِ المُأْخِرِينَ يعدُّ ون الخروج عنه في الأعمال التكليفية مطاوبًا ، وأدخلوا في المتشابهات المسائل المختلف فيها .

 ⁽١) وهذا «تنهى الحرج الافراد ، وتكيف الجرع به تحليف بما لا يطاق.
 وهوايضا مخالف لما يقصده السرع من المحافظة على الضروريات والحاجيات الخ فهو جار على نمير استفاصة

ولا زلتُ منذ زمان أستشكله يوجي كتبت فيها إلى المغرب ، و إلى إفريقية ه فل إثن جواب بما يَشقى الصدر ، بل كان من جملة الاشكالات الو اردة ، أنَّ بدر سائل تعتقه (أن تشلك فيها اختلاقاً بعتم به ، فيصعر إذاً أن كاثر مسائل الشراعة من النشابيات ، وهو حلاف (أوضم الشريعة وأبصاً فقد صاء الورح من أناه الحرج ، إذ لا تخلولاً حدف النالب عبادة ، ولا مسلة ، ولا أمر من أمور التكليف ، من خلاف يطلب الخروج عنه ، وفي هذا مافيه .

أجب بعضهم بأن المراد بأن المختلف فيه من المتشابه ، المختلف فيه اختلاقاً دلائل أفواله متساوية أو متقاربة . وليس أكثر مسائل الفقه هكذا ؛ بسل الموصوف بغلث أقلها ، لمن تأمّل من محصلي مواد "التأمّل . وحينئف لايكون المتشابه منها إلا الا قل . وأما الورع من حيث ذاته ، ولو في هذا النوع فقط ، فشديد مشرق الا محصله إلا من وقعه الله إلى كثرة استحصار لوازم فعل المنهى عنه وقد قال عليه السلام : « مُحتّ الجنة بالمكارم " عهذا ما أجاب به فكتبت إليه بأن ماقروم من الجواب غير بين ؛ لأنه إنما يجرى في الجتهد

⁽ا) جهور النبيء أكثره وهي دعوى تحتاج لاحماه سائل الدرية سألة سألة ، والوقوف فل حصول خلاف في اكثرها بين مجتهدين سام فيلق الاجتهاد ، ووعنول لنا خلاقهم بطريق صعيع ، و يكون الحلاف متعابه كايتول ، وسيد كرف كتاب الاجتهاد ان هناك عدرة أسباب تجمل كثيرا من الحلافات فيرمتدبه خلافا ، على ان الورم بمدهدا كله في مراهاد شرط أسباب تجمل كثيرا من الحلافات فيرمتدبه خلافا ، على ان الورم بمدهدا كله في مراهاد شرط أحرك لم بالمرابة أخر ، أوفي تحرب شيء لمير حربته آخر، أو إيجاب شيء لم يو وجوبه آخر ، أما الحلافات بين مبلح ومندوب و يؤمنية ومباح و بين طلب تنديم تنيء و تأخيره وهكذا من امثال المحافظة الله في ورع الحروج من مدا الذى لا يترب عليه حرمة ولا بطلال عبادة فليس ما يقصد دخيوله في ورع الحروج من الحلاف ، واذا فيسل يقي بعد صدا النالور ، في ذلك من أشد انواع الحرج ؟ذلك ما يحتاج الحدة نظر
المدة نظر . واذا فيسل يقي بعد صدا النالور ، في ذلك من أشد انواع الحرج ؟ذلك ما يحتاج الحدة نظر
الم دقة نظر . واذا ناس الم يعتبر بعد المواحدة المواحدة الله من أشد انواع الحرج ؟ذلك ما يحتاج الحدة نظر .

⁽٢) سيأتي بيانه في المتشابه والهكم في نصول ضافية

⁽۳) تمامه وحفت النار بالشهوات روا مسلم والترمذي واجدمن أنس ، ووسلمن أبي هر برة، واحد عن ابن مسعود . قال العزيزي ورواء البخاري ايضا . وفي روا يقلشيخين حجبت بدل حفت في الموضين

وحده . والجنهد إنما يتورَّع عند تسرض الأدلة ، لا عند تسارض الأقوال . فليس مما نحن فيه . وأمَّا المقابر فقد نص صاحب هذا الورع الخاص ، على طلب خروجه من الخلاف إلى الاجماع ، و إن كان من أفناه أفضل العلماء المختلفين ، والذي والمامى في علم قاً أحواله للايمرى من الذي دليله أقوى من المختلفين ، والذي دليله أضف ? ولا يعل : هل تساوت أدلتهم أو تقار بتأم لا ؟ لأر هذا لا يعرف إلا من كان أهلاً فلنظر . وليس العمى كذلك و إنما بني الإشكال على انتاء الخلاف المنت به والخلاف المنت به والخلاف المنت به والخلاف المنت به موجود في أكثر مسائل الشريعة والخلاف في المنته ، ور باالنساء، و محاش النساء ، وما أشده ذاك :

وأيضاً فتساوى الأدلة (٣) أو تقاربها أمر إضاف بالفسة إلى أنظار المجهدين . فرُبُ دليلين يكونان عند بعضي متساويين أو متقاربين ، ولا يكونان عند بعضي متساويين أو متقاربين ، ولا يكونان عند بعض ضابط برجع إليه فيا يجتلبه من الخلاف ، آ لا يجتلبه و ولا يمكنه الرجوع في ذلك إلى الجمهد و لأن ما يأمره به من الاجتناب أو عدمه ، راجع إلى نظره واجباده . واتباع نظره وحده في ذلك تقليد له وحده ، من غير أن يخرج عن الخلاف ، لاسيما إن كان هذا المجتهد يدعى أن قول خصه ضميف لأيستبر مثله وهكذا الأمر فيا إذا راجع المجتهد الآمور . وهو شديد جداً . ومن يُشاذ هذا اللهن يَ ينلبه . وهذا هو الذي أشكل على السائل ، ولم

⁽¹⁾ أشر تا آنفا الى أنه أكثر مواضه الحلاف ، وجوعا الى. استرره فى موضعه .وان الطيل هو اللدى يستد به خسلافا (٧) يضغ جمدًا ما يتوهم وروده على قوله ولا يعلم مل تساوت أداتهم النغ . فقد بقال يرجم فرذك الى الجبتيد ليسرف التساوىوالتقارب .فقال منا انه لا يتأتي الرجوع في ذلك له

يتبرَّن جوابه بمد

ولا كلام في أن الورع شديد في ضه يكا أنه لا إشكال في أن التزام التقوى شديد ، إلا أن شدته ليست من جهة إيقاع ذلك بالفسل ، لأن الله لم يجمل علينا في الدين من حرج ، بل من جهة قطع مألوفات النفس وصدها عرب هواها خاسة . و إذا تأسلنا مناط المسألة ، وجدنا الغرق بين هذا الورع الخاص وغيره من أنواع الدرع بيئناً . فإن سائر أنواع الورع سهل في الوقوع ، و إن كان شديداً في مخالفة النفس . وورع الخر و ج من الخلاف صحب في الوقوع ، قبل النظر في مخالفة النفس . فقد تبين مقصود السائل بالندة والحرج ، وأنه ليس ما أشر تم إليه . اه . ما كتبت به . وهنا وقف الكلام بيني و بينه .

ب من تأمل هذا النقرير ، عرف أن ما أجاب به هذا الرجل لا يقدر د الله ولا بجرى في الواقع مجرى الاستقامة ، النوم الحرج في وقوعه . فلا يصح أن يُستند إليه . ولا يجمل أصلا يبيني عليه . والا منه كثيرة فاحتفظ مهذا الأصل فهو مفيد جداً . وعليه ينبئ كنير من مسائل الورغ ، وتمييز المتشابهات ، وما يعتبر من وجد الاشتباه (٢) وما لا يعتبر . وفي أثناء الكتاب ، سائل يُمتّقه ان شاء الله

52

 ⁽١) لا ته انما يجرى في الجيمالا في المثل ، واجراؤه في المثل الدي هو أصل الدوال مؤد
 الى الحرج
 (٧) تمارض الادلة على الجيمالا تمارض الاقوال على المثلد خلا يُوزم عليه الحرج

⁽y) تمارض الادلة هلى المجيد لا تعارض الاقوال هلى المقلد خلا يلزم عليه الحرج ندم سيأتي له ان هلى المقلد اذا تعارضت عليه الاقوال أن يرجح واحدا متها ولسكته اعتبر في الترجيح امووا واضحة لا يبتى مها اعتباء كان يأخذ يقول من عرف بأنه يصل جلمه مقبلاً



سَالِيالِحَالِيَ

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

كتاب الاحكام

والأحكام الشرعية قمان: أحدها برجم إلى خطاب التكايف، والآخر يرجم إلى خطاب الوضم. قالأول ينحصر في الحسسة . فلننكام على ما يتعلق يها من المسائل . وهي جملة :

المسأل الاولى

المباح من حيث هو مباح ، لا يكون مطاوب الفعل ، ولامطاوب الاجتناب. أمّا كونه اليس بمطاوب الاجتناب فلا مو :

أحدها أن المباح عند الشازع ، هو المحترب بين الفعل والنرك ، من غير مدح ولا ذم ، المنطق الفعل والترك ، فإذا تحقق الاستواء شرعا والتخيير ، لم يتصور أن يكون التارك به مطيعاً ؛ لعدم تملّق الطلب بالنرك ، فإن الطاعة الاتكون إلا مع الطلب ، ولا طلب ، فلا طاعة

والثانى أن المباح مساو الواحب والمندوب ، فى أن كل واحد منهما غير مطاوب الترك واحد منهما غير مطاوب الترك . فكل يستحيل أن يكون تارك الواجب والمندوب مطيعاً بتركه، شرعاً ؛ لكون الشارع لم يطلب الترك فيهما - كذلك يستحيل أن يكون تارك المباح مطيعاً شرعاً

لايقال: إنّ الواجب والمندوب يفارقان المباح، بأنهما مطاو با الفعل؛ فقد قام السارض الحلب انترائد. وليس المباح كذلك. فإ يَملا مُمارض لطلب الترك فيه. وَنْ أَنَّ نقول، كفلك المباح، فيه مُعارض لطلب الترك، وهو التخرج في الترك. فيستحيل الجم بين طلب القرك عيناً، وبين التخدير فيه

، النالث أنه إذا تقرر استواء الغمل والترك فى المساح ، شرعا ، فلو جاز أن يَكَ ` الركُ المباح مطيعاً يتركم، جاز أن يكون فاعله مطيعاً يفعله ؛ من حيث كاثا مستويين بالنسبة إليه . وهذا غير صحيح با تفاق ، ولا معقول فى فنسه(۱)

والراب إجماع المسلمين على أن تاذر ترك المباح لا يلزمه الوفاء بنفره ، بأن يترك فالنالمباح موا ته بكر فعله . وفي الحديث (٢) : « مَن تَدَر أن يطيم الله فليكيث (٢) عنوركانه و الما على أنه فليكيث (٢) عنوركانه في المهامة المن المنافذ و لكنه غير لازم . فعل على أنه ليس بطاعة وفي الحديث «أن رجلاً نفر أن يصنوم قائماولا يستطل فأمردرسول الله تحقيق أن يجلس وفال يستطل وأثم صومه (٤) وقال مالك: أمره عليه السلام أن أيتم ما كان فه معمية فجمل (٥) نفر ترك المباحمصية كاترى

⁽١) سيأى أنه مؤد الى التناتني

 ⁽٣) هو تمام الدليل ومحصله أن الندر انما يكون فى الطاعة كما فى الحديث وقد المحموا
 طى أن تاذر ترك المباح ندره انمو ظوكان تركه طأعة وداخلا فيها يطلب بالحديث الوظاء به لم
 يجسموا على عدم أورم الوظاء به

 ⁽٣) تمامه ومن ندرأن يعمى الله فلا يعصه أخرجه في التحدير عن الستة الا مسلما
 ورواه في راموز الحديث عن أحد والبخارى وابي داود والترمذى والنسأ في وابن ماجه
 وابن حياد

⁽٤) راج التيمير في باب النسدر فقيه أيضا ولا يتكلم . اخرجه عن البضاري وما في وأيداود

⁽ه) حل المؤلف كلام مالك على ترك للباح وهو الجلوس والاستظادل فتال ساقال. ولكن في الحديث الصحيح في منه ما غيد أن الفعل نصه تعذيب للنفس وهو حرام، حيث يقول: (إن اقد من تعذيب هذا غسه لغني) فهو ندر لفعل المصية مباشرة لا يواسطة ترك المباح

والخامس أنَّ علوكان تارك الماح مطيعا متركه _ وقد فرضنا(١)أنَّ تركه وفعاد عند الشارع سواء _ لكان أرفع درجةً في الآخرة بمن فعله وهذا باطل قطماً . فإن القاعدة المتفق عليها(٢) أن الدرجات في الآخره منزّلة على أمور الدنيا فإذا تحقق الاستواء في الدرجات، وفسلُ المباح وتركهُ في نظر الشارع متساويان. فيازم تساوى درجتي الفاعل والتارك. و إذا فرضنا تساويهما في الطاعات، والفرض (٣) أن التارك مطيع دون الفاعل ۽ فيازم أن يكون أرفع درجة منه. هـــذا خلفَ ومخالفٌ لما جاءت به الشريعة . اللهم إلا أن يَظلم (٢٠) الإِنسان فيؤجر على ذلك. وإن لم يطم (٥) فلا كلام في هذا

والسادس أنه لوكان ترك المباح طاعة ، قازم رفع المباح من أحكام الشرع، من حيث النظر إليه في نفسه وهو باطل بالإجماع.ولا مخالف في هذا الكمي (٢٦) لانه إنما نفاه (١) بالنظر إلى ما يستازم، لا بالنظر إلى ذات الفعل، وكالامنا إنما هو

(١) لا حاجة لذكره هــذا الفرض في صوغ الدليل وسيدكره في بيال بطلال اللازم لمبقول: وفعل المياح وتركه الخ

ليست في التقدير الا بمجرد الفضل لا بالوزن فافة تمالي يقول (والذين آمنوا واتبعتهم ذريتهم باعال ألمقنا بهم ذريتهم) قلا مانم أن يكون اثنان منساويين في الطاعات وأحدهم أرفم من الآخرة منزلة إلى قد يكون الاقل عملا ارفع منزلة لأن الكاني بمعنى الفضل لا بوزان الآعمال فهذا الدايل كما أرى محوطه الضمف من جهآت

(٣) مليفس الدليسل أنه لوكان تارك المباح مطيعاً بالترك الزم أن يكون أرفع درجة عمن نسله . واللازم باطل لا نهما متساويان والدرجة فما أدى اليه وهوالمقدم باطل. فعليك بالنظر فيها توسط من كلامه اثناء الدليل والثمرف عن وجه الحاجة إلى ذلك

(ع) أي نفسه بالحل عليها ومشاقتها يترك المباح تم يدعى أنه يؤجر على ذك أي وهمذا لا رة, ل نه أحد

(٥) مقابل قوله اولا مطيما يتركه اى وان لم يكن مطيعا بالثرك ثلا يكون الباح مطاوب الاجتناب. يستى وهو مع هذا الفرض مفروغ منه لاداعي للكلامفيه

(٦) يأتي مذهب ودليله والردعليه في النَّصل اللاحق لهذه المسألَّة

٧١) هنا جزم بالحصر وسيأتي له جمله استظهارا فقط

النظر إلى ذات الفعل ؛ لا بالنظر إلى مايستانم . وأيضا فا نما قال الكميم ماقال ، بالنظر إلى فعل المباح ، لأ نه مستانم ترك حرام ؛ بخلافه بالنظر إلى تركه ؛ إذ لا يستانم تركه فعل واجب فيكون واجباً ، ولا فعل مندوب فيكون مندوبا . فثبت أن القول بذك يؤدى إلى رفع المباح بإطلاق . وذلك باطل باتفاق

والسابع أن النرك عند المحققين فعل من الأفعال الداخلة تحت الاختيار. فقرك المباح إذا فعل مباح (1). وأيضا القاعدة أن الأحكام إنما تعملق بالأفعال أو بالنروك ، بالقاصد (1) محسما يأتى إن شاءالله. وذلك يستلزم رجوع (1) الترك إلى الاختيار كالفعل. فإن جاز أن يكون قارك المباح مطيعاً بنفس النرك ، جاز أن يكون فاعلى مطيعاً. وذلك تناقض (2) عمال

فإن قيل: هذا كأنه ممارض بأمور

﴿ أحدها ﴾ أن ضل المباح سبب في مضار كثيرة (منها) أن فيه إشتغالاً عاهو الأم في الدنيا ، من العمل بنوافل الخيرات ، وصداً عن كثير مر الطاعات . (ومنها) أنه سبب في الاشتغال عن الواجبات ، ووسيلة إلى المنوعات ، لأن التمتع بالدنيا له ضراوة كضراوة الخر ، و بعضها بجر إلى بعض إلى أن تهوى بصاحبا في المهلكة . والعياذ بالله . (ومنها) أن الشرع قد جاء بذم الدنيا ، والمتاحة بإذاتها ، والمتاحة في حياتكم من المتاحكة في حياتكم

⁽١) واذا تايس بمطارب وهو مدعانا

⁽۲) أى مقاصد الشريعة من تشريع الأكمام وهو حفظ الفروديات والحاجبات. فالحكم الشرعي يتوجه الى الفعل من اعجاب او نميره حسبها فيه من المصلحة وكيف يكون الشيء فعسله وتركه مصلحة ؟ حق يطلب تركه وضله

⁽٣) حق صبع أن تعلق به مقاصد الشرع وتبق عليه الاحكام (٤) لا" نهيتمنمى ان يكون الشء مقصودالفعل الشارع لحفظ الصلحة ومقصود الترك له ايضاً لحفظها حق تعلق يكل منهما حكمه وهو طلب الفعل والترك فيمدالكف مطيعاً بهما

الدُّنيا)، وقوله: ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الحياةَ الدُّنيا وزينَتُهَ امِق الحديث: و إِن أَخُوفَ مَا أَخَافُ عَلِيكُم أَن تُفتَح عَلِيكُم الدُّنياكِما فُحَتْ عَلَى مَن كَان قبلكم» الحديث اوفيه: « إن تما ينبتُ الربيعُ ما يَقتل حَبُطًّا أَوْ سُمِ (1) وذلك كثير شهير في الكتاب والسنة • وهوكاف في طلب ترك الدح ؛ لأنه أمر دنيوي . لا معلق بالآخرة من حيث هو مباح . (ومنها) معه من التعرُّض لطول الحساب في الآخرة ، وقد جاه أن حلالها حساب ، يحرامه عد ب(٢٠). وعن بعضهم : « اعزلوا عنى حسابَها ! » حين أنى بشيء يتناوله • والدخر يعلم أن طول الحساب أوع من العذاب، وأن سرعة الانصراف من الموقد إلى الجنة من أعظم المقاصد ، والمباح صاد عن ذلك ، فإذا تركه أفضل أشراء ، فهو طاعة ، فترك المباح طاعة

فالجواب أن كونه سبباً في مضار لادليل فيه من أوجه

(أحدها) أن الكلامق أصل السألة ، إنما هو في الباح من حيث هو مباح متساوى الطرفين؛ ولم يُتكلِّم فيا إذا كان ذريعةً إلى أمر آخر ، فانه إذا كان ذريمة إلى ممنوع صار ممنوعاً ، من ياب سدُّ الفرائم، لا من جهة كونه مباحا • وعلى هذا يتنزَّل قول من قال : «كنَّا ندع مالاً بأس به (٣) ، حذراً لما به

(١) ذكر الحسديث بطوله في التيسير عن الشيخين والنسائي وفي لفظه بعض الحتلاف عمامت

(٧) قال العراق في تخريجه الاحاديث الاحياء: رواء ابن إبي الديا والبيهق في الشعب من طريق، موقوة على على بن ابى طالب باســـاد منقطع للفط وحرامها الناو ولم أجمعه مرفوها اله وذكره في تمييز الطيب من الحبيث بما يدور على ألسنة الناس من الحديث الشيخ فإن الدين عبد الرَّحن بن على بن عمد بن عمر بن الهبيع الشبياني .. بلفظ المؤلف عن ابن أبي ألدنيا والبيهق وسنده متقطع وفي مسند الفردوس عن أبزعباس رضه بلقظ الترجة.

ورواه في راموز الحديث : «ياا بن آدم ما تصنع بالدنيا؟ خلالها حساب وحرامها عداب، منالدار قطق والديليي عن ابن عباس سار سبق رسيسين من ابن سباس (٣) اى مالا بأس به في ذاته حدراً أن يوقمنا تبها هو ذريعة اليه مما فيه بأس

الموافقات ج ١ - ٩٨

البأس • » وروى مرفوعاً • وكذلك كل ما جاه من هذا الباب • فلم الدنيا إنما هو لأجل أنها تصدر ذريعة إلى تعطيل التكاليف • وأيضا (1) فقد يتمذّق يالمباح ... في سوابقه الولواحقه ، أو قرائنه ... مايصير به غير مباح و كالمال (٢) إذا لم تؤدّ زَكَانُه ، والخيل (٢) إذا ربطها تمفقاً ولكن ذرى حقّ الله في ردّابها ، ربا أشبه ذلك

(والنافى) أنّا إذا نظرنا إلى كونه وسيلة فليس تركه أفضل بإطلاق ؛ بل هو نارة أقسام ؛ تسم يكون ذريعة إلى منهى عنه ، فيكون من تلك الجهة معاليب الترك ، وقسم يكون ذريعة إلى مأهور به ، كالمستمان به على أمر أشروى ، فنى الحديث : « نعم يكون ذريعة إلى مأهور به ، كالمستمان به على أمر أشروه المائثر والحديث : « نعم المال الصالح فلرجل الصالح (الله عن المال العالم الله يؤتيه بها أجرا ، و ذلك فضل الله يؤتيه من يشاه (٥) ؛ به بل قد جاء أن فى مجامعة الأهل أجراً ، و إن كان قاضياً لشهوته بها لأنه أيكف به عن الحرام ، وذلك فى الشريعة كثير ، الأنها الماكانت وسائل إلى مأمور به كان لها حكم مأتوسل بها إليه ، وقسم الايكون ذريعة إلى شيء ، فهو المباح المعلق ، وعلى الجلة فإذا فرض ذريعة إلى غيره ، في حكم حكم ذلك النير . وليس الكلام فيه

(والثالث) أنه إذا قيل : إن ترك المباح طاعة على الإطلاق ، لكونه وسيلة إلى ما يُنعى عنه ، فهو ممارض يمثله فيقال : بل فعاء طاعة بإطلاق ، لأن

⁽¹⁾ أعم مما قبلة المخاص بالقريمة اى بالقواحق (۲) و(۳) المثالان من نوع واحد - والظاهر أنها من أمثة المثارن ، ويصح أن يكونا من الهواحق (٤) أخرجه أحمد كما في كوز الحثاثق السناوى ، وقال عنه العراق في تخريج أحاديث الاحباء : رواء أحمد وأمر يعلى والطبرائي من حديث عمرو بن العاس بسند حيد (ه) رواه صلر

كلّ مباح ترك حرام (11 . ألا ترى أنّه ترك المحرمات كلها عند ضل المباح ، فقد شغلّ النفسّ به عن جميمها . وهذا الثانى أولى (17) لأن الكلية هنا تصع . ولا يصح " أن يقال : كلّ مباح وسيلة إلى محرّم أو منعى عنه بإطلاق . فظهر أن ما اعترض به لا ينهض دليلا على أن ترك المباح طاعة .

وأما قوله إنه سبب في طول الحساب، فجوابه من أوجه :

أحدها أن فاعل المباح إن كان محاسب عليه ، ازم أن يكون التارك عاسباً على تركه ، من حيث كان الترك ضلاً و ولاستواه نسبة القمل والترك شرعاً . و إذ ذاك يتناقض الأمر على فرض المباح . وذلك عالى . فا أدّى إليه مئك . و إذ ذاك يتناقض الأمر على فرض المباح . وذلك عالى . فا أدّى إليه مئك . و أيضاً فإنّه إذات التارك لايماسب ، مم أنه آت بحلال ، وهو الترك ، فقد صار الحلال سبباً لطول الحساب وغيرً سبب له . لأنّ طول الحساب إنما نيط به من جهة كونه حلالاً بالنرْش. وهذا تناقض من القول

والثانى أنَّ الحساب إنْ كان ينهض سبباً لعللب الترك ، لزم أن يُعللب ترك الطاعات ، من حيث كانت مسئولا عنها كلم ا . فقد قال تعالى : (فَلَنَ النَّ الله الطاعات ، من حيث كانت مسئولا عنها كلم ا . فقد الحم على الرسل عليهم الله ين أرْسل إلي يوسل السلاة والسلاة والسلاة والسلاة والسلام أن يُسافوا عن الرسالة وتبليغ الشريعة ، ولم يكن هذا مائماً من الا تميان بغلك . وكفتك سأتر المكافين . لا يقال : إن الطاعات يعارض طلب تر كها طلبها . لا تنا قول : كفتك المباح ، يعارض طلب تر كها طلبها . لا تنا قول : كفتك المباح ، يعارض طلب تر كه التخيير فيه ، وأن قدل وتركه في قصد الشارع ، بثابة واحدة

بر ميه ، وان مسئه ورف ي عسم المسارع به با المال ، قد يقال إنه راجع والثالث أن ماذً كر من الحساب على تناول الحلال ، قد يقال إنه راجع

 ⁽١) أيس قد يكون ضل الباح ترك واجب فيكون غير تارك العرام بضل الباح؟ تأمل!
 (٧) أى أن حذا المساوض أقوى من الدليل المعارض الأنه كلى غلاف أصل الدليل

إلى أمر خارج عن نفس المبلح . فإن المبلح هو أكل كذا مثلا . وله مقد ما كل كذا مثلا . وله مقد مات ، وشروط ، ولواحق ، لابد من مراعاتها . فإذا رُوعيت صار الأكل مباء الماء و إن لم أراع كان التسبب والتناول غير مبلح . وعلى الجلة ، فالمبلح كفير ، من الأقمال له أركان ، وشروط ، وموانع ، ولواحق ، أراعى . ولنذك هذا كله كالفعل فكما أنه إذا تسبب الفعل كان تسببه مسئولاعنه ، كذك إذا تسبب إلى المرك كان مسئولا عنه

ولايقال: إنَّ الغما كثير الشروط والموانع ، ومفتقرُّ إلى أركان ؛ بخلاف الغرك ، فإنَّ ذلف فيه قليل ؛ وقد يكني مجرَّد التصد إلى الترك

لا أنا نقول: حقيقة المباح إنما تنشأ بمقد مات به كان فعلاً أو تركاً به ولو يجرد القصد وأبضا فإن المقوق تعملق بالنرك كا تتملق بالفعل ، من حقوق الله ، أو منها جيسا و يدل عليه قوله بمالي : ه إن لنفيك عليك حقاً ، ولا هفيك حقاً ، وأ منها جيسا و يدل عليه قوله بمالي : ه إن لنفيك حقاً ، ولا هفيك حقاً ، ولا هفيك حقاً ، ولا يقتل ملمان وأبي الدرداه (٢) رضى أنه هنها ، يبين لك هو وما في ممناه أن الفسل والنزك في المباح على المقصوص لا فرق بينها من هذا الوجه . فالمسلب يتملق بطريق الفعل وإذا كان الأمر كالمسلب يتملق بطريق الفعل وإذا كان الأمر كان داجعاً إلى طريق المباح فالفعل والترك كان داجعاً إلى طريق المباح فالفعل والترك سواء وإن كان داجعاً إلى غلم ما فالفعل والترك اليوا ما فالفعل والترك به من وأيضاً إن كان في المباح ما يقتمني الترك ، فنيه ما يقتمني عدم الترك به من وصحة ما أن المباح ما يتمان إلى قوله تعالى : (ولا رض وضمة اللائام ... إلى قوله تعالى : (وكو الذي وضمة اللائام ... إلى قوله . (وكو الذي تسخر المنزا م ... إلى قوله . (وكو الذي تسخر المنزا م ... إلى قوله . (وكو الذي تسخر المنزا م ... إلى قوله . (وكو الذي تسخر المنزا م ... إلى قوله . (وكو الذي تسخر المنزا م ... إلى قوله . (وكو الذي تسخر المنزا م ... إلى قوله . (وكو الذي تسخر المنزا م ... إلى قوله . (وكو الذي تسخر المنزا م ... إلى قوله . (وكو الذي تسخر المنزا م ... إلى قوله . (وكو الذي تسخر المنزا م ... إلى قوله . (وكو الذي تسخر المنزا م ... إلى قوله . (وكو الذي تسخر م يسخر م يسخر الكورا م يستخر م يسلم المنزا و الأولا و المنزا م ... إلى قوله . (وكو الذي سخر م يسخر م يسلم المنزا و الم يسخر م يساء المنزا و ال

⁽۱)أخرجه البعثارى والترمذي (۲)هـو هذا العديد بعينه ، فايت أنه ينقصه في أوله قوله : « ان لر بك طبك حقا »

لكم البحر التأكوا منه... إلى قولد وتَسَلَّكُم تَشْكُر ون) ، وقوله : (وسَخَرٌ لكم مانى السَّمُوات وما فى الأرض جميعاً منه).. إلى غير ذلك من الآيات التى تُصَّ فيها على الامتنان بالنم . وذلك يُشر بالقصد إلى التناول والانتفاع ، ثم الشكر عليها • وإذا كان هكذا ، فالترك له قصداً يُسأل عنه : لم تركته ؟ ولأى وجه أعرضت عنه ؟ وما منمك من تناول ما أحل قد ؟ فالسؤال حاصل فى المطرفين . وسياً فى اذلك تقرير فى المباح الخادم لنيره إن شاه الله .

وهذه الأجوبة أكثرها جدل في والصواب في الجواب أن تناول المباح المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم علما أم المسلم علم المسلم علم المسلم علم المسلم علم المسلم علم المسلم الم

و والناني من الأمور الممارضة ﴾ أنّ ما تقدم عنالف كما كان عليه السلف الصلح من الصحابة والتابين ، والعلم المنتين ۽ فائهم تورعوا عن المباحات كثيرا . وفلك منقرل عنهم تواتراً ۽ كفرك الترقة في المطم ، والمشرب ، والمركب ، والمسكن . وأعرقهم في ذاك عمرين اعالماب ، وأبو ذَرَّ ، وسلمان ، وأبو عبيدة بن الجراح ، وعلى بن أبي طالب ، وعار ، وغيره ، رضى الله عنهم.

وانظر إلى ماحكاه ابن حبيب فى كتاب الجهاد، وكذاك الداودى فى كتاب الأموال؛ فنيه الشفاء . ومحصوله أنهم تركوا المباح من حيث هو مباح . ولو كان ترك المباح غير طاعة لما فعلوه

والجواب عن ذلك من أوجه :

أحدها أنّ هذه أو ّلا حكاياتُ أحوال. فالاحتجاج يمجرّ دها من غير نظر فيها لا يُمهدى ؛ إذ لا يلزمأنْ يكون تر ّ كهم لما تركومين ذلك من جهة كونه مباحا، لا مكان تركه لنير ذلك من المقاصد . وسيأتى _ إنْ شاء الله _ أنّ حكايات الا موال يمجرّدها غير مفيدة في الاحتجاج

والنافى أنها معارضة بمثلها فى النقيض فقد كان عليه السلام بحب السحاء والسل، ويأكل اللحم وبخص بالدراع وكانت تعجبه، وكان يُستعذب له الماء، وينقع له الربيب والتمره ويتطيب بالمسك، ويحب اللساء. وأيضا، فقد جاء كثير من ذلك عن الصحابة والتابيين، والعلماء المتقين وايضا، فقد جاء كثير من ذلك عن الصحابة والتابيين، والعلماء المتقين ويحبث يتنفى أن التراتعنده كان غير معالموب. والقطع أنه لو كان معالوب الترات عنده شرعاً، لبادروا إليه مبادرتم لكل نافلة وير"، ونيل منزلة ودرجة وينام عنده شرعاً، لبادر أحد من الخلق إلى نوافل الغيرات مبادرتهم، ولا شارك أحد" أخاه المؤمن من قرب عهده أو بعد في رفده وماله مشاركتهم. يسم ذلك من طالع سبره. ومع ذلك، فل يكونوا تأركين المباحات أصلا. ولوكان مطاويا لملوه قعلماء ولمعادا بعنماء مطاقا من غير استثناء ولكنهم لم يضافا . فعل الماحات عن ذلك على أنعنده غير معادب ، بل قد أواد بعضهم أن يترك شيئامن المباحات ونشوا عن ذلك . وأد لة هذه الحالة كثيرة ، وانظر فى باب المفاضلة بين الفقر

والنني^(۱) في مقد مات ابن رشد

والثالث (٢٦ إذا ثبت أنّهم تركوا منهثيثًا ، طلباً للنواب على تركه ، فغلك لا من جهة أنّه مباح فقط ، للأدلّة المتقدمة ، بل لأ وور خارجة _وذلك غير قادح فى كونه غير مطاوب العرائـ:

منها أنهم تركوه من حيث هو مانع من عبادات، وحائل دون خبرات، فيترك ليمكن الاتيان يما يناب عليه، من باب التوصل إلى ماهو مطاوب ع كاكانت عائشة يرضى الله عنها يأتمها المال العظيم الذى يمكنها به التوسّم فى المباح فتتصدق به ، وتُنظر على أقلٌ ما يقوم به العيش. ولم يكن تركها التوسّم من حيث كان الترك مطاوبا ، وهذا هو عمل التزاع .

ومنها أن بعض المباحات قد يكون مورةا لبعض الناس أمراً لا يختاره النفسه ، بالنسبة إلى ما هو عليه من الناصال الحيدة ، فيترك المباح لما يوديه اليه وكاجاء أن عربن الخطاب لما عنوه في ركوبه الحارف مسيره إلى الشام، أنى بغرس . فلما ركبه فهملج تحته ، أخبر أنه .أسس من نفسه ، قذل عنه ، ورجع إلى حاره . وكاجاء في حديث الخيصة ذات العلم ، حين لبسها النبي التي عالم عالم المباح الله المباح (١) المختلفوا في المباح الوسون الا باعتباد السل المباح اللاحق بحل منها . وهو عمل النظر والا عند والد يتهم . ولا على الاعتباد الدن المباح الله المباح . وهو عمل النظر والا عند والد يتهم . ولا على الاعتباد الدن الدن المباح الله المباح . وهو عمل النظر والا عند والد يتهم . ولا على الاعتباد الدن الدن ورد مهنا باد المباح .

(۳) ينظر وجه الدرق بيت و بين الاول غير الاجال وانتصبل في العاملة . الادل يقال : انه روعي في الاول مجرد كومها حكايات أحواله وهي لا يؤخذ بها دليلا بمجردها . فلا يد من عرضها على قواعد الشرع . ويكول قوله (لامكان تركه لغير ذلك من للقاصد) _وهي ما فسلها هنا_ ليس محل القصد فيمنا حبق

 (٣) حدث الحيمة رواه الشيخان وليس في روانيها انكاد ينته . بل اتفقا في رواية على قوله : (انها المدنى آنفاً عن صلانى) وذكر البخارى في رواية أخرى : (فأخلف أن بمنانى) الله ولكنه علم أمنه كيف يضاون بالباح إذا أدّاهم إلى مايكره الموكنات قد يكون المباح وسيلة إلى منوع ، فيترك من حيث هو وسيلة وكا أحسل: إلى الحرام سترة من الملال ، ولا احرَّمها . وفى المديث: « لا يبلغ الرجل درجة المنتقن ، حتى يدع مالا بأس به ، حذراً إلى به البأس (۱) وهذا بمثابة من علم أنّه إذا مرَّ لحاجته على العلويق الفلانية ، فعرم ، أو تكلّم فها لا يسنيه ، أو نحوه

ومنها أنّه قد يترك بعض الناس ما يظهر لغيره أنّه مباح ، إذا تخيلً فيه إشكالا وشبهة ، ولم يتخلّص له حلّه . وهذا موضع مطلوب الترك على الجلة بلا خلاف . كقوله: «كنّا فدّع ما لا بأس به حذراً لمابه البأس » ولم يتركوا كلّ ما لا بأس به ؛ وإنّما : تركوا ما خشُوا أن يُفغى بهم إلى مكروه أو ممنوع

ومنها أنّه قد يترك المباح لأنّه لم تحضر. نيّة في تتأوله ، إمّا اللمون به على طاعة الله ، و إما لأنه (٢٧) يحبّ أن يكون عمله كه خالصا الله ، لا يلوى فيه على خطّ خسه من حيث هي طالبة له ، فإنْ من خاصة عباد الله من لا يحبّ أن يتناول مباحا لكونه مباحا ، بل يتركه حتى يجد لتناوله قصد عبادة ، أو عونا على عبادة ، أو يكون أخذ اله من جهة الإذن لا من جهة المؤذ ، لأن الأول نوع من الشكر بخلاف الثاني. ومن ذلك أن يتركه حتى

⁽¹⁾ رواه الترمذي بشفظ: (لا يبلغ السبد حقيقة التقوى) ورواه في الترغيب والترهيب ينفظ (لا يبلغ العبد أن يعكون من المتعن) . عن الترمذى ، وقال حسن ، وهن ابن ماجه والحالم في . وقال صبح الاستاد () يناير حافيه في أن هذا دائماً لا يكون عمله الا لا حمد هذه الأمور: أن تحضره نية عبادة ،أو عرض ما على عبادة ،أو أغد له من جهة الاذن . فيترأد الفسل حتى بجد أحد مله الاأمور، وقبل الأخير بعمو الى الترك في مض الاحيان ، وأن بجرد نية أخلمت بهذا الاذك . ولا يتحرد نية أخلمت بهذا الاذك . ولم يتم بالمتحتاج للموط فيم بسور في قل وقت فيوكل هذا الأحمد .أما الأول فاعقد يتمفق أن يتمكن ، فيل تحتاج للموط فيم بسور في قل وقت فيوكل هذا الأحمد .أما الأول فاعقد يتمفق أن يتمكن المتحتاج للموط فيم بسور في قل عبادة ، ولا علك أن التاني أرق من صاحب

يصير مطاوبا ع كالأكل والشرب ونحوها ، فإنه _ إذا كان لندير حاجة _ مباح ع كأكل بسفى الفواكه ، فيدع التناول إلى زمان الحاجة إلى انداه ، ثم يأكل قصدا لا إقلمة البنية ، والمون على الطاعة . وهذ كلّها أغراض صحيحة ، منقولة عن السلف ، وغير قلاحة في مسألتنا

ومنها أن يكون التارك مأخوذ الكاية في عبادة : من علم ، أو تفكّر ، أو على مما يتملّق بالآخرة و فلا تجده يستلا بمباح ، ولا ينحاش قلبه إليه ، ولا يُعلق إليه ، ولا أيلق الله و فالترك على هذا الوجه يشبه النفلة عن المنزوك . والنفلة عن تناول المباح ليس بطاعة ۽ بل هوفي طاعة بما اشتغل به . وقد نقل مثل هذا عن عائشة حين أتيت بمال عظيم فقسمته ، ولم تبق لنفسها شيطا ، فموتبت على تركها نفسها دون شيء . فقالت : « لاتعنيني لوكنت فكرتني لفعلت . » ويتفق مثل هذا المعوفية . وكذلك إذا ترك المباح لعدم قيام النفل غه "كا ، هو في حكم المنفول عنه

ومنها أنه قد يرى بعض مايتنافه من المباح إسراقا . والا سراف مذه م. وليس في الا سراف حد يوقف دونه يكا في الا تتار . فيكون التوسط راجعاً إلى الاجتهاد بين الطرفين . فيرى الا نسان بعض المباحات بالنسبة إلى حاله داخلاً تحت الاسراف ، فيتركه الذاك ، ويَعان من يراه ممن ليس ذاك إسرافا في حقه أنه تارك للمباح . ولا يكون كما ظن . فكل أحد فيه فقيه نفه والحاصل أن التفقه في المباح بالنسبة إلى الاسراف وعدمه ، والمسل على ذلك مطلوب . وهو شرط من شروط تناول المباح . ولا يصير بغلك المباح مطلوب الترك ، ولا يصير بغلك المباح مطلوب التولي كمخول المسجد (٢) لأمر مباح ، هو مباح ، ومن الدير على خلك الله لا تقبل عليا ولا تتلذ بها والا كالد الدير على خلاف (٢) كترك تناول بعن غلاف ذلك الدير على خلاف دلك (٢) تعلد من شروط تناول المباح المباح الترك على خلاف دلك (٢) تعلد المباح المباح (٢) تعلد الا تعبل المباح (٢) تعلد الا تعبل المناك المسلم المباح الا تعبل الا تعبل الا تعبل الا تعبل الا تعبل الا تعبل المباح الا تعبل الا تعبل الا تعبل الا تعبل المباكل المباكل المباكل المباكل المباكل المباكل المباكل المباكل الا تعبل المباكل المباكل

شرطه أن لايكون جنبا ۽ والنوافل من شرطها الطهارة ، وذلك واجب . ولا يصير دخول المسجد ولا النافلة بسبب ذلك واجبين . فكذلك هنا تناول المماح مشروط بترك الاسراف ۽ ولا يصير ذم الإسراف في المبلح ذماً المباح مطلقا

و إذا تأمّلت الحكايات فى ترك بعض المباحات عَن تقدّم، وفلا تعمو هذه الوجوه . وعند ذلك لاتكون فيها معارضة لما تقدّم . واقعه أعلم

وقرك إذ أنها وشهراتها . وهو بما أثمن على مدح صاحبه شرعاً ، وفع " الدنيا ، وهو بما أثمن على مدح صاحبه شرعاً ، وفع " فاركه على الجلة . حتى قال الفُرنسل بن عياض : « جُسُل الشر " كما في بيت ؛ وجمل معناحه حب" الدنيا . وجمل الحمير كله في بيت ؛ وجمل الشر" كا في بيت ؛ وجمل الكتافي الصوف : « الشيء الذي لم يخالف فيه كوفي ، ولا مدنى ، ولا عراقي ، الكتافي الدهن الذنيا ، وسخاوة النفس ، والنصيحة المختلق ، قال القشيرى: يمن أن هذه الأشياء لا يقول أحد إنها غير مجمونة . والأحاة من الكتاب والنت على هذا لا تكاد تنحصر والزهد حقيقة إنما هو في الحلال . أما المحرام فالزهد فيه لازم من أمر الإسلام ، عام " في أهل الإيمان ، ليس مما يتجارى فيه خواص المؤمنين عليه فقط ؛ وإنما تجاري أو أنها صاروا به من الحواص ، وهو الزهد في المباح . فأما المكوه فغو طرفين ؛ وإذا مجب هذا فيحال عادة أن يتجاروا فيه هذه الحجاراة وهو لا فائدة فيه . وحمال أن

والجواب من أوجه :

أحدها أنّ الزهد _ في الشرع _ مخصوص بما طلب تركه ، حسبا يظهر

من الشريعة . فللمباح فى نفسه خارج عن ذلك ، لما تقدّم من الأدلّة . فإذا أطلق بعض المسّرين لفظ الزهد على ترك الحلال ، فعلى جهة المجاز ، بالنظر إلى ما يفوت من الخدرات ، أو لغير ذلك مما تقدم

والثانى أن أزهد البشر على الم يترك الطّيبات جلة إذا وجدها • وكذلك أن بعد مِن الصحابة والنابين ، مع تُعتّب في مقام الزهد

والثالث أن ترك المباحات إما أن يكون بقصد أو بغير قصد . فإن كان بغير قصد فلا اعتبار به ۽ بل هو غفلة لا يقال فيه : « مباح »، غفلا عن أن يقال فيه : « دمد » . و إن كان تركه بقصد ، فإما أن يكون القصد مقصوراً على كونه مباحا ، فو عمل النزاع ۽ أو لا مرخارج ، فقتك الأمر إن كان دنيو يا كالمتروك ، فهو انتقال من مباح إلى مثله لا زهد ۽ و إن كان أخرو يا ، فالترك إذا وسيلة إلى ذلك المعالوب ، فهو فضيلة من جهة ذلك المعالوب ، لا من جهة عرد النزلة ، ولا نزاع في هذا .

وعلى هذا المنى فسره الغزالى إذ قار: « الزهد عبارة عن انصراف الرغبة عن الشيء إلى ماهو خير" منه . » فإ يجعله بحر"د الانصراف عن الشيء خاصة عن الشيء إلى ماهو خير" منه ، » فإ يجعله بحر"د الانصراف إلى الشيء « و وألّ كان الزهد رغبة عن محبوب بالجلة ، لم يتضّور إلاّ بالعدول إلى شيء هو أحب " منه . و إلا خترك المحبوب لغير الاّحب عمال ٥ » ثم ذكر أقسام الزهد ٥ فعل على أن الزهد لا يتماتى بالمباح من حيث هو مباح على حال ٥ ومن تأمل كلام المتدرين فه دار على هذا المدار

حرز نصل کے۔

وأما كون المباح غير مطاوب الفعل فيعلّ عليه كثيرٌ مما تقدّم (1) و لأن كلا الطرفين من جبته في نفسه على سواه وقد استعلّ من قل إنه مطافب، بأن كلّ مبا- ولله حوارله الحرام واجب و فكل مباح واجب.. إلى آخر ما قرر الأصوليون عنه و لكن هذا القائل يظهر منه أنه يسلّمأن المباح .. مع قطع النظر عما يستانم .. مستوى الطرفين وعند فلك يكون ما قله الناس هو الصحيح (1) لوجوه :

أحدها أزوم أن لاتوجد الإبلحة في ضل من الأضال عيناً (**) ألبتة في فلا يومف فل من الأضال الصادرة عن المكافين بإبلحة أصلا • وهذا باطل بإنقان . فإن ألأمة _ قبل هذا المذهب _ لم تزل تمكم على الأضال بالإباحة ، كا تمكم عليها بسائر الأحكام ، وإن استزمت ترك المرام • فعل على عدم اعتبارها لما أيستازم في لأنه أمر خارج عن ماهية المباح

والثانى أنَّه لوكان كما قال ، لارتفت الإباحة رأسا عن الشريعة . وذلك باطر على مذهبه ومذهب غيره

⁽۱) يجرى يد الدليل الأول ، لا التانى ، ويجرى يد التاك باهبار قوله (ولا معقوله في قسه) ، لا إعبار قوله (غير صحيح بالتالى) لأنه في التركفير ، تنظيمك ، ولا يجرى فيه المحاس .ويجرى فيه السادس . وقد أعاده هنا يقوله أحماما لائه احتاج هنا الى كلام فيه والحارد على الكميم ليس محله هناك .ويجرى فيه الشق الأخير من الدليل الساجر. ضميح قوله : يدل طبه كثير مما تقدم . وطبك بالنظر في تطبيق ذلك

⁽٧) لم غل أروند ألك يكول الملف أفطيا ، لائه _ وال . افتهم فيمدا _ برى أن استراء قواب من المن المتواء قواب من المن المتواء قواب من المتواء قواب من برك في عرب دائماً ، غلانه صندم فانه يجرى على المتواء وتكون لم يتواء في المتواء وتكون لم يتواء في المتواء من المتواه في المتواه في المتواه المتواه في المتواه المتواه المتواه في المتواه المتواه المتواه في المتواهد في ا

بيانه أنه إذا كانت الإجامة غير موجودة فى الخارج على التعيين ، كان وضعها فى الأحكام الشرعية عبثاً والأن موضوع الحمكم هو فعل المكلف ؟ وقد فرضناه واجباً ، فليس بمباح ، فيبطل قسم المباح أصلاً وفرعاً . إذ لا قائدة شرعا فى إثبات حكم لا يقضى على فعل من أفعال المكلف

والثالث أنّه لوكانكما قال، لوجب مثل ذلك في جميع الأحكام الباتية ، لاستازام، ترك الحرام فنخرج عن كونها أحكاما مختلفة ، وتصير واجبة

فإن النزم ذلك باعتبار الجهتين حسبا نقل عنه، فهو باطل ۽ لأنه يعتبر جهة الاستلزام ، فلذلك نفي المباح ، فليمتبر جهة الاستلزام في الأربعة الباقية فينفيها . وهو خلاف الإجماع والمعقول ، فإن اعتبر (١١ في الحرام والمكرو، جهة النهى ، وفي المندوب جهة الأمر – كالواجب ــ ازمه اعتبار جهة التخيير في المباح ۽ إذ لا فرق بيشها من جهة معقولها

فإن قل: يخرج الباح عن كونه مباحاً بما يؤدى إليه ، أو بما يتوسّل به إليه : فذلك غير مسلم و إن سلم فذلك من باب ما لا يتم الواجب إلا به والخلاف فيه معلوم . فلا نسلم أنه واجب . و إن سلم فكذلك الأحكام الأخرة فيمسر الحرام والمكروه والمندوب واجبات ، والواجب من جهة واحدة واجباً من جهتين ، وهذا كما ، لا يتحصّل له مقصود معتبر في الشرع

من بليان الشارع لاقصد له في فعل المباح دون تركه ، ولا في تركه دون تركه ، ولا في تركه دون تركه ، ولا في تركه دون فعله إلى المبارك والمبارك والمبارك والدبة إلى المبارك والدبة المبارك والدبة المبارك والدبة المبارك والدبة المبارك والدبة المبارك والدبة ولا تنزه حتى يخلس من النول بما يخالف المعول. (١) أني لتبقي الاحكام الاربية ولا تنزه حتى يخلس من النول بما يخالف المعول.

ف النمل بخصوصه ، ولا في الترك بخصوصه

لكن يرد على مجموع الطرفين⁽¹⁾ إشكالرزائد على ماتقدّم فى الطرف الواحد م وهو أنه قسد جاء فى بعض المباحلت ما يقتضى قصد الشارع إلى فعسله على المصوص ، وإلى تركه على الخصوص .

قاما الأول قاضياء (مه) الأمر بالمتم بالطيبات ع كتوله تمالى: وأيم النبر آمنوا وأيم النبر آمنوا كوا من حلاا ميا وقوله : (يأيم اللبر آمنوا كوا من كوا من خلوا من خلوا من خلسبات واحمل صالحاً) ... إلى أشباه ذلك مما دل الأمر به على قصد الاستمال وأيضاً فإن النم المبسوطة في الأوض المتمات العباد ، التي ذكرت المنه بها و كور تعليهم ، فهم منها القصد إلى النبيم بها و لكن يقيد الشكر عليها . (ومنها) أنه تمال أنكر على من حرم شيئاً عما بث في الأرض من الطيبات ، وجعل ذلك من أنواع ضلالهم . فقال تمال تالى (قُل مَن حرم يزية الطيبات ، وجعل فلك من أنواع ضلالهم . فقال تمال الآرق ؛ قُل هِي لِلذين آمنوا في الحياة فيها فلا إلى خلف المناه عليها من الدني المنوا في الحياة فيها فلا إلى مناه المعاه دون تركها . (ومنها) أن هذا النم هدايا من عامن الهدن أن تقبل هدية السيد ؟ ؛ هذا غير لائق في على المناه عليه ، وحديث على المدنة أنه إلى العبد عام وهدية الهيشة المدنى و عيث الم عديثه ، وعديث الم عدية مناه على عرف مناة قصر المادة ، ظاهر في هذا المدنى و حيث قال عليه ، وحديث المعاه عو في منأة قصر المادة ، ظاهر في هذا المدنى وحيث قال عليه ، وحديث قال علية ، وحديث قال عليه ، وحديث قال عليه ، وحديث قال عليه ، وحديث قال علية ، وحديث قال عليه ، وحديث المناه وحديث المدين المناه عليه ، وحديث المدين ال

⁽١) أي استواء النساروالترك في المباح . فالاشكال السابق كان على كون الترك ليس مطاويا. أما هذا ضيل كون كل منها عبر مطاوب . فيقال : كيف وقد طلب اللمسل ، وطلب الترك أيضا ؟ فيهل مع مقايقال ان المباح يستوى طرفه ؟

السلام: « إنّها صدقة تصدّق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته (1) و زاد في حديث ابن عمر الموقوف عليه : « أو أيت لو تصدقت بصدقة فر ُوت عليك ؟ ألم تنفس ؟ » وفي الحديث : « إنْ الله يُحبّ أن تُوتَى رُحَسُه ، كا يُحبّ أن تُوتَى عزائه (2) و فالله الرخص في تمط الا ياحة ، نولا عن الوجوب كالفطر في السفر ، أو النحريم كما قاله طائفة في قوله : (ومن لم يَستُعلِم من مَكمَ علولاً أن يَستُعلِم من فَشَياتِم المؤسنات إلى من فَشَياتِم المؤسنات إلى المنات فياً مَلكت أيما نكم من فَشَياتِم المؤسنات) إلى آخرها . وإذا تعلّقت الحبة بالمباح كان راجع الفعل فهده جملة تعلل على أن المباح قد يكون فعله أرجع من تركه

و آماً ما يقتضى القصد إلى الترك على الخصوص، فجميع ما تقدم من ذمّ التنجات والميل إلى الشهوات على الجلة ۽ وعلى الخصوص قدج مايقتضى تعلق السخواهة في بسفرها البيادة على الحلايث الشياد الله المالية على المحديث و إن لم يصبح : ﴿ أَبْغَضُ الحَلَولِ إلى الله الطلاق (٤) ووائد لك لم يأت به صيغة أمر في القرآن ولا في السنة كاجاء في المحتم بالنم ۽ و إنماجاء مثل قوله : (الطلاق مرافين) (فإن تطلقها فلا تحملُ له مِن بعد) (فَيْتِمَا النَّهِ إِذَا مُلْقَتْمُ اللَّهُ اللَّهُ فَعَلَمْ مُرْسَعُ فَعَلَمُونَ بَعْمُوفَ أَمْ مَرْسَعُ أَوْلَمُ وَمُوفَى المُعْتَمَا اللَّهُ فَعَلَمْ وَلَهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَمُن اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ وَلّا اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلّا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلا اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ وَلَا الللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الل

⁽¹⁾ ذكره في الممكلة عن صلم باسقاط لفظ (انها) . وكلفك ذكره في نيل الاوطار بغير انها عن الجامة الا البخارى. (والجامة في اصطلاحه أصحاب الحكت السنة وأحمد) (٣) رواه أحمد والبيهي عن ابن هم ، والطبراى من ابن عباس مرفوط ، وهن ابن مسعود بنحوه . قال ابن طاهر : وقفه عليه أصح اله منارى على الجام الصغير (٣) وهو الذي رسمته السنة بان يطلقها طلقة واحمد في طهر لم يمسها فيه . أما البدهي قليس بمباح حتى يمثل به

 ⁽⁴⁾ رواه آبو داود
 (6) أي تجمله مرجوحاء كما أن تعلق الحب بالرخصة المباحة يجمل للباح واجحا

ياطلُّ إلاَّ تلاثة (أ) * وكثير من أنواع اللهومباح ، واللسب أيضاً مباح ، وقد دُمَّ . فهـ ذاكلَّه يدلَّ على أن المباح لا ينافى قصد الشارع لأحمد طرفيه على الخصوص دون الآخر . وذلك مما يدلَّ على أن المباح يتعلق به الطلب قملا و تركا على غير الجهات المتقدمة (٢)

والجواب من وجهين: أحدهما إجمالي والآخر تفصيل

فالإجالى أن يقال: إذا ثبت أن المباح عند الشارع هو المتساوى الطرفين ، فكل ماترجّع أحد طرفيه فهو خارج عن كونه مباحاً. إما لا نه اليس يتباحقيقة و إن أطلق عليه لنظ المباح و إما لأ نه مباح في أصله ثم صار غير مباح لأمر خارج ، وقد يسلم أن المباح يصير غير مباح بالمقاصد والأمور الخلوجة ،

وأما التفصيليّ فانّ المبــاح ضربان: أحـــها أن يكون خادماً لأصل ضروريّ أوحاجيّ أو تكبيليّ ؛ والثاني أن لايكون كذلك

فالأول قد يراعي من جهة ماهو خام له ، فيكون مطاوباً ومحبوباً فعله ، وذلك أن التمتّ بما أحل الله من المأكل ، والمشرب ، وتحوها ، مباح في نفسه ، وإلماحته بالجزية ("") . وهو خادم لأصل ضروري وهو إقامة الحياة ، مهرمأمور به من هذه الحجلة ، ومعتبر ومحبوب من حيث هذا الكليّ المطلوب . فالأمر به

⁽١) أخرج ابن خربمة وسعمه الحاكم

 ⁽٧) أي الحارجة عنه الآتية بطريق الاستثرام. يعنى بل ذلك راج تنفس المباح. ثلا
 تصلح هذا الاجوبة المديمة

⁽٣) بعني أنه باهتبار هذا المأكول بسينه، وهذا الجزئي من اللبس والمدرب بخصوصه، مباح - وباهتبار أنه يخدم ضروريا وهو اقدة الحياة ـ وهي جهة كلية ـ يكون • طلويا ويؤمر به. لا من جهة خصوصيته بل من جهة كليته فليس الأمر آنيا من جهة كونه خوشاأو تلماه أو خبرًا لى وقت كدا، بل من الوجهة المعامة ـ ومنهمنا يجيء قوله تمالي: (يأيها الرسل كلوا من الطبيات) (يأيها الذين آمنوا هوا من طبيات ماوزة اكم) الى غير ذهائيس صبح الا وامس

راجع إلى حقيقته (١) الكلّية ، لا إلى اعتباره الجزئي . ومن هنا يصح كونه هديّة يليق فيها القبول دون الردّ ، لا من حيث هو جزئي معين

والثاني إما أن كون خادما لما تنقض أصلا من الأصول الثلاثة المتبرة ، أو لا يكون منادما لشيء ، كالطلاق (٢٠) ، فاينه ترك للحلال الذي هو خادم لكلَّي إقاسة النسل في الوجود، وهو ضروريٌّ ، ولا يقامة مطلق الألفية والمعاشرة واشتباك المشائر بين الخلق، وهو ضروريّ أو حاجي أو مكمَّل لأحدهما. فإذا كان الطلاق بهذا النظر حَرماً لذلك المطاوب ونقضاً عليه ، كان مبغّضاً ، ولم يكن فعله أولى من تركه ، إلا لممارض أقوى كالشقاق وعدم إقامة حدود الله . وهو من حيث كان جزئيا في هذا الشخص ، وفي هذا الزمان ، مباح وحلال . وهكذا القول فيها جاء من ذم الدنيا • وقد تَقَدُّم • ولكن لمَّا كان الحلال فيها قد ُيتناول فيَخرم ما هو ضروري كالله ين ^(٣) _ على الكافر، _ والتقوى _ على الماصي ، كان من تلك الجية مذموما . وكذلك اللهو واللعب والفراغ من كل شغل، إذا لم يكر في محظور، ولا يازم عنه محظور، فهو مباح ؛ ولكنه مذموم ولم يوضه العلماء ٠ بل كانوا يكرهون أن لا يرى الرجل في إصلاح مماش، ولا في إصلاح معاد ۽ لأنه قطمُ زمان فيم لا يترتب عليه فائدة دنيوية ولا أخروية • وفي القرآن: ﴿ وَلا تَمْشِي فِي الأَرْضِ مَرَحًا ﴾ إذ يشير إلى هذا المعنى • وفي الحديث : ﴿ كُلُّ لِمُو بِأَطْلُ ۚ إِلاَّ ثَلاثَةٌ ۗ ويسَى بَكُونَهُ بِأَطْلَا أَنَّهُ عَبث غدم ما ينقض أصلاكليا وحاجيا آيضاكا سيقول (٣) قال المال واقتناء خلال في ذاته ،ولسكنه قد بكون، فتنة تلحق الشخص فكون سببا ف الكفر أو الاستبرار عليه وهذا ف الكافر ، وقد يكون سببا في خرم التقوى وهدمها ، بالنسية قلسام الماصى

الوافقات _ م _ ٩

أوكالعبث، ليس له فيه فائدة ولا تمرة تجنى. بخلاف اللسب مع الزوجة، فإنه مباح بخده أمراضر وريا وهو النسل. وبخالاف تأديب الفرس، وكذلك اللمب بالسهام، فأيهما بخدمان أصلا تكميلياً وهو الجهاد (11 • فقائك استشفى هذه الثلاثة من اللهو الباطل و وجميع هذا يبين أن المباح من حيث هو مباح فير مطاوب الفعل ولا النرك بخصوصه (7).

وهذا الجواب مبنى على أصل آخر ثابت فى الأحكام السكايفية فلنضعه هذا . وهي :

المسألة الثانية

فيقال: إن الإباحة بحسب الكلية والجزئيّة يتجاذبها الأحكام البواق. فالمباح يكون مباحا بالجزء ، مطاوبا بالكلّ على جهة الندب ، أو الوجوب م ومباحاً بالجزء ، منهيا عنه بالكلّ على جهة الكراهة ، أو المنع . فهذه أربعة أنسام

فَالاَّ وَلَى كَالنَسْتَ مِالطَيِّبَاتَ (٢٦ من الْمَاكِل ، والمشرب، والمركب، والملبس _ ممَّا سوى الواجب من ذاك ، والندوب المطاوب في محاسن العبادات ، أو المكرود

(١) عده هنا من التكديليات وسيمده لى كتاب المتاصد من الفروويات. ولا تمارض بين المقامين، اذ لامافيم من جماه خروريا في حال ، وتكديليا في حال ، فالأول فيها اذا ترتب على تركه عرج وفساد ، وفوت حياد دنيوية أو أخروية. والثاني فيها اذا دعت اليه حاجة كون كلة الاسلام عى العليا ، أو توقف عليه كل بعن الاذى عن المسلمين

(٣) هذه هي فائدة الاشكال والجرابحته . ولم تستقد من أول المسألة ، ولا من الجدل الفاضي كه ول الحقيقة قد أخذ من هنا تشييد الكلام السابق وتشيحه وأنه لابد أن نويد هذه الكلمة الوجرة (بخصوصه)

(٣) أى أنّ التمتع بهتم الطبيات اذا لم يكن واجبا (كما اذا اقتصته ضرورة مفظ الحياة او فتحته ضرورة مفظ الحياة او فصل الحياة الم يكن واجبا (كما اذا كان داخلا فها هو من علمان العادات) ، ولا تكروها (ع اذا كان فيه اخلال بمصامنها كالاسراف في بعض أحواله). فقول التلاتة _يكول مباحاً أحواله). فقول التلاتة _يكول مباحاً بالجره مندو بالكل . فقر تركة التاس جمياً واخلوا به لكان مكروها . فيكول شاه كايا عمدواله بشرعاً

في عاسن السادات و كالإسراف فهو مباح بالجزه . فلو ترك بعض الاوقات (1) مع التدرة عليه و لحان جائز الله على خلاف ما تبعب الشرع إليه فني الحسديت : « إذا أوسع الله عليكم فأوسعوا على افسكم و وإن الله يحب أن برى أثر نسته على عبده (٧) و وقوله في الآخر حين حسن من هيئته : « أليس هذا أحسن (٣ ٢ ٥ وقوله : « إن الله جيل " بحب الجال (٤) يهد قول الرجل : إن الرجل يحب أن يكون تو به حسنا ونعله حسنة الجال (٤) يهد قول الرجل : إن الرجل يحب أن يكون تو به حسنا ونعله حسنة وكثير من ذلك . وهكذا لو ترك الناس كأرم ذلك لكان مكروها

والشانى كالا كل ، والشرب ، ووطه الزوجات ، والبيع ، والشرا ، ه ووجوه الا كتسابات الجائزة ، كقوله تعالى : (وأحلَّ اللهُ البيع وحرَّم الرَّ باً) (أُحِلَّ لَكُم صيدُ البحر وَطعامُ) (أُحِلَّ لَكم بَهيمةُ الإنعام) وكثير من ذلك . كل هذه الأشياء مباحة بالجزء ، أى إذا اختار أحد هذه الأشياء على ماسواهافذلك جائز ، أو تركها الرجل في مض الاحوال أو الأزمان ، أو تركها بعض الناس (٤٠ لم يقدح ذلك ، فاو فرضنا ترك الناس كلهم ذلك ، لكان تركا

⁽۱) منتخاه مع سياقالاحاديث أنه مباح بالجزء مندوب بالسكل في حتى الشخس الواحد بعينه . وقوله بعد لو تركه الناس جيمها لسكال مكروها يتنفى أن طلبه كما عى لوقام به المبض سقط عن الباقي . ولو كان قادرا عليه ظر يضه راسا لم يكن مكروها ولمال الاول هو الممول حليه ، ويشهد له قوله في التاني : اذا اختار أحدها ، أو تركها الرجل في بعض الاحيال أو تركها وحش التأس

⁽٢) المبرد الأول من الحديث رواء البخارى عن أبي هريرة ، والجزء الأخير أخرجه الترمذي والحاكم

⁽٣) أغرجه مالك بلغظ وأليس هذا غيرا ٢»

⁽٤) أخرجه مسلم وابو داود والترمذي ـ وقد وردت هذه الجنة :(ان اقة جيل يحب الجال) مسئلة، من طرق أخرى

⁽ه) هذا في قبر الاكل والشرب مثلا . أما ها هلا . بل الذي يجرى فيها قوله تركما في بستى الاحوان. فقوله لهل فرمننا ترك الناس كلهم يعنى أو فرمننا ترك الشيفس لتل الاكمل والشرب دائما وكليا لمكان الخ فهو معكونه فركح أحوالا كثيرة اكتبريا

لما هو من الضروريات المأمور بها . فكان الدخيل فيها واجبا بالكل

والثاثث كالتنزه(1) في البسانين ، وسماع تغريد الحام ، والفناء المباح ، والثاثث المباح ، والثاثر المباح بالحام أو غيرها . فقتل هذا مباح بالحزه . فإذا ختل يوماً ما ، أو في حالة ما ، فلا حرج فيه . فإن فعل دائماً كان مكروها ، ونسب ناعلد إلى قلة العقل ، و إلى خلاف محاسن العادات ، وإلى الإسراف في فعل ذلك المباحد المناسبة العادات ، وإلى الإسراف في فعل ذلك المباحد المناسبة العادات ، والى الإسراف في فعل ذلك المباحد المناسبة العادات المباحد المناسبة المباحد ال

والرابع كالمناحات التي تقدح في المدالة المداومةُ عليها و إن كانت مباحة . فإنّها لا تقدح إلا مسد أن يمد صلحها خارجا عن هيئات أهل المدالة . وأُجرى صاحبها مُجرى الفسّاق، و إن لم يكن كفاك . وماذلك إلاّ الدنب اقترف شرعا . وقد قل النزالي : إن المداومة على المباح قد تصيّره صفيرة في كما أنّ المداومة على الصفيرة تصيّرها كبيرة . ومن هنا قبل : لا صفيرة مع الإصرار .

حيرٌ فصل كاس

إذا كان الفعل مندويا بالجزء كان واجباً بالكل (٢) كالأذان في المساجد الجوامع أو غيرها، وصلاة الجلعة، وصلاة العيدين ، وصدقة المسلح، والنكاح ، والوتر ، والفجر ، والسرة، وسائر النوافل الرواتب.

النبرك فى بعضها فقط، مسع اعتباره عموم الحسكم لما بنق من وجوء الافتراض. ويمكن أن يقال نظيم فى النسم الاول.

شكاً"، قال في القسيل : ولو فرضنا ترك الشخص دائًا وكليا لكان تاركا للمندوب في الاول ، والواجب في الثاني فيها يكون فيه ذاك قالا كل والشرب

⁽١) لى هذا النسم والذى يعده ، جمل الكلام فى الشغم الواحد ميزئيا وكليا -ثتنبه (٧) الماكناتياكالأذان واثامة الجماعة والما عينياً كبانى الاعتلة الا ما يالى بعد من النسكاح فوجوبه الكفائي بقدمايتحقيمت مقصود المتارع

أين مندوب إليها بألجزه . ولو نوض تركها جملة لجرَّح التارك لها . ألا ترى أن في الأذان إظهاراً لشمائر الإسلام في واللك يستحق أهل المصر الفتال إذا تركه وكذلك صلاة الحماعة من داوم على تركها يجرَّح ، فلا تقبل شهادته به لأن في تركها مضادة لإظهار شمائر الدين . وقد توعد الرسول عليه السلام من داوم على ترك الجاعة فهم أن يجرق عليهم بيوترَّم به كاكان عليه السلام لا يغنى ما فيه عمل و مقصود الشارع ، من تكذير النسل ، وإيقاء النوع لا يخنى ما فيه محما هو مقصود الشارع ، من تكذير النسل ، وإيقاء النوع الإنساني ، وما أشبه ذلك . فالترك له الحاجلة مؤثّر في أوضاع الدين إذا كان داغاً . أمّا إذا كان في بعض الأوقات ، فلا تأثير له ، فلا محظور في الترك

مناز فصل البيه

إذا كان الامل مكروها بالجزء كان منوعاً بالكل ع كالسب الشهر أربح والنّبرد بنير مقامرة . وسماع المناه المكرو، فإن مثل هذه الأشياه إذا وقعت على غير مداومة ، لم تقدح في المدالة . فإن داوم عليها قد حت في عدالته . وذلك (1) دليل على المنع بناءعلى أصل الذراك (7) . قال محمد بن عبد الحم في العمب بالترد والشطرنج : إن كان يُمكرُر منه حتى يَشفَله عن الجامة لم تقبل شهادته ، وكذلك اللهب الذي يخرج به عن هيئة أهدل المرومة ، والمادل بتواطن التهم لغير عفو، وما أشبه ذلك

- ﴿ نصل ﴾-

أما الواجب إن تلنا إنه مرادف للفرض ، فإنه لا بد أن يكون

⁽١) وذلك أي تدح الدارمة على الكروهات في المدالة ، واخراج صاحبها عن أهل الشهادة دليل على أنه انترف ذنبا

⁽٣) وَهُو أَنْ المداومة على للباح قد تصيره صنيرة بل هذا أولى من المداومة على بعض المساحات

واجيًا بالكل والجزء فإن الدلماء إنما أطلقوا الواجب من حيث النظر الجزئى. وإذا كان واجبًا بالجزء فهو كغالث بالكل من بابأولى. ولكن هل يختلف حكه بحسب الكلية والجزئية أم لا؟

أما بحسب الجواز (1) فذلك ظاهر ؛ فأينه إذا كانت هدند الظهر المدينة فرضاً على المكان يأتم بتركما ، ويُسد مرتكب كبيرة ، فينفذ عليه الوعيد يسببها إلا أن يعفر الله ، فالتارك لسكل ظهر أو لسكل صلاة أحرى بذلك . وكذلك التاتال عمداً إذا فعل ذلك مرة ، مع من كثر ذلك منه وداوم عليه ، وما أشبه ذلك . فإن الفسدة بالمداومة أعظم منه في غيرها .

وأما يحسب الوقوع فقد جاء ما يقتضى ذلك ؛ كفوله عليه السلام فى الرك الجمة : « مَن تركي الجمع فقد جاء ما يقتضى ذلك ؛ كفوله عليه السلام فى الوك الجمة : « مَن تركي الشاف على المتخفأة عقد الوقائق الآخ : « من تركي الشاف الستخفأة عقد الوقائق الوقول في الما مع أنه لو تركي الأمان قاركا للفرض ؛ فإ تما مع أنه لو تركي المان قاركا للفرض ؛ فإ تما (١) أي مواز ذلك وادكان وتومه شرعًا ، وبأى مقابه وموالوفوع بالله في وتوه وأما

بحسب الوقوع (لا وقوع) و السب المستوية و المدت به المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية و المستوية المستوية و المستوية الم

(هُ) أَى مرة واحدة لكان تاوكاً للغرض أى ولم يُرتب عليه الطبع على التلب

قال ذلك لأن مرات أولى فى التحريم ؛ وكذلك (الله تركما قصداً للاستخفاف والتهاون و وابنى على ذلك فى الفقه أن من تركما ثلاث مرات من غير عـ فر ، لم يجر شهادته ، قاله سحنون ، وقال ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون : إذ تركما مراراً لنير عفر لم تجز شهادته ، قاله سحنون (۱۲ ، وكفاك يقول الفقهاء فيمن ارتكب إثماً ولم يكثر منه ذلك : إنه لا يقدح في شهادته إذا لم يكن كبيرة ، فابن تمادى وأكثر منه كان قادماً في شهادته ، وصار في عداد من كمل كبيرة ، بناه على أن الإصرار على الصنيرة يعسيرها كبيرة ،

وأما إن قلنا: إن الواجب ليس بمرادف للغرض ، فقد يطرد فيه ماتقد م، فيقال: إن الواجب إذا كان واجباً والجزء كان فرضاً والحكل (٣). لا مانع بمنع من ذلك ، فانظر فيه وفى أمثلته منز لا على مذهب الحنفية . وعلى هدف الطريقة يستنب النميم فيقال فى الغرض (٤): إنه يختلف بحسب الحكل والجزء ، كا تقدم بيانه أول الفصل . وهكذا القول فى المحنوعات أنها تختلف مراتبها بحسب الكل والجزء ، و إن عدت فى الحكم فى مرتبة واحدة وقتاً ما ، أو فى حالة ما ، فلا تكون كذلك فى أحوال أخر ، مل يختلف السمح فيها ، كالكذب من غير عند . وسائر الصغائر ، مع المداومة عليها ، فإن المداومة لها تأثير فى يعضر . وقد ينضاف الذنب إلى الذنب فيعظم بسبب الإضافة : فليست

⁽١) لمل صوابه (كما) ويكون بيانا لحكمة ذكر الحديث الثاني

⁽٧) أنظر مامين أعادته منا ؟ فلمل منا تحريفا

⁽٧) اى فينزل الواجب. نزله المندوب فياسق ، ويكون مبرت واجبا وكايد فرضا . بايكون هذا أولى من المندوب . وهليه لا بخرج الواجب من الطريقة اللي تجرت والمندوبو الكرو، والمباح ، والمنطونيا جزئيا هنهماكيا ، وأخذ السكل حكم آخر من الاحكام الحمدة فير ما كان المد أن

⁽٤) أى أيضاكما قبل ف الواجب والاتسام قبله ، لكن بالطريقة التي ذكر ما ومدا اللصل وان جرمة التكرار أكبر من الترك ومكذا عاسبق له . لا أنه يأضف لقبا آخر من ألقاب لا حكام الحسة لم يكن له قبلا في الجرية . ومنه يقال في الحرام

سرقة نصف النصاب كسرقة ربعه ، ولا سرقة النصاب كسرقة نصفه ، والناك عدوا سرقة تصف ، والناك عدوا سرقة تقد ، والناك من الكبائر ـ وقد قال النزالى : قاما أيتصور الهجوم على الكبرة بفتة ، من غير سوابق ولواسق من جهة الصنائر ـ قال ـ ولو أتصورت كبرة وحدها بفتة ، ولم يتمق عود : إيها ، وما كان الهذو الهيما أرجى من صنيرة واظب عليها عموه

المريخ فصل مجرته

هد! وجهُ من النظر مبنىّ على أن الأضالكاّها تختلف أحكامها بالكاّية والجزائية من غيراً تفاتق (1)

ولمدّ، أنْ يدّعي اتّفاق أحكامها و إن اختلفت بالكلّية والجزئية . أمّا في المباح فمسل قتل كلّ مؤذ ، والعمل بالتراض ، والمساقاة ، وشرا ، العرية ، والمسراحة بعد التعب ، حيث لا يكون ذلك متوجّه الطلب ، والتداوى إن قبل إنّه مباح ؛ فإنّ هذه الاشياء إذا فعلت دائمًا أو تركت دائمًا ، لا يلزم من فعلها ولا من تركها إنم ، ولا كراهة ، ولا ندب ، ولا وجوب . وكذلك لو توك الناس كلهم ذلك اختيارا ، فهو كما لو قصاوه كلهم . وأمّا في المندوب ، فكالتداوى إن قبل بالناب فيه بالقوله عليه السلام ، « تَداوّو الآ٢) ، وكالإحسان في قتل الدواب المؤذية إلتوله : « إذا قتلم فأحسنوا القترة (٢) ، وإنّ همذه وقوله ولمدع الله تنظف (١) أى في الحكم بين الجزئ والكلي ، وبحيل ذلك غامدة كلية مطردة لا تتظف وروله ولمدع الله بتولى ما أولواده من أي الهرداء وض المنحة غال قال وسول الله صلى والجزئية . وذاك في مثال اترال الدواء والداء ، وجمل لكل داء دواء تعداووا ولا الله على والحراء (ان الله تعالى أترا والداء والداء ، وجمل لكل داء دواء تعداووا ولا التعاوي (م)

(٣) مَعْلَىٰ حديث أغرجه الحُمَّــة الا البطارى . ولفظه كما في التيمير : (ان الله تعالى كتب الاحسان علىكل شيء . فاذا تتاتم فاحسنوا اللتلة ، واذا ذبحتم فاحسنوا الذبحة ، وليحد أحدكم شفرته وابرح ذبيحته) الأور لو تركب الإنسان دائما لم يكن مكروها (الولا ممنوعاً. وكذلك لو ضلها دائما. وأما في المكروه، فشل قتل النمل إذا لم تقويه والاستجار بالحقمة والعظم وغيرها مما ينقى ه إلا أن فيه تاويتا أوحقاً للجن . فليس النهى عن ذلك نهى تحريم ، ولا بعت أن فاصل ذلك دائما يُحرَّج به ولا يؤتم . وكذلك البول في المجحر ، واختماث الأسقية في الشرب . وأمثال ذلك كثيرة . وأما في الواجب والحرّم مخلاهر أيضا التساوى ؛ فإن الحدود وضعت على التساوى : فالشارب للخمر مائة مرة كشاربها ، رتواحدة ، وقائف الواحد (الاستحار على التساوى : وقائل نفس واحدة كفائل مائة نفس في إقامة الحدود عليهم ؛ وكذلك تارك وقائل فالك .

وأيضا فقد نص الغزالى على أن الغيبة ، أو ساعبا، والتجسس ، وسو الناق ، ومرك الأمر بالمروف والنهى عن المذكر ، وأكل الشهات ، وسب الولد والغدام ، وضربهما بحكم الغضب زائدا على معد المصلحة ، وإكرام السلاطين الفللمة ، والتكاسل عن تعليم الأهمل والولد مايحناجون إليه من أمر الدين ، جار دوا مها مجرى الفلتات في غيرها ، لا تها غالبة في الناس على الخصوص ، كأكانت الفلتات في غيرها غالبة ، فلا يقدح في المدالة دوامها كا لا تقدح فيها الفلتات ، فإذا ثبت هذا استقامت الدعوى في أن الأحكام قد تستوى ، فيها الفلتات ، فإذا ثبت هذا استقامت الدعوى في أن الأحكام قد تستوى ،

ولصاحب النظر الأوَّل أن يجيب بأنَّ ما استشهد به على الاستواء محتمل:

 ⁽١) المبارى على ما تقدم أن يقول لم يكن ممنوعا، وأيضا غالدى واد نئيه هناأل تكونه
واجبة بالسكل أى نيكون تركها دائما ممنوعا على وزان ما تقدم. اما كونه ليس مكروها
فن جهة أن ضد المدوب المسكروه

⁽٢) تراجع هذه الاحكام في القروع

أمّا الأوّل فإنّ الكلى والجزئى يختلف بحسب الأشخاص والأحوال والمكتفين و ودليسل ذاك أنّا إذا نظرنا إلى جواز الترك في قسل كلّ مؤذ بالنسبة إلى آحاد الناس خفّ الخلطب و فاد فرضنا تمالو الناس كلّم على الذك و الخليم الحرج من وجوه عدة و والشرع طالب لدفع الحرج قعلماً و فسار الترك منها عنه نعى كراهة إن لم يكن أشد و فيكون الغمل إنّا مندو با بالكل إنّا م نقل والجزئ فيه و ويحسبك في المسألة أنّ الناس لو تمالنُوا على الترك المكل والجزئ فيه و ويحسبك في المسألة أنّ الناس لو تمالنُوا على الترك لكن ذويعة إلى هدم مملم شرعى و وناهيك به و نم قديسبق ذلك النظر (١) إذا تنادر مابين الكلى والجزئ ؟ وأمّا إذا تباعد مابينها فالواقع ماتقدم ومنل هذا النظر جار في المندوب والمكروه.

وأمّا ماذكره فى الواجب والمحرّم فنسير وارد ۽ فاينّ اختلاف الأسكام فى الحدد ظاهر وان اتفقت فى بعض . دما ذكره الغزالى قلا يسلم ، بناء على هذه المقاهد (۱۳) . و إن سُلمَ فنى المدالة وحدها لمعارض راجع . وهو أنّـه لو قدح دوام ذلك فيها لندرت العدالة ، فتعذرت الشهادة

حر﴿ نصل ﴾

اذا تقرّر تصوير الكليّة والجزئيّة في الأحكام الحسّـة ، فقد أيطلب الدليل على صمّتها . والأمر فيها واضح مع تأمّل ماتقدّم في اثنياء التقرير . بل

(١) أي نظر الانفاق في الحكم بين الكلى والجزئ في هذه للمائل أذا كان الكلى قليل الشمول ضيف العموم . فريمياً يقال أن الشخص افواحد لو ترك قتل المؤذى أوالسل بالقراض أو المساقاة طول حياته لما خرج عن حكم المباح . وكما أيقال في البلق . أما اذا تسم العموم فإن الحكم لا يتفق ولا يخفي عليك أنه تسلم في شيء مما يوهن القاعدة العامة المسكلية التي قروها أول الفصل

(٧) وعي اختلاف مراتب المستوعات بالكلية والجزئية كا سبق

هى فى اعتبار الشريمة بالفة مبلغ القطع، لن استقرأ الشريمة فى مواردها ومصادرها ؛ ولكن إن طلب مزيداً فى طأنينة القلب ، وانشراح الصدو، فيَمَلُ على ذلك ُجِل:

منها ما تقدّ مت الأسارة اليه في التجريح بما داوم عليه الأنسان ، تما لا يُعبر به لو لم يداوم عليه . وهو أصل متفق عليه بين العلماء في الجلة . ولولا أنّ للمداومة تأثيراً ، لم يصح لم التفرقة بين المداوم عليه وما لم يُداوم عليه من الاضال ، لكنهم اعتبروا ذلك . فعل على التفرقة ، وأنّ المداوم عليه أشه وأحرى منه إذا لم يداوم عليه . وهو معنى ماتقدم تقريره في الكلية والجزئية وهذا المسلك لمن اعتبره كاف

ومنها أنّ الشارع وضع الشريعة على اعتبار المسالح باتفاقي و وتقرّ وفي هذه المسائل أنّ المصالح المستبرة هي الكايات ، دور الجزئيات ؛ إذ مجارى المعادات كذلك موت الأحكام فيها . ولولا أنّ الجزئيات أضعتُ شأناً في الاعتبار كما صح ذلك . بل لولا ذلك لم تجر الكايات على حكم الاطراد عكله كله على المعالم بالشهادة ، وقبول خبر الواحد، مع وقوع الفلط والنسيان في الآحاد على الغالب الصدق . فأُحريت الأحكام الكليّة على ماهو الفالب ، حفظاً على الكيّات . ولو اعتبرت الجزئيات لم يكن بينها فرق ، ولامتنع المسكم الكيّات . فو اعتبرت الجزئيات لم يكن بينها فرق ، ولامتنع المسكم المنالم المسائلة على ماهو الفالب ، من محم منتخفى على الصدق و إن يرز بعد في بعض الوقائم الفلط في ذلك الغلن . ولم ذلك إلا الغلل الفلول - لحركم المجزئية (أن مرز بعد في بعض الوقائم الفلط في ذلك الغلن . وما ذلك إلا الخراح لم لحكم الجزئية (أن حكم الحكاية . وهو ذلك الغل صحة اختلاف الفلول المنالم الكيانة . وهو دليل على صحة الخدلاف الفلم المنالم ا

⁽۱) وان كان هذا في احكام وضية لا الأحكاء الحملة التكليفية التي السكلام نيها . لا ن الشهادة وقبولها من الاحكام الوضية اله . الا أن يقال ان مجاوى العادات تدخلها الاحكام الشكليفية أيضا . وأن ترى أن هذه الادلة الملاتة إنما تدل على مجرد أصل الاختلاف بين الفعل الواحد كلا وجرءا ، ولكن هل ذلك مطرود وفي كل الاحكام الحملة كما هي، أصل المورى أوفي بعضها فقط اه؟

الواحد بحسب الحاية والجزئية ، وأن شأن الجزئية أخف

ومنها مأجاه في الحفر من زلَّة العالم في عله أو عله _ إذا لم تتمد لنبره _ في حكم زلّة غير العالم ، فل بزد فيها على غيره . فان تمدت إلى غيره . اختلف حكمها ، وما ذلك إلا لكومها جزئية إذا اختصت به ولم تنمد الى غيره . فان تعدت صارت كلية بسبب الاقتداه والاتباع على ذلك الفعل ، أو على مقنفي القول ، فصارت عند الاتباع عظيمة جداً ، ولم تكن كذلك على فرض اختصاصها به . وبجرى بجراه كل من عمل عملا فاقتدى به فيه : إن صالحاً فصالح ، وإن طالحاً فطالح . وفيه جاه : « من سن سنة حسنة أو سيئة » (۱) به فصالح ، وإن طالحاً فلا أي الأكان على ابن آدم الأول كفل منها إلا أنه أول من سن "القتل (۲) . وقد عمد سيئة العالم كبيرة لهذا السبب ، وإن كانت في نفسها صغيرة ، والأدلة على هدا الأصل تبلغ القطم على كثرتها ، وهي توضيح مادالنا عليه من كون الأفعال تعتبر بحسب الحزئية والكاية ، وهو المطاوب

المسألة الثالثة

⁽۱) اشارة الى الحديث للشهور الذى الحرجه مسلم و النسائي وفقته كمافي التيسير : (من سن فى الاسلام سنة حسنة فعمل بها بعده كتب له مثل أجر من عمل بها ولا ينقص من أجورهم شيء . ومن سن سنة سيئة فعمل بها بعده كتب عليه مثل وزر من عمل جاولا ينقس من أوزارهم شيء)

⁽٣) ألحديث وراء في التجبير عن الحمّة الا أما دارد بلفظ: (وليس من نفس تقتل ظلها الف): ولفظ الترملي : رامانهن نفس تقتل ...) وهكذا اورده المؤلف في المسئلة الثاملة في مهمة السبب ولفظ البطاري (لا يمقتل نفس : ..) وهما لواية النهذ كر المؤلف منسونها هنا يزيادة أن و تفديم تفس.

(أحمدها) أن يكون خادماً لأمرٍ مطلوبِ الغمــل . (والثانى) أن يكون خادماً لأمرٍ مطلوبِ الترك . (والثالث⁽¹⁾) أن يكونخادماً لمخبَّرٍ فيه . (والرابع) أن لا يكون فيه شيء من ذلك

فأمّا الأوّل فهو المباح بالجزء ، المعالوبُ الفسلِ بالكلّ . وأمّا الناني فهو المباح بالجزء ، المطاوب الترك بالكلّ ، يمنى أنّ المداومة عليه منهى عنها. وأمّا الثالث والرابع فراجعان إلى هذا القسم الثاني

ومعنى هذه الجلة أنّ المباح - كأمر ّ - يُعتبر بما يكون خادماً له إن كان خادما ، والخلدمة هنا (٢٠) قد تنكون في طرف النرك ؟ كترك الدوام (٢٠) على النزر ، في البساتين ، وسلم تغريد الحام ، والعناء المباح ، فإن ذلك هوالمطلوب (١٠) . وقد تكون في طرف الفعل ؟ كالاستمناع بالحلال من العليبات . فإن الدوام فيه

(۱) ستعرف أنه على ما قرره لا يكونها التقسيم فأهرا هلا يتأتى وجودالناك والرام (۳) أى فى موضوع للباح قد تكون فى طرف الذك ، وقد تكون فى طرف اللما ، أى

(۳) أى فى موضوع للباح قد تكون فى طرف الذك ، وقد تكون فى طرف اللما ، أى

وجأب الغمل فى القسم الأول ر وتوضيح خلك على ملما اللهم أن يقال: ترك ساح المناه

جزيا عادم تقرك الهوام لمطلوب ونفى الساح خادم قسطلوب الذك وهو السكى من الهو

وقد أشار الى مطلوب الذك كيا فها نخمه من جاب القدل فقال بخلاف المطلوب الذك ويقد ألما الماقوب الترك

يعن الجزئ اللذى يعدم كيا مطلوب الترك فانه يعكون خادما لما يضادها وهو الغرام في الإهدال با

ويحتسل أن يكون قوله هنــا أى فى خصوس «علاب النسل كهـا فا» يكون بالترك كتال النماء وبالنسل كتال الاستبتاع بالطيبات. وربما رشح هذا الاستبال قوله بعد المثال الأثول: فان فك هو المطارب

(٣) فر قال كثرك التنزه في البسانين وساع تعريد الحام فنه مباع خادم نترك الدوام على التنزه وهو المطلوب ، لكلارجاريا مع بيانه بعد في طرف النمل ولفهر عرضه من أن مطلوب اللمل كما يخدمه الفمل بمخدمه النرك أذا أجر ينا كلامه على الاحتيال الشاني الذي أشرنا اليه

⁽٤) لأنه يخدم كليا مطلوبا هو اقامة الحياة

بعسب الا مكان من غير سرق معالوب من حيث هو خاصلطاوب وهو أصل المسرور إلى المكان من غير سرق معالوب من الدراء والمسرور إلى المناح الماليوب الترك ، فإ قد (١٧ خادم الماليوب الترك ، فيه على حكه (١٠) . وأما الرابع فلما كان غير خادم لشيء يستد به كان عبقاً أو كالعبث عند المقلاء ، فصار مطاوب الترك أيضا إلا نه صار خادما لقطم الزمان في غير مصلحة دين ولا دنيا و فهو إذا خادم لمطلوب الترك بالكل والقسم الثالث مناه أيضاً و لائه خادم لهه فصار مطاوب الترك أيضاً

وتلخَّى أن كل مبلح ليس يمبلح باطلاق ، و إنما هو مبلح بالجزء خاصة ، وأما بالكلّ فهو إمّا مطاهب الفعل ، أو مطاهب الترك . فان قيل : أفلا يكون هذا التقرير نقضا لما تقدم من أنّ المبلح هو المتساوى الطرفين الخالجواب أن الانج

⁽١) هو اقامة الحياة

⁽٧) اى فعل جرايه غادم أى فالمطاوب الترك كيا يخدمه فعل المباح. وعلى ما قررنا أولا قد يخدمه أيضا أى يجلته وسين على حصوله ترك المباح وذلك كرتر الاستشناع بالمباح كيا فانه مطاوب الترك وتخدمه مباحاهله وترك الاستشناع بها جرايسا وال كان قسد التحر على بيان خدمة جانب الفعل كما اشرنا اليه

⁽٣)قان الاشتغال باللمو الجوثى يتكون منه ومن جزئيات المهو أمثله فراغ من الاشتغال بالفهروريات قائمو الجوثى خام قمهو السكلى الذى يشاد الفهروريات

⁽ة)أعافيريه هدا إذا كالأأهدو الهدو الهدو برايا كالموالماح آديام الشاء عثلا. قلا يذائي أن يأتي أن يأتي المورد على متكما من الاحكام الباقية غير المباح كا سبق وبهذا يمكن تصوير مباح خادم فحيره ، بندى أن ينتمى انه خادم فحير كلى . وقوله : (والرابم ويكون قوله أن الله المباور المباور المباور في المباور كلى على من الله : (والرابم الا يكون خادما فهر ندياً كلى يحقى ، وقوله : (والرابم الا يكون خادما فهر من ذلك) أن أن مباح لا يخدم كيا مطاقا ، أولا مختم ما مبيق الله المباور الذلك . ولا يختبي ما يكون خادما أن أحد المباور المب

لأن ذلك الذى تقدم عهو من حيث النظر اليه فى نفسه ، من غبر اعتبار أمر خارج و وهذا النظر من حيث اعتباره بالأمور الخارجة عنه و ها ذا نظرت اليه فى نفسه ، فهو الذى سمى هنا المباح بالجزه و وإذا نظرت اليه بحسب الأمور الخارجة ، فهو المسمى بالمطالب بالكل (1). فأنت ترى أن هذا الثوب المحسن مثلا مباح اللبس ، قد استوى فى نظر الشرع فعله وتركه ، فلا قصد له فى أحد الأمرين . وهذا معقول واقع بهذا الاعتبار المقتصر به عن ذات المباح من حيث هو كذلك . وهو من جهة ماهو وقاية للحر والبرد ، وموار للسوأة ، وجال فى النظر مطالب الفعل . وهذا النظر غير مختص بهذا النوب المبن ، وهذا المين ، وهو نظر بالكل لا والجزء

- اكسال الرابعة

إذا قيمل فى المباح: إنَّـه لاحرج فيه_ وذلك فى أحمه الإطلاقين المذكورين_ فليس بداخل تحت التخيير بين الفعل والترك؛ لوجوه

(أحدها) أنّا إنّما فرقنا بيتهما بسد فهمنا من الشريعة القصد الى التفرقة :

فالقسم المطاوب الفعل بالكل هو الذي جاء فيه التخيير بين الفعل والتراثيع كقوله تعالى : (نِسَاوُ كُمْ حَوْثُ كُكُمْ فَأَ تُوا حَرْقُكُمْ أَنَى شِشْمَ) ، وقوله : (وكُمالاً منها رخيل منها حيثُ ششّهُ) ، وقلا أنه أو أنه الترقية فكلما منها حيثُ شقّم ،) ، والآية الأخرى في معناها • فهذا تخيير () يعنى مثلا . والا فالنظر الله بالأخور المالارجية بجعله أما من ها وأما من المسمى بالمطلوب الترك بالمثل كا تتعم في المهد . وبالجنة فها المساقة لم تدر قاعدة وأصلا ذا تمد على الممالين المترك ، وذلك بالمعلوب المكل في المعرف ، وذلك المعالم المعالم المعلوب المكل في المعلوب المكل وما يخدم المعلوب المكل ، وما يخدم المنهوب المكل ، وما يخدم المعلوب المناب وما يكده أو ما يكده أو ما يكده أو يكده

حقيقة . وأيضاً فالأمر فى المُطلقات إذا كان الأمر للإباحة يقتضى التخيير حقيقة ؛ كترله تعالى : (وإذا حَلَدُمُ قَاصُطَادُوا) (فَاذَا قُضِيَت الصَّلَاةُ فَانْشُهرُوا فى الأرض وابْنَقُوا من فَعْلَ الله) (كُلُّوا مِن طَبِّبَات مارزَقَنْنَاكُم .) وما أشبه ذلك . فإنْ إطلاقه مع أنه يكون على وجوه _واضح " فى التخيير فى تلك الوجوء إلا ماقام العليل على خروجه عن ذلك

وأما القدم المطاوب الترك بالكل ، فلا نعلم في الشريعة ما يعل على حقيقة التخيير فيه نعاً ي بل هو مسكوت عنه ، أو مشار إلى بعضه بمبارة تخرجه عن حكم التخيير الصريح و كتسمية الدنيا لعباً ولهوا ، في معرض النم لمن ركن البها وفا أما مُشيرة بأن الهو غير خير فيه ، وجاء : (وإذا را و بحكراة أو لهوا أنه أمشرة بأن الهو غير خير فيه ، وجاء : (وإذا را ومن الناس أو لهوا المغلب أو مافي ممناه ، وقال تعالى : (ومن الناس من يشترى كود الحديث) ، وما تقدم من قول بعض الصحابة : حد تنا يلوسول الله حين ماوا مة فأثرل الله عز وجل : (الله تزول أحسن الحديث) ، وفي المديد : «كل لهو باطل » (١) وها أشبه ذلك من العبارات التي لا تجتمع مع التخيير في الفالب . فإذا ورد في الشرع وضي هذه الأمور مقد و (١) أو كان فيمني نني الحرج على معنى المديث الأكور : « وما شكت عنه فيو عفو» أي مما عفي عنه وهذا على معنى المديث الكيرة و ما شكت عنه فهو عفو» أي مما عفي عنه وهذا

⁽١) تقدم في آغر المسألة الاولى

 ⁽٧) اى بحال خصوصة كياورد: (أطنوا هذا النكاح واخربوا عليه بالدفرف) وكما
 حرد وسؤاله صلى اندعليه وسلم ثمائشة لما حضرت زواج الجاربة الانصارية (أما كان ممكم لهو ؟ فان الانصار بيجيم الهو .)

⁽٣) كما ورد في ثمب الحبشة في السجد يوم المبد

إنما يمبّر به في المادة، إشعاراً بأنّ فيه مأيعفي عنه أو ماهو مظنّة. عنه • أو هو مظنّة اذلك فها تجرى به العادات

وحاصل الفيق أنّ الواحد(1)صريح في رفع الإيموالجناح ، و إن كان قد(٢) يلزمه الا ذن في الفعل والترك إن قيل به ۽ إلاَّ أنَّ قصد اللفظ فيه نفي الا مُ خاصَّة . وأما الا ذن فمن باب مالا يتم^(٣) الواجب إلاَّ به ، أو من باب (الأمر بالشيء هل عو نهي عن ضد، أم لا) (والنعي عن الشيء هل هو أمر بأحمد أضداده أم لا) والآخر صريح في نفس التخيير ، و إن كان قد يازمه نفي الحرج عن الفعل ، فقصد اللفظ فيه التخيير ، خاصّة . وأمّا رفع الحرج فن تلك الأبواب والدليل عليه أنَّ رفع الجناح (4) قد يكون مع الواجب كقوله تعالى : (فلا مُجناً ح عليه أنْ يُطَوِّفَ بهما ، ووقد يكون مع مخالفة المندوب كقوله : (إلاَّ مَنْ أَكُرُهُ وقلبُه مطَّمَة رُبِّها لا يمان (٥٠) • فلو كانَّر فع الجناح يستاز مالتخيير في الفعل والترك ، لم يصح مم الواجب، ولا مع مخاانة المندوب، وليس كذلك التخيير المصرّح به ۽ فا نّه لايصحّ مع كون الفسل واجباً دون البرك، ولا مندوباً و بالعكس

 (۱) أى من هذين الاطلاقين السباح وهو مالا حرج فيه
 (۲) أى وقد لا يلزمه الافذ فيهما لها سبأتى له أنه يكون مع مخالف المندوب ومسع (٣) أي شبيه بهذه الأ بوأب وقريد من طريقها لا أن منها حقيقة كم هوظاهر

(٤) أي على مذا الفرق بين الاطلانة بن وهذا أظهر الأدلة الشلانة واذكان لا يطاق عليه لفظ المَـاحِ حتى يدرح في هذا القسم فالاستدلال من حيث ان كامة رفسع الجناح عامــة ولّا

 (٥) ليس في الآية النظ رفع الجناح ، ولكن فيها ماينهمه . واذلك أدرجها فيا نيمه
 رم الجناح مع أنه خلاف المندوب ، وسيدكر قائدليل التأفيانظ التخير ولفظ رفع الحرج فلا . سوهمن أن كلامه قاصر هناك على ما فيه الفيظان ، بل غرضه القطالدال على التخيير، وكذا افغظ الدال على رض الحرج ، ولو لم يكن بصارة التخيير ولا بسارة الحرج

الموافقات م ١٠

﴿ والثانى ﴾ أنّ لفظ التخيير مفهوم منه قصد الشارع إلى تقرير الإذن في طرق الفمل والقرك ، وأتهما على سواء في قصد . • ورفع الحرج مسكوت عنه • وأما انظر فع الجناح ، ففهومه قصد الشارع إلى رفع الحرج في الفعل إن وقع من المكات • وبقى الإذن في ذلك الفعل مسكوتاً عنه • فيمكن أن يكون مقصوداً له ، لكن بالقصد الثانى يكافى المتحص و فإتها في أحدها مسكوت عنه ألم المرح ، كما سيأتي بيانه إن شاء الله • فللمرح به في أحدها و لاحرج فيه » . فلا يؤخذ منه حكم الابلحة و إذ قد يكون كذلك ، وقد يكون كذلك ، وقد يكون كذلك ، وقد يكون كذلك ، وقد يكون كذلك ،

هو والوجه الثالث مما يدل على أن مالا حرج فيه غير غير فيه على الإطلاق به الم الذي به التال على بدل على الم المال على المال على المال المال على المال على المال على المال المال على المال المال

⁽١) الجائزي على منسبق أن يقول وقد يكون واجبا أيضا

وأمَّا قسم مالا حرج فينه، فيكاد يكون شبيها باتباع الهوى المنموم. ألا ترى أنَّه كالمضادُّ لقصد الشارع في طلب النعي الكلِّي على الجلة 9 لكنَّه لقلته ، وعدم دوامه ، ومشاركته الخادم المطاوب الفعل بالعرض ، حسباهومذكور في موضعه ، لم يحفيل به • فدخل نحت المرفوع الحرج ؛ إذ الجزئيُّ منه لابخرم أصلا مطلوبًا ، و إن كان فتحاً لبابه في الجلة ، فهو غير مؤكّر من حيثهو جزئي حتى بجتمع مع غيره من جنسه • والاجتماعمةو ّ • ومن هنالك يلتم الكلليّ المنمى عنه ، وهو المضاد للمطاوب ضله . وإذا ثبت أنَّه كأتباع الهوى من غير دخول (١) تُعت كليُّ أمرٍ ، اقتضت الضوافط الشرعية أن لا يكون مختبراً فيه ، فتصر يع^(٢) بما تقدَّم فَ قاعدة اتَّتباع الموى وانَّه مضادٌ الشريعة

المسألز الخامسة

إنَّ المباح إنَّمَا يوصف بكونه مباحًّا إذا اعتبر فيه حظٌّ المكاف فقط. فا ِن خرج عن ذلك القعد كان له حكم آخر . والدليل على ذلك أنَّ المباح - كما تقدم _ هو ماخير فيه بين الفعل والترك ، بحيث لا يقصد فيه من جهة الشرع إقدام ولا إحجام . فهو إذا من هذا الوجه لايترتب عليه أمر ضرورى فى الفل أو في الترك، ولا حاجي ، ولا تكيلي، من حيث هو جزئي . فهو راجع إلى نيل خلاً عاجل خاصة . وكذلك المباح الذي يقال : « لاحرج فيه » ، أولى أن يكون راجعاً إلى الحظ . وأيضاً (٣) فالأمر والنمى راجمان إلى حفظماهو ضرورى

⁽١) بخلاف الهير فانه داخل تحت على أمر فال كلية وأدور به

⁽۱) ينظر في تصحيح التركب (۲) ينظر في تصحيح التركب (۳) ليس ميدا عن الدليل الأول عان غذيد (الشارع تصدالأمور به والمنهي عنه لما يترتب على ذلك من حفظ الأمور الثلاثه . يخلاف ألمياح ظم يقصده بفعل ولا ترك ، لا ته لا يوتب عليه شيء من ذلك ، فكان بمجرد اختيار المكلف وتأبيا لهواء الهمن وحظه العرف . وهو الهدل الاول بعينه . فايت أن الا^هول سك الى الغرض من جهة الباح مباشرة ، وهذا بواسطة الامر والنهي . " فهو تدرير آغر لنفس الدلَّبِل

الحسالة السادسة

الأحكام الخسة إنّما تتملّق بالأضال ــ والتروك بالقاصد . فاذا عريتُ عن المقاصد لم تتملّق بها . والدّليل على ذلك أدور :

(أحدها) ماثبت من أنّ الأعمال بالنيات. وهو أصل متفق عليه في الجلة ، والأدلة عليه لا تقصر عن مبلغ القطع. ومعناه أنّ مجرّد الأعمال من حيث هي محسوسة فقط ، غير معتبرة شرعاً على حال ، إلاّ ماقام الدليل على اعتباره في باب خطاب الوضع خاصة . أمّا في غير ذلك فالقاعدة مستمرة ، و إذا لم تكن معتبرة حتى تقترن بها المقاصد ، كان مجرّدها في الشرع بمثابة حركات المَجمّاوات والجادات . والأحكام الحسة لا تتملّق بها عقلاً ولا سمماً ،

(والثانى) ماثبت من عدم اعتبار الأضال الصادرة من المجنون والنائم والنصى والمنسى عليه ، وأنها لاحكم لها فى الشرع بأن يقال فيها : « جائز ، أو ممنوع ، أو واجب ، أو غير ذلك » وكا لا اعتبار بها من البهائم ، وفى القرآن: (وكيس عليكم بُعناح في أخطا أنم به ولكن ما نصمت فكو بُهم) وقال : (ربّنا لاتُواحذُنا إن نسيينا أوْ أخطاً نا) قال : (قد فعلت) ، وفى معناه رُوى الحديث : « رُفع عن أمنى الخطأ والنّبيان وما استكره واعليه (1)» وإن لم

⁽۱) رواه في الجامع الصدير من الطبراي من توبان ،وقال العرزى قال الشيخ (يعني شيخة حصواري الشير أي من الطبراي ما م شيخة حد حياوي الشعر أي المشهور بالواصفل) مدين مسميح اه .وقال الشوكاني أغرجه ابن ماج وابن حيان والدار قطيق والطبراني والحاكم في المستدرك من حديث ابن هياس وحسنه النووى وقد أطال الحافظ السكلام عليه في باب شروط الصلاة من التلخيس الحميد

يصح سندا فعناد متفقى على صحته . وفى الحديث أيضاً : «رُفع القم عن ثلاث (١) ــ فذ كر الصبى حتى يحتلم ، والمنمي عليه حتى يُعيق » فجميع هؤلاء لاقصد لهم . وهى العلة فى رفع أحكام التكليف عنهم

(والنالث) الإجماع على أنّ تكليف ما لا أيطاق غير واقع في الشريمة ، وتكليف من لاقصد له تكليف ما لا يطاق

فإن قيل : هذا فى الطلب ، وأمّا المباح فلا تكليف فيه ؛ قيل متى صح تملّق التخيير ، صحّ تملّق الطلب ، وذلك يستلزم قصد المخسّر . وقد فرضناه غير قاصد . هذا خُمْلُف

ولا يُمترض هذا بتملّق الغرامات والزكاة بالأطفال والجبانين وغير ذلك ، لأن هذا من قبيل خطاب التكليف. ولا لأن هذا من قبيل خطاب التكليف. ولا بالسكران لقوله لمال (لاتقر بوا الصلاة وانتُم سكارى ؛) فإنّه قد أجيب عنه في أصول الفقه ، ولا نّه _ في عقود، وبيوعه .. محجور عليه لحق نضه ، كا حجر على العبي والمجنون ؛ .. وفي سواها . لما أدخل السكرعلى نضه ، كان كالقاصد

(۱) دوامل لجامع الصغير بروايتنا إحداما : (وفرالتام من الانتمن النائم عيستيقطومن المبلى حق يستيقطومن المبلى حق يبرأ ومن العبي من احدوا في داود والدائى وابن داجه والحا كمهن مائمة . وقال الحاكم واحد والدارقطي مائل أي حيث من طروح ورواء أبو داودوالدائى واحد والدارقطي وراحا في من حيل ويد تضية جرت له مع همر وعلقها البخارى ـــ اهمناوي هل البابغ عن وانايتها (رفم التم من الانة من المجنون الملوب على مقله عن يبرأ ومن النائم حتى يبرأ ومن النائم من يتربح من المورد والمائم كم عن من يبرأ ومن النائم حتى يبرأ ومن النائم حتى يعرف وأي داود والحل كم عن على ويومى على يومى على من والمورد والحد المورد المنائل عن على المنافق المناوع عن المناوى المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق عن يستيقطوها العبي حتى المناوى التيري ورفع المناوى التيري ورفع المنافق الم

ارفع الأحكام التكليفيّة فعومل بنقيض المقصود ، أو لأن الشرب سبب الماسد كثيرة ، فصار استماله (الهتسباق تلك المفاسد ، فييرّا خداشرع بها و إن لم يقسدها ؛ كما وقعت مؤاخذة أحد ابنى آدم بكل فنس تقتل طلماً ، وكما يؤاخذ الزائى ممقتضى المفسدة فى اختلاط الأنساب وإن لم يقع منه غير الإيلاج المحرم. ونظائر ذلك كثيرة ، فلا صل صحيح ، والاعتراض عليه غير وارد

المسالة السايدة

المندوب اذا اعتبرته اعتباراً أعر (٢) من الاعتبار المتقدم و جدته خادماً الواجب ؛ لأنّه إمّا مقدمة له ، أو تدكار به ، كان من جنس الواجب أو لا • فالدى من جنس الواجب أو لا • فالدى من جنس الواجب أو لا • فالدى من جنس كنوافل الصيام والصدقة والحج وغير ذلك مع فرائضها ، والذى من غعر جنسه كطهارة الخبث في الجسد والثوب والمصلى ، والسواك ، وأخذ الزينة ، وغير ذلك ، مع الصلاة ، وكتمجيل الافعال ، وتأخير السحور ، وكف اللبان عالايني ، مع الصيام ، وما أشبه ذلك . فأذا وتأخير السحور ، وكف اللبان عالايني ، مع الصيام ، وما أشبه ذلك . فأذا كن كلك فهو لاحق بهم الواجب بالكل وقلما يشد عنه مندوب يكون مندوب يكون عنه مندوب يكون الله المنى قريراً ، ولكن ، انقدم منو (٣) عنه عبدل الله

(۱) فقد استميله وهو عاقل بعلم أنه بجر الى مقاسد كثيرة وال لم يقصد حصولها فيؤاخلة بها .والرآنى ماشدون عليه الدقوبة بالمجلد والفتل الا ها الات الق قد تدب عن فداه وهو يعرف هذا القلب وان لم يقدمه من الفعل ، ولا خطر بياله حيث ، رسياً في - لى المسألة الثامنة من السبب أن ايتاع المبيب بمثاله ايتاع السبب ، قصد ذلك السبب أو لا . (۲) يريد في هذه المقدمة أن يتوسم في أن المندوب بالجرد بكون واجبا بالسكل ، فيجمله شاملا لمدير السنى المؤكمة وروات الدوائل التي اقتصر عليها في الفصل الاوال من المسألة إيتانية ، ويقول أنه قالم يشد مندوب عن ذلك

(٣) مدار الدلل في تقدم أن تركها جنة واحدة يجرح التارك لها . وأينا فاه دؤتر
 وفي أوضاع الدين . فهل هذا وذاك يجرى منا في الندوبات ان لا كراهة في تركها والبست
 كا لدين التي بي عابيا المتاصدة السابقة ؟ فذا كان لا كراهة في تركها ، نحصيف مجرح

سائير فصل الايد

المكروه إذا اعتبرته كذاك مع الممنوع ، كان كالمندوب مع الواجب و وبعض الواجبات منه مايكون وسيلة وخادماً للمقصود بم كطهارة الحدث ، وستر المورة ، واستقبال القبلة ، والأذان التمريف بلأ وقات واظهار شمائر الاسلام ، مع الصلاة . فن حيث كان وسيلة . حكم مع المقصود حكم المندوب مع الواجب . يكون وجو به بالجزء دون (١١) وجو به بالكل . وكذالك بعض الممنوعات منه مايكون وتصوداً . ومنه مايكون وسيلة له . كالواجب حرفا مجرف عرف عرف و فتأمل ذلك

المسالم الثامئة

ماحه له الشارع وقتاً محدوداً من الو اجبات أو المندو بات فا يقاعه فى وقته لاتقصير فيه شرعاً ، ولا حَتْب، ولا خمّ . وانما العنب واللمّ فى إخراجه عن وقته ـ سواء علينا أكان وقته مضيقاً أو موسماً (٧) _ لأمرين :

(أحدهم) أنَّ حدَّ الوقت إمّا أن يكون لمنى قصده الشارع ءأو لغير ممنى وباطل ُأن يكون لغير معنى . فل يبق إلاّ أن يكون لممنى . وذلك الممنى هو أن يوقع الغمل فيه . فإذا وقع فيه فذلك متصود الشارع من ذلك التوقيت . وهو

النارك لها ؟ وكيف تؤثر على أوضاع الدين ؟ فالموضع محتاج الىفضل نظر فى ذا تموقى دموى أن ماتقهم بينى هنا

(1) أنى فلا يقا كد الوجوب شه تأكده في المنصود وينبئ عليه أن أثم تركه والثواب
 مل ضه لا يساوى الواجب المنصود

(٣) بيل المسألة علي مذهب الجهور في الموسم ، وهوأن هناك وقتاموسما البعن الطادبات او أوقعها للكف في أى جزء منه لاائم فيه: ربريد هنا أن يقول بل ولا تقصير ولا عتب أيضاً . والأنشلية في السيق أول الوقت شيء آخر لا ينزم منه أن يعكون إيقاعه آخر الوقت تقصيرا موجبا فعتاب ية نضى .. قطعاً .. موافقة الأمر فى ذلك الفعل الواقع فيه . فلوكان فيه عتب ُ أو ذم ، الزم أن يكون لمخالفة قصد الشارع ، فى إيقاعه فى ذلك الوقت الذى وقع فيه العتب بسببه . وقد فرضنا. موافقا ، هذا خلف

والتاقى) أَنه اوكانكفك علزم أن يكون الجزء من الوقت الذي وقع فيه العتب ، الموقت الممين مخبراً وقع فيه العتب ، ليس من الوقت الممين بح لا نا قد فرضنا الوقت الممين محبراً في أجزائه إن كان موسماً والعتب مع التخيير متنافيان ، فلا بد أن يكون خارجاً عنه ، وقد فرضناه جزءاً من أجزائه . هذا خلف محال ، وظهور همذا المحفى غير محتاج الى دليل

فإن قيل: قد ثبت أصل طلب المسارعة الى الخيرات والمسابقة اليها • وهو أصل قطعي ، وذلك الإمختص بمحض الاوقات دون بعض ، ولا ببعض الأحوال دون بعض ، إذا كان السبق إلى الخيرات مطاوباً بلا بد . ظلقم عنه ممدود في المقمرين والمفرطين . ولا شك أن من كان هكذا ، فاتعب لاحق به في تفريطه وتقصيره . فكيف يقال لا عتب عليه *

ويدل على تحقيق هذا ماروى عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه ءأنّه لما سمع قول النبي على على « أول الوقت رضوان الله . وآخره عفو الله (۱) » قال : رضوان الله أحب الينا من عفوه ، فار رضوانه للمحسنين ، وعفوه عن المقصّد بن

وفى مذهب مالك مايدل على هذا أيضا : فقد قال فى المسافر يزيقه مون الرجل لسنة يصلى (٣) بهم فيسفر بصلاة الصبح حقال بـ : «يصلى الرجل وحده فى أوّل الوقت ، أحب إلى من أن يصلى بعد الإسفار فى جماعة ، فقد م – كا ترى –

حكم المسابقة ، ولم يعتبر الجاعة التي هي سنة يعد أمن تركيا مقصراً . فأولى أن يما المسابقة ، ولم يعتبر الجاعة التي هي سنة يعد أمن تركيا مقصراً . فأولى أن يعد من من المسابقة مقصراً . وجاء عنه أيضاً فيمن أطلر في رمضان السفر أو مرض ، ثم قدم أو صح في غير شعبان من شهور القضاء في شعبان ، فلم يسمه حتى دخل رمضان الذاتى ؛ مم أن القضاء ليس على الفور عنده . قال اللخص جعله مترقباً (1) ليس على الفور ولا على التراخي : فإن قضى في شعبان ، مع القدرة عليه قبل شعبان ، فلا إطعام ، نفو طل أنه غير مفرط . وإن مات قبل شعبان ففر ط وعليه الأباضاء أن المنافسية في الحج إنه على النراخي ؛ فإن مات قبل الأطعام . نحو قول اشافهية في الحج إنه على النراخي ؛ فإن مات قبل الأطال المذكور

فأنت ترى أوقاتكمسيّمة شرعا ، إما بالنص (٢) و إما بالاجتهاد (٢) م م صار من قصّر عن المسابقة فيها ماوماً معاتباً ، بل آنماً في بعضها ، وذلك مضاد لما تقدّم فالجواب أنّ أصل المسابقة إلى الخيرات لاينكر ، غير أنّ ما عُيْن له وقت معيّن من الزمان هل يقال إن إيقاعه في وقته المميّن له مسابقة ? فيكون الأصل المذكور شام لا له ، أم يقال ليس شاملاله ؟

والأول هوالجارى على مقتضى الدليل (١) فيكون قوله عليه السلام _ حين سئل عن أفضل الأعمال _ فقال : « الصلاة لأو ل وقتها » (٥) بريد به وقت الاختيار مطلقا

ويشير إليه أنه عليه السلام _ حين علم الأعرابي الأوقات _ صلى في

⁽۱) بالسله مترتبا . أى أنه لم يعامل معاملة الفود الصرف ، ولا التراخى الصرف ، بل حالة بين الحالتين . فلداكان الحكم مترددا بين الامرين . كما شرحه بقوله فان فضى الخ (۷) كما في الحديث السابق : أول الوقت الج (۳) كما في المسائل التي تسبها لماك والشائعي في الصلاة ، والصوم ، والحسج ، فأوقائها معينة بالإنجاد

⁽ع) أي ألتمتدم أول للسألة (ه) ذكره في الذعب والترهب عن أبى داود والتوسـفى ، وقال : لا يروى الا من حديث عبد افة بن عمر السرى ، وقيس بالتوى علد أهل الحديث .

أوائل الأوقات وأواخرها ، وحد ذلك حداً لا يتجاوز ، ولم ينبه فيه على تقصير و إمّا نبته على التقصير والنفر بط بالنسبة إلى ما بعد ذلك من أوقات الفر ورات، إذا سلى فيها من لا ضروة له ، إذ قال : « تلك صلاة المنافقين» الحديث (١) فيمن أن وقت التنويط هو الوقت الذي تكون الشيس فيه بين قرق الشيطان، في منافز عن الإيقاع في في المبغى أن يخرج عن الإيقاع في ذلك الوقت المحدود . وعند ذلك يسمى مفرطا ، ومقصراً ، وآنما أيضا عند بعض الناس ، وكذلك الواجبات الفورية .

وأما المتيدة وقت الدمر ، فإنها المَّا قيد آخرها بأمر مجهول ، كان ذلك عامة على طلب المبادرة والمسابقة في أوّل أزمنة الإمكان ، فإن الداقية منيبة فإذا على المسكنات ما في مثله يؤدى ذلك المطلوب ، فلم ينسل مع سقوط، الأعدار ، عد "ولا بد "مرّ طاء وأنحه الشافي لأن المبادرة هي المطلوب لا أنه على التحقيق مخير بين أوّل الوقت وآخره ، فإن آخره غير معلوم ، وإنما المعلوم منه ما في اليد الآن . فليست هذ المسألة من أصلنا المذكور فلا تعود عليه بنقض

وأيضاً فلا ينكر استحباب المسابقة بالنسبة إلى الوقت المهن ؛ لكن بحيث لا يعد المؤخر عن أول الوقت الموسم مقصراً . وإلا لم يكن الوقت على حكم التوسعة . وهذا كما في الواجب الحير في خصال الكفارة ، فل الدكاف الاختيار في الأشياء الحير فيها ، وإن كان الأجر فيها يتفاوت ، فيكون بعفها أكثر أجراً من بعض ؛ كما يقول بذاك في الاطمام في كفارة رمضان ، مم وجود التخيير في الحديث وقول مالك به . وكذاك العتق في كذارة الظهار أو التنل أو غيرها ، هو غير في أي الرقاب شاه ؛ مع أن الأفضل أعلاها ثمنا ، وأنسها عند أهلها . ولا يعمر ج بذاك التخيير عن بابه ، ولا يعد مختار غير الأعلى (1) ذكر في النسبة في باب أوقات الكرامة عن الستة الاالبخاري

مقصراً ولا مفرطاً . وكذلك مختار الكسوة أو الإطمام في كفارة الهيين . ووا أشبه ذلك من المطلقات التي ليس الشارع قصد في نعيبن بعض أفرادها ، مع حصول الفضل في الأعلى منها . وكما أن الحج ماشياً أفضل ، ولا يعد العاج راكباً مفرطا ولا مقصرا ، وكمارة الخطا إلى المساجد أفضل من قلتها ، ولا يعد من كان جار المسجد بقلة خطاه له مقصرا ، بل المقصر هو الذي قصر عما حد له ، وخرج عن مقتضى الأمر المتوجه اليه ، وليس في مسألتنا ذلك .

وأما حديث أبى بكر رضى الله عنه فسلم يصح ، و إن فرضنا صحته فهو معارض بالأصل القطعي و إن سلم فحمول على التأخير عن جميع الوقت المختار ، و إن سلم فأطلق لفظ التقصير على ترك الأولى من المسارعة إلى تضميف الأجور لا أن المؤخر مخالف لمتنضى الأهر

وأما مسائل مالك فلمل استحبابه لتقديم الصلاة ، وترك الجاعة ، مراعاة للقول بأن الصبح وقت ضرورة ، وكان الإمام قد أخر إليه . وما ذكر في إطمام التفريط في قضاء رمضان ، بناء على القول بالفور في القضاء . فلا ينمين فيها ماذكر في السؤال . فلا اعتراض بذلك . وبائلة التوفيق

المسالة التاسعة

الحقوق الواجبة على المكاف على ضربيز كانت من حقوق الله ، كالصلاة ، والصيام ، والحج ، أو من حقوق الآدم ين كالديون ، والنفقات ، والنميحة ، و إصلاح ذات البين ، وما أشبه ذلك .

أحدها حقوق محدودة شرعاً ، والآخر حقرق غير محدودة

فأما المحدودة المقدّرة فلازمة لذمة المكلّف، مشرّتبة عليه ديناً ، حق يخرج عنها ﴾ كأثمـان المشتريات ، وقع المتلفات ، ومقادير الزكوات ، وفوائض الصلوات ، وما أشبه ذلك . فلا إِشْكال في أن مثل هذا مترتب في ذمته ديناً عليه . والعليل على ذلك النحديد والتقدر و فإنه مشهر بالقصد إلى أداء ذلك المعين فاذا لم يؤده فالخطاب باق عليه ، ولا يسمط عنه إلا بدليل (1)

وأما غير المحدودة فلارمةله ، وهو مطاوب بها ۽ غير أنهـــا لا نعرتب في ذمته لأمو ر :

و أحدها ﴾ أنها لو ترتبت في ذهته لكانت محدودة معاومة ، إذ المجهول لا يترتب في الذمة ، ولا يعقل نسبته إليها ، فلا يصح أن يترتب دماً . وبهذا استدالنا على عدم الترتب ، لأن هذه الحقوق مجهولة المقدار والتكليف بأداءنا لا يعرف له مقدار ، تكليف بمتمدر الوقوع ، وهو ممننم سمعاً

ومثله الصدقات المطلقة ، وسدّ الخلاّت، ودفع حاجات المحتاجين، و إغانة الملموفين، و إنقاذ الفرقي، والجهاد، والأمر بالمعروف ، والنهي عن هن المشكر. ويدخل تحته سائر فروض الكفايات

فاذا قالي الشّارِع : « أطعمرا التانع وألمتر » أو قالى : أكسوا العارى ، أو « أنفقوا في سهيل الله » فحمني ذلك طلب رض الحاجة في كل واقعة بحسبها ، من غير تعيين مقدار . فاذا تعينت حاجة تبين مقدار ما يحتاج إليه فيها ، بالنظر لا بالنص . فاذا تعين جائع فهو مأمور باطعامه وسد خلته ؛ بمقتضي ذلك الاطلاق ، فان أطعمه ما لا يرفع عنه الجوع ، فالطلب باق عليه ؟ ما لم يضل من ذلك ما هو كاف و رافع للحاجة التي من أحلها أمر ابتداء . والذي هو كاف يقتلف ما ختلاف الساعات والحالات في ذلك المعين : فقد يكون في الوقت غير معرط الجوع ، فيحتاج إلى مقدار من الطَعام ، فادا تركه حتى أفرط

⁽١) كايرام الدائي فلمدي

عليه ، احتاج إلى أكثر منه . وقد يطعمه آخر فيرتفع عنه الطلب رأماً •وقد يطمه آخر مالا يكفيه ، فيطلب هذا بأقلُّ مما كان مطاوباً به . فاذا كان المكلف يه يختلف باختلاف الأحوال والأزمان ، لم يستقر للترتيب في الذمة أمر معلوم يطلب ألبتة وهذا معنى كونه مجهولاً. فلا يكون معلوما إلا في الوقت الحاضر بحسب النظر ، لا يمقتضي النص . فاذا زال الوقت الحاضر ، صار في الثاني مكافأً فِشيء آخر، لا بالاول؛ أو سقط(١)عنه التكايف، اذا فرض ارتفاع الحاجة المارضة

والثاني أنه لو ترتب في ذمنه أمر لخرج إلى ما لا يعقل ؛ لانه في كل وقت من أوقات حاجة المحتاج ـ مكان بسدها . فاذا مضى وقت يسم سدها بمتدار معلوم مثلا ، ثم لم يفعل ، فترتب في ذمته ثم جاء زمان ثمان وهو على حاله أو أشد ، فاما أن يقال إنه مكاف أيضا بسدها أو لا والثاني باطل ، إذ لبس هذا الثاني بأولى (٢) بالسقوط من الاول ، لأنه إنما كلف لأجسل سد الخلة ، فيرتفع التكليف والخلة باقية . هذا محال . فلابد أن يترتب في الذمة ثانياً مقدار ما تسد به الحاجة ذلك الوقت . وحينئذ يترتب في ذمته في حق واحد ، قيم كثيرة بعدد الازمان الماضية : وهذا غير معقول في الشرع (والثالث) أن هذا يكون عينا أو كفاية . وعلى كل تقدير يلزم _ إذًا لم يقم به أحد ــ أن يترتب إما في نمة واحد غير معين، وهو باطل لا يعقل و إما في ذمم جميع الخلق مقسطا ، فكذلك ، للجهل بمقسدار ذلك القسط لكل واحد . أو غير منسط ، فيلزم فيا قيمته درهم أن يترتب في ذمم مائة ألف رجل مائة الف درهم . وهو باطل كما تقدّم . (٣)

(والرابع) لو ترتب في ذمته لكان عبثاً ، ولا عبث في التشريع . فانه

⁽۱) أي فكيف يتأتى الاستقرار في النمة ، والامر يعتلف باختلاف الحال والزمان ، بين سقوط المسكف به وأسا . وبين تغير السكك به فقو وكدية ؛ (۲) لو قال ليس بأضف سبية في التكليف من الاول لكان أوضع (٣) في قوله هولما غير مقول في الشرع

إذا كان القصود دفع الحاجة، فممران النُّمنَّة ينافي هــد المقصد ؛ إذ المقصود إزالة هدا المارض ع (١) لاغرم قيمة المارض . فأذا كان الحكم بشكل الذمّة م افياً لسبب الوجوب ، كال عيثا غير صحيح

لا يقال إنَّه لازم في الزكاة المفروضة وأشباهها ، إذ المفصود بها سدُّ الخلاَّت وهي تترتّب في اللمّة

لأنَّا نقول نسلم أنَّ المقصود ماذ كرت ، ولكن الحاجة التي تسدُّ بازكاة غير متعينة (٢) على الجلة ألا ترى أنها تؤدى انفاقاً وان لم تظهر عين الحاجمة 1 فصارت كالحقوق الثابتة مماوضة أوهبة ؛ فلا مر عقصد في تضمين المثل أوالقيمة فيه بخ ف مأعن فيه . فإنَّ الحاجة فيه متميَّنة فلا بد من إرالتها - والذلك لا يتمَّين لها مال زكة من غيره ، بل بأيَّ مال ارتفعت حصل المطاوب . فالمال غير مطاوب انفسه فيها فلو ارتفع العارض بفير شيء لسقط الوجوب. والزكاة ونحوها لابد من بذلها وإن كان محلَّها غير مضطر اليها في الرقت والنلك عينت وعلى هذا الترتيب فيبذل المال للحاجة ، يجرى حكم سائر أنواع هذا القسم فإن قيل ؛ لوكان الجهسل مانماً من الترتب في النَّمة ، لكان مانماً من أصل التكليف أيضاً ، لأنّ العلم بالمكلِّف ؛ شرط فى التكليف ، إذ التكليف بالمجهول تكليف بما لايطاق . فلو قيل لأحد : أنفق مقداراً لا تعرفه ، أو صلَّ صاوات لاتدري كم هي ، أو انصح من لاتدريه و لاتميزه ، وما أشبه ظك ، لكان تكليفا بما لا يطلق ؛ إذ لا يمكن العلم بالمكلَّف به أبداً إلاَّ بوحى ،

⁽١) أي السارض الوقتي ولا فائدة تمود على ازالته من شغل ذمة الغير به

 ⁽ ٢) فيكون النسم الأول وهو الؤكاة مثلا متمينا محدودة المتدار ولا زيادة فيها ولا نقض فكانت القروا والكانت الحاجة فيه نمير متمينة ولا صاحبها مطوما وهنا بالعكس وصاحب الحاجة معلوم ومقدار ءا يتزمه تمير معلوم ولا ثابت فالمسكلف به هناك معلوم محمود المكلف بسببه لهير ملوم والقسيم الثاني بالمكس

وإذا علم بالوحى صار معلوماً لا مجهولا . والتكليف بالمعلوم صحيح . هذا خلف قالجواب أنَّ الجهل المالع من أصل التكليف ، هو المتملَّ تعبين عند الشار، به كنا لو قال : أعتن رقبة ا وهو بريد الرقبة الفلاسية من غير بيان فهذا هوالمهتنع . أما مالم يموس عند الشارع بحسب التكليف ، فالتكليف بمصحيح ، كا صح و النخيير بين الخصال في الكنارة ؛ إذ ايس الشارع قصد في إحدى الخسل مبن مايني . فكذلك هنا إنما مقصود الشارع سد الخلات على الجلة ؛ هذا لم يتمون في مقدار ولا في غيره

وهناضرب الت آخذ بشبه من الطرقين الأولين فليتمحنى لأحدها ، هو محل اجتهاد به كالنفقة على الأقلب والزوجات ولأجل مافيه من الشبه بالضربين احتلف الناس فيه ، هل له نرتب في الذمة أم لا ، فإذا ترتب فلا يسقط بالإعسار فالضرب الأول لاحق بضرو يات الدين ، ولذلك محض بالتنسدير والتميين ، والثاني لاحق بقاعدة التحين والتزيين ، والثالت و كل الم اجتهاد المكتفين ، والثالث آخذ من الطرقين بسبب ونين ، ملا بد فيه من النظر في كل وافعة على التميين والله أعلم

- چار فصل گیر-

وربما انضبط الضريان الأوّلان بطلب الدين (11 والكفاية ۽ فارنَ حاصل الاول أنه طلبُ مقدّر على كلِ عين مرح أعيان المكافين. وحاصل

(1) (فائدة) السنة أيضا قد تكوز كفاية كما مثلوه بنشميت الماطس وبالاضمية في حتى أهل البيت الواحد كما في النهاج الثناني إقامة الأود المارض في الدين وأهله إلا أن هذا الثاني قد (1) يدخل فيه ما يُطلَّ أن هذا الثاني قد (1) يدخل فيه ما يُطلَّ متحمًّا في النالب إلا عند كونه كنا بة ، كالمدل والإحسان و إيناء ذي القربي . وأما إذا لم يتحمَّم فهو مندوب . وفروش الكفايات مندوبات على الأعيان. فتأمل هذا الموضع . وأما الضربالثالث فأخذ شبها من الطرفين أيضاً . فاذلك اختلفوا في تفاصيله حساة كرد الذتهاء والله أعلم

المسألة العاشرة

يصح أن يتع (¹⁷⁾ بين الحلال والحرام مرتبة العفو فلا يحكم عليه أنه واحد من الخسة الذكورة ؛ هكذا على الجلة (⁷⁷⁾ ومن الدليل على ذلك أوجه (أحدها) (⁶⁾ ماتقدم من أن الاحكام الحسة اتماتتملق بأفعال المكلفين

(۱) أى قد يكون مخيرا بالجرد كالصاعات المختلفة التي لها أثرها في اقامة السمران وقد يكون ملدود بالجرد كالمدل والاحسان وسأثر النوافل والكاح وغيرها مما تقدم في الندوب بالجرد ولكن هذا الثاني انما يكون واجب كفاية أذا نظر البه كيا في النالب وقد يكون متحاجر تما كالمدل بالنسبة الادبر نتمه فيو مطلوب باقامة المساد حزياً أيضا طلبا حما الا أن قول وفروض الكفايات مندوة على الأعيان ليس كيا بن قد تكون مندوقوقت كون عيرابها كا سبق في فضه وكما أشرنا اليبق هذا لجمة و وطعمته ال فرض الكفاية قد يكون عثيرا بالجرد وقد يكون يتعجم الا بالكل وقد يتحم على البحض أبضا نادرا وبيق بعد هذا أن يتنفى أن ودي فرض الكفاية انما يناو ما يقول موقد عليه المندون فاذا ودي المدل أبضا نادرا وبيق بعد هذا أن يتنفى أن ودي فرض الكفاية انما يناب علمه تواب الندوب فإذا تأمل هوقد عليه المجموع وقد لا يناب علمه الفاعل وذك إذا كان بالجرء عجرا نامار

هذا الموضع بيدا (٧) كما كان لهذه الرتبة شبه بالحلال لانه لا طلب يتماقى جا ولا امم ق نسايا وضب بالمرام لان مثلها لو تملق به حكم لكان اللوم والذم قال يقع جن الحلال والحرام وليس لها شبه بما يطلب من الواجب والمتدون وأسا

(٣) لما لم يحكم عليها الا بأنها غير الحسة ولم يثل انها حكم شرعى سادس أو ليستحكما قال على الجلة وسيأتى الاشارة اليه آخر المسألة

(3) الدايل قامر على خصوص من النوع الثاني ن أنواع «واضم «رتبة المنفو المذكورة في الفصل الثاني ولا يدل على الباقي وسيأتي في الفصل الاول «ايضع ال يكون دليلا على البعض الباقي من النوع الثاني حيث يقول ومنها الترجيح بين الدليان عند تعارضها المن الموافقات م. 1 - مع القصد إلى الغمل ؛ وأما دين ذلك فلا . واذا لم يتملق بها حكم منها ، مع وجدانه ممن شأنه أن تتملق به ، فهو مهى المنو المشكلم فيه ؛ أى لامة تحدة به (والثانى) (() ماجاء من النص على هذه المرتبة على الخصوص ؛ فقد روى عن النبي تؤلق انه قال وإن الله فرض و المض فلانضرموها (() ونهى عن أشياء فلا تذكيكوها ، وحد حدوداً فلا تمتدوها ، وعفا عن أشياء رحمة بكم لا عن سيان فلا تبدئوا عنها » (() وقال ابن عباس : مارأيت قوما خيراً من أصحاب عمد تؤلق كما فى القرآن (يسألونك عن الميلون عن الميلون الا عن الماران عن النالون الا عاينهم ، وعن ابن عباس رضى الله عالى الغمر الله الله الله على القرآن فهو مما الله عنه الله عنه الله عنه يذكر فى القرآن فهو مما في أموال أهل الذمة ؟ فعال : العفو ۽ يعني لا تؤخذ منهم ذكاة (٥) . وقال عبيد في أموال أهل الذمة ؟ فعال : العفو ۽ يعني لا تؤخذ منهم ذكاة (٥) . وقال عبيد حرام ، وما سكت عنه فهو عفو حدال ، وما حرم فهو حرام ، وما سكت عنه فهو عفو

والثالث (٦) مايُدل على هذا المعنى في الجلة كقوله تمالى : (عفا الله عنك

 ⁽١) هذا الدئيل قاصر على النوع الثالث من مرأت العقو الآتية في النصل الثاني
 (٧)رواء الدارقطني

⁽٣) تيد، لا سيالي بعنه أثناء السألة من مثل سؤال عبد الله بن حدالة عن أبيه

⁽٤) أى فيه شبهة الحرمة ولم يرد فيه تحريم بل سكت عنه

⁽ه) از کال مناهأنه لا تؤخذ منهم زکاة بمقتفی|انس فلیس مما نحن فیه ولا محل!ترکره و آن کان معناه أنهمماسکت عنه فلا تؤخذ الزکاة لذلك كان لذكره وجه _وقد يقال انه برجيم الى قاعدة ان الكفار مخاطبون بفروع الشريعة أولا

لم أذ نْتَ لَهُم)(١) الآية فإنه موضع اجتهاد في الإذن عند عدمالنص. وقد ثبت في الشريمة العفو عن الخطأ في الاجتهاد حما بسطه الأصوليّون، ومنه قوله تمالى : (لولا كتاب من الله سبَّق لمسَّكم فيما أخفتم عذاب عظيم) وقد كان النبي عليه السلام يكره كثرة السؤال فها لم ينزل فيه حكم ؛ بناء على حكم البراءة الأصلية إذ هي راجعة إلى هذا المني . وممناها أن الأفعال ممها معفوًّ عنها ، وقد قال براي : ﴿ إِن أعظم المسلمين في المسلمين جرما ، من سأل عن شيء لم بحرم عليهم شمرم عليهم من أجل مسالته ، وقال : ﴿ ذَرُونَى مَا تَرَكَتُكُمُ فَا إِمَّا هَلَكَ مَن قَبْلُكُم بِكَثْرَة سؤالهم، واختلافهم على أُنبيائهم ۽ ماڻهيتكم عن فانتهوا ؛ وما أمْرتكم به اأتوا منه مااستطعتم » وقرأ عليه السلام قوله تعالى (ولله على الناس حجَّ البيت) الآية. فقال رجل يا رسول الله أكلَّ عام ؟ فأعرَض ؛ شمقال : يارسول الله أكلّ عام * فأعرَض ؛ ثم قال : يارسول الله أكل عام؟ فقال رسول الله عَلِيِّ ﴿ وَالنَّى نَفْسَى بِيدَهُ لَوْ قَلْتُهُا لُوجَبِّت ﴾ ولو وجَّبت ما قتم بها ۽ ولو لم تقوموا بها لڪفرتم ۽ فذرونی ماترکتکم » ثم ذکر معنی^(۲) ماتقدم وفي مثل هذا نزلت: (ياأمها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياءَ إل تُبِدَ لَكُمْ تُسُوُّكُم) الآية . ثم قال : (عنا اللهُ عنها) أي عن تلك الانسياء فعي إذاً عَفُو ۗ. وقد كره عليهالسلام المسائل وعايها ونحى عن كثرةالسؤال (وقام يوما وهو يعرف في وجهه الغضب، فذكر الساعة ، وذكر قبلها أموراً عظاماً ثم قال : كمن أحب أن يَسأل عن شيء فليسأل عنه ، فوالله لاتسألوني عن شيء إلا أخبرنكم به مادمت في مقامي هذا) قال أنس . فأكثر الناس من البُكاء حين سمعوا فلك . وأكثر رسول الله ﷺ أن يقول : سَلُوني نقام (١)عسط الدليل بقيسة الآية كأنه اذل قبل أن يتبين الذين صدقوا فهو من عمل السفو

(٧)أي من قوله فاعا هلك الخ

عبدالله الله بن حدالله الله عنه الله عبدالله الله والله الله عنه الله الله والله الله عبدالله الله والله الله عنه الله والله والاسلام دينا و و بمحمد نبيا و قال : فسكت رسول الله عرضينا والله ربا و والاسلام دينا و و بمحمد نبيا و قال : فسكت رسول الله عرضت قال عر ذلك و فتراف الآية و وقال أولا « والذي نفسي بيد لقد عمر نست على المبنة والنار آنفا في عرض هذا الماتفا وأنا أصلي و فرأ كاليوم في الخير والنسر ٥ وظاهر من هذا الماتهان قوله (ساوني) في معرض الفضي تنكيل بهم في السوال حق ير واعاقبة السؤال (١) ولا جل ذلك جامقوله تعالى : (إن تُبد كم في السوال حق ير واعاقبة السؤال (١) ولا جل ذلك جامقوله تعالى : (إن تُبد كم في السوال عنه و من المحت عن السوال عنه و منه المحت عن السوال عنه من السوال عنه عن السوال الاحت عنه الاحتال والمنا على أخف محتمالاته وإن فوض أن شد عايهم حتى ذيحوها السوال وكانوا متمكنين من ذيح أي بقرة شاؤا شدد عليهم حتى ذيحوها السوال عنه وعن حكة و ويازم من ذلك أن يكون منفواً عنه و فقد ثابت أن مرتبة السؤال عنه وعن حكة و ويازم من ذلك أن يكون منفواً عنه و فقد ثابت أن مرتبة السؤال عليه تست من الأحكام الحسة السوال المنا المست من الأحكام الحسة السؤو ثابنة وأنها ليست من الأحكام الحسة المناس المناس المساس من الأحكام الحسة المناس الأحكام الحسة المناس المناس المناس الأحكام الحسة من الأحكام الحسة من الأحكام الحسة من الأحكام الحسة من المناس الأحكام الحسة المناس ا

الله فصل کامه

﴿ ويظهر هذا المني في مواضع من الشريمة ﴾

منها مايكون متَّفقاً عليه .

ومنها مایختلف فید . فشها الجلطاً والفسیان فإنه متنق فلی عدم المواشخة (۱) الن سنه تزول تحریم مالم عمر وقیره سما یکره نه ویسیهم کالتصرش الفشیصة وزیادة التکالمد (۲) وهی من قواموند کان اللهی طبه السلام یکره کشرد السوال الی حطا (۳) لان المطابق چمعنی فردر واحد مایطانی طبه به ؛ فكل فعل صدر عن غافل ، أو ناس ، أو مخطى ، ، فهو مما عفى عنه . وسواء علميننا أفرضنا تلك الأفصال مأموراً جها أو منهياً عنها أم لا . لأنها إن لم تكن منهياً عنها ولا مأموراً بها ولا مخيّراً فيها فقد رجعت إلى قسم ما لا حكم له فى الشرع . وهو معنى العفو .

وان تعلق بها الأمر والنهى ۽ فن شرط المؤآخفة به ذَكرُ الأمر؛ والنهى والنهى على الأمر؛ والنهى والقدرة على الامتثال ۽ وذلك في المخطى ، والناسى والفافل محال. ومثل ذلك النائم والمجنون والحائض وأشباه ذلك

ومنها الخطأ فى الاجتهاد وهوراجع إلى الأوّل. وقد جاء في القرآن: (عفا الله عنك لم أذنت لمم .)وقال :(لولاكتاب من الله سَبَق) الآية .

ومنها الأكراءكان ما ينفق عليه ؛ أو نما يختلف فيه ﴿ إِذَا قُلْنَا بِحِوارَهُ فَهُو راجع الى العفو ؛ كان الأمر (١) والنهى باقيين عليه أو لا . فإن حاصل ذلك أن تركه لما ترك وفعله لما فعل لاحرج عليه فيه .

ومنها الرخص كلها على اختلافها فإن النصوص دلت على ذلك حيث نص على رفع الجناح ، ورفع الحرج وحصول المنفرة ، ولا فرق فى ذلك بين أن تكون الرخصة مباحة أو مطاوبة ، لأنها إن كانت مباحة فلا إشكال و إنكانت مطاوبة فيازمها المغو عن تقيض المطاوب ، فأكل المينة اذا قلنا بايجابه فلا بد أن يكون نقيضه وهو الترك معفواً عنه و إلا ترم اجتاع النقيضين فى التكليف يهما وهو عمال ومرفوع عن الامة.

ومنها الترجيح بين الدليلين عند تمارضها ولم يمكن الجع · فإذا ترجح أحد الدليلين كان مقتضى المرجوح فى حكم العفو . لأنه إن لم يكن كذلك لم

⁽١) أي على التوليث ف ذلك

يمكن الترجيح فيؤدى إلى رفع أصله وهو ثابت بالاجماع . ولأنه يؤدى إلى الخطاب بالتقيضين وهو باطل . وسواء علينا أقلنا ببقاء الاقتضاء فى الدليسل المرجوح و إنه فى حكم الثابت أم قلنا إنه فى حكم السدم . لافرق بينهما فى لزيم العفو .

ومنها العمل على مخالفة دليل لم يبلغه أو على موافقة دليل بلغه وهو فى نفس الأمر منسوخ أو غير صحيح لأن الحجة لم تقم عليه بعد إذ لابد من بلوغ الله الله وعلمه به . وحيئلة تحصل المؤتخذة به و إلا لزم تكايف ما لايطاق ومنها الترجيح (١) بين الخطابين عند تراحمها ولم يمكن الجم بينهها ، لا بعد من حصول العفو بالنسبة الى المؤخر ، حتى يحصل المقدم إلا لله الممكن في التكون في التكليف جما ؟ والا لزم تكليف ما يطاق وهو مرفوع شرعاً

ومنها مأسكت عنه فهو عفو لانه اذا كان مسكوتا عنه مع وجود مظنته فهو دليل على العفو فيه . وما تقدم من الأمشلة في الأدلة السابقة فهو بما يصح التمثيل به والله أعلم

عثر فصل 🐒 -

﴿وِلمَانُعِ مُرْتِبَةِ الْمُغُو أَن يُستدركُ عَلَيْهِ بَاوَحَهُ ﴾

(أحدها)أن أضال المكلفين من حيث هم مكلفون إما أن تكون بجملتها داخلة محت خطاب التكليف وهو الاقتضاء أو التخيير أو لا تكون بجملتها داخلة فان كانت بجملتها داخلة فلا زائد على الأحكام الحسة وهو المعلوب. وان لم تكن داخلة بجملتها لزم أن يكون بعض المكلفين خارجًا عن حكم خطاب

⁽١) أى أذا خوطب لى وقت واحد بفعل شيئين مما لم يمكن إيجادها مما كأن خوطب بأن يكلم النين بجمانين عتلفتين فبرجع هو تقدم خطاب أحدما على الآخر فهذا القرجيح اليخاعفو

التكليف ولو في وتمت أو حالة منا . لكن ذلك ياطل لأنا فرضناه مكلفاً فلا فلا يصح خروجه فلا زائد على الاحكام الخسة

(والثانى) إن همذا الزائد إما أن يكون حكما شرعياً أو لا فإن لم يكن حكما شرعياً ولا فإن لم يكن حكما شرعياً فلا اعتبار به * والذي يدل على انه ليس حكا شرعياً إنه مسمى بالسفو . والدفو انما يتوجه حيث يتوقع للمكاف حكم الخالفة لأمر أو نهى . وذلك يستلزم كون الممكلف به قد سبق حكمه فلا يصح أن يتوارد عليه حكم آخر من المأحكام " وأيضاً فان العفو انما هو حكم أخروى لا دنيوى * وكلامنا في الأحكام المترجهة في الدنيا * وأما إن كان العفو حكما شرعيا فإ ما من خطاب الأحكام المترجهة في الدنيا * وأما إن كان العفو حكما شرعيا فإ ما من خطاب التكليف محصورة أن الحسة ، وأنواع خطاب الدكليف محصورة أيضاً في الحسة التي ذكرها الأصوليون _ وهذا ليس منها فيكان لغواً

(والثالث) إن هذا الزائد إن كان راجعا إلى المسألة الأصولية وهي أن يقال حمل يصح أن يخلو بعض الوقاع عن حكم الله أم لا حفله ألة مختلف فيها فليس اثباتها أولى من نفيها الا بدليل ، والأدلة فيها متمارضة فلا يصح اثباتها إلا بالدليل إلسالم عن الممارض ودعواه ، وأيضاً أن كانت اجتهادية فالظاهر فيها بالأدلة المذكرة في كتب الأصول ، وإن لم تمكن راجعة إلى تلك المسألة فليست يتفهومة ، وما تقدم من الادلة على اثبات مرتبة الشو لادليل فيه ، فالأدلة النقلية غير مقتضية للخروج عن الأحكام الحسة لأمكان الجم بينها ولأن المفواخروى غير مقتضية للخروج عن الأحكام الحسة لأمكان الجم بينها ولأن المفواخروى وأنواعه فعاضلة أيضاً تحت الحسة ، فإن المقوفيها وأيضاً تحت الحسة ، فإن المقوفيها راجع إلى رض حسكم المعلأ والفسيان والأكراه والحرج ، وفاك يقتضى اما الجواز راجع إلى رض حسكم المعلم والفسيان والأكراه والحرج ، وفاك يقتضى اما الجواز يعمى الاباحة ، وإما رض ما يترتب على المخالفة من الله موقلك .

يقتضى إثبات الأمر والنعى مع رفع آثارها لممارض • فارتنع الحـــكم بمرتبة العفو وأن يكون أمراً زائداً على الحسة وفي هذا المجال ابحاث اخر

سال أيه

وللنظر فى ضوا بط ما يدخل تحت العفو ان قيل به نظر في الاقتصار به على محال النصوص نزغة ظاهرية و والانحالال فى اعتبار ذلك على الا طلاق خرق لا يرقع • والاقتصار فيه على بهض المحال دون بعض تحكم يأباه المعقول والمنقول • فلا بد من وجه يقصد محمو في المسألة حتى تقبين بحول الله • والقول فى ذلك يذحصر فى ثلاثة أغواع

أحدها . الوقوف مع مقتضى الدليل المدارض قصد نحود (١٠) و إن قوى مدارضه والشاقى ... المروج عن مقتضاه عن غير قصد أو عن قصد لكن بالتأويل والشاق ... المروج عن مقتضاه عن غير قصد أو عن قصد لكن بالتأويل والشاف ... السموم أو الشاف ... السموم أو الاطلاق كان الواقف معها واقفاً على دليل مشله معتمد على الجلة . وكذلك المعمل بالرخصة . و إن توجه حكم العزيمة فإن الرخصة مستمدة من قاعدة رفم الحرج ... كأ أن العزيمة واجمعة لليكيف و وكلاها أصل كلى فالرجوع إلى حكم المرحصة وقوف مع مامثله معتمد و لكن لما كان أصل رفع الحرج وارداً على أصل التكليف ورود الممكل ترجع جانب أصل العزيمة بوجه ما خير انه لا يخرم أصل الرجوع . لأن بذلك الممكل قيام أصل التكليف وقد اعتبر في مذهب مالك الرجوع . لأن بذلك الممكل قيام أصل النكليف وقد اعتبر في مذهب مالك

⁽۱) الواوقلمال وأن زائدة (۲) أى الوقوف مع دليل معارض يقوى وان كان نفس الدليل قبر علمي لانه مجرد ظرغير بهؤهل شيء منالشرع

فافطر فلاكفارة عليه • وكذلك من أفطر فيه بتأويل . وانكان أصله (١) غير علمي بل هذا جار في كل متأول كشارب المسكر ظاناً انه غير .سكر • وقاتل المسلم ظاناً انه كافر • وآكل المال الحرام عليه ظاناً انه حلال له • والمتطهر بماء نجس ظانًا أنه طاهر • وأشباه ذلك • ومناه المجتهد المخطى، في اجتهاده . وقد خَرَّج أبوداود عن ابن مسمود رضي الله عنــه انه جاء يوم الجمة والنبي بَلْتُي يخطب فسمعه يقول « اجلسوا فجلس بباب المسجد فرآد النبي ﷺ فقار تعالى ياعبدالله ابن مسعود » فظاهر من هذا انه رأى الوقوف مع مجرد الامر وان تُصد غيرُه مسارعة إلى امتثال أوامره . وسمع عبدالله بن رواحة وهو بالطريق رســول الله عِيْنَ وهو يقول اجلسوا فجلس في الطريق فمر به النبي ﷺ فقال « ماشأنك فقال سمعتك تقول اجلسوا فجلست فقال النبي عَلِيُّ زادك الله طاعة » وظاهر هـــذ، القصة أنه لم يقصد بالامر بالجلوس ولكنه لما سمع ذلك سارع إلى امتثاله واذلك. سأله النبي على حين رآه جالمًا في غير موضع جاوس وقد قال عابه السلام « لا يصل أحد المصر إلا في بني قريظة فادركهم وقت المصر في الطريق فقال بعضهم لانصلي حتى نأتيها وقال بعضهم بل نصلي ولم يرد منا ذلك فذكر ذلك النبي. عَلَيْهِ فَلِم يُمنُّفُ واحدة من الطائفتين » و يدخل ههنا كل قضاء قضى به القامي من مسائل الاجتهاد ثم يتبين له خطأه مالم يكن قدأ خطأ نصاً أو إجماعا أو بعض القواطع ﴿ كَذَلِكَ الترجيحِ بين الدليلينفانه وقوف مع أحدها و إهمال للآخر. فاذا فرض مهملاً للراجح فذلك لأجل وقوفه مع المرجوح . وهو في الظاهر دليل يمتبدمثله . وكذلك الممل بدليل منسوخ أوغير صحيح فانه وقوف معظاهر دليل يعتمد مثله في الجلة . فهذه وأمثالها بما يدخل تحت معنى العفو المسذِّكور . واتما قلنا الوقوف مع مقتضى الدليسل المعارض فشرط فيه المعارضة لانه ان كان غير ممارض لم يعشل تحت العفو لانه أمر أو نحى أو تخيير عمل على وفقه فلا عنب

(١) الذي بني عليه الفطر أو التأويل غير دليل أو مستند على أي لا يلزم ليه ذلك

يتوهم فيه ولا مؤآخذة تازمه بحكم الظاهر فلا موقع للدنمو فيه و إنما قيل و إن قوى معارضه لانه ان لم يقو معارضه لم يكن من هذا النوع بل(١) من النوع الذي يليه على أثر هذا فانه ترك لدليل وهنا(٢٦)وان كان أعمالًا لدليل أيضاً فأعمالهمن حيث هو أقوى عند الناظر أو في نفس الامركاعال الدليل غير المعارض فلا عفو فيه . * وأما النوع الثاني وهو الخروج من مقتضى الدليل عن غير قصداً وعن قصد لكن بالتأويل . فمنه الرجل يعمل عملا على اعتقاد إباحته لانه لم يبلغه دليل تحربمه أو كراهيته أو ينزكه ممتقداً إياحته إذا لم يبلغه دليل وجوبه أو ندبه كقريب العهد بالاسلام لايعلم ان الخرمحر.ة فيشربها أولا يعلم ان غسل الجنبة واجب فيتركه . وكما اتفق في الزمان الاول حين لم تعا الانصار طلب الغسل من التقاء الختانين . ومثل هذا كثير يقبين للمجتهدين ﴿ وَقُدْ رَوَى عَنِ مَانَاتُ انَّهُ كان لابري تخليل أصابع الرجلين في الوضوه ويراه من التصق حتى بلنه (أن النبي يَرُفُّ كَانَ يَخْلُلُ فَرِجُمُ الى القول به) . وَكَا اتَّفَقَ لأَنَّى يُوسَفَ مَمْ مَالَتُ فَي الْمُ والصاع حتى رجع الى القول بذلك ومن ذلك العمل على المحالفة (٣) خطأ أونسيا نا ومما يروى من آلحديث ﴿ وفع عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ﴾ فان صح فذلك و إلا فالمنى منفق عليه . وبما يجرئ مجرى الخطأ والفسيان في انه من غير قصد وان وجد القصد الا كراه المضمن في الحديث. وأبين (١) ليل الاصل حكمًا بل ولا من النوع الذي الح أي أنه اذا كان المبارض منسيناً لا يكون أينا من النوع الثاني لا كل التاني ترك له ليل وخروج عن مقتضاه قصدا بتأويل أو بدير قصه وما تعن بصده اعمال لدليل شيف معارضه فلا هو من الاول الذي لوحظ فيه قوة معارضه و لا هو من الثاني الذي اوسط فيه أنه ترك لدليل وخروج عنه بنير قصد أو بقصد لكن بتأويل والماسا. إنه لما كان أعمال الممارض بضيف كان أعمال أدليل غير ممارض صار لا يتوهم فيه مؤاخلة عنى يكون من مواضم العلو (٧) يشبه أل يكون منا سنط والاصل (وهذا)

(٣)يشبهان يغول هذا منظ والاصاروهما: • هم) أى يخرج من متنفى الدلل خلال أيلا يفهم الدليل وحبه أو نسيانا قدليل أما شيئاً الجبيد المدود سابقاً في النوع الأول نقد وقف فيه مع دليل لكن ظهر خطؤه في الآبيك به المنمنة بأزاة دليل أكفر علافها شرج عن الدليل وذاك وقف مع دليل ظهر خطؤه في الاجتباء به فتابد لتفرق بين التوميت في ججيم الاشتقة فيها من هذا المعنوعن عترات ذوى الميآت فانه ثبت في الشرع اقالتهم (أأفي الزلات وان لايماملها بسببها معاملة غيرهم وجاء في الحديث « أقياوا ذوى الميآت عتماتهم » وفي حديث اخر «تجافوا عن عقوبة ذوى المووة والصلاح (۲۰)» وروى المعمل بذلك عن مجد بن أبي بكر بن عرو بن حزم فانه قضى به في رجل مر آل عر بن المعمل بذلك عن مجد بن أبي بكر بن عرو بن حزم فانه قضى به في رجل مر خبر آخر عن عبد العز بز بن عبد الله بنعبدالله بن عبدالله بن عبدالله المعالمة الله المعالمة وقل أنت من ذوى الميآت ، وفي على مولى لى جرحته يقال له سسلام البربرى الى ابن حزم فأتاني فقال جرحته قلت نعم و قال سمحت خالى عرة تولى قالت عاشة قال رسول الله بياني « أقياوا فوى الميثات عثراتهم » فخلى سبياء والمعاقبه هوهذا أيضام شئون رب المرة سبعانه فانه قال (و يجزى الذين أحسنوا بالملسى الآدين يجتنبون كبائر الاتم والنواحش فانه قال (و يجزى الذين أحسنوا بالملسى الآدين يجتنبون كبائر الاتم والنواحش فانه قال (و يجزى الذين أحسنوا بالملسى الآدين يكتنبون كبائر الاتم والنواحش فانه قال (و يجزى الذين أحسنوا بالملسى الآدين يكام الدنيو ية ويقرب

⁽۱) على فرش تسايم أصل الحديث وما بعده طيس هذا من العنو اتدى فيه الكلام وهوأنه لا حرج فيه شرعا يعنى لا الم وفيه اللغدة الحج أما كونه لا يقتس منه فعيده أو لمن شجه فهذا غير موضوع مرتبة العلم التي فيها الكلام من أول الماأتهوبيد فني المسايد من أول الماأت عثراتهم المسايد من عاشقة قال عليه الصلاة والحار (اقبارا ذوى الهيأت عثراتهم قال الا الحدود) وقال الدنزي في شرح الجام الصنير انها الرلات التي لعد فيها من قال ان المحديث ضيف وقال صاحب الجام لخرجه احدق صلف والبخارى في الادب أبو داودهدا ♦ وبعد وجود الاستثناء وفهم الفرض من الحديث فلاعلينا أذا كان الحديث في منتهى الصحة فكلام الكاتب عنا اعا يتوجه الى قضاء ان حزم وليس من المديث ف مانشري

⁽ع) والعدو بالمنى الذى نقروه هو امر أخروىفراج أمثلته السابقة عنى أنه مبر عله طبعا سبق آنها بحصول المنفرة وهي حكم اخروى بالقصنة الاول واذكان قد يتبعها عدم الحدق مثل التعرب مثلا الا أن هناك أمورا لانبي، فيها دنيوا كفطأ الاجتهاد مثلا فان علموه أخروى مرف

من هذا المعنى در. الحدود بالشبهات ، فإن الدليل يقوم هنالك مفيداً للظرر في اقامة الحد ومه ذلك فاذا عارضه شبهة وان ضعفت غلب حكميا ودخيل (١١) صاحبهما في حَمَّم العفو.وقد يعدهذا الجال مما خولف فيه الدليل بالتأويل وهو من هذا النوع أيضا ^(٢) . ومثال مخالفته بالتأويل مع المعرفة بالدليل ما وقع **ف** الحديث في تفسير قوله نمالي (ليس على الذين آهنوا وعلما الصالحات أجناحٌ فما تطهيمُوا) الآية • عن قُدَامة بن مظمون حمين قال لممر بن الخطاب إن كنتُ شربتها فليس لك ان تجلدنى قال عمر ولم قال لأن الله يقول (ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات ُجناحٌ فهاطَ موا) الآية . فقال عمر انك أخطأت التأويل ياقَمَا، ة اذا اتقيت اجنبب ماحرم الله . قال القاضي اسماعيل وكا نه أراد أن هذه الحالة تكفر ما كان من شر به لانه كان ممن اتقى وآمن وعمل الصالحات وأخطأ في التأويل بخلاف من استحلمها (٣) كما في حديث على رضي الله عنه . ولمِياًت في حديث قُدَامة انه حد . وبما وقع في المذهب في المستحاضة تترك الصلاة زمانا جاهلة بالممل انه لا قضاء عليها في اتركت، قال في مختصر ماليس في المختصر لوطال بالمستحاضة والنفساء الدمُ فلم تصل النفساء ثلاثة اشهر ولا المستحاضة شهراً لم يقضيا مامضي اذاتاً ولنا في ترك الصلاة دوام مامهما من الدم. وقيل في المستحاضة اذا نركت بعد أيلم أقْرَاتُها يسيراً اعادته وان كان كثيراً

⁽۱) وهل مذالا يستطالا أم أيشا وظاهر أنه يستطافي فالبصور الشهمة فاذا استقلت الشبمة باستطاط العد لا يكونه ن مرتبة المدوالتي من وضوعا (۲) لانه الفرب التاتي من اللوع التاتي الا انه يقال عليه كيف يعد خروجا عن مقتفى الدليل بالتأويل من أنه وقوف مع الدليل العربيم (أدوؤا الحمود بالشبات) فهولم يخرج عنه بل الدليل الشام في الحدود الهمس الله كي لا تهد تخصصه لا يقال خرج عنه بل من الدليل الشام في الحدود الهمس الذي أن دلالة المام لا تشمل هذا الموضم خلالم الدراء الحدود بالشبهات من التوع التاتي يتسبعه لاته لا ترك فيه الدليل بنج قصد ولا يقعد بالتأويل.

فليس عليها قضاؤه بالواجب . وفي سماع أ بين يد عن مالك انها اذا تركة العملاة بعد الاستظهار جاهلة لا تقضى صلاتتك الأيام وراستحب ابن القلسم لها القضاء . فهذا كله مخالفة للمدليل مع الجهل والتأويل فجعلوه من قبيسل العفو . ومن ذلك أيضا المسافر يقدم (1) قبل الفجر فيظن ان من لم يدخل قبسل غروب الشمس فلا صوم له . أو تعليم الحائض قبل طاوع الفجر فنظن انه لايصح صومها حتى تعليم قبل الغروب فلا كفارة هنا وان خالف الدليل ه لانه متأول ه واسقاط الكفارة هو (1) مهني العفو

وأما النوع الناث وهو العمل عاهو مسكوت عن حكمه فيه نظر و فان خلوا بعض الوقاتم عن حكم لله مما اختلف فيه و فاما على القول بعمجة الخاو فيتوجه النظر وهو مقتضى الحديث و وما سكت عنه فهوعنو » وأشباهه مما تقدم وأما على القول الآخر فيشكل الحديث إذ ليس تم مسكوت عنه بحال بل هو الما مقيس على منصوص . والقياس من جاة الاداة الشرعية فلا ازاة إلا ولها في الشريعة على حكم فانتنى المسكوت عنه اذاً . ويمكن أن يصرف السكوت على المأل المتناسل موجود مظلته والى السكوت عنه أعمل أخفت عدم بحارى المادات مع استصحابها في الوقاتم ، والى السكوت عن أعمل أخفت عن مجارى المادات مع استصحابها في الوقاتم ، والى السكوت عن أعمل أخفت قبل من شريعة ابراهم عليه السلام ، فلاول كما في قوله تمال (وطمام الذين أوتوا السكاب حل لم) فان هذا المعوم يتناول بظاهره ماذيح والا أعيادم وكنائسهم ، واذا فظر الى المنى اشكل لان فرناج الاعباد ريادة تنافي أحكام الإسلام ، فكان النظرة بون مهد الادنة وما مفي يسن سام أقل من المسألة تقال كما المن ما الارا والمنه مع مقامي المدل المادو وبين هذا المأرى من الدبل () والم من الدبل والمنه من الدبل المادو عبد المادي عبد المادي عبد المادي عن المسألة تقال كماء (٧) ولم لم نظر واسلة الاثم وين هذا الا يطرد والمن الماقوات العام الدبية وما مني يسون الما المن المادي عبد المادي عبد المادي عبد الماد عبد الماد على المادي المادي المادي عبد المادي عبد المادي عبد المورية المعرب (٧) ولم لم نظر واسلة الاثم الإدارة المعرب المادية الاشعام الديرة عبد الماد على المادي الماد المادي المادي

سأينا يتوله ورش المرج والمنفرة

قد علم الله ما يقولون وأحل ذبائعهم . يريد واقد أعلم ان الآية لم يخص عمومها وان وجد هذا الخاص المنافى . وغلم الله مقتضاه ودخوله تحت عمدوم الله فلا ومع ذلك فاحل ماليس فيه عارض وما هو فيه لكن بحكم العفو عن وجه المنافاة . والى نحو هذا يشبر قوله عليه السلام » (وعفا عن أشياء رحة بكم لاعم فسيان فلا تبحثوا عنها » وحديث الحج أيضاً مثل هذا حين قال (أحجمنا هذا لعامنا أو للأبد) لان اعذار الله فلا يعلى أنه للابد فكر علم السلام مؤاله و بين له علة توثير المحاف المناف عن مثله . وكذلك حديث « أن أعظم المسلمين في المسافة اتماياً في المنالب من جهة إبداء وجه (١) فيه يقتضى التحريم من أن له أصلا برجع اليه في الخلية وان اختلفت نروعه في أفسها أو دخلها مهى يخيسل الخروج عن حكم في الخلية وان اختلفت نروعه في أفسها أو دخلها مهى يخيسل الخروج عن حكم فلك الأصل و وغور حديث « ذروقي (١) ماتركتكم» وأشباه ذلك

والثانى كافى الاشياء التى كانت فى أول الاسلام على حكم الاقرار ثم حرمت هدفاك بتدريج كالحرر و فاتها كانت معتادة الاستعال فى الجاهلية ثم جاء الاسلام فتركت على حالها قبل الهجرة وزمانا بعد ذلك و ولم يتعرض فى الشرع النص على حكمها حتى نزل (يسألو لك عن الحمر والمليسر) فبين مافيها من المناف والمضار وان الاضرار فيها أكبر من المنافع و وترك الحكم الذي اقتضته المصلحة وهو التحريم و لان القاعدة الشرعية ان المفسدة اذا أربّت على المصلحة فالحكم المضدة والمفاسد ممنوعة (٣) فيان وجه المنع فيهما ضير إنه لما لم ينص على المنع وان ظهر وجهه تمسكوا بالبقاء مع الأصل التابت لهم بمجارى العادات و ودخل لهم تحت العنو الى أن نزل مافي سورة الماثلة من قوله تعالى (فاجتغيره) فحيلتذ

⁽۱) أى فهر يسكت عنه أى يترك الاستفصال فيه مع وجود مظنته (۲) غلا يستفصوا فيترتب على ذلك تفصيل لا يكون فيه معلمة كم

⁽٣) وقام الألمينيم الأألتمر بم يدأس هذه الآيَّة لاَّهُ ذَكَرَ مَا يُنتشى الحرمة لكن لما لم يُدرر تحسّكوا الاِدّ صل بمصفى الدادة لكال متوا

استقر جكم التحريم • وارتفع العفو • وقــد دل على ذاك قوله تعالى (ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات ُحنَاحٌ فما طعموا) الآية . فانه لما حرمت قالوا كيف بمن مات وهو يشربها فنزلت الآية • فرفع الجناح هو معنى (١) العفو • ومثل ذلك الربا المعمول به في الجاهلية وفي أول الأسلام - وكذلك بيوع الغرر الجارية بيتهم كبيع المضاءين والملاقيح ، والنمرقبل بدو صلاحه ، واشباه ذلك كالها كانت اسكوتًا عنها . وما سكت عنه فهو في معنى العفو . والنسخ بعدذلك لابرفع هذا المعنى لوجود جملة منه باقية الىالآن علىحكم اقرار الاسلام كالقراض والحكم في الخنثي بالنسبة الى الميراث وغيره • وماأشبه ذلك ممانيه عليه العلماء • والشالثكا فيالنكاح والطلاق والحج والممرة وسائر أفعالها الاماغيروا فقدكا وا يغملون ذلك قمل الاسلام • فيفرقون بينالنكاح والسفاح • ويطلقون ويطوفون بألبيت أسبوعا • و عسحون الحج الاسود • و تسعون من الصفا والم وة • و ملمون و يقفون بمرفات - و يأتون مزدلفة - ويرمون الجار ويعظمون الأشهر الحرم ويحرمونها • وينتساون من الجنابة • وينساون موتاهرو يكفنونهم ويصاون عليهم • ويقطعون السارق ويصلبون قاطع الطريق الى غير ذلك مماكان فيهم من بقايا ملة أبيهم ابراهيم • فكانوا على ذلك الى ان جاء الاسلام فبقوا على حكمه حتى أحكم الاسلام منه ماأحكم ، وانتسخ ماخالفه فدخل ما كان ق ل (٧) ذلك في حكم العفو بما لم يتجدد فيه خطاب زيادة على االمقى من الاعسال المتقدمة - وقد نسخ منها مانسخ وأبق منها ماأبق على المعود الاول • فقد ظهر مهذا البسط مواقع المغو في الشريمة وانضبطت والحدلله على أقرب ما يكون أعمالاً لأدلته الدالة على ثبوته ١ الا أنه بقي النظر في العفو هل هو حكم أم لا ٠ واذا قيل حكم فهل برجعالي خطاب التكليف . أم الى خطاب الوضع . هذا محتمل كله . ولكن لما لم يكن مما

 ⁽³⁾ تبه لهذافهو يؤيد ماقلاء في معني الدفو وأن الاصل فيه الحكم الاخروى والاحكام الدنيوية أن وجدت تكون تابية له
 (4) مما استمروا عليه مدة ثم نسخ

يغبني عليه حكم على لم يتأكد البيان فيه فكان الأولى نركه والله الموفق الصواب

المسال الحادية عشرة

طلب الكفاية يقول العلماء بالأصول انه متوجه على الجميع . لكن اذا قام به به شهم سقط عن الباتين . وما قابه صحيح من جهة كلى (١١) الطلب . واما من جهة جزئيه فنيه تفصيل . وينقسم أقساما . وريماتشمب تشمياً طويلا واكن الطاب المجملة من ذلك أن الطلب وارد على البعض . ولا على البعض كين كان ولكن على من فيه اعلية القيام بذلك الفسل المطالب لا على الجميع عوما والدليل على ذلك أمور احدها النصوص الدافعل ذلك كقوله تعالى (وما كان المؤمنون لينه فروا كافة فلولا نفر من كل فرقه منهم طائفة الآية ، فوردالتحضيض على طائفة لا على الجميع . وقوله (ولتكن (٢) منكم أمة يدعون ألى الخير و يأمرون بالمروف) الآية ، وقوله تعالى (واذا كنت فيهم فأقت لهم الصلاة فلتشم طائفة منهم) الآية الى آخرها ، وفي الترآن من هذا النحو أشياء كثيرة ورد الطلب فيها أنصا على البعض لا على الجميع * والثانى مائبت من القواعدالشرعية القطمية في فيها المعنى كالامامة (٢) الكبرى أو الصغرى ، فأما أنما تتعين على من فيه همذا المفنى كالامامة (٢) الكبرى أو الصغرى ، فأما أنما تتعين على من فيه الكانة (١) أما عامة ، فيها المعنى عامة والكاني والا فيا العالمة (١) أما عامة الكانية والا فيا العالمة (١) أما عامة الكبرى أو العالمة النامة (١) أما عامة المنه عنه الكانون (١) أما عامة الكري أو العالمة (١) أما عامة المنه على الكانون الكانون والا فيا العالمة (١) الكبرى أو العالمة (١) عامة على من فيه الكانون (١) أما عامة (١) عامة وقرية وقرية الكانون والا فيا العالمة (١) عامة وقرية وقرية وقرية الكانون والا فيا العالمة (١) عامة وقرية وقرية وقرية الكانون والا فيا العالمة (١) عامة وقرية و

(1) أي باعتبار تجموعة فروض الكذابات والا فيذا اسما يتوجه على بعض المكا فيت التأخاف التأخوف وهذا على هذا المنو وهذا عبرالخلاف بين الاصولين في أن حتيجه على الكلى الاقرادي كم هو التحقيق أو المجموعي كما هو مقابله لأن خلافي يحرى هذا أبط عد تسلم سائلة هذا اللرض الان خلافية بحرى هذا أبط عد تسلم سائلة هذا اللرض التأخرات التأخرات التمامل لهذا اللرض الورد عليه الطف المراد به كل البحق الاقرادي أو المجموعية المناخرات لا تعلى على الدين بالرائحة المنافرية بالمناخرة المنافرة على الدين بالرائحة المنافرة المنافرية بالمنافرة المنافرة ا

(٣) مَدَهُ الآيَّانُ لا تَدَلَّ عَلَى أَنَّ الطَّلَى مَتَوْجُ الْمُ لَلَّمِسُ بل الْهَامِّ أَلْ يَدُولُ الْمَخْ عليكم جيماً أن يكون بمشكم النَّاهُ للقال داعياً الى الحَبرائُ مثلاً ومنى توجه الطّلب على الحَجيه ان يَنهنوهم لذك وبعدوم له ويناونوهم بكل السائل ليتعنق هذا الهم من المسلحة غان لم يحصل هذا الهم من المسلحة أثم جميع المكانين النَّامُل وغيره وفي مثله (واتقوا فتنة لا تصين الذين ظلمواً) الح

(٣) على رأيه يكون الأم الآرسيد لاخلافة فاتما من كان فيه الاوصاف التميرة المخلافة لا غيروليسة الرائح الله المجروليسة المخلوبة لا غيروليسة الأمة بالمحمد الأمة بالمحمد الأمة بالمحمد المحمد ا

أوصافها المرعية لا على كل الناس - وسائر الولايات بتلك المنزلة انما يطلب (١١ بها شرعا باتفاق من كان اهلا القيامهاوالغَناء فيها . وكذلك الجهاد حيث يكون فرض كفاية ــانما يتعين (٢) القيام به على من فيه نجدة وشجاعة .وما أشبه ذلك من الخطط الشرعية • اذ لا يصح أن يطاب بها من لا يبدى ، فها ولا يعيد ؛ فانهن باب تكلمف مالا بطاق بالنسبة إلى المكاهب، ومن باب العبث بالنسبة الى المصلحه المحتلمة أو الفسدة المستدُّفية. وكلاهما باطل شرعا

والثالث ماوقع من في اوي (٣) العلماء ، وماوقع ايضا في الشريعة من في الله عن الله ي فن ذلك ماروي عن محمد رسول الله صلى الله عليه وسلموقد قال لابي ذر (١٠) «يا أباذر " اني أراك ضَعيفاً واني أحباك اأحبانف يلاتأ ، رنَّ على اتنبن ولا تَولَّين مال يتم وكلاًالامرين من فروض الكفاية ؛ ومم ذلك فقد نهاه عنها . فاد فرض إهمال الناس لما لم يصم (٥) أن يقال بدخول أبي ذرف حرج الاهمال ، ولا من كان مثله ، وفي الحديث: « لا تَسأل الإ مارة (٢) » وهذا النهي يقتضى الهاغير عامة الوجوب و ونعى أبو بكر رضى الله عنه يمض الناسعن الامارة ، فامامات رسول الله على وليها أبو بكر فجاه الرجل فقال: نهيتني عن الامارة نموليت؛ فقال له : وأناالآن أنهال عنها. واعتذر له

(١) بل الذي يقال انما تسند الى من كان أعلا ولكن المطالب بذك الجيم (٢) اسنا في فرض العين فهـــذا مـــلم أنه انما يتمين على هؤلاء ولكن علَّينا جيبا أن بحصل ذلك وبالجملة فالقيام فعلا بالصلحة اأنما يسند الى من يتأهل له وقد يكون الطنبالمتوجه اليه فيذلك طلب عين أذا لم يوحد متأهل خلافه قال وجدكان الطلب لا يزال كفائبا كندر. ممن لم تأهل ويكون الفرق بين المتأهل وغير. أن غير المتأهل عليه ان يعمل ايةوم عا المُتَّأْهِلُ وَالْمُتَّأْهِلِ عَلَيْهِ ذَلِكَ وَعَلِيهِ أَذًا تَمَيْنَ لِهَا أَنْ يُعْوِمُ مِا

(٣) من فتاوي العلماء تمتم دليلا في مثل هذا وهوأصل كبير في الدين يسفى عليه كما قلنا أحكام تشمل الأثَّمَّة أولا تشملها ؟ ﴿ ﴿ وَاهْ مُسلِّمُ وَأَبُو دَاوِدُ وَغَيْرِهُمْا عَنِ أَبِّي ذَرَّ (٥) وهذا صريع فيها قررناه من أنه بنني على كلامه أن المخاطب بنرض الكفاية خصوص من فبه أهلية له فلو أهمل لم تأثم الامة حتى لو فرض أن المسلمين كالرفيهم واحد فقط أهلا المخالفة ولم يتوسدها كان هو الآئم فقط وهل بنال الحالفة بشير الائمة التي تبهد اليه بها ؟ فاذا لم تنهمنه الاءة وتبايعه كانت آئمة قطمأ (٦) بها ، : (فانك أن أعطيتها عن مسا"لة وكلت اليها . وأن أعطيتها عن تمير مسا"لة

أمنت عليها) قال في المشكاة : متفق عليه

عن ولا يته هو بأنه لم يجد من ذلك بدا ، وروى أن تميا الدارى استأذن عرس عن ولا يته هو بأنه لم يجد من الشعال والت الخلطاك رضى الله عنهما في أن يقصى بهفنمه من ذلك ، وعو من مطاوطت الكفاية أعنى هذا النوع من القصص الذي طلبه تمم روسي الله عنه ـ وروى نحوه عن على ابن الى طالب رض الله عنه

وعلى هذا المسهم جرى العلماء فى تقرير كذير من فروض الكفايات : فقد جاء عن مالك أنه سئل عن طلب العلم : أفرض هو ؟ فقال : امّا على كل الناس فلا . يعنى به الزائد على الذ ض العينى و وقال أيضاً : أمّا من كان فيه موضع للامامة فلا جنهاد فى طلب العلم عليه واجب ، والاخد فى العناية بالعلم على قدرالنية فيه وقتسم كا ترى فجعل من فيه قبولية للامامة بما يتمين عليه و ومن لا ، جعله مندو با اليه . وفى ذلك بيان انه ليس على كل الناس (١١) . وقال سحنون : من كان أهلا للامامة الخيد و فأمرون بالمعروف و ينهون عن المنكر) ومن لا يعرف المعروف كيف يأمر به 1/ أو لا يعرف المنكر كيف ينهى عنه 17

وبالجلة فالامر في هذا المني واضع . وباق البحث في المسألة موكول الى علم الاصيل

لكن قد يصح أن يقال انه واجب على الجميع على وجه (٢) من التجوز ، لان القيام بذلك الغرض قيام بمصلحة عامة. فهم مطلو بون بسدّ ها على الجلة • فبمضهم هو قادر عليها مباشرة ، وذلك من كان أهلالها • والباقون ــو انراير قدروا عليها ــقادرون

 (١) اى النيام به نسلا وهذا لا تزاع فيه لائن طبيعة فرض الكفاية انسه يقوم به أحد التأملين له

(٧) مذا مع توله سابقا فلو فرض اجال التج يتنفى أنه ليس وجويا حقيقيا بحيث يأثم الجميع بالتحريق التحريق التحريق

على اقامة القادرين - فمن كان قادراً على الولاية فهو مطاوب باقامتها - ومن لا يقدر عليها مطاوب بأمر آخر وهو إقامة ذلك القادر واجباره على القيام بها - فالقادر اذاً مطاوب بأ قامة الفرض - وغير القادر مطاوب بتقديم ذلك القادر - إذ لا يتوصل الى قيام القادر إلا بالاقامة بمن باب مالا يتم الواجب إلا به - ومهذا الوجه يرتفع مناط الخلاف فلا يبقى للمخالفة وجه ظاهر

حر نصل کے۔

ولا بد من بيان بعض تفاصيل هذه الجلة ليظهر وجهها وتتبين محمها بحول الله وذلك أن الله عز وجل خاق الخلق غير عالمين بوجوه مصالحهم لافي الدنيا ولا في الآخرة و ألا ترى الى قول الله تمالى: (والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً) و ثم وضع فيهم العلم بذلك على التدريج والتربية ، تارة بالألهام كا يلهم العلفل التقام الثندى ومصه ، وفارة بالتعليم وفعلل الناس بالتعلم والتعليم لجميع ما مستجلب به المصالح، وكافة ماتمراً به المفاسد، أنهاضا لما جبل فيهم من تلك الذرائز الفعلرية، والمطالب الإلهامية ع لا زذلك كالاصل لقيام بتفاصيل المصالح كان ذلك من قبيل الافعال أو الاقوال أو العادم والاعتقادات أو الآداب الشرعية أو المادية وفي أثناء السابة بذلك يقوى في كل واحدمن الخلق مافعلر عليه . وما أيلم لمن تفاصيل الأحوال والأعمال الاوقد تجم على ظاهره مافعلر على وأوليته ، فترى واحداً قد تهياً لهلب العلم ، وآخر لعلم الرياسة، وآخر التصنع بمعض المهن الحتاج اليها، وآخر الصراع والنطاح والياسائر الإمور،

هذا وانكان كل واحدقد غرز فيه التصرف الكلي مفلا بدف غالب العادة من غلبة المعنى عليه وفيرد التكليف عليه معلماً مؤدماً في حالته التي هو عليها وفند خلك ينته بفي العالم العالم العالم في العالم على كل مكلف فن شده من تلك المعالد بات عاهر فاهض فيه م ويتمين على الناظر من فيهم الالتفات الى تلك الجهائد وفيراً عونهم بحسبها ،

و براعونها الى أن تخرج فى أيديهم على الصراط المستقم ، ويعينونهم على القيام بها ، و يحرض بهم على الدوام فيها ، حتى يبرزكل واحد فها غلب عليه ومال اليه من قالك الخطط . ثم يخلى بينهم و بعن أهلها ، هيما الوئيس و بهم ليكونوا من أهلها ، اذا صارت لهم كالا وصاف الفطرية ، والمدركات الضرورية ، فسندذلك يحصل الانتفاء ، وتعلم يقي-ة تلك التربية

فاذا فرض مثلا واحد من الصبيان ظهر عليه حسن ادراك ، وجودة فهم ، وفره حفظ أن يسمع وان كان مشاركا في غير ذلك من الاوصاف ميل به يحمد داك القصد ، وهمدا واجب على الناظر فيه من حيث الجلة ، مراعاة لما يرجى فيه من النيام مصلحة التعليم ؛ فطلب بالتعلم وأدب بالآداب المشتركة بجميع العلام ، ولا بدأن عال منها الى بعض فيؤخذه ، ويعان عليه ، ولكن على الترتيب الذي نص عليه ربانيو العلماء ، فاذا دخل في ذلك البعض قال به طبعه اليه على الخرس ، وأحبه أكثر من غيره ، ترك وماأحب ، وخص بأهله ؛ فوجب عليهم انهاضفيه حق أخذمنهماقدر له عمن غير إهال له ولا ترك لمراعاته ، ثم ان وقف هنالك فحس ، وان طلب الاخذ في غيره أو طلب به فسل لماعة فيه مافيل فيا قبله ، وهكذا إلى أن يقتهي

كافر بدأ بعلم العربية مثلا – فانه الأحق بالتقديم – فانه يصرف إلى معلميها فصار من رعيتهم ، وصاروا هم رعاة له . فوجب عليهم حفظه فيا طلب يحسب مايليق به وبهم ، فان انتهض عزمه بعد إلى أن صاريحفق القرآن صار من رعيتهم ، وصاروا هم رعاة له كفتك . ومثله ان طلب الحديث أو التقله في الدين إلى سائر مايتعلق بالشريعتين العادم . وهكذا الترتيب فيدن فنهر عليه وصف الا قدام والشجاعة وتدبير الأمور . فيال به نحو فلك ويعلم آدابه المشتركة ، ثم يصار به إلى ما هو الأولى فلا فولى من صنائع التدبير :

كالمرافة أو النقابة أو الجندية أو الهداية أو الامامة أو غيرفلك مما يليق به ، وما خور أنه المنابة قرم . وبذلك يتربي لكل قطر هو فرض كفاية قرم . لا نه سير أولا في طريق مشرك غيث وقف السائر وعجز عن السير فقد وقف في مرتبة مختاج اليها في الجلة . وان كان به قوة زاد في السير الى أن يصل الى أقصى النيات في المفروضات الكفائية ، وفي التي يندر بن يصل اليها ، كالاجتهاد في الشريمة والامارة ، فيذلك مستقيم أحوال الدنيا وأعمال الآخرة

فأنت ترى ان الترق في طلب الكفايه ليس على ترتيب واحد، ولا هوعلى الكفاية ليس على ترتيب واحد، ولا هوعلى الكفافة باطلاق ، ولا على البمض بإطلاق ، ولا هو مطلوب من حيث المقاصد دون الوسائل ، ولا باللكس ؛ بل لايستح أن ينظر فيه نظر واحد حتى يفصل بنحو من هدا التفصيل ، ويوزع في أهل الاسلام، عثل هذا التوزيع. والا لم ينضبط القول فيه بوجه من الوجود ، والله أعلم وأحكم

المساله الثانية عشرة

ماأصله (1) الاباحة للحاجة أو الضرورة الا أنه يتجاذبه العوارض المضادة لأصل الاباحة وقوعاً أو توقعاً هل يكرّ على أصل الاباحة بالنقض أولا ؟ هذا محل نظر واشكال . والقول فيه انه لايخاو اما أن يضطر الى ذلك المباح أم لاء واذا لم يضطر اليه ظما أن يلحقه بتركه حرج أم لاء فهذه أقسام (1) ثلاثة.

فو أحدها ﴾ أن يضه علم إلى فعل ذلك المباح فلا بد من الرجوع الى ذلك . المباح فلا بد من الرجوع الى ذلك . (١) أى ما كان أصله مباط كالا كل والشرب والبيع والشراء والكاء اعشرالله . (١) أم ما خمة بلحقه يسبها طبق شديد وحرج لو ترك شله . وهو مع كونه مضطرا الله أو عماجاً الله تعرض له مضدة واقدة بالشل أوصوقه مؤيل يعتبر جانباللاحق من المصندة فتتفي حكم الاباحة فيصد عنوها مع أنه ضرورى أو حاجي أولا يعتبر الطارئه . ويقد لاحرج في استهاله ؟ وقد مثل الفهرورى في المبألة المفاصة عشرة أمن كتاب الافة المساحرة والمستوارة الذي لابلم غالبامن لقاء المتكر أو إملابستاع بسبه. وسيشل ممتا لما في ترافع عنافية الناس

 الأصل وعدم اعتبار ذلك العارض لأ وجه . منها أن ذلك المباح قد صار واجب الخفل ولم يبق على أصله من الاباحة • واذا صار واجباً لم يعارضه الا ما هو مثله في العارف الآخر أو أقوى منه • وليس ترض المسألة هكذا فل يبق إلا ان يكون طرف الواجب أقوى الابعمن الرجوع اليه . وذلك يستازم عدم معارضة الطوارى . والتافي كه أن محان الاضطرار منتفرة في الشرع . أعنى ان إقامة الضرورة معتبرة ، وما يطرأ عليمن عارضات المناسد منتفر في جنب المصلحة المجتلبة وكا اغتفرت مفاحد أكل الميتة والاسم ولحم الحفز برواشباه ذلك في جنب الضرورة لاحياه الناسطة والمحافظة الشرورة المختلف المناطرة . وكالمناف المعارة . وكذلك النطق بكامة الكفر أو الكذب حفظً اعتبارالهارض المصلحة الفرورية

﴿ والتال بُه انا لو اعتبرنا الموارض ولم انتفرها لأدى ذلك الى رفع الاباحة (1) رأساً . وذلك غير صحيح كاسياقي في كتاب المقاصد من أن المكلل اذا عاد على الأصل بالقض سقط اعتباره واعتبار الموارض هنا اتما هي من ذلك اللباب ، فأن البيع والشراء حلال في الأصل ؛ فاذا اضطر اليه وقد عارضه موانع في طريقه فقد الموانع من المكملات كاستجاع اشرائط ، واذا اعتبرت ادى الى ارتفاع مااضطر اليه ، وكل مكمل عاد على أصله بالنقض فباطل ، فا نحن فيه هشاله

والقسم الثاني أن لايضطر اليه ولكن يلحقه بالقرك حرج فالنظر يقتضى الرجوع الى أصل الاباحة وترك اعتبار الطوارى، و اذ الممنوعات قد أبيحت رفعاً للحرج كما سيأتى لابن العربي في دخول الحلم ، وكما اذا كثرت المناكر في الطرق والاسواق فلا يمنع ذلك التصرف في الحاجات اذا كان الامتناع من التصرف حرباً بيناً (وما جعل عليكم في الدين من حرج) وقد أبيح الممنوع وفعاً للحرج كالقرض الذي فيه بيع الفضة بالفضة ليس يداً بيد ، وإباحة العرابا ،

⁽١) الاباحة هنا بمني الاذنكا هو ظاهر

وبهيم ماذ كره الناس في عوارض التكاح (١٠) عوعوارض مخالطة الناس ، وما شبه ذلك. وهو كثير ، هذا وان ظهربيادى، الرأى (١٠) الخلاف هينا فان قوماً شددوا فيه على اغسهم وهم أهل علم يقندى بهم ومنهم من صرح فى الفتيا بمقنعى الاتكالف واعتبار الموارض ، فهؤلاء أما بتوا فى المسألة على أحد وجهين: إما انهم شهدوا بعدم الحرج لضعفه عندهم وانه بما هو ممتاد فى التكاليف أو أكثرها. المساد مثله فى التكاليف غو أكرها. وقد تبين ذلك فى القسم المنابى من قسمى الاحكام ، وإما أنهم عماوا وافتوا باعتبار الاصطلاح الواقع فى الرخص، فرأوا أن كون المباح رخصة يقضى برجحان المتبار الاسكاد والواقع فى الرخص، فرأة انكن المباح رخصة يقضى برجحان والكلام فى عندا الحيال أيضاً مذكور فى قسم الرخص، وربما اعترضت (١٠) فى طريق المباح عوارض يقضى مجموعها برجحان اعتبارها وولان ما يلحق فيها من المفاسد أعظم بما يلحق في تركه المفاسد أعظم بما يلحق في تركه المفاسد أعظم بما يلحق في تركه وهذا أيضا عجال احتى بشرك الأصل المؤت بشرك الألحرج اللاحق بمرك المقتمالي وهي، ماأنة ترسمها الما يضا واللاحق بمرك المقتمالي وهي مسألة ترسمها الآن بحول المفتمالي وهي المؤتمالي وهي المؤتمالية وهو المؤتمالية وهو مأله المؤتمالية وهو مؤتمالية وهو المؤتمالية وهو مؤتمالية وهو المؤتمالية وهو المؤتمالية وهو المؤتمالية وهو المؤتمالية وهو المؤتمالية وهو مؤتمالية وهو المؤتمالية وهو

(1) اى اذا ترتب على النكاح دخول فى كب الشبهات وارتكاب بعض المنوعات قاوا ال هذا الا يمع الكتاح . وسرض المعقاطة وقوع أو توقع سام المتكرات ورؤيتها . ومع الا هذا الا يمع الكتاح . وسرض المعقاطة وقوع أو توقع سام المتكرات ورؤيتها . ومع (٧) وعليد يكون خلاقا في الله خلاط معتباً السوارض (٣) سيد كل أن فيه مرجا لقاوا بعدم احتبار السوارض (٣) سيد كل النسم النات أثناء المسألة الآت بعد أن يتكلم في صدوها ما يشرح فيه ما يعتبى طرح وسقة، وكنته سام غير عاسب أذ أنه عقد مسألة خاصة لبيت فيه أن يلحقه بالترك له حرج وسقة، وكنته سام غير عاسب أذ أنه عقد مسألة خاصة لبيت فيها تقاصيل بعض أحسكام الشمها التاقيق المائلة التاليان همنا دون عقد مألة عاصة بيت المنات التاليات المائلة المائلة لبين بأكثر ولا بأهم مما ذكره في سياد في ما التم التالي في المائلة التالية في سياكم ولا بأهم مما ذكره في عال منا بيا فيها القدم المائلة منالة من القدم كان هذه المنات بالعابة عالم وسيم عا يمني القدم المائلة عالية عمر وسيه قال هنا جاء فيها القدم المائلة عنا وسم عما يمني القدم المائلة عنه المنا بالديم المائلة عنه المنا بالديم المائلة عنه المنا بالديم المائلة عنه المنا بالديم المنافية عند وسيه قال هنا بيا فيها بالقدم المائلة عند وسيه قال هنا بالقدم النافية عشرة وأيشا قانه مع كونه فرض القدم المنافية عالم وسيه قال هنا بهاء فيها بالقدم النافي في المنا عنمي القدم النافي. قالصيم غير وسيه قال هنا بهاء فيها بالقدم النافي في المناه من كونه فرض القدم النافي. قالصيم غير وسيه

المسالة الثالث: عشرة

فنقول: لايخاد أن يكون فقد الموارض بالنسبة الى هذا الاصل من باب المكمل له في بابه ، أو من باب آخر هو أصل في نفسه . فان كان هذا الثاني فاما ان يكون واقدًا أو متوقعاً . فان كان متوقعاً فلا أثر له مع وجود الحرج لان الحرج بالترك واقع وهو مفسدة ، ومفسدة المارض متوقعة متوهمة فلاتمارض الواقع ألبتة . وإما ان كان واقعاً نهو محل الاجتهاد في الحقيقة . وقد تكون مفسدة الموارض فيه أتم التمارض والترجيح • وان كان الاول فلا يصح التعارض ولا تساوي المفسدتين ، بل منسدة فقد الاصل أعظم . والدليل على ذلك أمور :

« أحدها » ان المكمل مع مكمايه كالصغة مع الموصوف وقد مر(١) بيمان ذلك في موضعه . واذا كان فقد الصفة لا يعود بفقد الموصوف على الاطلاق (٢) _ بخلاف المكس _ كان جانب الموصوف أقوى في الوجود والعدم ، وفي المصلحة والمنسدة و فكذا ما كان مثل ذلك

« والثاني » ان الأصل مع مكمالاته كالكلى مع الجزئي . وقد علم (٣) ان الحلى اذا عارضه الجزئي فلاأثر للجزئي . فكذلك هنا لاأثر لفسدة فقد المكمُّل في مقابلة وجود مصلحة المكمَّار

« والثالث » إن المكمل من حيث هو مكمل إنما هو مقو لا صل المصلحة ومؤكد لها . فغوته أنما هو فوت بعض المكملات . مم أن أصل المصلحة باق واذا

⁽۱) براج (۲) أى وقد يعود اذاكات صفة لازمة لتحقيق! الماهية (۳) وسيأتى فى أول باب الأدلة فراجه لتعرف متى عدم أثر الجزئى فى مقابلة السكلى

كان باقيا لم يعارضه ماليس في مقابلته .كما ان فوت أصل المصلحة لا يعارضه مقاء مصلحة المكمل وهو ظاهر

والتسم الثالث ، ن القسم (1) الاول وهو ان لا يضطر الى أصل المباح ولا يلحق بتركم حرج . فهو محل اجتهاده وفيه تدخل قاعدة الفرائم بناء على أصل التماون على الطاعة أو المصيم . فان هذا الاصل متفق عليه فى الاعتبار . ومنه (٧) مافيه خلاف كالفرائه فى البيوع واشباه بايوان كان أصل الفرائم أيضاً متمقا عليه . و يدخل فيه أيضاً قاعدة تمارض الاصل والغالب . والخلاف فيه شهير . ومجال النظر فى هذا القسم دائر بين طرف ننى واثبات متفق عليهما . فان أصل النماون على البر والتقوى أوالاتم والعدوان مكمل لما هوعون عليه . وكذلك أصل الذرائم. و يقابله فى الطرف الآخر أصل الاذن الذى هو مكمل لا مكسل .

ولن يقول باعتبار الاصل من الاباحة ان يمتج بأن أصل الاذن راجع الى معنى ضرورى واذ قد تقرر ان حقيقة الاباحة التي منظير، حقيقة تلحق بالضروريات وهى أصول المصالح، فهي في حكما لخادم لها ان لم تكن في الحقيقة الجعاء فاعتبار المعارض الفروري في الجلة واذا كان كذلك صار جانب المباح أرجع من جنب معارضه الذي لا يكون مثله. وهو خلاف الدليل . وأيضاً ان فرض عمم اعتبار الأصل لمعارض الشارع لا نه مظانته ، وأطلق هذا النظر ،أو شك أن يصار فيه الى الحرج الذي رضه الشارع لا نه مظانته ، اذ عوارض المباح كثيرة . فإذا اعتبرت فرعاضاق المطلق وتعدر المخرج أفيصار الى القسم الذي قبله وقد مر ما فيه (٤) . ولما كان إحال الأصل من الاباحة هو الى القسم الذي قبله وقد مر ما فيه (٤) . ولما كان إحال الأصل من الاباحة هو

 ⁽١) لماه من التقسيم الاول اى التقسيم فى أول المسألة السابقة
 (٣) أي درة دعه

⁽۲) آی من فروعه (۳) آی لا جل معارف فالام انتعلیل (۳) آی لا جل معارف فالام انتعلیل

⁽⁴⁾ وهو قوله وان كان الاول فلايصح التمارض الح

المؤدى الىذلك لم يسغ الميل البه ولاالتمريج عليه . وأيضا فاذا كان هذا الاصل دائراً بين طرفين متفق عليها وتعارضا عليه لم يكن الميل الى أحدهما بأولى من الميل الي الآخر .ولا دليل في أحدهما إلا ويعارضه مثل ذلك الدليل • فيجب الوقوف إذا . الا أنَّ لنا فوق فلك أصلا أعر(١): وهوأن أصل الاشياء اما الاباحة واما المغر. وكلاه إيقتضي الرجوع الى مقتضى الاذن • فكان هو الراجح

ولرجح (٢) جانب العارض أن يحتج بأن مصاحة المباحمن حيثهو مباح الخير فى تحصيلها وعدم تعصيلها وهو دليل على إنها الاتبلغ مبلغ الضروريات وهى كذلك أبدا ولانها متى بلفت ذلك المبلغ لم تبق مخيراً فيها وقد فرضت كذلك مداخلف. واذا نخير المكاف فيم فذلك قاض بعدم المنسدة في تحصيلها. وجانب العارض يقضى بوقوع المنسدة أوتوقمها وكلاها صادعن سبيل التخيير وفلا يصحر والحالة هذم أن تكون مخيراً فيها . وذلك معنى اعتبار العارض المعارض دون أصل الاباحة. وأيضا فان أصل المتشابهات داخل تحت هذا الاصل ؛ لأن التحقيق فيها انها راجعة الى أصل الاباحة - غير أن توقع مجاوزتها إلى غير الاباحة هو الذي اعتبره الشارع، فنعى عن ملابستها . وهو أصل قطمي مرجوع اليه في أمثال هذه المطالب، وينانى الرجوع إلى أصل الاباحة . وأيضاً فلاحتياط للدين ثابت من الشريعة مخصص لموم أصل الاباحة اذا ثبت؛ فان المسألة مختلف فيها . فن قال ان الاشياء قبل ورود الشرائم على الحظر فلا نظر (٣)في اعتبار الموارض ؛ لانها ترد الاشياء إلى أصولها فجانبها أرجح • ومن قال الاصل الاباحة أوالمغو فليس ذلك على عمومه باتفاق، بل له مخصصات . ومن جلتها أنالا يعارضه طاري. ولا أصل . وليست مسألتنا بمفقودة المعارض . ولا يقال انهما يتعارضان لامكان تخصيص أحدها

⁽١) لا يُم الدليل الثالت الا به (٣) حججه متيلة أما الاول فعطابيات لاتثبت عند بمشها (٣) أَى قَلا تُحتاج إلى نظر في ذَلك بن الابد من اعتبارها

بالآخر في كا لا يصحأن يقال ان قوله عليه السلام : « لا يرث المسلم السكر الكافر » (1) معارض لقوله تعالى: (موصيكم الله في أولا دكلله كو مثل خط الانتيين). وأوجه الاحتجاج من الجانبين كثيرة ، والقصد التنبيع في انها اجتهادية كا تقدم ، والله أعل

القسم الثاني من قسمي الأحكام
 وهو يرجع الى خطاب الوضع و وهو ينحصر (٢) في الأسباب ، والنروط ،
 والموانم ، والصحة والبطائان ، والمزائم والرخص ، فهذه خسة أنواع . فالاولينظر

فيه في مسائل

ألحسالة الاولى

الافعال الواقعة في الوجود المقتضية لأمورتشرع لأجلهاء أو توضع فتقتضيها على الجلة ضربان :أحدهما خارج عن مقدور المسكلف، والآخر ما يصح دخوله تحت مقدوره.

فالأول قديكُونسبباً ءو يكون شرطاً ءو يكون مانهاً فالسبب مثل (٢) كون الاضطرار سببا في إياحة المينة ، وحوف العنت سببا في إياحة نكاح الاماء، والسلس سببا

(١) رواء في التبسير عن السنة الا النسائي (٧) لم يحصره الآمدي فيها وإن اقتصر في بيانه عليها ، اما تحرير الكهال فقد ذاد فيها كثيرا فراجعه، وقال ابن الحاجبا ناائصة والبطلان أسر عقل لا حكم شرعي نفي أن يكونا حكمت وضيين . ونتى بعضهم أن يكون هناك احكام وضيمة ورجعاال الاحكام التكليفة ، لانخطاب الوضع برجم الميالاتخياء أو التخير ، اذ منى جها أثرنا سيالوجوب الحد وجوب المهادة حصل، الزنسا ورجعل الطهارة شرطا اصحة المبيح ، جواز الانتفاع به عند محتق الطهارة وحرمته دونها ، فالاقتضاء والتخير اما صريحاً و شنق، وفي الحقيقه وخلاف لانظهرا

بمرة عليه . (م) ذكر في السبب أوقة لما يشرع من أحله وما يوضيهن أجه كالسلس . ولم يدكره ا يوضع من أحساس الشرط والمائيم الا أن يقال أن المينم مشالا ماغي ممقط لحق الوطه ووجوبرالصلاة .وعدم الرشد مستقط لحقة في التصرفات في إسقاط وجوب الوضو الكل صلاة مع وجود الخارج ، وزوال الشمس أوغروجها أوطوع الفجر سبباً في إيجاب تلك الصاوات ، وما أشبه ذلك . والشرط ككون الحمل شرطاً في إيجاب الزكاة ، والبلوغ شرطاً في التكايف مطلقاً ، والقدرة على التسلم شرطاً في هجهاب الزكاة ، والبلوغ شرطاً في دفع مال اليتيم الد ، وارسال الرسل شرطاً في الثواب والمقلب ، وما كان نحوذلك. والمانع ككون الحيض مانساً من الوطء والطلاق والطواف بالبيت ووجوب الصاوات وأداء الصيام، والجنون مانطاً من القيام بالمبادات و إطلاق التصرفات ، وما أشبه ذلك

وأما الضرب التانى فله نظر ان نظر من حيث هو مما يدخل (1) محت خطاب التكليف، مأموراً به أو منهياً عنه ، أو نظر من حيث هو مما يدخل (1) محت خطاب أو لفناسد جلباً أو دفعاً ع كالبيم (٧) والشراء الانتفاع والنكاح النه او والا نقياد (٧) الطاعة المصول الفزه وها أشبه ذلك . وهو بين ، ونظر من جهة ما يدخل ٤) محت خطاب الوضع اما سبباً أو شرطاً أو مانعاً . أما السبب فثل كون النكاح سبباً في حدول التوارث بين الزوجين وتحريم المصاهرة وحلية الاستمتاع ، والفركاة سبباً لليق الانتفاع بالأكل ، والسفر سبباً في إياحة القصر والفعل ووالقتل والجرح سبباً للقصاص ، بالأكل ، والسفر سبباً في إياحة القصر والفعل والقتل المقوبات ، وما أشبه بلا كل . فإن هذه الأمور وضعت أسباباً لحصول قلك المقوبات ، وما الشرط فثل ذلك . فإن هذه الأمور وضعت أسباباً لشرع تلك المسببات ، وأما الشرط فثل (١) و(٢) في بقط النظر الانتفاع من المنافق و منافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق و المنافق المنافق المنافق و الانتفاء الكافرة و الانتفاء الكافرة الانتفاء النكاع المنافق و الانتفاء الكافرة الانتفاء الكافرة الانتفاء المنافق و الانتفاء النكام المنافق و الانتفاء الكافة المنافق و الانتفاء و الانتفاء النكام المنافق و الانتفاء النكاء النكاء الكافرة و الانتفاء النكاء الكافرة الانتفاء النكاء الكافرة و الانتفاء الكافرة الانتفاء النكاء النكاء النكاء النكاء الكافرة الانتفاء المنافق الكافق المنافق المناف

(٣) أى قان الانتياد فنسل الطاعة الذى وان ترتب عليه مصلحة الدوز ى الاكترة الا أنه لا يعد حصول الدوز حكم شرعيا حتى يكون مما دخل تحت النظرالتاني . ومثله بقال ق. الانتياد بالنسبة قاوصف بالطاعة والعد من الطائمين

(4) أم أنه أل للنظر الأول توسط فيه أنه داخل تحت خطاب التكليف بقطع النظر من كرنه سبيا أو شرطا مثلا أما التامي فالنظر فيه الى جية كرد نه شرطا النغ مع كرنه في كلمين النظرين داخلا محمد خطاب التكف كما ترشد آليه الامتلق كاليميا والفرب التامي أمثلته سيسها واضعة لامها أضال داخلة تحمد مقدور المكف وشرع أو وضع لاجليا أحكام أعرى. شكات سيالها أو شرطا أو ماضا كون النكاح شرطاً في وقوع الطلاق أو في حل مراجعة المطلقة ثلاثاً والاحصان شرطاً في رجم الزانى ، والطهرة تسرطاً في صحة الصلاة ، والنية شرطاً في صحة المبادات ، فان هده الأمور وما أشبهه ليست بأسباب ولكنها تسروط معتبرة في صحة تلك المتضيت ، وأمه المانه مككون ركاح الأحت مانهاً من نكاح الأخرى، ونكاح المرأة مانهاً من نكاح عنها وخالتها ، والايمان مانهاً من نكاح المكفر م والكفر مانهاً من قبول الطاعت وما أشبه ذلك ، وقد يجتمع في الأمر وجوب الطاعات أو في صحة بنا ، ومنه مي القصاص منطلكافر و ومثله كثيره غير أرحمه الأمور الثلاثة لا تجتمع للحيء الواحد ، عاذا وقد سعب لحكم شرعي فلا ويسرطاً لا تحو ومانها لا تحتم الله في ذلك من التدافع ، وأنم يكون صبباً لحكم شرعي فلا وشرطاً لا تحر و مانه لا لا يصح فلك من التدافع ، وأنم يكون صبباً لحكم وشرطاً لا تخر و ولا يصح اجتماعها على الحكم الواحد ، ولا الحد ولا اجتماع وشيرطاً الا تخر و ولا يصح اجتماعها على الحكم الواحد ، ولا التكايف التنايف التكايف التكايف التكايف التكايف التكايف التكايف التكايف التكايف التكايف المتحد والمنات التكايف المتحد والمتحد المتعالم خطاب التكايف

المدالة الثانية

مشروعية الأسباب (1) لا تسناره مشروعية المسببات وان صح التلازم بينهما عادة. ومعنى ذلك ال الاسباب اذا تعلق ب حكم تسرعى من ابلحة أوندب أو غيرها من أحكاء التكايف فالايازء أن تتعلق تلك الاحكاء بمسبباتها. (1) عصر المسألة أن المسببات عن الامور التكليفية لا يوم أن . مد مكمها من ابلحة الومود علا بل فت تكون المسببات غير داخلة و مقدور السدة قازهاق الوح ونفس الاحراق ومود والرق فيفه لا بعقل في محكم مرعى ما فضاة عن ضرا لمحكم الذي تطويف بديما، وقد تكون ومقدور الكتابا مقد مكم الحركا كل لحم المقترر المسب عن ديمية لمنه الموران ما وليكن مسببه وهو أكام في مراء، ومشتمى الحيارات ماح ولكن مسببه وهو اكام في مراء، ومشتمى الحيارات ماح ولكن مسببه وهو المام المسببات على مام المدين المنابع مام الموران مام ومكم المسبد والتك تعربم الوب وكدر المسببة عن مكم السب بن قد لا يكون ومكدا، فإلى يقرده هناهم أنه لا استازام بين عكم السب وسكم السب بن قد لا يكون المودي المام المناب بن قد لا يكون المدين المام المناب بن علم المسب بن عام المورد المام ويوده المؤدي المان المطلق ويقونه المان المام المنابع الموردة المودية المودية المنابع والتوفيق بين ما يظهر المودية المؤدية المنابع المناب

فاذا أمر بالسبب ليستانم الأمر بالسبب واذا نعى عنه لم يستانم النعى عن السبب واذا نعري عنه لم يستانم النع من السبب واذا خرفيه لم يلم ينتانم (1) الأمر بالبيم مثلاً لا يستانم (1) الأمر بالمتارة الانتفاع بالمبعم والامر بالتكاح لا يستانم الامر علية البعم عن القتل العدوان لا يستانم النعى عن القتل العدوان لا يستانم النعى عن التردى في البعر لا يستانم النعى عن تمتك المردى فيها والنعى عن جمل النوب في النمار لا يستانم النعى عن خس المواقى و ومن ذلك كثير و

والدليل على ذلكما ثبت في الكلام من أن الذي المكلف تعاطى الاسباب واثما المسبباتمن ضل الله وحكمه لا كسب فيه المكلف. وهذا يتبين في علم آخر والقرآن والسنة دالانعليه فرايدا علىذلك ما يقتضي ضان الرزق كقوله تعالى (وأ أمر أهاك بالصلاة واصطبرعليها لا نسألك وزقائص رزقك)وقوله (وماس داية فى الأرض إلا على الله رزقها)وقوله(وفي السهاء رزقكُمْ وما توعدون)الي آخرالاً ية.وقوله(ومن ينق الله بجمل له مخرجاً) الآية الى غـ ير ذلك بما يعل على ضان الرزق وليس المراد نفس التسبب الى الرزق بل الرزق المتسبب اليه . ولوكان المراد نفس التسبب لما كان المكلف مطاوباً بتكسب فيه على حال ، ولو بجعل القمة في اللم ومضعها، أو ازدراء الحب أو النعاط النبات أو النمرة المأكولة بالكن ذلك باطل باتفاق فدبت أن المراد انمــا هو عين المسبب اليه . وفي الحديث « لو توكلتم على الله حق توكه لرزقم كا نرزق الطبير» الحديث (٢) وفيه « اعْقَلْها (٣) وتوكل » (۱) أى فالسب سبل من الانتفاع بالسبح وليس الاسر بالسع سبأى الامر بحل الا تفاع لا لا المدر بحرالا تفاع لا لا المن السب وهو الامر. ووقه بقال المن السب وهو الامر. ووقه بقال في اللغاء وتم أو المام ومنه بقال في اللغاء السبب المن الله الله في في السب أخفه السبب لا يمكن في المسبد الا تمين من كس الهيد الا أن بيق أن المناسب أن يقول زهوق الروح والمتالى الله. واقت الماري في المرازق بقال الرق من المن لا يقتل ترك كل سبب فيصل لها الرزق. والحديث رواه المدين بفضار أو الكم يتوكون وقال المناسب فيصل لها الرزق. والحديث رواه المدين بفضار أو الكم يتوكون وقال اسبب فيصل لها الرزق. والحديث رواه (٣) فقد جم ينطب عقل اللغانة والأحاد على القرى فقطها المسبحادة عن عقها. وقو كان (٣) فقد حاج بدراك المناسبة على القرى فقطها المسبحادة عن مقاها. وقو كان المناسبة حاديد المناسبة على المناسبة المن المنظ مأموراً به كالسب ماجم بن المثل والتؤكل بل كان يطلب المفظ أيضا أو يسكت عن التوكل عَلَى الائل . فالجمع كان بأن السَّبُ لا يَصْلَقُ بِمشرُوعِيَّا. والحديثُ دواء اللَّهُ ملى وقال: غرب

في هذا ونحوه بيان لما تقدّم. وجما يبيه قوله تعالى (أفرأيتم ماتمنون أأثم تخلقونه أم نحن الحالقونه) (أفرأيتم ما تحرثون (11) (أفرأيتم الماء الذى تشربون) (أفرأيتم النار التي تورون) وأنى على ذلك كله : (والله خلقكم وما تعملون) (والله خالق كل شىء) واتما جمل اليهم العمل ليج زوا عليه بم الحكم فيه لله وحده . واستقراء هذا المنى من الشريعة مقطوع به .واذا كان كفاك دخلت الاسباب المكلف بها في مقتضى هذا العموم الذى دل عليه العقل والسمع . فصارت الاسباب هى التي تعلقت بها مكاسب العباد دون المسببات فاذاً لا يتعلق التكليف وخطابه الا يمكنسب فخرجت المسببات (17) عن خطاب التكليف به لامها ليست من مقدورهم . ولو تعلق بها لكان تكليفاً بما لا يطاق. وهو غير واقع كا تبين في الأصول . ولا يقال ان الاستلزام موجود الا ترى أن

(۱) أأم تروعونه أم محمالو اوعون أى تبنونه أم كمن اللبتون المشرون له . والآيات الثلاث الاولى واضعة في اليان هنا لان وكل منه أسبة الشبب العبد وانكار أن يكون له إنجاد السبب بيل الموجد هو الله أن الآية بعداط للبت مما تلق به كسب المبد عطاتا لا في تسبب ولا يمود لا يلا ولا يسبب أخي كان الكام في الذي المولا لسبب أخي تما الكام في الذي المولا لسبب أخي تما الماليون المناب وكانت الآية أأنم كظنون الرى أم محمن الحاليون منه الكانت الآية أنتم كظنون الرى أم محمن الحاليون لما يمن الماليون مسلبه لكن الماليون المول أنه لا يكان الماليون الأون الماليون المال

(۱) لو أخذها على عمومه لكر على المائة بالتغرّ وكان الواجبان يقال بدل لاتستارم لا يترتب مكم شرعى على صبياتها ولا يتعلق جا حكم مطلقا لا يماكها خارجة عن مقدوره معراً ل منيه الا تى يسلم فيمان بعضها يتعلق به حكم لكن لا على طريق الاستنزام . والواقع أن المسينات كثيرة منها ماهو كالسبب من مقدور المكف ومنها ماليس كملك والاول قد با خدمكم سبه وقد يأخذ حكما غوره الحقة عقود البيوع والاجارات وغيرها تستانم الجحة الانتفاع الخاص بكل واحد منها . وإذا تعلق بها التحريم كبيع الربا والفرر والجهالة استانم نحريم الانتفاع المسبب عنها . وكا في النمدي والنصب والسرقة ونحوها . والذكاة في الحيوان اذا كانت على وفق المشروع مباحة وتستانم ا باحة الانتفاع . فاذا وقمت على غير المشروع كاست منوعة واستاره منم الانتفاع . . الى أشياه من هذا النحوكثيرة . فكيف يقال ان الأمر بالاسباب والنحى عنها الايستانم الأمر بالسببات والا النهى عنها كايستانم الأمر بالسببات ولا النهى حنها وكدائد في الاباحة ?

لانا نقول هذا كله لا يدل على الاستلزام من وجهين :

(1) تقدم أنه يتنقى فيهاان تسكون مسياتها ممنوعه كالنصب والسرقة. وقدتسكون غير متعلق بها حكم شرعي كالنتل مع الموت مثلاً. فلايظهر غرق بين الممنوعة والمأمور بها في درجة هدم الاستلزام (٧) يقال مثله في المامور بها والمباحة مادام الجميع لا استلزام فيه وأنه امر اتفاق

וושוני וכוב

وهى أنه لا يلزم فى تماطى الأسباب من جهة المكلف الالتفات الى المسببات ولا القصد اليها ؛ بل المقصود منه الجريان تحت الأحكام الموضوعة لاغير _ اسباباً كانت أو غير اسباب ، مطة كانت أو غير مطة

والدليل علىذلك ما تقدم من أن المسببات راجعة الى الحاكم المسبب ، واتها ليست (١) من مقدور المكتف . فاذا لم تكن راجعة اليه فحراعاته ما هو راجع لكسبه عور اللكارم ، وهو السبب ، وما سواء غير لارم . وهو المطاوب

وأيضاً فان (١٠) من المطاو بات الشرعية ما يكون النفس فية خطاء والى جهته ميل إي بينم من لدخو تحت مقتصى الطلب. فقد كان عليه الصلاة والسلام لا يولى على العمل من طلبه، والولاية الشرعية كاما مطاو به إما طلب الوجوب أو الندب واكرراعى عليه السلام في ذلك ما لعالم يتسبعن اعتبار الحظ. وشأن طلب الحظفى منل هذا أن يشأ عنه أمور تكره كاسياتي بحول الله تعالى. بل قد راعي عليه السلام مثل هذا في المباح ، فقال: « ماجاها من عذا المال وأنت غير مشرف فخذ، الحديث! (١٠) المباح ، فقال: « ماجاها من عذا المال وأنت غير مشرف فخذ، الحديث! (١٠) فشرط في قبوله عدم اشراف النفس، فعل على أن أخده باشراف على خلاف ذلك. وتنسير في الحديث الآخر (١٠) : «من يأخذ مالا بنير حقه فو أن لا ينسى حق بنير حقه فو أن لا ينسى حق بنير حقه فو من آثار على مالروا، وان من الميان ، اعو من مندور الماكان ويمان (١) ما سبى بيا أنه لا ين مطروا، وان من الميان ، اعو مندور الماكان ويمان ، المطاب المتان بنفس السب، كالانتاع المبير في عقد السب

به الحطاب المتناق بنفس السب، 18 تناع بابيغ من المسيد.

(٧) قارلاة العربية مثل الحاسبات كنيرة، وقد يكون القصد الى سفن هذه السيات ما الله المسيد الما المسيد المسيد

(۳) قبة الهديد: از و۱۷ هر تغيبه نسبته ارسوب هديست (٤) روى في الترفيب والترميب ضنع مديت: (بالمكبر أن مدا المال خضر لحو ، فن ألملف بسفارة نفس بورك كه فيه ، ومن الحلم باشراف نفس لميارك له فيه ، وكان كافئي بأكمل ولايشيم النم) من الشيخان والتردنى والنسائي باغتصار

الموافقات ج ١ ـ ١٣٠ -

هذا المعنى الرواية الأخرى : « نِعمُ صاحبُ المسلم هو^(١)من أعطى منه المسكين واليتيم وابن السبيل ، ، أو كما قال: ﴿ وانه من مأخذ م بنير حقه كان كالذي يأ كل ولا يَشْبُ ويكونُ عليه سهيداً يومُ الْقيامة (٢)»

ووجه ثالث : وهوأن المبادمن هذه الأمد عن يعتبرُ مِثلاً كهنا ـ أخذُوا أنفسرَم بتخليص الاعال عن شوارتب الخطوط ، حتى عدَّوا ميل النفوس إلى بمض الاعال الصالحة من جُلة مكالدها . وأسَّسُوها قاعدة كنوا عليها .. في تعارض الاعمال وتقديم بعضها على بعض _ أن يقد وا مالاحظالنفس فيه ، أو ما تُقُلُ عليها ۽ حتى لايكون لم عملُ إلا على مخاانة مَيْل النفس. وهم الحجة فياانتحاوا لأن إجماعهم إجاع. وذلك دليسل على صحة الإعتراض عن السببات في الأسباب. وقالُ عليه السلام إذْ سأله جبريل عن الإحسان : وأنْ تَعْيُدُ (٣) اللهُ كَأَنَّكَ تراهُ فَإِن لم نكُنْ تَراهُ فَإِنَّهُ يَرَاك ، وكل تصرف للمبد تحت قانون الشرع فهو عبادة ، والذي يعبد الله على المراقبة يَعرُب عنه _ إذا تلبس بالسادة - حظ فنسه فيها . هذا مقتضى العادة الجارية بان يمزُ بعنه كلُّ ماسواها • وهو ممنى بيِّنه أهلُهُ كالغزالي وغيره * فاذاً ليس من شرط الدخول في الأسباب المشروعة الالتفات الى المسببات. وهذا أيضاً جار في الأسباب المنوعة كا يجرى في الأسباب المشروعة . ولا يقدح عدم الالتفات الى المسبب ، في جريان الثواب والمقاب(٤) ، فان ذلك راجم إلى من اليه إبرازالمسبب عن سببه • والسبب هو المتضمن له • فلا يَفُوْ لُهُ ثهي م إلا هنوت شرط أوجزء أصلى أو تعكيل في السبب خاصةً

المسألة الرابعة

وضمُ الاسباب يستانمُ قصهَ الواضيم إلى المسببات، أعنى الشارعَ. والدليل على ذلك أمور:

⁽١) جرم من حديث طويل رواه في التيميد عن الشيخين والنسائي بلفظ (لمن أعطي)

⁽۲) بينة الحديث التخدم (۳) بينة الحديث التخدم (۳) يونع حديث وواه البيغاري عن أبي عربرة كما أنه بيش حديث آخر رواد الحمدة الا البعثاري كا قال في التيسيد

⁽⁴⁾ يعن مع أنهما من السيلة فيجريان على البد بدون تصد اليهما

﴿ أحدُها ﴾ أن المقلاء قاطمون بأن الأسباب لم تكن أسبابا لأ نفسها من حيث هى موجودات فقط ۽ بل من حيث ينشأ عنها أمور أُخر. وإذا كان كذلك ازم من القصد إلى وضها أسباباً، القصه الى ماينشأ عنها من المسببات ﴿ والثانى ﴾ ان الأحكام الشرعية إنما شرعت بلجل المصالح أو دَرْ المفاسد وهى مسبباتها قطعاً ، فإذا كنا تعم إن الأسباب إنما شريعت لأجل المسببات، نزم من القصد إلى الأسباب القصد إلى المسببات

﴿ والثالث ﴾ (1) أن المسببات لولم تقصد بالأسباب لم يكن وضعا على أنها أسباب على لله أنها أصلب على أنها أسباب على أنها أسباب على ولا بد موضوعة على أنها أساب على ولا تكون أسباباً إلا لمسببات من خواضع الأسباب قصد وقوع المسببات من المسببات من المسببات كناك لله المسلبات كذلك

فان قيل: فكيف هذا مع ماتقهم من أن المسببات غيرُ الصودة الشارع من جهة الأمر بالأسباب ؛

ظلمواب من وجهين: ﴿ أَحدها ﴾ ان القصدين مُتَباينان ﴿ فَا تَعْم هو يمنى أن الشارع لم يقصد في التكليف بالأسباب التكليف بالسببات؛ فان المسببات غير مقدورة للمبادكا تقدم ﴿ وهنا أما منى القصد اليها ان الشارع يقصد وقوع المسببات عن أسبابها ﴾ وافلك وضها أسباباً ﴿ وليس في هذا ما يقتضى أنها داخلة تحت خطاب التكايف ﴿ وأنما فيما يقتضى القصد الى مجرد الوقوع خاصة ، قلا تناقض بين الأصلين

« والثاني » (٢) اندلو كُونِ ف تواردُ القصدين على ثبي، واحد لم يكنُ محالا

(١) تأول في هذه المقدمات لتمرق وأيمناج الله ونها في غرصة ووالا يمناج الله. وهل يقت حاجة الى قوله وإذا تبد هذا الحج بعد قوله فواضع الاسباب قاصد لوقوع المسبدات من جينها؟ أليس هذاهوالدعوى المطاوبة؟ السكت جينها من المقدمات ورتب عليها قوله وإذا تبد هذا الغر. وهل معيق صد وضعها مسببات ذائد على قصد وقوع المسببات من جينها؟!

 (٣) هذا لازم لما قبله وابس شيئاً جديداً. فإن تباين القصدين أنما جاء من عدم تواودها وهنبا و واحد إذا كانا باعتبار بن مختلفين ، كما توارد قصدُ الأمرِ والنهى ممَّاعلى الصلاة فىالدار المنصوبة ياعتبارين • والحاصل ان الاصلين غيرُ متدافعين على الاطلاق

المسالة الخامسة

إذا ثبت أنه لايازم القصد إلى المسبب، فلمكلف تراث القصد اليه باطلاق، وله القصد اليه وأما الأول فا تقدم (1) يعل عليه

فاذا قبيل لك: لِمَ تَكتَسِ لَمَاشُكُ بِالزِماعة أَوْ بِالتَجَارَة أَوْ بِنبرها * قَلَتُ لِأَنْ الشَّارِعَ نَدبنى إلى تلك الاعمال ؛ فانا أعمل على مقتضى ماأمرت به • كما أنّهُ أُمرَى أَن أُصلَّى وأصوم وأَز كَنْ وأَحْبَعٌ إلى غير ذلك من الأعمال التي كلفنى بها • فان قبيل لك إنَّ الشَّارِع أَ، و ونعى لأَجل المصلح ، قلت : نع ، وذلك الى الله لا إلى ، فان الذي الى التسبب، وحصولُ المسبات ليس إلى ، فأصرفُ قصدى إلى مأجل إلى وأكبل ما اليس لى إلى مَنْ هوله

⁽١) أي ق أدلة السألة العالمة لانه اذا كان لا يؤمه عله حركة

زع) بعض حديث رواء الشيخان.ولفظ كما في ألبخارى : (لاعموىولا صدر ولا هامة . نتال اعرابي : بارحولمائته فا بال ابل تكون في الوس كانها المظياء فياتهي الدعير لاعبر ب فيدخل بينها فيجربها ؟ ، قال : فم أعدى الاترال ؟ !)

⁽٣) بعش حديث روأه الترمذي وصححه . وفي الفاظه بعني المثلال

وَعَلَىٰ أَى يَعْنَمُونُكَ شَيْنًا كَتَبَهُ اللهُ أَكُ لَمْ يَعْدُرُوا عليه ،

والادلة علىهذا تنتهى الىالقطع واذا كان كذلكفالالتفات الىالمسب في فعل السبب لايزيد (1) على ترك الالتفات اليه ۽ فان السبب قد يكون 4 وقد لایکون . هذا وان کانت مجاری الماءات تقتضی انه یکو، ، فکونه داخلاً نحت قدرة الله يقتضى انه قد يكون وقد لا يكون ونقض (٢) مجارى العادات دليل على ذلك و وأيضاً فليس في الترع دليل فاص على طلب الفصد الى المسبب

فان قيل (٣)قصد الشارع إلى المسببات والتفاه اليهاء دليل على انها مطاوبةً القصدمن الكلف. والا فايس المراد بالتكليف الا مطاعة قصدال المالقعد الشارع . إذ لو خالفه لم يصح التكليف كما تبين في موضعه (1) من هذا الكتاب · فاذا طابقه صح ٠ فاذا فرضناهما المكلف غير قاصد للسسات ،وقدف ضناها مقصودة الشارع ، كان بذلك مخالفاً له . وكلُّ تكليف قد خالف (٥) القصد فيه قصد الشارع فباطل كاتبين . فهذا كذلك

فالجواب: أن هذا أثما يارمُ أذا فرضْناً أنَّ الشارعَ قصد وقوعَ السببات والتكليف يهاكما قصدفاك والأسباب. وليس كذلك . لما ، ر أن المسببات غيرُ مكلف بها. و إنما قصد وقوع المسببات محسب ارتباط العادة الجارية في الخلق، وهو أن يكون خلق المسببات على أثر ايقاع المـكلف للأسسباب لِيَسعَهُ ۖ مَنْ سمد و يَشْقَى من شقى . فاذاً قصد الشارع لوقوع المسببات لا ارتباط له بالقصه

⁽١) أي من جهة ايجاد السبب وعدمه

⁽٢) فكم وجب السبب ولم يُوجِد المسب ، وكم وجد المسبب بدوَّل سببه العادى. وقة خرق العوائد (٣) يَمِدَا الاشكال مبنى على المسألة الرابعة. وبه تعلم جودة صنيعه في تقديمها على

⁽¹⁾ في النوع الرابع من قصد الشارع من كتاب للقاصد (ه) ترويج السؤال تجمل أن للمكلف فصدا غير قصد الشارع. مم أن الفرض ألمالكاف لاتصد له في السبب مطالعاً لا بموافقة ولا بمطالفة

التكليفي ، لا ينزم قصد المكاف اليه إلا أن يعل على ذلك دليل . ولا دليل عليه و بلا يوسع ذلك (1) ، إن القصد الى ذلك قصد الى ماهو فعل النبر، ولا ينزم أحداً أن يقصد وقوع ما هو فعل الغير، لانه غير مكلف بغعل الغير، وإنما يكلف عاهو من فعله ، وهو السبب خاصة . فهو الذي يازم القصد النبر ، و يعتبر فيه ، وافقة قصد الشارع

حَرِ فَصَلَ اللهِ ا

وأما أن المكلف القصة الى المدبب فكما اذا قيل لك: لم تكتسب ع قلت لاقيم صلى، وأقوم في حياة نفي وأهلى، أو لغير ذلك من المصالح التي نوجد عن السبب. فهذا القصد اذا قارن التسبب صحيح. الانه التفات الى العادات الجارية. وقد قال قعالى: (الله الذي سخر لكم المائحر لتهجرى الفلك فيه في أمرو ولتنبية أو المن عضله) وقل: (وَوَنْ آياتِهِ مَنا مُكم بالليل والنهار وابتناؤ كم من فضله) وقل: (فانتقير وا في الأرض وابتناؤ كم من فضله) وقل: الفضل عن القصد الى السبب

⁽۱) أى ثروم قصد الكف وفد تقدمت أدلته . ولا يجوز أن يعود النمسير على نفس التصد لان مادلل به هنا عليه لا يقيده ، وأيضا ينابذ الادانة الاتبتة على صعة قصد السيب على أن قوله بعد فهو الذى يلزم القصه اليه يؤيد ما قررنا، (۲) كانه قال اقصدوا فضل الله ورزقه بأخذكم فى الاسباب من الانتشار فى الارض

⁽٧) كانه قال اقصدوا فضل القورزقه بأخلكم في الاسباب من الانتشار في الارض متلاوهوقصه الىالسبوبالسبب . وحيث كانفي مقام الاستنان فهو باقء على ظاهره لان الاستنان انما يظهر فيهاكان من نشله تعالى الذي لا شأن للمبر فيه وانما يكون ذلك في السبب لا في السب

ولو قال : عبر بالقصد الى الفضل الذي هو السبب ، قارنا أو مرتبا على السبب في مقام الامتناز فدل على أنه يرمح قصدالسبب السبب ، لكان ظاهرا . لأن فيه قصدالسبب بشمه لا قفته السبب وعبر عنه يقصد السبب مجازا الانه لو قال مجازا وكان السبب التس ، مقصودا حقيقة مادل على مدعاء ولو في مقام الامتنان اذا فرضنا انه يظهر، عام الامتناز في هذه الحالة

الذي هو الاكتساب، وسيق ساق الامتنان من غير انكار ، اشعر به صحفذاك القصد . وهذا جار في أمور الاخرة كم هو جار في أمور الدنياء كقوله تمالى : (وَ مَن يُوْ مِن وَ الله في المور الدنياء كاف بمالى : و يُوسَل ميا لما لله بنا السبب و أيضا فاتما محصول هذا أن يَبْتَنى ما يُمِي ما الله له بهذا السبب ، فهو راجع الى الاعتاد على الله واللجأ اليه فى ما يُمِي ما الله واللجأ اليه فى المروة مسبباً يقوم به أمره و يصلح به حاله . وهذا لانكبر فيه شرعاً ، وذلك أن المعلوم من الشريعة انها شرعت لمصالح العباد . فالتكليف كله إما للموم من الشريعة انها شرعت لمصالح العباد . فالتكليف كله إما للمومندة ، وإما لجلب مصلحة ، أو لمهاماً . فالداخل تحته مقتض لما وضعتله . فلا مخالفة في ذلك القصد الشارع ، والمحظور انما هو أن يقصد (٢) خلاف ماقصد ، مع أن هدندا القصد لا ينبني عليه عمل غير مقصود الشارع ، ولا يلزم منه عقد خالف . فالعال . قالعال (٢) موافق ، والقصد موافق ، فالمجموع موافق .

فإن قيسل: هل يستنب همذان (1) الوجهان في جميع الأحكام الهادية والدادية أم لا ? فان الذي يظهر لبادئ، الرأى أن قصم المسببات لازم في الهاديات، لظهور وجوه المصالح فيها. يضلاف العبادات، فآنها مبنية على عدم متولية المعنى. فهنالك يستني عدم الالتفات الى المسببات ؛ لأن المانى الممثل بها راجعة الى جنس المصلح فيها أو المفاسد، وهي ظاهرة في العاديات.

⁽١) ليسرف مايدل على النصد من الخف ولكن آية انتدرواوا بننوا وقوله وايتنوا مثلا ظاهرة فيا أراد. وقوله تمالى (ان الذين يتلون كتاب افتو أقاموا العلاة الح)وقوله تمالى(أم من هو قات أناء الليل ساجدا) الآية واضع الدلالة على صحة قصعالسبب في أمور الآخرة

 ⁽٣) هذا يؤيدماسيق لناتميته على قوله وكل تكليف طالف التصد فيه تصد الشارع. لمل
 (٣) يشير الى مايأي في موافقة وعالقة قصد الكف وعمله في المسألة السادة من النوع الرابع

رع) المراد بهاتصد المسبب وعدمه بقطع النظر عما سبق من اعتبار عدم المزوم فيهالانه سيني سؤاله على لزوم القصد في العاديات ولزوم عدم القصد في العبادات

وغير ظاهرة في السباديات ، واذا كان كذاك فالالتفات الى المسببات والقصد اليها ممتبر في الماديات ، ولا سيا في المجتهد ، فان المجتهد اتما يتسع مجال اجتهاده باجراه العمل والالتفات اليها ، ولولا ذلك لم يستتم له اجراه الأحكام على ونق المصالح إلا بنص أو اجماع ، فيبعلل القياس ؛ وذلك غير صحيح ، ذلا بعد من الالتفات الى المساني التي شرعت لها الأحكام ، والماني هي مسببات الاحكام ، أما المباديات فلما كان الفالب عليها فقد ظهور الماتي الخاصة بهاى والرجوع الى مقتضى النصوص فيها ، كان ترك الالتفات أجرى على مقصود الشارع فيها ، والأمر ان بالنسبة الى المنابد سواء في أن حقه أن لا يلتفت الى المسببات ، الافها كان من ممركاته ومصادماته السادية في النصرة الشعبة

فالجوب: أن الأمرين في الالتفات و عدمه سواه و وذلك أن المحتمد اذا نظر في علة الحكم عدى الحكم بها الديحل هي عيه لتقع المصاحة المشروع لها الحكم و دا الله و يبقي قصد، الى حصولها بالصل أو عدم القصد سكوناً عنه باللسبة اليه و فتارة يقصد ادا كان هو العامل ، و تارة لا يقصد و في الوجهان الا يقصد و فاذا سمم قوله عليه الصلاة والسلام (٢): والا يقضي القاري وهو غضبان » نظر الى علة منع القضاء فرآه الفصب ؛ وحكمته تشويش الذهن عن استيفاء المجاج بين الخصوم ، فأ لحق بالنفس الجوع والشبع المثر كاين والوجع ، وغير ذلك بما فيه تشويش الذهن و فاذا وجد في نفسه شيئاً من ذلك _ وكان قاضياً حمتم من شريش الاحن و ماذا وجد في نفسه شيئاً من ذلك _ وكان قاضياً حمتم من المناسم بالسل و مدا أمر نظري غير المناسم المناسرة الذي العبد وحد الخد في الديل و ومذا أمر نظري غير (١) الدراق : متقل عليه من حيث أبي بكرة اه . ورواه في التيمير : (لا يمكم أحد بن التيمير و نظما أحد بن التيمير و الا يمكم أحد بن التيمير و فعلياً أحد بالمناه وهو فعلياً وحد الحد المناه المناه وهو فعلياً و الناس و المناه المناه المناه وهو فعلياً والعبد وهو فعلياً والله المناه و المناه وهو فعلياً والله المناه وهو فعلياً والله المناه وهو فعلياً والمناه المناه وهو فعلياً والله المناه وهو فعلياً والله المناه وهو فعلياً والله المناه وهو فعلياً والله المناه وهو فعلياً والمناه المناه وهو فعلياً والناه المناه وهو فعلياً والله المناه المناه وهو فعلياً والمناه المناه وهو المناه وهو المناه المناه وهو المناه والمناه وهو المناه والمناه والمناه وهو المناه والمناه والمناه وهو المناه وهو المناه والمناه والمناه والمناه وهو المناه والمناه والم

الفضاء بمتنفى النهى ، فان قصد بالانتهاء مجرد النهى فقط ، من غير النه ت الى الحسكة التى لأجلها أمين عن القضا ، حصل مقصود الشارع وان لم يقصده القاضى في وان قصد به ماظهر قصد الشارعالية من مفسدة عدم استيفاه الحجاج . حصل مقصود الشارع أيضا ، فاستوى قصد القاضى الى المسببر عدم م قصد . وهكذا المناد فيا فهم حكتمس الأعمال ، وما لم يفهم فهو كالعبادات بالنسبة الى الجيم ، وقد علم ان العبادات وضعت لمصالح العباد فى الدنيا أو فى الآخرة على المخدوية على الحلة ، وان لم يهم ذلك على التفصيل ، ويصح القصد الى مسبباتها الدنيوية على الحلة ، فالقصد اللي أو عَدَمُ القصد كا تقدم

السالة السادسة

اذا تقرر ماتفــدَمَ فللمدخول فى الاسباب مراتب تنفرع على القسمين • فالالتفات الى المسببات بالأسباب له ثلاث مراتب :

احداها أن يدخل فيها على انه فاعل للسبب أو مولد له • فهذا شرك أو مُضاه له والميلةُ بالله • والسبب غير فاعل بنفسه (والله ُ خَالق كل شيء) (وَالله خَلَق كُل شيء) وَلَى الحديث و أصبح مِن عبادى مؤمن و كافر (١١) الحديث • فان لمؤمن بالكوكب الكافر بالله هو الذي جعل الكوك فاعلا بنفسه • وهذ، المألة قد تولى النظر فيها أر بلب الكلام والثانية: أن يدخل في الدب على أن المسبب يكون عنده عادة • وهذا

(١) بقية المدين كافى التبدير هازياً له الى السنة الاالتزماني (فأما من قال مطر نابغضل افته ودحته فلك مؤسن في كافر بالكواك. ومن قالمعطر نابنوء كدا وكدا فلافكالحاربي مؤسن بالكواكر) وليس فيه كاف بي بعد تموله كافر بل بعد مؤسن فقط كما اثبتناها في صلب الكتاب هنا. وسيائي فلمؤلف (في المسألة الثالثة من بيان قصد الشارع في وضع التغريمه للافهام) ووا بذيها كاف يرفي الموضعين حو المتكامّ على حكه قيسل و وعصوله طلب المسبب عن السبب لا باعتقاه الاستقلال ، بل من جهة كونه موضوعاً على انه سبب لمسبب و فالسبب لابدأن يكون مبراً من به المسبب من السبب من يكون مبراً من فلا نفي خلقه ، والا هو مناف لكون التب واقماً بقدرة الله تعلى عنده وجود السبب وعند عدمه . فلا ينفي وجود السبب كونه خالقاً للسبب . لكن هنا قد يغلب الالتفات اليه حتى يكون فقد المسبب ، وثراً ومنكراً ، وذلك لأن المادة غلبت على النظر في السبب بحيم كونه سباً ولم ينظر الى كونه ، وضوعاً بالجمل لامتنضيا بنفيه و وهذا هو غالب أحوال إنالق في الدخول في الاسباب

والثالثة: أن يسخل في السبب على أن المسبب من الله تمالى لانه المسبب .
فيكون الغالب على صاحب هذه المرتبة اعتقاد أنه صبب عن قدرة الله
وارادته ، من غير تحكيم لكواء سبباً و فانه لو صح كونه سببا عققا لم يتخلف ،
كالأسباب العقلية ، فلما لم يكى كذلك تمحض جانب التسبيب الربائي بدلبل
السبب الأول ، وهنايقال لمن كنه الله وقالسب الأول عاذا تسبب الا وفي مثله
قل عليه الصلاة والسلام : هفن أعدى الأول ١٤٥٥ (٢) فاذا كانت الأسباب مع
السببات داخلة تحت قدرة الله فالله هو المسبب لاهي و اذ ليس له شريك في
ملكه ، وهذا كله مبين في علم الكلام ، وحاصله برجم الى عدم اعتبار السبب
في المسبب من جهة نفسه ، واعتباره فيه من جهة أن الله مسببه ، وذلك صحيح

معلل فعمل كالمحم

وترك الالتفات الى المسبب لة ثلاث مراتب: ﴿ إحداها ﴾ أن يدخل في السبب

⁽١) بأن اعتقد انه أذا رجه وجد المسب،وأذا فقدفقدالمسب (٢) تقدم في المألة الحامة

من حيث هو ابتلاء للمباد وامتحان لهملينظر كيف يصاون ، من غير النمات الى غير ذلك. وهذاميني على أن الاسباب والمسببات موضوعة في هذه الدار التلاء للمباد وامتحانالهم، فانها طريق الى السمادة أوالشقاوة . وهي على ضربين (أحدها) ماوضع لابتلاءالمقول وذلك العالم كله (١) من حيث هو منظور فيه، وصنعة يستدل بِهَا عَلَى مَا وَرَاءَهَا ﴿ وَالنَّانَى ﴾ مَا وَضَعَ لَا بَتَلاءَ النَّفُوسَ • وَهُو العَالَمُ كَلَّهُ أَيضاً من حيث هو موصل الى العباد المنافع والمضار، ومن حيث هو مسخر لهم ومنقاطا يريدون فيه، لنظهر تصاريفهم تحت حكم القضاء والقدر، ولنجرى أعمالهم تحت حكم الشرخ، ليسمدهما من سمدويشق من شقى، وليظهر مقتضى العلم السابق والقضاء الحتم الذي لا مرد له ؛ فإن الله غنى عن المالمين، ومنزه عن الافتقار في صنع مايسنع الى الأسباب والوسائط؛ لكن وضعها للمباد ليبتليهم فيها . والا دلة على هذا المني يُبِرَةُ ﴾ كقوله سبحانه: (وهوالذي خلق السمواتِ والا " رضَّ ف ستة أيام وكان عرشُه على الما. ليَبْلُوكُم (٢) أنْكِم أحسنُ عملاً)(الذيخلق الموتَ والحياةَ ليبلوكم أيكم أحسن عملا)(إنا جبلنا ما على الأرضِ زينةً لها لنباوه أجم أحسن عملاً) (ثم جملناكم خلائف في الا رض من بعدهم لننظر كيف تعماون) (ثم بمثنام ("النعام أَيُّ الحربين أحصى لما ليثوا أمداً)(وتلك الأيامُ نداولها بين الناس وليملم الله الذين آمنوا الى قوله ويملم الصابرين) (وليبتى الله ماف صدوركم وليمحُّس ما في قلوبِكم) تمصرفكم عنهم ليَّبتليُّكم) الىغيرفلك من الآيات الدالة على أن وضع الأسباب إنما هي للابتلاء . فاذا كانت كذلك ذ لآخذ لهامن هذ.

 ⁽١) أى جنة وتنميلا وكذا يثال فيها جده والكانت تصاريف كل شغس شخس لا عس
 جيع التفاصيل الا ان الجارئيات مرتبطة بالكليات

 ⁽٣) تسمح دليلا على الابتلاء المقول والنفوس على متنفى «أفرو»
 (٣) مأقيل هاد الآية برح الى قوله لتظهر تصاريفهم تحت حكم الفضاء والقدر الغ. والآية وما يدهما عدا الآية الاخبرة برحمالى قوله وليظهر مقتضى العام السابق الغ

الجهة آخذ له امن حيث وضعت مع التحقق بذلك فيها. وهذا صحيح. وصاحب هذا القصد متعبدلله يما أخن فيه التظهر عبدويته فله فيه ع لاملتذا الى مسبباتها وان امجرّت معها، فهو كالمتسب بسائر السادات الحضة

وواثنانية إلى أن يدخل فيه بحكم قصد التجردعن الالتفات الى الأسباب من حيث هي أمور محدثة و فضلاً عن الالتفات الى المسبات بناء على أن تفريد المعبود بالمبادة أن لا ينسرك معه في قصده سواه ، واعتمادا على أن التشريات خروج عن خلص التوحيد باله بادته لازيقا، الالنفات الى ذلك كله بقاء مم المحدثات ، وركون الى أغيار . وهو تدقيق في في الشركة . وهذا أيضا في موضعه صحيح ، ويشهد له من الشريعة ماتل على نني الشركة كقوله تعالى : (فَنْ كَان بَرْجُو لَقَا وَرَبُّهِ فَلْمُما عَلَى وَهَلْ الله الله عَلَى الله من الشريعة ماتل على نني الشركة كقوله تعالى : (فَنْ كَان بَرْجُو لَقَا وَرَبُّهِ فَنْهُما أَكُملًا لَهُ الله ين الشركة يعبادة وربّه أحداً) وقوله : (فَاعْبُد الله عَلَى الله عَلَى الله وكذلك مُخلَّ الله الله عن الله الله وكذلك عشر بهذا المنى المستبط، في خاوص التوجه وصدق العبودية ، فصاحب هذه المرتبة متمبدلله تعالى بالاسب بالموضوعة على اطراح النظر فيها من جهته ، فضلاً عن أن ينظر في مسبباتها ، فأعا يرجع اليه من موشد فيها إلما المسبب خاصة منه فهو إنما يلحظ فيها المسبب خاصة منه فهو إنما يلحظ فيها المسبب خاصة

﴿ والتالثة ﴾ أن يدخل في السبب بحكم الاذن (١) الشرعي مجرداً عن النظر في

(١) هو وقوله بعد وعلى انه ابتلاد اشارة المحمق الاول في هذا الفصل و وقوله يتتضي صدق ترجيه هو الحتى الثاني في الفصل ، وقوله وقت جين له انه صبيه وانه أجرى المادة به ولو شاء النام اشارة المحمق الثانية فيا فيه الالتفات المسبب ، وقد صرح بهاد المعاني بعد فقال فهو طالبية السبب المحمد تقوله شاملا لجميع ما تقدم أي من المرتبة الثالثة من التم الاول و المرتبتين الملك تورين في هذا الفصل ، ويتقي السكلام معه في هد علمه المرتبة الثالثة هنا مندرجة محمد همذا الفصل الذي موضوعة ترك الالتفات الى المسبب، فان هذه المرتبة مزيج من القسمين كما هرفت كل يستي تصحيح الجمح بين الالتفات الى المسبب وعدم الالتفات الميه ما في حالتواحدة من شخص واحد غير ذلك ، وانما نوجهه في القصد الى السبب تلبية للامر لتحقه به المبودية ، لانه لما أذن له في السبب أو أمر به عليا من حيث قصد الآمر في ذلك السبب و وقد تبين له أنه مسبب وأنه أجرى المادة به ، ولو شاء لم بجرها ؟ كما انه قد بخرقها إذا شاء وعلى انه المتحديث ، وعلى أنه يقتضى صدق التوجه به اليه ، فسخل على ذلك كله ، فصار هذا القصد شاه الأجميع ما تقدم الانه توخى قصد الشارع من غير نظر في غيره ، وقد علم قصده في لك لامور فحصل له كل مافى ضمن ذلك التسبب مما علم وعالم بأن التسبب مما علم وعالم بأن التسبب مما علم وعالم بأن ومتحقق في صدق التوجه به اليه ، فقصد ، مطلق وان دخل فيه قصد المسبب ، ولكن ذلك كله منزه عن الأغيار ، مصنى من الاكدار

المسأنة السابعة

الدخول في الأسباب لا بخفر أن يكون منها عنه أولا • فان كان منها عنه فلا إشكال في السبب قاصداً لوقوع السبب فلا إشكال في طلب وفع التسبب أم لا عنه المران: فقد يقصد بالقتل العدوان ازهاق الروح فيقم، وقد يقصد بالفصب انتفاعه بالمفصوب فيقم على مقتضى العادة لا على مقتضى الشرع، وقد لا يقع ألبتة . وقد يعزب عن نظر القصد إلى المسبب والالتفات اله ، عامار من عفر أغبر العارض المتقدم الذكر (1) ولا اعتبار به . وإن كان غير منهى عنه فلا يطلب وفع التسبب في المراتب المذكورة كلها

⁽¹⁾ تقديله ذكر النفاة التي تعترى العالم حتى تجدله غير عالم عا يضل، ومدّله بمن بطرأ عليه فقلة ترفير من منفحة العين فيصاب واكن مصدا العارض لماكان يمتر نفس التكيف وأصل كلامه أنه منهي عنه و كلف بعدم اللسب. فالخيرالعارض المتقدم الذكر. وقوله و لااعتبار به أى بهذا المعارض عنالا تعلاز ال-مه منها عن التسميد م كلفا

أما الأولى فاذا فرضنا غلس التسبب مباحا أو مطاو با على الجلة ، فاعتقاد المعتقد لكون السبب هوالفاعلى مصية قارنت ماهو مباح أومطالاب ، فلا يبطله . إلا إن قيل ان مثل هذا المتارنة مقسدة عوان المقارن الدمصية تصيره منهيا عنه ي كالصلاة في الدار المفصوبة ، والذبح بالمدية المفصوبة ، وذلك مبين في الأصول وأما النانية فظاهر ان التسبب صحيح بالان العامل فيها اذا اعتمد على جريان المادات، وكان الفالب فيها وقوع المسبات عن أسبابها، وغلب على الفلن ذلك، كان عرب التسبب كا يقاء باليد الى المهلكة أو هو هو ، وكذلك أذا بلغ مبلغ القطع العادى فواجب عليه أن يتسبب . ولأجل هذا قالوا في المضطر انه اذا خاف الملكة وجب عليه السؤال، أو الاستقراض ، أو أكل الميتة ونحوها ، ولا يجوز أن يترزد نفسه حتى يموت ، ولذلك قال مسروق : ومن اضطر الى شيء ما حرم أن يترزد نفسه حتى يموت ، ولذلك قال مسروق : ومن اضطر الى شيء ما حرم الذه عليه فل يأكل ولم يشرب حتى مات، دخل النار

وأما التائنة فالتسبب أيضا ظاهر ۽ الا انه يبقى فيها بحث: هليكون صاحبها بمارته المرتبة الثانية أم لا ? هــذا مما ينظر فيه و واطلاق كلام الفتهاء يتنفى عدم التنزقة و وأحوال المتوكابن من دخل تحت ترجة التصوف لا تقضى ذلك و هذا اوان كان ظاهر كلام الغزالي تسلوى المرتبتين في هــذا الحكم كلاريقة الفقهاء على تفصيل له في ذلك و فالذي يظهر في المسألة نظر آخر: وذلك أن هذه المرتبة تكون علية ٤ وتكون حالية و والفرق بين العلم والحال معروف عند أهله فاذا كانت علية فعي المرتبة الثانية (٢٠) إ اذ كان واجبا على مؤمن أن يعتقد أن الأسباب غير فاعلة بانفسها ٤ وانما الفاعل فيها مسببها سبحانه ، لكن عادته في خلقه جارية يمتنفي الموائد المطردة ، وقد يخرقها اذا

 ⁽١) لان الغرق بينها لا يترتب طيه فرق ف غابةالمطن بوقوع السبب مندالسبب، فيجي،
 فيه التنفسيل المذكور من وجوب النسب وعسيانه بترك
 (٣) أي في بمنزلتها وتنقيرة ممها في المال، هكمها حكمها

شاء لمن شاء ، فن حيث كانت عادة ، اقتضت الدخول في الإسباب ، ومن حيث كانت الأسباب فيها بيد خلق المسببات، اقتضت أن الفاعل أن يفعل بها و بدوثها ، فقد يغلب على المكلف أحد الطرفين ، فإن غلب الطرف الأول وهو العادي، فهو ماتقدم (1) . وإن غلب الثاني فصاحبه مع السبب أو بدونه على حلة واحدة . فانه أذا جاع مثلا فأصابته مخصة فسوا، عليه السبب أم لاء أذ هو على بينة انالسبب كالمسبب بيدالله تمالي. فلم يغلب عبي ظنه. والحال هذه ـ ان تركه للسبب القاء باليد الى التهلكة؛ بل عقده في كلته الحالتين واحد ، فلا يدخل نحت قوله : (وَلاَ تُلْقُوا بِأَ يُديكُمْ إلى النَّهْلُكَةِ) فلا بجب عليــه التسبب في رفم ذلك ۽ لان علمه (٢٠) بأن السبب في يد المسبب أغناه عن تطلب المسبب من جهته على التميين ، بل السبب وعدم في ذلك سواء ، فكا ان أخذه السبب لا يعد القاء باليداذا كان اعتماده على المسب ، كداك في الترك . ولو فرض أن آخذ السب أخده باسقاط الاعتباد على المسب لكان القاء بالبد الى اللهلكة ؛ لانه اعتمد على نفس السبب، وليس في السبب نفسه مايمتمد عليه ، واتما يعتمد عليه من جهة كونه موضوعا سببا • فكذلك اذا ترك السبب لالشيء (٢) ۽ فالسبب وعدمه في الحالين سواء في عقدالايمان وحة لق الايقان . وكل أحد فقيه نفسه . وقد مر الدلياع ذلك (1) ، وقد قال في الحديث: (٥) حَفَّ القلرُ بِمَا هو كاثن فلو اجتمع الخلقُ على أن يعطوك شيئًا لم يكتبه الله لك لم يقدروا عليه » وحكى عياض عن الحسن بن نصر السوسي من فتهاء المالكية إن ابنه قال له في سنة غلا فيها السعر: ما أنت اشتر طعاما فإني أرى السعر قد غلا.

 ⁽۱) أى ويكون صاحبها لم يرتق فيها عن الحالة الطبية الى التحقق بها وصدورتها
 صفة أه كالطبعية يجرى في أفعاله على مقتضاها دون كلفة ولا حن لنفسه دايها (٢) أى الذي سار حالة أه كالآوساف الطبيعية

⁽٣) أي لا لسبب آخر (٤) ق المسألة المخامسة (٥) تقلم ق المبألة المحامسة أيضا

غاً مرَ ببيع ما كازفى داره من الطمام ، ثم قل لابنه :لستَ من المتوكلين على الله وانت قليل اليقيز وكأنّ القمح اذا كانزعند أبيك ينجيك من قضاء الله عليك ! حن توكل على الله كفاه الله

ونظير مسألتنا في الفقه ، الغازى اذا حل وحدعلي جيش الكفار فالفقهاء يفرقون بين أن يغلب على غانه السلامة أو الهلكة أو يقطع بإحداها • فالذي اعتقد السلامة جائز له مافسل، والذي اعتقد الهلكة من غير نفع يمنع من ذلك، ويستدلون على ذلك بقوله تعالى: ﴿ وَلاَ تُتلْقُورُ بِأْ يُدِيكُمْ إِلَى التَّهْأَكُمْ ۗ ﴾ وكذلك داخل المفازة بزاد أو بغير زاد ءاذا غلب على ظنه السلامة فيها جاز له الإقدام؟ وان غلب على ظنه الهلكة لم يجز . وكذلكِ اذا غلب على ظنه الوصول الى الماء في الوقت، أمر بالتأخير ولا يتيم . وكذلك را كبالبحر (١). وعلي هذا يباح له التيم مع وجود الماء في رحله أو يتنع وان غلب على ظنه الوصول الى الماء في الوقت (٣٠). واذا غلب على ظن المريض زيادة المرض أو تأخر البرء أو إصابة المشقة بالصوم أفطر .. الى غير ذلك من المائل المنية على غلبات الظنون ، وان كانت موجبات الظنون نحتلف فذلك غــير قادح في هذا الاصل • فسألتنا داخلة تحت هذه القاعدة . فمن تحقق بأن الخروج عن السبب كالدخول فيه بالنسبة إلى ضمان الله تعالى الرزق، صح أن يقال إنه لا يجب عليه التسبب فيه ، ولذلك تجد أصحاب الأحوال يركبون الأهوال. ويقتحمون الأخطار، ويلقون بأيديهم الى ماهوهند غيرهم تهلكة ، فلا يكون كذلك ؛ بناء على انماهم فيه من مواطن الغرر وأسباب الملكة ، يستوى مع ماهو عندنا من مواطن الأمن وأسباب النجاة • وقد حكى عياض عن أي العباس الايباني إنه دخل عليه عطية الجزري العابد فقال له :

⁽١) أذا غلب على ظنه السلامة في وكوب السفينة وكبها ، وإلا منع من وكوبها (٧) يتظر في صدًا

أتيتك زائراً ومودَّعاً اليمكة • فقاله أبوالمباس: لانخلنامن يركة دعائك، وبكي ؛ وليس مع عطية ركوة ولا مزود فخرج مع أصحابه ، ثم أتاه بأثر ذلك رجل فقال له : أصَّلُحك الذا عندي خسون مثقالاً ولى بغل، فهل ترى لى الخروج إلى مكة ? فقال له : لاتمــل حتى توفر هذه الدنانير • قال/اراوى : فعجبنامن/ختلاف جوا به للرجلين مم اختلاف أحوالها . فقال أبوالمباس :عطية جاءتي مودعاغير مستشير، وقد وثق بَالله . وجاه في هذا يستشيرني ، و يذكر ماعنده ، فعلمت ضعف نيته فامرته عا رأيتم . فهذا إمام من أهل العلم أفق لضعيف النية بالحزم ف استعداد الأسباب والنظر فيمراعاتها ، وسلم لقوي اليعين في طرح الاسباب ؛ بناء والله أعلم على القاعدة المتقدمة في الاعتقادات وغلبات الظنون في السلامةوالهلكة . وهي مظان النظر الفقمي ، ولذلك بختلف الحسكم باختلاف الناس في النازلة الواحدة كما تقدم فإن قيل فصاحب هذ المرتبة أي الأمرين أفضل الاالدخول في السبب أم تركه فالجواب من وجهان : «أحدها» أن الأسباب في حقه لا بدمنها ، كما انها كذلك في حق غيره ، فإن خوارق العادات وان قامت له مقام الاسباب في حقه ، فعى في أنسها أسباب والكنها أسباب غريبة عوالتسبب غير منحصر فى الأسباب المشهورة ، فالحارج مثلا للحج بغير زاد يرزقه الله من حيث لايحتسب : إما من نبات الارض ، و إما من جهة من يلق من الناس في البادية وفي الصحراء ، وإما من حيوان الصحراء، أو من غير ذلك، ولو أن ينزلعليه من الساء، أو يخرجه من الأرض بخوارق العادات أسباب جارية يعرفها أربابها المخصـوصون بها ، فليس،هذا الرجل خارجاً عن العمل إلاَّ سباب. هِينها الصلاة ؛ لقوله تعالى: (وَأَنْمُو أهاَتَ بالصَّلاةِ واصْفاً بَرْ عليها) الآية . وروى أنه عليهِ الصلاة والسلام ه كان بِأَمْرِ أَهْلَهُ بِالصَّلَاقِ إِذَا لَمْ يَجِمُوا قُونَّا (١)» وإذا كان كذلك فالسؤال غير وارد. (١) اخرج أبو عيد وسعيد بن منصور وابن للندر والطبراني في الاوسط وأبو نسم في المية واليهل في شب الإيمان يستدورون مدين سادرونية على الروضياتية من الداروني القدمة قال: (قا المني من القدمية وسلم اذارات بالهم شدة أو سني أمرهم الصلاتو الادوامر اهك بالصلاة وأخرج أحد في الزهد وغير، عن ثابت قال: (كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا أصابت أهله خصاصة نادى أهله بالصلاة صاوا صلوا) أه من تقسيد الالوسي ج ٥ – ص ٢١٧ الموافقات ج ١ ـ م ـ ١٤

«والتأنى» _ على تسليم ورود، _أن أصحاب رسول الله على يُعلم صلماً أنهم حازواً هذه المرتبة واستيقنوها حالا وعلماً و ولكنه عليه السلام ندبهم الى الدخول فى الأسباب المقتضية لمصالح الدنيا كا أمرهم بالأسباب المقتضية لمصالح الآخرة » ولم يتركهم مع هذه الحالة . فعلل خلك على أن الأ فضل ماد كم عليه . ولأن هذه الحالة لايمت بها مقاما يقوم فيه . ألا ترى الى قوله عليه الصلاة والسلام : « قيدها وتوكل (۱) » . وأيضاً فأصحاب هذه الحالة هم أهل خوارق المادات ، ولم يتركوا ممها النسر به أد يكونوا ليتركوا الأفضل إلى غيره

وأما المرتبة الرابعة وهي مرتبة الابتلاء فالتسبّب فيها أيضا ظاهر . فإن الأسباب قد صارت عند صاحبها تمكيفاً يبنلي به على الإطلاق ، لا يختص ذلك بالأسباب العبادية دون العادية . فكا أن الأسباب العبادية لايصح فيها التراكاعة اداً على الذي سببها من حيث كانت مصروفة اليه ، كذلك الاسباب العبادية وون هنا لما قال عليه السلام : «ما منكم من نفس منفوسة إلا وقد علم منره أمن الجنتوال الراول الأولى الماوا ، منره أمن الجنتوال الأولى الماوا ، هم قوا : « فأما من أعملي واتق » الى آخرها (٢٧) فكفلك العاديات لا نها عبادات . فهي عنده جارية على الأحكام الموضوعة . ونظر صاحب هذه المرتبة في الأسباب مثل نظره في العبادات ، يعتبر فيها مجرد ونظر صاحب هذه المرتبة في الأسباب مثل نظره في العبادات ، يعتبر فيها مجرد الأسباب ويدع المسبّبات المسبّما

وأما المرتبة الخانسة فالتسبب فيها صحيح أيضاً ؟ لأنصاحبها وان لم النفت الى السبب من حيث هو سبب ، ولا الى السبب من باب أحرى ، فلا بد منه من جهة ، بدليل الاسباب السبدية ، ولا أنها إنما صارت قرة عينه لكونها سلماً الى المتعبد اليه بها ؟ فلا فارق بين العاديات والمباديات . إلا أن صاحب هذه المرتبة مأخوذ في نجريد الأغيار على الحاديات والمباديات . إلا أن صاحب هذه المرتبة مأخوذ في نجريد الأغيار على وضيرى ، واقتصر على ماهو ضرورى، ومن تل نفسه المجالة فيها ، فراراً من تسكائرها على قلبه ، حتى يصح له المحاد الوجهة ، و إذا كانت الاسباب موصاة إلى المعالوب ، فلا شك في أخذها في هذه الرتبة ؟ إذ من جهتها يصح المعالوب

وأما السادسة فلما كانت جامعة لأشتات ماذكر قبلها ،كان ما يشهد لما قبلها شاهداً لها . غير أن ذلك فيها معتبر منجة صفة العبودية وامتثال الأمر ، لامن جهة أمر آخر ، فسواء عليه أ كان التكايف غلام المصلحة أم غير ظاهرها ، كل ذلك تحت قصد العبد امتثال أمر الله . فإن كان الممكلف به بما يرتبط به بعض الوجود أو جيمه ، كان قصه في امتثال الأمر شاملا له . والله أعلم

المسافة الثامئة

إيقاع السبب بمنزلة إيقاع المسبّب ، قصد ذلك المسبّب أو لا . لأنه لما جمل مسباعنه في جمرى المادات ، عد كأنه فاعل له مبأشرة ، ويشهد لهذا قاعدة مجارى المادات ، إذ أجرى فيها لسبة المسببات الى أسبابها ، كنسبة الشبع الى العلمام ، والارواء الى الماء ، والارحراق الى النار، والاسهال الى السقمونيا، وسائر المسببات الى أسبابها ، فكذلك الأضال التى تنسبب عن كسبنا ، منسوبة

الينا و إن لم تكن من كسبنا . و إذ كان هذا معهودا معلوما ، جرى عرف الشرع في الأسباب الشرعية مع مسبباتها على ذلك الوزان

وأدلته في الشرع كثيرة ، بالنسبة الى الأسباب المشروعة أو الممنوعة ، كتول الله تعالى : (من أجل ذلك كَنَة بنا على بني إسرآئيل أنه من قتل نفسا فيتمير نفس _ الى قوله ـ ومن أحياها فكأ تما أحيا الناس جيماً (١) وفي المحديث : «ما من نفس تقتل طلماً إلا كان على ابن آدم الأول كفل منها لأنه أول من من القتل (١) . » وفيه : « من سن سنة حسنة كان له أجرها وأجر من عمل بها (١) » . وكفلك : « من سن سنة سيئة » . وفيه : (١) وفيه الله أولد لوالد لوالديه ستر من النار . وان من غرس غرساً كان ما أكل منه له الطير فهو له صدقة ، ولا برز وه أحد إلا كان له صدقة ، وما أكل المنه الطير فهو له صدقة . ولا برز وه أحد إلا كان له صدقة ، وما المنا الزع ع والعالم بيث العلم غيكون له أهر كل من انتفع به . ومن ذلك مالا يحصى ، مه أن المسبات التي حصل بها النفع أو الضرليست من فعل المتسبب

فإذا كان كذلك ، فالداخل في السبب إنما يدخل فيه مقتضيا لمسببه ، المكن تارة يكون مقتضيا له على الجميع

⁽۱) هذا مبن غلى ان الدراد بافتال والاحياء السبب. وهو فى الاكتب ن زهوق الوح والحياة . فيكون فيه نسبة السبب وهو الحياة والدوشانى السنسب . وقد سبق له فى السسألة اللثانية جعل اللتل سبباً لا حسباً . ويمكن اوادته هنا خلا يكون فيه دليل

⁽۲) تقدم فی س ۱۹۰

⁽٣) يعض حديث ذكره في الترغيب والترهيب عن مسلم والنسائي والترمذي وابن ماجه يلفظ (من سن في الاسلام) في الموضيق

 ⁽⁴⁾ من هذا إلى آخر السأة واضعف قبة السيبالي النسب. وهو يدل على مدهاه
 (6) قرمط بمامالا مدود (إلى الوقول الدوستر من التار) فلر مذكر شد

التفاصيل ؛ وتارة بدخل فيه مقتضياً له على الجلة لا على التفصيل . وذلك أنها أمر الله به فإنما أمر به لمصلحة يقتضيها فعله ؛ وما نهى عنه فإنما تعى عنه لفسدة يقتضيها فعله ، فإذا فعل فقد دخل على شرط أنه يتسبب فياتحت السبب من المصالح أو المقاسد ، ولا يخرجه عن ذلك عدم علمه بالمصلحة أو المفسدة أو بتقاديرها ؛ فإن الامرقد تضدر أن في إيقاع المأمور به مصلحة علمها الله ولأجلها أمر به . والنهى قد تضمن أن في إيقاع المنهى عنه مفسدة علمها الله ولاجلها نهى عنه ، فالفاعل ماتزم لجميع ما ينتجه ذلك السبب من المصالح أو المفاسد ، وان جهل تفاصيل ذلك

فإن قيل: أيثاب أو يماقب على مالم يغمل؟

فالجواب أن الثواب والمقاب إنما ترتب على مافعله وتماطاه ، لا على ما لم ينمل إلى كن الفعل يعتبر شرعاً بما يكون عنه من المصالح أو المفاسد . وقد بين الشرع ذلك ، ومير بين ماليمظم من الأفعال مصلحته فجعله ركناً ، أو مفسدتُه فجعله كبيرة ، وبين ماليس كذلك فساه في المصالح إحسانا، وفي المفاسد صفيرة . وبهذه الطريقة يتسيّز ما هو من أركان الدين وأصوله ، وما هو من فروعه وفصوله ، و ويعرف ماهو من الذوب كبائر ، وما هو منها صفائر . فأ عظمه الشيرع في المأمورات فهو من أصول اللدين ، وما جعله دون ذلك فمن فروعه وتكييلاته . وما عظم أمره في المنهيات فهو من الكبائر ، وماكان دون ذلك فهن فروعه من العبدائر ، وذلك على مقدار المصلحة أو المفسدة

المساكز الثاسعة

وأحدها الله أن متماطى السبب إذا أتى به بكال شروطه (1) وانتفاه موانسه م قصد أن لا يقع مسببه فقد قصد محالاً ، وتكلّف رفع ماليس له رفعه ، ومنع ما لم يجعل له منمه . فن عقد نكاحاً على ماوضع له فى الشرع ، أو بيماً أو شيئاً من العقود ، ثم قصد أن لا يستبيح بذلك العقد ما عقد عليه ، فقد وقع قصده عبناً ، ووقع المسبب الذى أوقع سببه . وكذلك إذا أوقع طلاقاً أو عتقاً قاصداً به متنضاه فى الشرع ، ثم قصد أن لا يكون مقتضى ذلك ، فهو قصد باطل . ومثنه فى العبادات اذا صلى ، أو صام ، أو حج كما أمر ، ثم قصد فى فلسه أن ما أوقع من العبادة لا يصح له أو لا ينمقد قر بة وما أشبه ذلك ، فهو لغو . وهكذا الأمر من العبادة لا يصح وفيه جاه : (يأيها الذين آمنوا لا تحرّ موا طيبًات ما أحل الله من المثلك ولا تُعدّ مرا أمل الله عبناً ، من المثلك ولا تُعدّ ما أمل الله عبناً ، من المأكول ، والمشروب ، والملبوس ، والشكاح وهو غير ناكح فى الحال ولا قاصد

⁽۱) وضع الاصل من أول الامر على انه تعاطى السبب بكيال شروطه ثم قصد ألا يتع الغر. وفي مثيلاته ايضاً في العادات والعبادات لاحظ ذلك ليسلم له ألاصل من الاشكالات الآئية . نأت تراء جعل القصد المحالف لقصد الشارع لاحظاً ليهام العمل لا مقار نا . الاا نعيتهي السكلام في قوله في الطلاق والعتق (فاصداً به متشاء في الشرع) ال كان مراده انه لم ينقط ولم يسبق اسانه فواضع ، وال كان مرادما هو ظاهره من أنه لا بد من قصد المني فالفقه عند المالسكية فم ذلك ، بل لو كان هازلا لوقع الطلاق والمتق ولم يكن له رفعه

 ⁽٧) فقوله وكاوا ١٠ رزقــكم الله الخ بد ذكر التحريم ينيد أن التحريم السابق المنهي
 عنه لنوكأنه قال وكلوا من هذا الطب الذي حرمتموه

للسليق في خاص (11) _ بخلاف العام _ . وما أشبخاك ، فجييم ذلك لنو و لأن ما تعلق في خاص (11) _ بخلاف العام _ . وما أشبخاك ، فجييم ذلك لنو و لأن فيه . ومثله قوله عليه الصلاة والسلام : «إنما الوَلاء (17) _ يَمَن أَعَن (27) وقوله : « مَن اشترَط شرَط أَل لِيس في كتاب الله فهو باطل و إن كان مائة شرط (2) الحديث . وأيضا فإن الشارع قاصد أوقوع المسببات عن أسبابها كما تقدم فقصد هذا القاصد مناقض لقصد الشارع . وكل قصد ناقض قصد الشارع فباطل ، فهذا القصد باطل ، والمسألة واضحة

فان قيل : همذا مشكل من وجهين : (أحده) أن اختيار المكلف وقصده شرط في وضع الأسباب (أع أذا كان اختيار منافيا لاقتضاه الأسباب المسباب الم يتعاطم المكلف على كالها بالم مفقودة الشرط وهو الاختيار . فإ تصبح منجهة فقد الشرط . فيازم أن تكون المسبات النشطة عن الأسباب غيرواقعة ، لقتد الاختيار

(والتاني)أن القصد المناقض لقصد الشارع مبطل للمبل ، حسبا هو مذكور في موضعه من هدا الكتاب ، وتعاطى الأسباب المبيحة مثلا بقصد أت لا تكون مبيحة ، مناقضة لقصد الشارع ظاهرة ، من حيث كان قصد الشارع التحصيل بوساطة هذه الأسباب ، فيكون اذا تعاطى هذه الاسباب باطلا

(١) احتاج اليه على مدهب ماك لا على مدهب الشافعي فالتعليق عنده كه لغو (٣) فالشارع جبل الولاء لم أعتق سيامن عته . في وقع الستق منه بدت له الولاء . في اراد رضه قصد محالا وتكلف رفع ماليس لهرفه . وهو دليل على أصل السألة وان كان في موضوع خاص بالولاء

(٣) جزء من حديث بروة رواء التبسير عنالستة بلفظ (فأعاالولاء لمن عنق) وفرداية:
 (الولاء) بنير انما
 (٤) هو أيضا جزء من حديث بريرة السابق ولفظه حكما في التبسير عدار من استرط شرطا لبس

ر) من بينية المستخدم المنظم المائة شرط . شرط الله أحقواً (أثني) ـ وهو وما قبه دليل عنى ان ماجده الله مديداً عن شء فقصد الديد رض مداد المديد لدو . الا أن الاول خاص وهدا عام في الولاء و فيره

(ه) فان الأفعال والتروك أذا عرب عن القصدكات لفواً كما تقرر في المسألة السادسة من تحتاب الاحكام وممنوعاً وكالمصلى قاصداً بصلاته مالا تجزئه لاجله ،والمنطهر يقصد أن لايكون مستبيحا الصلاة ،وما أشبه ذلك . فالجمع بين هدندا الأصل والأصل المذكور جمع بين متنافيين . وهو بإطل

فالجواب عن الأول أن الفرض انما هو فى موقع الأسباب بالاختيار لأن تكون أسبابًا ، لكن مع عدم اختياره السبب وليس الكلام فى وقعها إذ بر اختيار والجم بينهما ممكن عقلا ، لأن أحده اسابق على الآخر فلا يتنافيان كما اذا قصد الوطء واختاره وكره خلق الولد ، أو اختار وضمالبند فى الأرض وكره نبانه ،أو رمى بسهم صوبه على جل ثم كره أن يصيبه ، وما أشبه ذلك ، فكما يمكن اجاعها (القي العاديات فكا لملك فى الشرعيات

والجواب عن الناقى أن فاعل السبب فى مسأ اننا قاصد أن يكون ماوضعه الشارع منتجاً غير منتج ، وماوضعه سيباً فعله هنا على أن يكون سبباً لا يكون ماد منتجون لا يكون السبب فيه عنث ، يخلاف ماهو مذكور فى فاعدة مقاصد الشارح وفي فا فام نه قاصد لجمله سبباً لمسبب لم يجمله الشارع مسبباً له . كنكاح الحال عند القائل بمنعه ، فإ نه قاصد بنكاحه التحليل لنيره ، ولم يضم الشارع النكاح لمذا المسبب . فقارن هذا التصد المقدفل يكن سبباً شرعياً ، فل يكن هللا لا الذا كم ولا المحلّ له الأنه بإطل

وحاصل الأمر أن أحدها أخد السبب على أنه ليس بسبب (٧) ه والاخر أخده على أنه ليس بسبب لا هنتج . فالأول الا هنتاء اسببا على أنه والآخر بنتج له إلانه ليس الإ تناج باختيار دولا عدمه . فهذا لم يخااطت قصد الشارع في السبب من حيث هو سبب ، وهذا كذب أو طمع في غير مطمع . (١) أي اختيار البدو تصدد لكون سيا ، وهذا كذب أو طمع في غير مطمع . أي كالانبة اللائز . أي مم أنه لاسب ، وقوله : (الداديات) أي كالانبة اللائز . ومنا له بس بسبب ، أي قدد به ما لم يحمل سبا له ، والتاني بعد ما تعاطى السبب الارتقاد الارتقام سببه وطلب رض الواقع كا بقولون .

والأول تماطاه على أنه ليس بالسبب الموضوع للشارع فاعرف الفرق بينهمافهو دقيق و يوضحه (١) أن القصد في أحدها مقارن للممل فيؤتر فيه ۽ والآخر تابع له بعد استقراره فلا يؤثر فيه

فان قيل : لم لا يكون هذا في الحكم كالرفض في العبادات ? فإ نه في الحقيقة رفض الكونه سبباً شرعياً • فالطهارة مثلاً سبب في رفع الحدث، فاذا قصد أنها لاترفم الحدث فهو معنى رفض النية فيه • وقد قالوا إنّ رفض النية ينهض سبباً في إقطال المبادة . فرجم البحث الى أن ذلك كله إيطال لأنفس الاسباب (٢٠ لا إنطال المسات

فالجواب أن الأمرليس كذلك إوانما يصح الرفض في أثناء العبادة اذاكان قاصداً بها امتثال الأمر ، ثم أثمها على غير ذلك، بل بنية أخرى ليست ومبادته التي شرع فيها إكالمتطهر ينوى رفع الحدث تمينسخ تلكالنية بنية التبرد أوالتنظف مر ﴿ يَالْأُوسَاخِ البَّدِنيَةِ ﴿ وَأَمَا بِمَدَّ مَاتَّمَتَ العِبَادَةَ وَكُلُّتَ عَلَى شُرُوطُهَا ﴾ فقصده أن لا تكون عبادة ولا يترتب عليها حكم آخر من إجزاء أو استباحة أو غير ذلك غير مؤثر فيها؛ بل هي على حكمها لو لم يكن ذلك القصد • قالفرق بيئهما ظاهر

ولا يمارض ذلك كلام من تكلم في الرفض، وقال أنه يؤثر ولم يفعــّـــل (٣٠ القول في ذلك . فإن كلام الفقهاء في رفض الوضوء وخلافهم فيه غير خارج عن هذا الأصل يمن جهة أن الطهارةهنا لها وجهان في النظر: فمن نظر (٤) إلى فعلما على ما ينبغي، قال ان استباحة الصلاة بها لازه ومسبب عن ذلك الفعل، فلا يصح

۱۱) أى يوضح المتام في ذاته لا الحاصل المثدم (٣) أى فيمود الاشكال الاول

⁽٣) بل جَعْلُ رفض الوضوء ولو بعد تمامه وقبل أداء الصلاة به مبطلاً له

⁽٤) مآل الفرق بين النظرين أن من اعتبر الوضوء عبادة تامة مستقة بنفسها بقطه النظر عن الصلاة وأن كانت شرطاً فيها ، قال لا يؤثر الرفين بعد اتحت. ومن نظر الى أن الوضوء شرطً في صعةالصلاة وكأنه جزَّه منها ، لم يجعلُ تمامه الاباداء الصلاة . قرفتُه قبل الصلاة رفش له قبل تمامه ، فيؤثر فيه

رفعه الا بناقض طارى ، و ومن نظر الى حكمها عنى حكم استباخة الصلاة استصحاب النية الأولى المقارنة الى أي المقارنة المناونة و فلك المقارنة الطهارة ؛ وهى بالنية المنافية منسوخة فلا يصح استباحة الصلاة الآتية بها ، لأن ذلك كالرفض المقارن الفعل ولو قارنالفعل لا تمر و فكذلك هذا ، فالر رفض نية الطهارة بعدما أدى بها الصلاة وتم حكمها لم يصح أن يقال إنه يجب عليه استئناف الطهارة والصلاة و فكذلك من صلى شمرفض تلك الصلاة بعدالسلام منها ، وقد كان أتى بها على ما أمر به وفا زقال به في مثل هذا (1) ، فا تناعدة ظاهرة في خلاف ما قال و وافد أعلى و به التوفيق

هذا حكم الأسباب اذا فعلت باستكال شرائطها وانتفاء موافعها وأما اذا لم تعفل الأسباب على ما ينبغى ، ولا استكلت تسرائطها ولم تنتف موافعها ، فلا فقع مسبباتها شاء المكف أو أبي و لأن المسببات ليس وتوعها أو عدم وقوعها لاختياره . وأيضاً فان الشارع لم يجعلها أسباباً مقتضية إلا مع وجود شرائطها وانتفاء موافعها ، فاذا لم تتوفر لم يستكمل السببان يكون سببا شرعيا ، وأيضاً لو اقتضت الأسباب صبباتها وهي غير كاملة بمثيثة المكاف ، أو ارتفعت اقتضا آلم الم على يكن لما وضع الشارع منها فائدة عول كان وضعاها عبثاً وانتفا آلم المن عنى كونها غير ألم منها أسبابا شرعاً ومنه المنابع شرعاً أن لا تقوم سببانها شرعاً ، وأذا كان اختيار المكاف يقلب حقائقها شرعاً ، وأد كان اختيار المكاف يقلب حقائقها

 ⁽١) أى فان قال ان الوشوء يبطل حتى اذاكان رفضه بعد تمام الصلاة به ، فيكون مخالفا قحة إعسدة

وصع معاده. هـدا خلف محال؛ فما يؤدى اليه مثله. و به يصح أن اختيارات المحكف لا تأثير لها في الأسباب الشرعية

فان قيل: كيف هذا مع القول بأن النعى لا يدل على الفساد ء أو بأنه يدل على الصحة ء أو بأنه يفرق بين ما يدل على النعى الماتة أو لوصفه ? فا زهده المذاهب تدل على أن التسبب المنعى عنه وعو الذي لم يستكمل الشروط ولا اتتفت موافعه يفيد حصول المسبب . وفي مذهب مالك (١) ما يدل على ذلك : فان البيوع الفاسدة عنده تفيد من أولما شبه ملك عبد قبض المبيع . وأيضا فتفيد الملك بحوالة الأسواق وغدير ذلك من الأمور التي لا تفيت العين . وكذلك النصب وضعوه يفيد عنده الملك وان لم تفت عين المنصوب في مائل . والغصب أو نحوه يفيد عنده الملك وان لم تفت عين المنصوب في مائل . والغصب أو نحوه الحسب من أصله ونيظم أن السبب المنعى عنه يحصل به المسبب عاللا على القول بأن النهى يدل على الفساد مطلقاً

فالجراب أن الفاعدة، عامة و إفادة الملك في هـنـــه الأشياء اتما هو لأمور أخر خارجة عن نفس المقد الاكول وبيان ذلك لايسم ههنا، و إنمايية كر فيا وحد هذا ان شاه الله

ح(نسل)ۍ

﴿ وَمِن الأَمور التي تغبى على ماتقهم ﴾ أن الفاعل السبب علماً بأن المسبب الله ماذا وكلم الله علاص عنه الذا وكلم الله علام عنه الذا وكلم الله تعالى ، والصبر على الله خول في الأسباب المأمور بها والخروج عن الأسباب المخطورة ، والشكر ، وغير ذلك من المقامات السلمة ، والخروج عن الأسباب المخطورة ، والشكر ، وغير ذلك من المقامات السلمة ، والأحوال المرضية ، ويتبين ذلك بذكر البمض ، على أنه ظاهر

(١) أي وكما قاله ابر حيفة وغيرف عدم الحد ءوف تبوتالنسب، فنكاح الحادم . فعالوا ان هذا ليس حكم العقد والحامو في آخر ، وهو حكم الشبهة بصورة العقد - وأيثل به الآقة الثلاثة بل أوجبوا ألحد وعدم تبوت النسب أما الإخلاص فلأن الممكلف إذا لبنى الأمروالنعى في السبب من غير نظر الله ما سوى الأمر والنهى _ خارج عن حظو ظاء فقوق ربه ، واقف موقف الله من مااذا التفتالي المسبب وراعاه، فانه عند الالتفات اليه متوجه شطره، فصار توجه الى ربه بالسبب، بواسطة التوجه الى المسبب. ولا شك في تفاوت ما بين الرتبتين في الإخلاص

وأما التفويض فلا نه اذا علم أن السبب ليس بد خل محتما كف به عولا هو من تمط مقدو راته كانراجماً بقلبه الى من اليه ذلك، وهو الله سبحانه عمار متوكلا ومفوضاه هذا في عوم التكاليف العادية والعبادية . و بزيد باللسبة الى السبادية أنه لا بزال بعد التسبب خالفا وراجيا (١٠) فان كان بمن (٢٠) يلتمت لى المسبب الدخول في السبب ، صار مترقبا له ناخارا الى ما يؤول اليه تسببه ، وربما كان الى سابب الى إعراضه عن تكميل السبب ، استعجالا لما يفتحه ، فيصير توجهه الى ماليس له وقد ترك التوجه الى ماطلب بالتوجه اليه . وهنا تقم حكاية من سمح (أن من أخلص لله أربعين صباحا ظهوت ينابيم الحكة من قلبه على الناب فأخذ _ بزعه _ فيالإخلاص لينال الحكة ، قم الأمدولم تأقما لحكة من قلبه على فتأل عن ذلك ، فقيل له : انما أخلعت المحكة ولم تغلص لله ، وهذا واقم كثيراً في ملاحظات المعبدة في الأسباب، و بذلك يصير العابد مستكثرا لم ادته ، والما لم منترا معله ، الى غير ذلك

⁽¹⁾ اى جاسا بن الامرين، بخلافه اذا نظر الى المبددائدا فانه يفيد عله بيان الربياه. ولا يخلى ما يترب على فائلس تضعيم هيم وشور نفسه عن الاعمال التنكيدية (لا يحقى ما يترب على فائلس تدوير المسلم المراب المرابط عن تكديل السبب، بل هذا شأل آخر يترب على الدخل المسبب و فيسته لموضوع التنفويس كليات والمناطى المناطل المسبب و فيسته لموضوع التنفويس كسبته تقام المدبد والشكر والاخلاص، وهى الامروا التي بناها على قطع عن المسبب الموضوع التنفويس كسبته تقام المدبر والشكر والاخلاص، وهى الامروا التي بناها على قطع النظر عن المسبب

وأما الصبر والشكر فلأنه اذا كان ملفتا إلى أ. الآمر وحده ، منيقنا أن بيده ملاك المسببات وأسبابها، وأنه عبد مأمور ، وقف مع أمر الآمر ولم يكن له من ذلك محيد ولا زوال ، وألزم نفسه الصبر على ذلك لأنه تحت حد المراقبة ، وعن عبد الله كأنه يراء وفاذا وقع المسبب كانمن أشكر ألشا كرين، إذ لم ير لتسببه في ذلك المسبب وردا ولا صدراً ، ولا اقتضى منه في نفسه نفسا ولا ضرا ، وان كل علامة وسببا عاديا، فهو سبب بالتسبب ومعتبر فيعادي الترتيب. ولوكان ملتفتا إلى المسبب فالسبب قد ينتج وقد يعقم وفاذا أنتج فرح وواذا لم ينتج لم برض بقسم الله ولا بقضائه ؛ وعد السبب كلا شيء ؛وربمامله فتركه، وربما سمُّ منه فتقل عليه . وهذا يشبه من يعبه الله على ،حرف وهو خلاف عادة من دخل تحت رق العبودية . ومن تأمل سأر المقامات السنية وجدها في ترك الالتفات الى المسببات وور عاكان هذا أعظم نضافي أصحاب الكرامات والخوارق

حايني فصل جيجه

 ومنها ﴾ أن نارك النظر في المسبب بناء على أن أمره الله ، اتما همُّه السبب الذي دخل فيه • فهو على بال منه في الحفظ له والمحافظةعليه ، والنصيحة فيه ، لان غيره ليساليه ، ولو كان قصده السبب من السبب ، لكان مظنة لأخذ السبب على غير اصالته ، وعلى غير قصد التعبد فيه ؛ فر بما أدّى الى الاخلال به وهو لايشعر . وريما شعر به ولم ينكر فباعليه فيه . ومرح هنا تنجرً مفاسد كثيرة . وهو أصل النش في الأعمال المادية ، نهر والعبادية ؛ بل هو أصل في الخصال المهلكة . أما في العاديات فظاهر ۽ فانه لاينش الا استعجالا للربح الذي يأمله في تجارته ، أو للنُّفاق الذي ينتظره في صناعته ، أو ماأشبه ذلك . وأما في العبادات فان مِرْ شأن مَن أحبه الله تعالى أن يوضع له القبول في الأرض ، بمد ما يحبه أهل السهاء وفالتقرب بالنوافل سبب للحبة من الله تعالى ،

ثم من الملائكة، ثم يوضع القبول فى الأرض · فر يمالتفت العابد لهذا المسبب بالسبب الذى هو النوافل، ثم يستمجل ويداخله طلب ماليس له . فيُظهر ذلك السبب م وهو ازياء . وهكذا فى سائر الهلـكنات ، وكنى بغلك فساداً

١٩٠٠ فصل إيس

ومنها أن صاحب هذه الحالة مستري النفس ، ساكن البال ، مجتمع الشمل ، فارغ القلب من تصبالدنيا ، متوحد الوجهة . فيو بدلك طيب المحيا ، هازى في الآخرة ، قال تعالى : (من عمل صلحاً من ذكر أو أنى وهو مؤمن ، فانتخب بنت حياة ما يبت كلم الله : (من عمل صلحاً من ذكر أو أنى وهو مؤمن ، فانتخب بنت حياة المؤبية) الآية (۱) . وروى عن جعفر الصادق أنه قال في الحياة الطبية : هى للمرفة بائه في وصدق المقام مع الله ، وقل ابن عمله : العيش مع الله ، والإعراض عا سوى الله وقل ابن عمله : العيش مع الله ، والإعراض عا سوى الله وأيضاً فنه كفاة جميع الحمدم بجمل همة هما واحدا ، يخلاف من كان الخلوا الى المسبب بالسبب ، فانه فاغرا الى كل مسبب في كل سبب يتناوله ، وذلك مكتر واذا أتتبع فليس على وجه واحده فصاحبه متبدد الحال مشفول القلب في أن لو واذا أتتبع فليس على وجه واحده فصاحبه متبدد الحال مشفول القلب في أن لو كالسبب ، وتازة على غيرهذه الوجود ، والى هذا النحو يشير معنى قوله عليه المسلة بالمسبب ، وتازة على غيرهذه الوجود ، والى هذا التحو يشير معنى قوله عليه السبب ، وتازة على غيرهذه الوجود ، والى هذا التحو يشير معنى قوله عليه السبب معرضا عن النظر في غيرهذه الوجود ، والى هذا التحو يشير معنى قوله عليه السبب معرضا عن النظر في غيرهذه الوجود ، والى هذا التحو يشير معنى قوله عليه السبب معرضا عن النظر في غيرهذه الوجود ، والى هذا التحو يشير ما عن المنظر في غيرهذه الوجود ، والى هذا التحويشير ما عن النظر في غيره في في المروا عن النظر في غيره في قطرة المروا عن النظر في غيره في في المروا عن النظر في غيره في شرة المروا عن المناسبة الله و أنها المشتفل بالنظر في غيره في شرة المروا عن النظر في غيره في شرة المروا عن النظر في غيره في شرة المروا عن المناسبة المروا عن النظر في غيره في المروا عن النظر في غيره في المراو المروا عن المنظر في غيره في المروا عن النظر في غيره في في المروا عن النظر في غيره في المروا عن النظر في غيره في المروا عن النظر في غيره في المروا عن المنظر المنظر المنظر المنظر المنظر المروا عن النظر المناسب المنظر المنظر المنظر المنظر المنطر المناسبة المنطر المنطر المناسبة المنطر المنطر المنظر المنطر المنظر المنطر المنطر

 ⁽۱) محل شاهده نیما ذکرهٔ منهاکهاسیآتی فی بیاز معهالحیا تاالطیبهٔ ۱ آمایشیة الایمقدراحیم
 الی قوله (مجازی فی الاخری) ولایشائی به تمرشه هنا

 ⁽٢) في مسلمين ابي هر بر.
 (٣) أي الانسبوا الهمر المدم مؤاتأتكم بمطالبكم ومسببات أهمالكم على ماتشتهو له ، فالدافة.
 بعد الخلاط المسببات الواقعة من اللهمر.

شك أن هما واحدا خيف على النفس جدا بالنسبة الي هوم متمددة ، بل هم واحد ثابت عنفيف بالنسبة الى هوا حدمتنير متشتق نفسه . وقد بعاه «أن من جكل ها وحداً كفاه انه سائر المموم ومن جعل همه أخراه كفاه انه أمر دنياه (۱) و يقرب من هذا المدنى قول من قال : من طلب العلم نه فاقاليل من الله يكميه (۱) وون طلبه الناس فواع الناس كثيرة . وقد لهيج الإهاد في هذا المهان ، وون طلبه الناس فواع الناس كثيرة . وقد لهيج الإهاد في هذا المهان ، وووى في الحديث : « الرّهد في الدنيا أمريح القلب والبعد (۱) » والزهد ليس عدم ذات اليد ي بل هو حل انقلب يعبر عنها ان المثلث بيا متا وروى في التمبيلا شباب ، من غير مراعة للسببات النماتا المناق البيا في الأسباب ، هذا القاعدة

﴿ قصل ﴾

ومنها أن النظر ⁽¹⁾ فى المسببقد يكون على النوسط كما سيأتى ذكره ان شاء الله تعالى • وذلك اذا أخذه من حيث مجارى العادات • وهو أسلم لمن التفت

(۱) روى اين ماجو الحسكيم والشائي واليبهق عن اين مسعود (من جمل الهموم ها واممه ا ، هم المماد، كما دافق سائر هموم . ومن تصبت بالهموم من أحوال الدنيا لميال افق في أي أوريتها هك وروى الحما كمن ابن عمر (من جمل الهموم ها واحداكماء افق ما أهمهن أمر الدنيا والآخرة رومن تشاغب مالهموم لم يبال افقل أي أوربة الدنياهك)

(٢) أي من طلبه ليسل حويه فحاً يشلق به منه قليلًا لا يشتت عليه باله
 (٣) دوي من طرق الانة. وتسامه في الواينا الأولى: (والقبة نبها تعليل الحم والحزن) عن

أحمد في الوهد، والبهق في النصب مرسلا .وأسنده الطبران لا أي هريرة وتعامه في الرواية الثانية: (والرغبة نها تتم الظهواليدن) عن الطبران في الاوسط، وان عدى والبهتمي في الشب عن اليهم يرده مروها ، والبهل عن عمر موقوق . قال ألمناوى اسناده مثارب وتعامض الرواية الثالثة : (والرغبة فيها تكثر الهم والحزن ، والبطالة تقديل للنب) هن التضاع، عن

صمر . قال النارئ إذ ورواء أيضاً ابن لأل والما كم والطبراني والديلمي وفيرهم (٤) أي وعما بين على أن المسبب ليس من مقدور المكلف ولا هو مكلف به أنه اذا انفق المكلف نظره المسبب فيعسن به أن يكون نظره على التوسط والاعتدال ، ولا يجهدنسه في النابة به عن اذا زاد عن ذلك نه على القصدوالاعتدال ، وان كان ذلك نامثاً من مثلم العبد من لقامات الدنية . كالشفة على عباد الله وكثرة المؤف من عدم قيامه بواجبهم عليه

778

لى المسبب . وقد يكون على وجه من المبالغة فوق مايحتمل البشر ، فيحصل بذاك امتسبب إما شدة التعب ، وإما الخروج عما هو له الى ماليس له أما شدة التعب فكثيرا ما يتفق لا وباب الا حوال في الساوك . وقد يتفق أن يكون صاحب التسبب كثير الإشفاق أوكثير اللوف. وأصل هذا تنبيه الله نبيه عليه في الكتاب العزيز _حالة دعائه الخلق بشدة الحرص _على أن الأولى به الرجوع الى التوسط بقوله تعالى : (قد نَعَلُمُ إِنَّه لَيَحْ يَنُكُ الَّذَى بقولون .. الى قرله : _ وإن كان كُبْرَ عليك إعراضهم فإن استطعت أن تَسْتَهَىٰ نَفَقًا فِي الأَرْضِ أُوسُلِّمَا فِي السَّهَاءِ فَتَأْتِيَهُم بَآيَةٍ • ولوشاء اللهُ كَجْمَعُمُم على الله عن) الآية . وقوله: (لملَّكَ بإخَرْ نفسكَ أَنْ لايكونوا مُؤمنين) وقوله : (يأيها الرسولُ لا تَعْرُ نُنْكَ الذين يُسارعونَ في الكفر) الآية . وقوله : (فلملَك تارك مِن ما يُوحى اليك وضاً ثق به صَدْرُك _ الآية . الى قوله _ ُ الْمَاأَنَتُ نَذَيرٌ ، واللهُ على كلُّ شيء وكيل). وقوله: (ولا تَحزَنُ عليهم ولا تَكُ فيضَيُّق ثماً يَمكُرون) الى غير ذلك بما هو في هذا المعنى مما يشير الى الحضَّ على الإقصار بما كان يكابد ، والرجوع الى الوقوف مع ما أمر به ما ه. تسبب · والله بهدى من يشاء الى صراطمستقم بقوله (1): (إنما أنت مُنْدُر) (إِمَّا أَنت نَدْيرٌ وَاللَّهُ عَلَى كُلَّ شيء وَكَيلٌ) وأشباه ذلك.

⁽۱) أفرد هذه الآيات عما قبلها وعلق طبها بأن المطاور بنك النسب ، وليس في مدالاً يأت الحكم المن على الاتسارة ، ودوجيه . إلا أنه بين الكلام في الآيين الاأخيرتين : هازآية ليس لك الح ترجم في المني الى مثل آية انما أنت نذير ، ولكن هذه أصرح في طلب الرجوع والوقوف عند مدوطيته بخلاف آية ليس لك ظريد كر فيها ما يمه من وبه ، والآية الأخيرة أبيدا لآيات المذكورة منا حماير بده منها أذ أنها ليس طبها ما يهم من طلب إقصاره بما يكابد ولا طلب وجوعه الى التسبب

وجيمه يشير الى أن المطاوب منك التدب ، والله هو المبب (١) وخالق السبب (ليس لك من ، الأمر شيء أو يتوب عليهم او يصد بهم) الآية . وهو ينها عليه على المدات منه المسلك على شدة مقاساته عليه الصلاة والسلام في الحرس على إيمانهم ، ومباللته في التبليغ ، طمعاً في أن تقع نقيمة الدعوة ، وهي إيمانهم الذي به نجاتهم من المسداب . حتى جاء في القرآن : (عزيز عليه ما عنية ، عريس عليم العلام الى أمر هو المهذات ، وأحرى بالنوسط في مقام النبوة ، وأدنى من خفة ما يلقاء في ذلك من الموقق ، وأحرى بالنوسط في مقام النبوة ، وأدنى من خفة ما يلقاء في ذلك من النبوة عامليق به من شرف المنزلة التي دون النبوة . هذا وان كان مقام النبوة على المراتب اللائقة بالأمة . كما تقرر في صحة الاستدلال بأحواله وأحكامه في أحكام أمنه ، ما أم ويل دليل على اختصاصه دون أمته ، عالم دليل على اختصاصه دون أمته ، عالم

و ما الخروج عما هو له الى ماليس له عالاً نه إذا قصد عين المسبب أن يكون أو لا يكون ، كان مخالفاً لمتصود الشارع. إذ قد تبين أن المسبب ليس للمكاف، ولم يكاف به عبل هو فله وحده . فتن قصده فالغالب عليه بحسب افراطه أن يكون قاصداً لوقوعه بحسب غرضه المعين وهو انما يجرى على مقتضى ارادقا فله تمالى ، لا على وفق غرض العبد المعين من كل وجه ، فقد صار غرض العبد وقصد عالفاً بالوضع لما أو يد به ، وذلك خارج عن مقتضى الأدب بومعارضة للقدر ، أو ماهو يتحو ذلك النحو . وقد جاه في الصحيح التنبيه على هذا المعنى بقوله عليه المعارة والسلام : «المؤمن القومي أحب ألى الله من المؤمن الفيمية في المساحة والسلام : «المؤمن القيمية على هذا المعنى بقوله عليه المعارة والسلام : «المؤمن القيمية قيمة المعارضة الفيمية في المعارفة المناسة في المعارفة المعار

وفي كلُّ خيرٌ . إحرص على ما ينفدُك ، واستَمنْ بالله . ولا تمجر . وان أصابك شي؛ فلا تقل: لو أنَّى فعلت كان كذا ! ولكن قل: قدر الله ، وما شاء الله فعل ، فإنَّ (لو) تَفْتِحُ عملَ الشيطان (١) ، فقد نبهك على أن (لو) تفتح عمل الشيطان، لأنه التفات الى المسبب في السبب ، كأنه متواد عنمه أو لازم عقـــلا . بل ذلك قدر الله وما شاء فعل . اذ لا يُعينه وجود السبب، ولا يعجزه فقدانه

فالحامس ل أن نفوذ القدر الحتوم هو محصول الأمر . وببقى السبب ، إن كان مكافاً به عمل فيه بمقتضى التكليف ، و إن كان غير مكلف به لكونه غير داخل في مقدوره، استسلم استسلام من يعلم أن الأمركاه بيد الله . فلا ينفتح عليه باب الشيطان. وكثيراً مايبالغ الانسان في هذا المني حتى يصير منه الى ما هو مكروه شرعاً ، من تشويش الشيطان ، وممارضة القدر ، وغير ذلك

ح(نصل)◄

﴿ ومنها ﴾ أن تارك النظر في المسبب أعلى مرتبة وأزكى عملاً ، اذا كان عاملاً فيالمبادات ، وأوفر أجراً في العادات ؛ لأنه عامل على اسقاطحظه مخلاف من كان ملتنتاً إلى المسببات ، فإنه عامل على الالتفات الى الحظوظ ، لأن نتائج الأعسال راجعة الى العباد مع أثرا خلق الله ۽ فاتها مصالح أو مفاسم تمودُ عليهم ؛ كا في حديث أبي ذَرَّ : ﴿ إِنَّمَا هِي أَعَالُكُمْ أَحْسِبُهَا لَكُمْ ، ثُمَّ أُوَّلُيكُم إِيَّاهَا (٧) * • وأصلافي القرآن : (من حَمِلَ صلحًا فَلْيَفْدِهِ) فللتفتُّ اليها

ر۱) أخرجه مسلم واحد والنسائي (۲) بعض حديث طويل وواه مسلم والترمذي

عامل بمخله ؛ ومن رجِع الى مجرد الأمر والنهىعامل على إسقاط الحظوظ ، وهو مذهب أرباب الأحوال . ولهذا بسط فى موضع آخر

فان قيــل على أى معنى يفهم اسقاط النظر فى المسببات ? وكيف ينضبط ما يمدكذلك بما لا يعد كمدلك ؟

ظالمواب أن ترك المنظوظ قد يكون ظاهراً بمنى عدم النعات القلب الليها جلة . وهـ ذا قليل . وأكثر ما يختص جذا أرباب الأحوال من الصوفية . فهو يقم بالسبب عللقاً ، من غير أن يتظرهل له مسبب أم لا . وقد يكون غير ظاهر أو بمنى أن الحظ لا يسقط جملة من القلب ۽ إلا أنه التنت اليه من وراه الامر أو الذهى . ويكون هـ ذا مع الجريان على جاري المادات ، مع عله بأن الله محربها كيف شاه . ويكون أيضاً مع طلب المسبب بالسبب ، أي يطلب من المسبب كيف شاه . ويكون أيضاً مع طلب المسبب بالسبب ، أي يطلب من المسبب باسطاً يد السبب ، كاي يطاله الشيء باسطاً يد السبب ، كاي يطاله الشيء باسطاً يد السبب ، في الله الشيء مقالم المسبب بالسبب ، واعا الالتفات المسبب بعني الجريان مع السبب ، واعا الالتفات المسبب بعني الجريان مع السبب ، أو كالمتقد أن السبب هو المواد النظر في المسبب من نفس السبب ، أو كالمتقد أن السبب هو المواد الدين وسائط هي بجال نظر المجهدين . فإلى أيساكان أقرب كان الحري كان أقرب كان الحري ومثل هذا مقرر أيضاً في مسألة المنظوظ

المسأكة العاشرة

ماذكر من أن المسببات مرتبة (١) على فعل الاسباب شرعاً ، وأن الشارع

⁽١) كا عدم في المسألة الرابة

يمتبر المسببات في الخطاب بالأسباب ، يترتب عليه بالنسبة الى المكلف اذا إعتبره أمور:

(منها) أن المسبب اذاكان منسوباً الى المسبب شرعاً ، اقتضى أن يكون المكلف في تعاطى السبب ماموراً به كذلك يكون منهياً عنه و وكا يكون التسبب في الطاعة منتجا ماليس فى ظنه من الخير، لقوله تعالى : (ومن أحياها التسبب فى الطاعة منتجا ماليس فى ظنه من الخير، لقوله تعالى : (ومن أحياها كان له أجر ها وأجر من عمل بها(۱) وقوله : « إن الرجل ليتكلم بالكلمة من رضوان الله لايظن أنها تبلغ ما بلغت (۱) الحديث (۱) كذلك يكون من رضوان الله لايظن أنها تبلغ ما بلغت (۱) الحديث (۱) كذلك يكون النسب فى المصية منتجا ما لم بحتسب من الشر لقوله تعالى : (فكأ تما قتل الناس جيما) . وقوله عليه الصلاة والسلام : « مام ن نفس تقتل ظلما الاكان على ابن آدم الأولى كفل منها (۱) وقوله : « ومن سن سنة سيئة كان عليه وزر ها (۱) وقوله «إن الرجل لينكام بالكلة من سخط الله (۱) الحديث (۱) الى أشباه ذلك

وقد قرر انمزالي من هذا المني في كتاب الاحياء وفي غيره مافيه كفاية .

⁽۱) تقسدم ل ۱٤٩

⁽۲) جزء من حديث رواء مالك، والترمذي وقال حسن صحيح ، والنسائي، وابن ماجه ، وابن جال في صحيحه، والحاكم كوقال صحيح الاساد (٣) الدلل في شته وهو: رابغه الله بالي الحديد والتدريد والتدريد على الاسطة

⁽٣)الدليل فيتميته وهو:(يرفعه الله بهاقىالجنة) . ولفظ الحديث في التيسير _ بدل لايظن الح _ (لا يلني لها بالا)

⁽٤) تقدم ن ١٤٩ (٥) الدلل في بقة الحدث

⁽٦) هُو بَقِيَّةٌ حَدَيْثُ (أَنْ الرجل لِيتَكَامُ بِالسَّكَامُ مِن وضوانَ اللَّهُ الحُ)الانف الذُّكر

⁽٧) بقيته كما في النيسير (لا يلقي لها بالا بهوى بها في النار سبمين خريفاً)

وقد قال فى كتاب الكسب: ترويج الدرم الزائف من الدرام فى أثناء النقد ظلم ، اذ به يستضر المُعامل إن المعرف. وان عرف فيروَجه على غيره ، وكذلك الثانى ، والثالث ، ولا يزال يتردد فى الأيدى ، ويم الضرر ، ويتسم النساد ، ويكون وزر الكل وو باله راجما اليه . قانه الذى فتح ذلك الباب ، ثم استدل بمحديث : «من سن سنة صنة (١٠) الخ .

ثم حكى عن بعضهم أن إنفاق درم زائف أشد من سرقة مائة درم . قل: لأن السرقة معصية واحدة ، وقد نمت وانقطمت . وإظهار الزائف بدعة أظهرها في الدين ، وسن سنة سيئة يعمل عليها من بعده ، فيكون عليه وزرها بعد موته ، الى مائة سنة ، ويكون عليه مافسد الى مائة سنة ، ومائق سنة ، الى أن يغنى ذلك الدرم ، ويكون عليه مافسد ونقص من أموال الناس بسببه . وطوبى لمن مات ومائت معه دنو به ، والويل الطويل لمن بحوت وتبق ذنو به مائة سنة ، ومائق سنة ، يعنب بها في قبره ويسأل عنها الى انقراضها . وقال تعالى : (وتسكّنُ ماقد موا واتنارهم) أى نكتب عنها الى انقراضها . وقال تعالى : (وتسكّنُ ماقدموه ، ومئه قوله تعالى : (يُنبَعُ أَيضاً ماأخروه من آثار أعالم كا نكتب ماقدموه ، ومئه قوله تعالى : (يُنبَعُ الله بنا غيره . هذا ما قاله هناك . وقاعدة ايقاع السبب أنه عنزاة ايقاع السبب قد مدّنت هذا

وله في كتاب الشكر ماهو أشد من هذا ۽ حيث قدر النم أجناماً وأنواعاً ، وفصل فيها تفاصيل جمّة ثم قال: بل أقول من عصى الله ولو في نظرة واحدة ، بأن فتح بصره حيث بجب غض البصر، فقد كفر نصة الله في السموات ، والأرضين وما بينهما ۽ فان كل ماخلق الله حتى الملائكة ، والسموات، والديوانات ، والنبات ، بجملته نصة على كل واحد من العباد قد تم بها انتفاعه. ثم قرر شيئا من النم المائدة الى البصر من الأجفان . ثم قال قد كفر نصة

⁽۱) تقدم (۱)

الله في الأجفان ، ولا تقوم الأجفان الا بسين ، ولا المين الا بالرأس ، ولا الرأس ، ولا بجميع البدن ، ولا البدن الا بالنذاء ، ولا الغذاء الا بالماء والأرض والمواء والمطر والنم والشمس والقمر ، ولا يقوم شيء من ذلك الا بالسموات ، ولا السموات الا بالملائكة ، فإن السكل كالشيء الواحد برتبط البمض منه بالبمض ، ارتباط أعناء البدن بمضها ببمض ، قال : وكذلك ورد في الأخبار ولذات ورد ه أن العالم يستنفر له كل شيء حتى الحوت في البحر (١) و وذلك الشارة الى أن العامى بتطريفة واحدة جنى على جميع مانى الملك والملكوت . الشارة الى أن العامى بتطريفة واحدة جنى على جميع مانى الملك والملكوت . في النب الله والملكوت . في النب الله بالمستنفار ، في من المول المن بالاستنفار ، في سي الله أن يتوب عليه و يتجاوز عنه ، ثم حكى غير ذلك ومضى في كلامه . فاذا الأشياء ، إذ يبدوله يوم الدين من ذلك مالم يكن يعتسب والدياذ بالله فالله الأشياء ، إذ يبدوله يوم الدين من ذلك مالم يكن يعتسب والدياذ بالله فالله

۔﴿ نصل **﴾۔**

(ومنها) أنه اذا النفت الى المسببات مع أسبابها ، ربما ارتفت عنه إشكالات رد في الشريعة ، بسبب تمارض أحكام أسباب تقدمت مع أسباب أخر حاضرة . وذلك أن متماطى السبب قد يبقى عليه حكمه ، وان رجم عن ذلك السبب أو تال منه فيظن أن المسبب يرتفع حكمه برجوعه عن السبب ، ولا يكون كذلك

⁽۱) بهاء ضمن حديث رواه أبو داود والترمذي :(وان العالم بستنفر له من في السموات ومن في الارش والحيتان فيجوف الماطلغ) (۷) أي مم احكام أسباب

مثاله: من توسط أرضا مفصوبة ثم تلب وأراد الخروج منها ، فالظاهر الآن أنه لما أمر والخروج فأخذ في الامتثال ، غير عاص ولا ، وآخذ ؛ لأنه لم يمكمه أن يكون ممتثلاً عاصياً في حالة واحدة ، ولا مأموراً منهياً من جهة واحدة ؛ لأن ذلك تكنيف مالا يطاق . فلابد أن يكون في وسطه مكاماً بالخروج على وجه بمكنه و ولا يمكن مع بقاء حكم النهى في نفس الخروج ، فلا بد أن يرتفع عنه حكم النهى في الخروج

وقال أبوهاشم: (١) هو على حكم المصية ، ولا يخرج عن ذلك الا بانهاله عن الأرض المنصوبة - ورد الناس عليه قدماً وحديثاً. والامام أشار في البرهان الى تصور هذاوصحته، باعتبار أصل السبب الذي هو عصيان ، فانسحب عليه حكم التسبب وإن ارتفع بالنوبة (٢) - ونظر ذلك بمسائل . وهو صحيح باعتبار الأصل المتقدم ، فإن أصل التسبب أنتج مسببات خارجة عن نظر ؛ فلا نظر الجمه و اليم الم يستبعدوا اجناع الامتثال مع استصحاب (٢) حكم المصيه الى الانشال عن الأرض المنصوبة . وهذا أيضا ينبني على الالتفات الى أن المسبب خارج عن نظره (٤) ، فإنه إذا رأى ذلك وجد نفس الخروج ذا وجهين : المسبب خارج عن نظره ج سبباً في الخلوص عن التعدى بالدخول في الأرض . أحدها وجه كون الخروج منا تيجة دخوله ابتداء . وليس من كسبه بهذا الاعتبار اذ ليس له قدرة عن الكف عنه

ومن هدا مسألة من تاب عن القتل بعد رمى السهم عن القوس، وقبل وصوله الى الرمية. ومن تاب من بعدعة بعد ماينها في الناس وقبل أخذهم بها، أو سعد ذلك وقبل رجوعهم عنها، ومن رجم عن شهادته بعد الحكم بها وقبل (1) يراجع المنام في كتب الاصول كالتعرير وابن الحاجب في سألة: يستعبل كودالدي، الواجد وأبيا حرامامن جة واحتفاغ

واعد واعبه عرامات مجه واعساد (*) أى ولا تم التوبة الا حد الحروج فعلا الأن من شرط قبولها رد النبعان والطالم (*) لا ان النمى حاصل مع الامر حتى برد ما تقدم

⁽ع) كا تقدم أنه ليس له رضه وليس من تمط مقدوراته

الاستيفاء . - و بالجلة - بعد تماطى السبب على كاله ، وفسل تأديره ووجود مفسدته ، أو بعد وجودها وقبل ارتفاعها إن أمكن التفاعها . فقد اجتمع على المكلف هنا الامتثال مع بقاء العصيان . فإن اجتمعا فى الذمل الواحدكا فى المثال الأوّل ، كان عاصياً ممتثلاً . إلا أن الأمر والنهى لايتواردان عليه فى هذا التصوير ؛ لا أنه من جهة العصيان غير مكلف به ء (ا) لأنه مسبب غير داخل محت قدرته . فلانهى اذ ذاك . ومن جهة الامتثال مكلف ؛ لأنه قادر عليه ، فو مأمور بالخروج وممتثل به . وهذا معنى ماأراده الامام ، وما اعترض بعمليه وعلى أفي هائم لا يرد مع هذه الطريقة (ا) إذا تأملتها ، والله أعل

الله فصل ١١٤٠٠

(ومنها) أن الفاعز وجل جعل المسببات فى العادة تجرى على وزان الاسباب فى الاستقامة أو الاعوجاج . فإذاكان السبب تاماً والتسبب على مايذبني ، كان المسيب كذلك . وبالضد .

ومن همنا اذا وقع خلل فى المسبب نظر الفقهاء الى النسبب: هل كان على علمه أم لا ? فانكان على علمه لم يقم على المتسبب لوم ؛ وان لم يكن على علمه وجم اللوم والمؤآخذة عليه . ألا برى أنهم يضمنون الطبيب والحجام والطباخ وغيرهم من الصناع اذا ثبت التفريط من أحدهم ؛ إما بكونه غر من نفسه وليس بصانع، وإما بتفريط . بخلاف مااذا لم يقرط فانه لاذيان عليه ؛ لأن الفلط فى المسببات أو وقوعها على غير وزان التسبب قليل ؛ فلا يؤآخذ ، مخلاف ما إذا

 ⁽١) بل هو باق من اثر التكليف في السبب وهو الدُخول. وايقاع السبب بمنزلة ايقاع المسبب. فهو ، واخذ بالسبب وال لم يكن مقدوراً له

⁽٣) أي يخلاف ما اذا قبل ان النهي يتوجعك مين الحروج، كايتوجعك الأحربه. لانه يكون تكليفاً عالا يطاق كإقال والذي وفرالاتكال هوالابتنام على القامدة القائلة: الدالمسببات معتبرتشرعاً بقعل الاسباب، ومرتبقطها ، فيني عليه ان المسببات اداءت، وجودة تأخذ حكم الاسباب واردهمت. وهو ما أشار اليه العشد شارح ان الحاجب

لم يبغل الجهد، فإن الفلط فيها كثير • فلابد من المؤآخدة

قن التفت الى المسببات من حيث كانت علامة على الأسباب في الصحة أو الفساد ، لامن جهة أخرى (1) فقد حصل على قانون عظيم يضبط به جريان الأسباب على وزان ماشرع أو على خلاف ذلك ، ومن هنا جملت الأعمال الفاهرة في الشرع دليلا على مافي الباطن بذلك أيضاً ، وهو أصل علم في الفقه الباطن بذلك ، أو مسقها حكم على الباطن بذلك أيضاً ، وهو أصل علم في الفقه وسائر الأحكاء الداديات والتحر ببيات ، بل الالتفات انهادن هدا الوجه ناف في المقة الشريعة جدا ، والأدلة على صحتة كثيرة جداً ، وكني بذلك عدة أنه الحل كم وعصيان المادى ، وعدالة المقدل ، وعصيان المادى ، وعدالة العدل ، وعصيان المادى ، وعدالة من الأمور ، بل هوكلية التشريع ، وعمدة التكليف ، بالنسبة الى إقامة حدود الشمائر الاسلامية الخاصة والمامة ،

حلي فصل الله

﴿ ومنها ﴾ أن المد بات (1) قد تكون خاصة ، وقد تكون عامة ومعنى كونها خاصة أن تكون محسب وقوع السبب ؛ كالمبع المنسبّ به الى إباحـة

(٣) أي، من الجهات الدابق ابطال النظر الها، ككوبها من مقدور المكمس أوكبه . وكذا الجهات التي أشار الى ان الافضل عدم النظر الى المسبباعتارها. وهي كتيرة فها تقدم. أي هالنظر في المسبباعتارها. وهي كتيرة فها تقدم. أي هالنظر في المسبباعتارها. وهي أخده الديد على أخده الديد على طريق المسكهال ؟ لتنزي هالم أحكام شرعية

على عديوه المسجد المبدئ المبدئ المساورة من الفصل ومضون صدرالما أله الى دفة نظر ، الآل (1) يُمتاج المذوق بين مضول هما الفصل ومضون صدرالما أله الى دفة نظر ، الآل الشرس مركل منهما أن المسبب وأنه يجر خيرا كديرا ، أو تبرا له آثار اله آثار اله آثار اله آثار الله أله في المهدء فوزوه المهدلاحق المسبل بدخل فيه الله الله من فله مباهرة أما هذا قال فله نما يترقيعه فيا حيرق الارض أوخير كثير من افاء الله المالك المالك المالك المالك المالك الله بالمالك الله بالمالك الله بالمالك الله بالمالك المالك المالك

الانتفاع بالمبيع ، والذكاح الذي يحصل به حلّم قالاستمناع ؛ والذكاة التي بهما يحصل حل الا "كل ، وما أشبه ذلك . وكذلك جنب النهى ؛ كالسكر الناشى، عن شرب الحرء و إزهاق الروح المسبب عن حز الرقبة

وأما العامة فكالطاعة التي هي سب في الفوز بالنعيم ، والمعاصى التي هي سبب في دخول الجعيم ، وكذلك أنواع المعاصى التي يتسبب عنها فساد في الارض ؛ كنقص المكيال والميزان المسبب عنه قطع الرزق (1) ، والحكم بنيرالعق الفاشي عنه اللهم ، وختر العهد الذي يكون عنه تسليط العدو ، والغلول الذي يكون عنه قدف الرعب ، وما أشبه ذلك ، ولا شك أن اضداد هذا الأمور يتسبب عنها أضداد مسبباتها ، فإذا نظر العامل فها يتسبب عنها أضداد مسبباتها ، فإذا نظر العامل فها يتسبب عن عمله من الخيرات أو الشرور ، اجتهد في اجتناب المنهيات و امتفال المأمورات ، رجاء في الله و معانً منه ، و طذا حاء الإخبار في الشريعة بجزاء الأعمال ، وعسببات الأسب . ، والله أعلم بمصالح عباده ، والفوائد التي تنبني على هذه الاصول كنيرة

حيز فصل كا-

فان قيل: تقرر في المسألة التي قبل هذه أن النظر في المسببات يستجلب مناسد و والجارى على مقتضى هذا أن الايلتفت الى المسبب في التسبب، وتبين الآن أن النظر في المسببات يستجر مصالح و والجارى على مقتضى هذا أن يلتفت

⁽۱) مو وما بسه اشارة الى ما ورد فى الحديث الجامع الذى رواء مالك وهو: (ماظهر المناول فى قوم الا التى انتشال الرعب فى فلوبهم، ولا فشأ الزنا فىقوم الاستحشر فيهم الموت لا نقص المسكيال والمسيزان(الا قطع عنهم الرزق، ولا حكمةوم بنسير حتى الا فشافيهم المدم، ولا عتر قوم بالعهدالا سلط عليهم المدوّ

اليها • فان كان هذا على الإطلاق كان تناقضاً ؛ وان لم يكن على الاطلاق فلابد من تعيين موضع الالتفات الذي يجلب المصالح ، من الالتفات الذي يجر المفاسد، هملامة يوقف عندها، أرضافط مرجم اليه

فالجواب أن هذا المنى مبسوط فى غير هذا الموضع (1) و ولكن ضابطه أنه إن كان الالتفت الى المسبب من شأنه التقوية السبب، والتكملة له، و التحريض على المبالفة فى إكاه، فهو الذى يجلب المصلحة ، و إن كان من شأنه أن يكر على السبب بالا بطال، أو بالإضاف، أو بالتهاون به، فهو الذى يحيل المفسدة

وهذان القديان على ضربين: أحدها ماشأنه ذلك باطارق، يمدني أ بيقوى السبب أو يضعه ، بالنسبة الى كل زمان و وبلسبة الى كل زمان و وبلسبة الى كل خلاف و بال المكاف ، والشافى ماشأنه ذلك لا بإطلاق و بل بالنسبة الى بعض المكلفين دون بعض ، أوبالنسبة الى بعض المكلفين دون بعض ، أوبالنسبة الى بعض الأزمنة دون بعض . أو بالنسبة الى بعض أحوال المكلف دون بعض .

وأيضاً ذا نه ينقسم من جهة أخرى قسمين: أحدها مايكون فى التقوية أو التضميف مقطوعاً به. والثانى مظنونا أو مشكوكا فيه ، فيكون موضم نظر وتأمل. فيُحكم بمنتضى الظن ، ويوقف عند تمارض الظنون. وهذه جملة مجلة غير مفسرة ، ولكن إذا روجع ماتقام وما يأتى، ظهر مغزا، ، وتبين سناه بحولالله و يضرج عن هذا التقسم نظر الجميدين. فان على الجميد أن ينظر فى الأسباب ومسبباتها ، كما يذبنى على ذلك من الأحكام الشرعية. وما تهم من الأسباب ومسبباتها ، كما يذبنى على ذلك من الأحكام الشرعية. وما تهم من التسم راجم الى أصحاب الأعمال من المكافيين. و بالله التوفيق

 ⁽١) أى ق تفاصيل المسائل والقصول السابقة ، لائه بيّن النظر في السبب بالاعتبار
 الذي يجر الى المفاسده وبالاعتبار الذي يجرّ الى المصالح

الله فصل الله

وقد يتعارض الأصلان مماً على الجنهدين ، فيميل كل واحد إلى ماغلب على ظنه :

فقد قالها في السكران إذا طلق ، أو أعتق ، أو فعل ما يجب عليه الحد فيه او التصاص ، عومل معاملة من فعلها عاقلا ؛ اعتباراً بالأصل الثاني (١) . وقالت طائفة بأنه كالمجنون ، اعتباراً بالأصل الأول ـ على تفصيل لهم ف ذلك مذكور في الفقه واختلفوا أيضاً في ترخص (٢) العاصي يسفره ، بناء على الأصلين أيضاً . واختلفوا في قضاء صوم التطوع ^(٣) وفي قطع انتتابع ⁽¹⁾ بالسفر الاختياري ، إذا عرض له فيه عدر أفعار من أجله . وكذلك اختلفوا في أكل الميتة (٥) إذا اضْفَارٌ قِسب السفر الذي عصى قسيبه . وعليهما يجرى الخلاف

⁽١) وهو اعتبار السببات في الحطار. بالاسباب، وهو الدكور في صدر هذمالسألة، والاعمل الأول هو أن السبيات قبر مقدورةالمكاف ولا هو مخاطب بها .وأيضا الاصل|القائل :ايقاع السب بمنزلة ابقاع السبب _ ومى المسألة الناءنسة _ يتمارض مع ظاهر الاممل الاولم على المجتبد

⁽٧)أى فاعتبار السبب مرتبا على السبب آخدا حكمه ينتضى الارخصة. واذا اعتبرالسب المصلا عن السيافير تحقق السقر المدة المشترطة الرخس أه الأثنه مسافر الوعميانه في قصده السقر اى عصياته بالتسب لا اثر في الترخص

⁽٣) أي فاذا اعتبر أنه سائم بالنمل وقد أبطل عمله ، فيجدها بالقضاء . بقطم النظر عن كون تسبيه والدخول فيه لم يكن واجبا . لانا لانمنير المسبب مرتباً على السبب حتى يأخذ حكمه . واذًا اعتبر ذلك فقدكان التسبب قبر وأجب ، فيبقى المسبب كذلك . فلا يجب القضاء

⁽٤)حيث كان مسافراً بدون ضرورة ولكن طرأت عليسه ضرورة تلجئه قلنظر . فهل تعتبر الضرورة ولا ينقطع التتابع ؟ لان المسيب له شأن آخر ُ غيرشأن السبب فيمتبرمنفصلاليأحكام هن السبب . أو ألَّ 4 حَكْمَه وقد كان مُسافراً بدون هذر فينجر عليه حَكمه ولايعتبر عدره الذّي طرأً ، فينقطع النتاج (ه)على النحو الذي قروناه في ترخس العاصي بسفره

أيضاً ـ في المسألة المذكورة قبل هذا بين أبي هاشم وغيره – فيمن توسط (١٠) أرضا منصوبة

المسالة الحادية عشرة

الأسباب الممنوعة أسباب للفاسد لاللصالح وكما أن الأسباب المتروعة أسباب للصالح لالفاسد

مثال ذلك : الأمر بالمعروف واانهى عن المنكر ، فإنه أمر ، ممروع ، لأنه سبب لإقامة الدين ، وإخاب الباطل على أى وجه كان ، وليس بسبب في الوضع التمرعى - لا يتلاف مال أو نفس ، ولا نيل ، ن عرض ، وليس بسبب في المورق - وكذلك الجهاد موضوع لإعلاء كاة الله ، وإن أدى إلى ذلك في الطريق - وكذلك الجهاد موضوع لإعلاء كاة الله ، وإن أدى إلى المسحة في المال أو النفس ، ودفع المحارب مشروع لو قالة ذلك الوتتال ، وإن أدى الى القتال والعلب بالزكاة مشروع لا قلة ذلك الركن من أركان الاسلام ، وإن أدى الى القتال كما ضله أبو بكر رضى الله عنه عنه وأجم عليه الصحابة رضى الله عنهم ، وإقامة الحدود والقصاص مشروع لمصلحة الزجر عن النساد ، وإن أدى الى إتلاف النفوس ، وإهراق الدما، ، وهو في النحه مناسبة ، وإن أدى الى إتلاف النفوس ، وإهراق الدما، ، وهو في المسحة ، فصل الخصومات ، وإن

م المنطقة عند المنطقة المنطقة

⁽١) فاذا قلنا يعتبر المسبب وحده يقطم النظر عن السبب ، فلا انم عليه بالحروج عن الارض وال قلنا ان السبب -الاحظ فيه ، وقد تسبب ، فالانم باق حتى يخرج (٧) أع عدم تفضه ولوكان خطأ. فلاينتمن الااذا خاائر اجماعاً وفضاً أوخا الف القواعد العرعية

الأحكام • وهي مصالح (١) • والفصب منوع الهفسدة اللاحقة المفصوب مينه (٢) و إن أدّى الى مصلحة الملك عند تنيّر المفصوب في يد الفاصب ، أو غيره من وجوه الفوت

فالذى بجب أن يُصل أن هذا المفاسد الناشئة عن الأسباب المشروعة ، والمصالح الناشئة عنها في الحقيقة و والمصالح الناشئة عن الأسباب أخر مناسبة لها (٢) و والدليل على ذلك ظاهر و إنها هي ناشئة عن أسباب أخر مناسبة لها (٢) و والدليل على ذلك فالهر أو أنبر شيء من ذلك و فلا يصح أن تشرع للمفاسد ؛ لأن السمع يأبي ذلك : فقد تبت الدليل الترعى على أن الشريعة إنما جيء بالأوامر نيها جلبا للمصالح، و وإن كان ذلك غير واجب في العقول فقد تبت في السمع و وكذلك لا يصح أن تشرع لها مما بعين ذلك الدليل و ولا لغير شيء لما ثبت من السمع أيضا و أن فضاء أنها شرعت المصالح المصالح فظهر أنها شرعت المصالح ال

وهذا المدنى يستمر فيها منع يم اما أن يمنع الأن فعله مؤد الى مفسدة ، أو إلى مصلحة ، أو البيب مصلحة ، أو البيب ام أو البير شيء و والدليل جار الى آخره ، فإذا لاسبب مشروعاً إلا وفيه مصلحة لا جلها شرع و فإن رأيته وقد البنى عليه مفسدة ، فاعلم أنها ليبست بناشئة عن السبب المشروع و وأيضاً فلا سبب بمنوءاً إلا وفيه (١) عمله المسبب المنوعاً إلا وفيه المالي عابيته به الشارع فين علمه ، والمراد بالماليم عابيته به الشارع فين علمه ، كالمك بالماليم عابيته به الشارع بالسكاليم عابيته به الماليم المسلم المناسع على المناسع عابل المناسع على المناسع على المناسع المناسعة تصرف الالولاد من ولايات ومن حقوق الالولاد على آبائهم ومتوق آبائهم عليم ومتوق آبائهم عليم ومتوق آبائهم عليم ومتوق آبائهم عليم ومتوق الديات ومن المنصوب الماليات عليم ومتوق آبائهم عليم ومتدرة المناسعة عليم ومتوق المناسعة عليم ومتوق الديات عليم ومتوق المناسعة عليم ومتوق الديات ومن المناسعة عليم ومتوقة

المسلف بعدم استفرار مين الماتين ومروجه من المديم بطرق غير مضروعه (۲) بل والمسلمة في الارض من حيث عدم استقرار الأملاك والتعدى المترقب عليه مفاسد

> (٣) أي حدث لاحقة لها وجاءت تبما (1) أي الاسباب مطلقا

(٥) أي من أن التكاليف لم تكن حبثا

مفسدة لأجلها منع • فاين رأيته وقد انهنى عليه مصلحة فيا يظهر ، فنعلم أنها ليست بناشئة عن السبب المدنوع • وإنما ينشأ عن كل واحد منهم موضع له فى الشرع ان كان مشروعاً ،وما منع لأجله إن كان بمنوعاً

و بيان ذلك أن الأمر مالمروف والنهى عن المنكر مثلا لم يقصد به الشارع إتلاف نفس ولا مال و و إعاه و أمر يتبع السدب المشروع لرفع الحق و إخاد الباطل و كالجهاد ليس متصوده إتلاف النفوس، بل إعلاء السكلة و الحاد الباطل و كالجهاد ليس متصوده إتلاف النفوس، بل إعلاء السكلة و تتنازع الفريقين، وشهر السلاح، وتساول القتال و والحدود وأشباهها يتبع المسلحة فيها الا تلاف ، من جهة أنه لا يمكن إقامة المصلحة إلا بذلك و وحكم الحمل مسبد لدفع التشاجر، و فصل الخصومات بحسب الظاهر، حتى تكون المحلحة ظاهرة. وكون الحاكم سبب لدفع التشاجر و فصل الخصومات بحسب الظاهر، حتى النظرة أوكون الظاهرة وكون الحاكم للمحلحة المحلمة المحلمة المحلمة أن أسباب أخر من تقصير في النظرة في أمر الحاكم. ولا ينقض الحكم (٢) إذا كان لهمساغ ما و بسبب أمر آخر وهو أن الفسخ يؤدك المحلم بن الخصوم ولافح أن الفسخ بفد القصل

وأما قسم الممنوع فإن ثبوت تلك الأحكام أيما نشأ من الحكم بالتصحيح لذلك النكاح بعد الوقوع ، لامن جهة كونه فاسداً • حسبا هو مبين في

رس مدونائدة جديدة لا يتوقف عليها البيارالمطاور وهو أذالصلعة التي شرع لها تنصيب (الا) مدونائدة جديدة لا يتوقف عليها البيارالمطاور وهو أذالصلعة التي شرع لها تنصيب القانمي قد كور في طريقها مفسدة طرأت يسعبهآخر

⁽۱) أي وليس بمتصودق توليتها لمكم أن يخطى وولتكن الحطأباء تابها ولا حقا، وهو مضدة ليست بناشتة من نفس توليته القضاء ، ولكنها نشأت من أمر آخر وهو تقصيمه في النظر أواستهام الأمرطيه. فقد يصادته أن ظاهر الامراقدي يمكنه الاطلاع عليه غيهاطنه الذي يسمر الاطلاع عليه ، فلا يكلف به

"وضمه (۱) والبيوع الناسدة من هذا النوع ۽ لائن لليد القابضة هذا حكم الفهان شرع ، فصار القابض كالمالك السلمة ، إسبب الفهان لا بسبب المقد ، فاذا والت عينها تعين المثل أو القيمة ۽ و إن بقيت على غير تغيير ولا وجه من وجوه الفوت ، فالولب ما مقتضيه النهى من الفساد ، فإذا حصل فيها تغيير أو الفوت جملة بسبب النفير أم لا ؟ فيقى حكم المطالبة بالفسنخ ، إلا أن في المطالبة بالفسنخ حملا على صاحب السلمة إذا ردت عليه متفيرة (۱) مثلا ؛ كما أن فيها النسخ حملا على ماحب السلمة إذا ردت عليه متفيرة (۱) مثلا ؛ كما أن فيها التصرفات التي حصلت في المبيع ، فكان الممل النظر فيا بين هذي ي فاعتبر في النوت حوالة الأسواق ، والتغير الذي لم ينت السن ، وانتقال الملك ، في النوت حوالة الأسواق ، والتغير الذي لم ينت السن ، وانتقال الملك ، وما أشبه ذلك من الوجوه المذكورة في كتب الفقهاء ، وحاسا الم أن عدم المساح المقد المنتوى على المطوارى المترتبة بعده

والفصب من هذا النحو أيضا ؛ فإن على البد المادية حكم الضان شرعاً . والضان يستازم تمين المثل أو القيمة في الذمة وفاستوى في هذا المهني مع المالك بوجه ما ؛ فصار له بذلك شبهة ملك . فاذا حدث في المفصوب حادث تبقي ممه المعن على الجلة ، صار محل اجتهاد ، نظراً الى حق صاحب المفصوب ، والى الناصب ؛ إذ لا يجنى عليه عصبه أن يُحمل عليه في الغرم عقوبة (٣) له ؛ كما أن وبمل لواقعة بعد النزول حكما عاكان يقول به فيه النزول ، حتى ان المجتمد يتنبر أبه وبمن (٧) أي بنقس أما بريدة يكورا الحل لم ودت على المشترى ، ون هذه الجهة ، ومرد (٧) أي بنقس أما بريدة يكورا الحل لو ددت على المشترى ، ون هذه الجهة ، ومرد (٧) لا يظهر أي اذا كالمائنة برا تفاع الاسواق ، ولالى كل واكانت بالاتبها لا مغدا وأمشاله لا يظهر أن يقال فيها تنتبر سعيه مناه فيها ويديد تمنها كتيرا ، وغداو أمثاله لا يظهر أن يقال فيها تنتبر سعته بعنوا ، ويلال الناصب بمضوص صاحبها وأداك جرى المخافل في منه

المنصوب منه لأيظلم بنقص حقه • فكان في ذلك الاجتهاد بين هـ ذين • قالسيب في تملك الناصب المنصوب ليس نفس النفس، إلى التضمين أوّلاً • منضماً الى ماحدث بعد في المنصوب • ضلى هذا النوع أو شبهه يجرى النظر في هذه الأمور

والمقصود أن الأسباب المشروعة لاتكون أسباباً للفاسد ، والأسباب المنوعة لاتكون أسباباً للصالح . إذ لا يصح ذلك بحال

حير فصل مي

وعلى هذا الترتيب يفهم حكم كثير من المسائل في مذهب مالك وغيره في المذهب أن من حلف بالطلاق أن يقضى فلانا حقه الى زمان كذا ، ثم خاف الحنث بحدره القضاء ، فعالم زوجته حتى انقضى الأجل ووقع الحنث وليست بزوجة ، ثم راجعها - أن الحنث لا يقع عليه ، وان كان قصده مذموماً وقصله مذموماً ، لأ نه احتال بحيلة أبطلت حتاً . فكانت المخالمة ، منوعة وإن أثمرت عدم الحنث ؛ لأ نعدم الحنث لم يكن بسبب المخالمة، بل بسبب أنه حث ولا زوجة له . فلم يصادف الحنث محالا

وكذلك قول اللخى فيمن تصد بسفره الترحص بالفطر فى رمضان، أن له أن يغطر و إن كره له هسذا القصد، لأن فطره بسبب المشقة اللازمة السفر، لا بسبب نفس السفر المكروه و وإن علل الفطر بالسفر فلاشتهاه على المشقة لا لينفس السفر ه ويحقق ذلك أن الذي كره له، السفر الذي هومن كسبه، والمشقة خارجة عن كسبه و فليست المشقة هي عين المكروه له، بل سببها والمسبب في الفطر

المونقات ج ١ - م - ١٦

قاما لو فرضنا (1) أن السبب الممنوع لم يشد ما ينهض سبباً لمصلحة ، أو السبب المشروع لم يشمر ما ينهض سبباً لمصلحة ، فلا يكون عن المشروع مفسدة تقصد شرعاً ، وذلك كحيل (1) أهل الييمة في مبع الدينار بالدينار بن الى أجل . فهنا طرفان وواسطة: في جعل السلمة واسطة في سبع الدينار بالدينار بن الى أجل . فهنا طرفان وواسطة: طرف لم يتضمن سبباً على حال ، كالحيلة المذكورة ، وطرف تضمن سبباً قطما أو ظنا ي كتنمير المنصوب في يد الناصب ، فيملك على التفصيل المعلوم . وواسطة لم ينتف فيها السبب ألبتة ، ولا ثبت قطما (2) . فهو محمل أنظار

عنيز فصل جحه

هذا كلّه اذا نظر، الى هذه المسائل الفرعية بهذا الأصل المقرر • فان تومَّلَت من جهة أخرى كان الحسكم آخر ، وتردد الناظرون فيه و لا نه يصير محلا للتردد . وذلك أنه قدتقرر أن إيقاع المسكاف الأسباب في حكم إيقاع المسببات و إذا كان كذلك اقتضى أن المسبب في حكم الواقع باختياره ، فلا يكون سببا شرعيا ، فلا يقع له مقتضى : فالعامى بسفره الايقسر ولا يفطر و لأن المشقة كأنها واقعلة بفعله ، لأنها ناشئة عن سببه . والمحتال للحنث بمخالعة امرأته ، لا يخلصه احتياله من الحنث ، بل يقع عليه اذا راجعها وكذلك المحتال لمراجعة روجة بنكاح المحلل . وما أشبه ذلك . فهنا اذا روجع الأصلان كانت المسائل في محل الاجتهاد . فمن ترجع عنده أصل قال بقتضاء والله أعلم

⁽١) أى فالامثلة المتقدمة جميعها مشهرة لذلك

⁽٧) فالحابة مدخول فيها على أنها عقدة واحدة في صورة عقدتين . ظبس هناك شيئال احدها يستمبر سببا تمنوعا أتسج مسبب هو سبب في مصاهة يستد بها ، بخلاف سائر الا "شسلة السابقة فتأسل (٣) يحسن مراعاة الظن أيضا ، ليتقابل مم سابقه الذي اعتبره في ، حتى تصح القابة

حر نصل^(۱) 笋-

ماتقدم في هذا الأصل نظر في صببات الأسباب من حيث كانت الأسباب متروعة أو غير مشروعة ، أى من حج ما مي داخلة تحت نظر الله سبب علا يقد المدينة وأنها إذا نظر اليها من هذا الوجه كان النظر فيها آخر ، فان قاصد التشفي بقصد التتل متسبب فياهو عنده مصلحة أو دهم مضدة ، وكذلك تارك العبادات الواحبة ، إنما تركها فراراً من التماب النفس ، وقصداً الى الذعة والراحة بتركها ، فهو من جهة ماهو فاصل بإطلاق ، أو تارك باطلاق ، متسبب في درء المفاسد عن نفسه ، أو جلب المصالح لها كان الناس في أزمان الفترات ، والمصالح والمفاسد هنا هي المعتبرة علائمة الطبع ومنافرته ، فلا كلام هنا في مثل هذا

المسألة الثائية عشرة

الأسباب- من حيث هي أسباب شرعية لمبينات . إنما شرعت لتحصيل مسملتها ، وهي المصالح المجتلبة ، أو المقاسد المستدفعة

والمسببات بالنظر الى أسبابها ضربان أحدهما ماشرعت الأسباب (٢٦) ما المسببات الأسباب (١٣) أو المقاصد (١٤) الأولى ها ، إلا أولى

⁽¹⁾ يقصده ابتناحالاصل السابق فى السألة موشخع مهايتال: كيف لا تكول الاسباب المنتوعة سببا العصالح موالماقل لايشها الاوهى سبب فى مصلله وأغراضه الإعصال أنه ليس المراد بالصلحة سامى ملائمة لطبعه أو منافرة . بل ما يعتد بها الشارع وترتب عليها مقتضياتها (ع) أى علم أو ظنا بدليل متابيه وما جاء له فى بيانه لهذا القسم

⁽٣) سيأتى أنها مالم بكن فيها خط المنكاف القصد آلا ول دوانها أمى الواجبات السينة والكتائية . ومقابلها ما كالذي حظ المكلف ولميؤكد الشارع في طلبها الحالة على ماجبراهايه طباعه من سد الحلات ونيل الشهوات . وبيأنه في المسألة الثانية من النوع الرابع من المتاصد الدرعية

⁽٤) منايرة فالمبارة

إيضاء وإما بالقصد الثابي وهي متعلق المقاصد التابعة وكلا الضربين مبين في كتاب المقاصد. والثاني ماسوى ذلك بما يعل أو يغلن أن الأسباب لم تشرع لها، أو لايعلم ولا يغلن أنها شرعها أو لم تشرع لها، فتجيء الاقسام ثلاثة:

هو أحدها إلا مامع أو يغلن أن السبب شرع لا جله فتسبب المتسبب فيه معيج إلا أنه أتى الأمر من بابه ، وتوسل الله بما أذن الشارع في التوسل به الى ماأذن أيضا في التوسل الله به إلا نا (1) فرضنا أن الشارع قصمه بالنكاح مثلا التناسل أولا ؟ (7) ثم يتبعه اتخاذ الكن ، ومصاهرة أهل المرأة لسرخهم أو دينهم أو نحو ذلك ، أو التيام على مصالحه ، أو التجتم عا أحل الله من النساء ، أو التجر عال المرأة أو الزغبة في جعلف ، أو الغبطة بدينها ، أو التمعف عما حرم الله ، أو نحو ذلك ، حسبا دلت عليه الشريعة . فصار إذا التصف حما حرم الله ، أو نحو ذلك ، حسبا دلت عليه الشريعة . وقد تبين في ماقصده هذا المتسبب مقصود الشارع هو الصحيح ، فلا سبيل إلى التهاد هذا المتسبب

لايقال: إن القصد الى الانتفاع مجرداً ، لايفنى دون قصد حلّ البضع بالعقد أولاً ؛ فا نه الذى يقبى عليه ذاك القصد. والشارع إنما قصد. بالعقد أوكا الحلّ ، ثم يترتب عليه الانتفاع . فارا لم يقصد إلا مجرد الانتفاع ، فقسه تخلف قصده عن قصد الشارع ، فيكون مجرد القصد الى الانتفاع غير صحيح

(1) لعة عنهما مناكرة (إذا) . وبعدةوله دلت عليه الشريعة عقد عدا الجملة (وقعد الشخص المستجمعة عليه من المنافع المستجمعة المتعلم المنافع المستجمعة المتعلم المنافع المستجمعة المنافع المستجمعة المنافع المنافع المنافع المنافع المنافع المنافع المنافع المنافع المنافعة المنافعة

(۲) فالتناسل "متسد أصلى ، كا في الحديث: (تزوجوا الوادد الودود فاي مكاتر يكم الرم المدينة الامر على طريقة مالم يكن من حظ الكف كا يأتى شرحه في كتاب يكم الامم المجتب المتاكن كما يأتى شرحه في كتاب المتاقضة وبقتها من المتاكن كما في آية (ومن آياته أن خلق أكم من أنشكم) والمالى المتاقضة المنطقة المجتب المجتب المراقبة الارج متعالى المالية ولحسينها والقيام على مصالحة المتاقبة في حديث بن عبد الله في وتحقيل ملى مصالحة الحواته .

المسببات منحيث الم بقصد الشارع لها بالاسباب الانة أقسام ٧٤٥

و یتین هذا یما إذ أراد المحتم بنملانة کیف اتفق ، بحل آو غیره ، فلم یمکنه ذلک إلا بالنکاح المشروع ، وقصدُد أنه لو أمکنه لحصل مقصود. • فإذا عقد علیها _والحال هذه _ فلم یکن قاصداً لحله . و إذا لم یقصد حلها فقد خالف قصد الشارع بالمقد ، فکان باطلا . والحکم فی کل فعل أو ترك جار هذا المجری

لا أنا نقول: هو (1) على ما قرض في السؤال صحيح ، وذلك أن حاصل قصد هذا القاصد، أنه لم يقدر على ما قصد من وجه غير حائز ، فأتاه من وجه قد جعله الشارع موصلاً اليه . ولم يكن قصده بالمقدأنه ليس بهمقد ؛ بل قصدا نساد النكاح بإ ذن من اليه الا ذن ، وأدى ما الواجب أن يؤدى فيه ، لكن مُلجاً الى ذلك ، فله _ بهذا التسبب الجائز ممتنفاه . ويتى النظر في قصده الى الحفظور إلذى لم يقدر عليه . فإن كان عند عزم على المصية لو قدر عليها ، أثم عند الحفقين و إن كان خاطراً على غير عزيمة ، فننفر كمائر الخواطر ، فيلم يقترن إذا بالقصد ما يصوره باطلا ؛ لوقوعه كامل الأركان ، حاصل الشروط ، منتفى الموانم ، وقصه التاصد المصيان لو قدر عليه ، خارج عن قصده (٣) الاستباحة بالوجه المتصود للشارع ، وهذا القصد الثانى موجود (٣) عنده لاعمالة . وهو موافق لقصدالشارع وضم السبب . فصح التسبب . وأما إزام قصد الحل فلا يلزم ، بل يكفى القعد يوضع السبب المشروع و إن غمل عن وقور الحل به ؛ لأن الحل الناشى، عن السبب ليس بداخل (٤) تحت التكايف كا تقدم

﴿ والثاني ﴾ مايم أو بظن أن السبب لم يشرع لا جاه ابتداه (٥٠) . فالدليل

أى المقد
 أي منفصل عنه ولا يضره لانفكاكه عنه

⁽٣) أي حكماً كما يقتضيه فرض الدوال وكما يشير الله قوله وأما الزام قصد الحل النج

⁽ع) فهو مسبب لا ينزم قصده ولا عدم قصده لائه فسل غيره (ه) أى أنه ليس من مقاصدالشرع بهداالسب ، وال كان قد يترتب على مسبه، كالطلاق والمنفي بالنسبة لمقد النكاح واليس ، فالطلاق لا يكون الا عن نكاح . والمدتق لا يكون الا عن مك . كما لا يكون مدم البيت ألا عن بناه بهدم . ولكن الطلاق ، والمدتق ، وهدم البيت ، لم تقصد بالنكاح ، والبيع ، وبناه البيت

يقتضى أن ذلك التسبب غير صحيح ، لأن السبب لم يشرع أولا لهذا المسبب المغروض ، وإذا لم يشرع له فلا يتسبب عنه حكمتسه فى جلب صلحسة ولا دفع مفسدة ، بالنسبة الى ماقصه السبب . فهو إذا كاطل . هذا وجه

ووجه ثان: وهو أن هذا السب بالنسبة الى هذا المقصود المفروص غير مشروع و فصار كالسبب الذى لم يشرع أصلا ، و إذا كان التسبب غير المشروع أصلا لا يصح و فكذاك ما شرع إذا أخذ لما لم يشرع له

ووجه ثالث: أن كون الشارع لم يشرع هذا السبب لهذا السبب المين ، دليل على أن فى ذلك التسبب مفسدة لامصلحة ، أو أن المصلحة المشروع لها السبب منتفية بذلك المسبب ، فيصير السبب بالنسبه اليه عبنا ، فإن كان الشارغ قد نهى عن ذلك النسبب الخاص ، فالأمر واضح ، فاذا قصد بالكاح مثلا التوصل الى أمر فيه إبطاله كنكاح المحلّل، أو بالبيع التوصل الى الربا مع إبطاله البيع ، وما أشبه ذلك من الأمور التى يعلم أويظن أن الشارع لا يقصدها ، كان هذا العمل باطلا لحافظته لقصد الشارع فى شرع النكاح والبيع ، وهكذا سائر الأعمال والتسمات العادية والسادية

فإن قيل : كيف هذا الوالناكع في المثال المذكور وأن كان قصدر في المتكاح بالطلاق لتحلّ للأول ، فما قصد، إلا ثانيا عن قصد النكاح ، لأن الطلاق للإيمسل الا في ملك نكاح . فهو قصد نكاحا برتفع بالطلاق . والنكاح من شأنه ووضيه الشرعي أن برتفع بالطلاق ، وهو مباح في نفسه ، فيصح الحن كونه قصد مع خلك التحليل للأول أمر آخر ، وإن كان مذموما . فإنه اذا اقترن أمران مقترقان في أنضهما فلا تأثير لأحدهما في الآخر ، لا تفكاك أحدهما من الآخر تحقيقا اكالصلاة في الدار المفسوية (1)

وفي الفقه مايدل على هذا :

(١) أي نهو مما يترجه فيه النهي لو صف منطك ، لا للمات ولا لوصف الازم . ومعروف. أن فيه خلافا في فساده وعدمه قد اتفق مالك وأبو حنيفة على صحة التعليق فى الطلاق قبل النكاح، والمتق قبل الملك، فيقول للاجنبية: إن تروجتك فأنت طالق، وقعيد ان اشتريتك فأنت طالق، ويلايه الطلاق إن تروج، والمتق إذا اشترى وقد علم أن مالكا وأبا حنيفة ببيحان (١) له أن يتروج المرأة وأن يشترى العبد وفى المسوطة عن مالك فيمن حلف بطلاق كل امرأة يتروجها الى ثلاثين سنة تمتفاف المنت قال : أرى له جائزا ان يعروج ولكن ان تروج طلقت عليه . مع أن هذا النكاح وهذا الشراء ليس فيهمائي، عما قصده الشارع بالقصد الأول ولا بالقصد الثاني، إلا الطائق والمتق ي ولم يشرع النكاح الطلاق ، ولا الشراء للخروج عن اليد ، فاجاز هذا إلا لأن وقوع الطلاق أو المتق ثان عن حصول النكاح أو الملكوعن وأغمد الله يه فالناكح قاصد بنكاحه الطلاق ، والمشترى قاصد بشرائه المتق . القصد الله ي فالناكح قاصد بنكاحه الطلاق ، والمشترى قاصد بشرائه المتق . وظاهر هذا التصيد المثانية تعدد الأمامين . و إذا كان كذاك فأحدالاً مرسحائز الها جواز القسيب بالشروع الأمامين . و إذا كان كذاك فأحدالاً مرسحائز الها جواز القسيب بالشروع المراه المامين . و إذا كان كذاك فأحدالاً مرسحائز الها جواز القسيب بالشروع المالم يشرع له السبب ، و إما بطلان هذه المائل

وفى مذهب مالك من هذا كثير جدا فنى المدونة فيمن نكح وفى فسه أن يفارق (٢) أنه ليس من نكح ولى فسه أن يفارق (٢) أنه ليس من نكاح المتمة. فا ذاً ادا تروج المرأة ليمن ارمته أن يعروج على امرأته فقد فرضوا المسألة وقال مالك: إن التكاح و لا عاياته أن يقيم عليه أقام ، وإن شاء أن يفارق فارق ، وقال ان التالم، وهو عالم الأخلاف فيه بين أهل العلم مما علمنا أو سمعنا . قال وهو عندنا تكاح ثابت الذى (٣) يقروج بريد أن يعرف عينه وهو عنزلة من يعزوج المرأة للذة يريد أن يصيب منها علا يموي ذلك نيته واضاره في ترويج ال . قام هما

⁽١) أي فيعكان بصحة التسبّ م أنه مما علم أن السب لم يصرع له (٢) ليكنه لم يحمد مدة ، على ماياً في الماك

⁽⁴⁾ أى تكلِّح الذي الخ

واحد . فان شاءاً أن يقيها أقال الأناصل النكاح حلال • ذكرهنه في المبسوطة . وفي الكافي في الذي يقدم البلدة فيتروج المرأة ومن نيته أن يطلقها بعد السفر... أن قول الجمهور جوازه

وذكر ابن المربى مبالنة مالك فى منع نكاح المتمة ، وأنه لايميزه بالنية ، وأن يتزوجها بقصد الاقلمة معها مدة وان لم يلفظ بذلك . ثم قال : وأجازه سائر الملماء ومثل بنكاح المسافر بن . قال : وعندى أن النية لاتؤر فى ذلك ، فإنا لو ألزمنه أن ينوى (١) بقلبه النكاح الأبدى . لكان نكاحاً نصرانياً وفإذ المسافرة بنوى أن الرجل يتزوج على حسن المشرقرج و الأبدية ، فإذ وجدها وإلا فارق ، كذلك يتزوج على تحصيل المصمة ، فأن اغتبطار تبطء وإن كره فارق . وهذا كلامه فى كتاب الناسخ والمنسوح . وحكى اللخي عن مائك فمن نكح لغربة أو لهوى ليقضى أربه ويفارق ، فلا بأس

فهذ، مسائل دلّت على خلاف ماتقدم في القاعدة المستدل عليها. وأشدها (٢) مسألة حل اليمين ، لا نه لم يقصد النكاح رغبة فيه ، و إما قصد أن يبر في عينه ، ولم يشرع النكاح لمثل هذا . ونظائر ذلك كثيرة ، وجعمها صحيح مع القصد المخالف لقصد الشارع ، وما ذلك إلا لا نه قاصد النكاح أولا ثم الفراق ثانيا ،

⁽١) فرق بين أن ينوى النكاح الابدى وبين الا ينوى النكاح لمدة وهو ما يشترطه مالك والتنظير أيضا ناب بلاً نه متزوج على الابدية ان حسلت مصرتها ، ظيس فيه دخول على التوقيت القطعى وهو نكاح المتمة

⁽٧) (انما كان مدا أشدماً لانه قسد الا يدخل بها ولا يرتب المسببات مطلقا على سبها ولا يرتب المسببات مطلقا على سبها وهو الدفت و للوجه المروق ومو الدفت و النائح مثلا . وظاهر أن الكلام فيالأ مثلة لقى يعد قوله (وفي مذهب مالك من هذا كثير)ولا يدخل في المفتل عليه المسائل السابقة من الهاوف بطلاقها والملقى حربته على مشتراه ، غلا تظهر الافضلية في الشدة ، بل فيه يقال اللكس ، لان النكاح المقصود به بر المين يمكنه أن يرتب عليه حكمت ويستمسك بها ، يخلاف الهلوف بطلاقها

وهما قصدان غير متلازمين . فإن جمالهما متلازمين فى المُمألة الأولى⁽⁽⁾بمحيث يؤثر أحدها فى الآخر ، فليكن كذلك فى هذه المُسائل ، وحينئذ يبطل جميع ماتقدم ⁽⁽⁾ فعلى الجلة ياتيم: إما بطلان هذا كله ،و إ.ا بطلان ماتقدم

فالجواب من وجهين : أحدها إجالى ، والآخر تفصيلى ، فأما الاجالى فهو أن تقول : أصل المسألة صحيح لما تقدمهن الأدلة .وما اعترض به ليس بداخل تحتها ولا هي منها ، بدليل ة ولم بالجواز والصحة فيها .فا انفتوا منها على جوازه فلسلامته من مقتضى أصل المسألة . وما اختلفوا فيه فلدخوله عند المانسين تحتها، ولسلامته عند المجنوبين ، لأن الملاء لا يتناقض كلامهم ، ولا ينبغى أن يحمل على ذلك ماوجد الى غيره سبيل . وهذا جواب يكفى المقالد فى المقالد ، وهذا جواب يكفى المقالد فى المقالد فى المقالد ، ويتأمل ويلتمس الحرج ولا يتمسن الطن عن تقدم من السلف الصالح ، ليتوقف ويتأمل ويلتمس الحرج ولا يتمسف بإطلاق الرد

وأما التفصيل فنقول: إزهده لمسائل لاتقدح فيا تقدم إ أماسألة النمليق فقد قال القراف : إنها من قال بشرعية فقد قال القراف : وإن من قال بشرعية النكاح في صورة التعليق قبسل الملك ، فقد النزم المشروعية مع انتفاء الحكة المتدبرة فيه شرعا . قال : وكان يلزم أن لا يصح العقد على المرأة ألبتة و لكن العقد صحيح إجماعاً ، فدل على عدم لاوم الطلاق تحصيلا لحكة العقد . قل : فيث أجمعنا على شرعيته دل ذلك على بقاء حكته ، وهو بقاء النكاح المشتراعلى مقاصد ، قال : وهذا موضع مشكل على أصحابنا ، انهى قوله ، وهو عاضد (٢)

⁽١) • سألة نكاح الحال

 ⁽٧) من هذا الآصل وهو أن الدليل ينتفي أن هذا النسب غير صحيح
 (٣) أي الجنهد ، أي يعرض طنيه لينتبه · وذلك من تحسين الظن به

⁽غ) لان يد تدليل للقامدة ما لا وأنما الانكال في الشريم كما قال : (وقال يؤم الايسع المقدالغ)وقال :(وهسدا موضع مشكل على اصعابنا) اى حيث غرعوا ما يتساق مم التساهدة التي سلموها

لما تقدّم • ولكن النظر فيه راجع الى أصل آخر ندرجه أثناه هذم المسألةالضرورة اليه . وهي :

المساقة الثالثة عشرة

وذاك أن السبب المشروع لحكمة لايخاو أن يُعمل أو يظن وقوع الحكة به ء أولا . فإن علم أوظن ذلك فلا إشكال في المشروعية ، و إن لميملم ولا ظن ذلك فهو على ضربين : أحدها ان يكون ذلك لمدم قبول المحل لتلك الحكة . أولاً مرخارجي

فان كان الأول ارتفعت المشروعية أصلا ، فلا أثر السبب شرعاً البنسة الى خير العاقل إذا جنى ، والعقد على الخر والخيرة الى غير العاقل إذا جنى ، والعقد على الخر والخيرة برائيسة الى الأجنبية (١) والعترفيل الملك النير (١) وكذلك العباد ت و إطلاق التصرفات بالنسبة الى غير العاقل ، وما أشبه ذلك والدليل على ذلك أمران : «الأول» ان أصل السببقد فرض أنه لمدكمة ، بناه على قاعدة إثبات المصالح حسيا هو مبين في موضه ، فلو ساغ شرعه مع فقد آنها وكان كذلك نرم أن تكون الحدود وضعت لغير قصد الزجر ، والمدادات لغير قصد الخضوع أنه ء وكذلك سائر الأحكام ، وذلك باطل باتفاق التائلين بتعليل الأحكام ،

وأما إن كان امتناع وقوع حكم الاسباب _وهى المسبدات الأمرخارجى ، مع قبول الحل من حيث نف ، فهل يؤثر ذلك الأمر الخارجي في شرعية السبب ؟

⁽١) ، (١) أي بدرد تنبيل

أم بجرى السبب على أصل مشروعيته ? هذا محتمل ؛ والخلاف فيه سـ تُن وللمجيز أن يستدل على ذلك بأمور:

﴿ أحدها ﴾ أن القاعدة السكلّية لاتقدح فيها قضايا الأعيان ولا نوادر النخلف - وسيأتي (1) لهذا المعنى تقرير في موضعه إن شاء الله

وكونه قابلا لها فقط، و إما أن تمتبر بوجودها فيه • فإن اعتبرت بقبول المحل وولانانى ﴾ ووهو الخاص بهذا المكان _أن الحكمة إما أن تمتبر بمحلها وكونه قابلا لها فقط، و إما أن تمتبر بوجودها فيه • فإن اعتبرت بقبول الحالف وغير، و فلا يمنح ذلك إلا بدليل خاص فى النم. وهو غير موجود. و إن اعتبرت بوجودها فى الحمل المحالف المحالف المحالفا لها أو لنبرما فيها عتبرت بوجودها فى الحمل المحالفا لها أو لنبرما فيها ككان القصر والغطر فى حقه عتنمين • وكذلك إبدال الدرم بمثله ، وإبدال فكان القصر والغطر فى حقه عتنمين • وكذلك إبدال الدرم بمثله ، وإبدال الدينار بمثله ، مم أنه لا فائدة فى هذا المقد ، وما أشبه ذلك من المسائل التي فيد الحكم فيها جاريا على أصل مشروعيته ، والحكمة غير موجودة

ولا يقال(٣) : إن السفر مظنة المشقة بإطلاق ، و إبدال الدرم بالدرم مظنة

⁽١) في كتاب المقاصد في المسالة العاشرة . أي نصيت ان الحسل قابل في ذاته ، انتخاف الممكنة في هذا ، انتخاف الممكنة في هذا المقرد بخصوصه لامرينارج لايفر في اطراد الممكم، كالمك المترفة وخلالا واشتخاص مقرب وقد ومع ذلك يطرد ممه حكم السفر من قصر وفطر . ولذلك يقال فيمن علق الطلاق على الشكاح : الحكم قابل للمحكمة والمالم خارج ، فيجرى التسبب على أصل

وهذا الدليل عام في المسائل الفقية لا يخص دوضع تخلف الحكمة عن سببها (٢) إي قملا

⁽٣) أي روا على احتيار مجرد قابلة الحل ، وهل الاستناد في ذلك الى أن الحكمة نحير موجدة فعلا في مسألة الملك المترضالسائر ، وكذا في مسألة ابدال الديار بقاء وأدنالذلك. أي لا يقال نحي لا يقال نحي لا يقال أنه بسألة تكاح الحلوف بطلاقها ، بل اتما يلزم أن تقارن السفر مطلقا بتكاح المحلوف بطلاقها . يهن والسفر في ذاته مطلة ابتكاح المحلوف بطلاقها . يهن والسفر في خلة أشفة والمأتوجد في بعض الافراد النادرة كالحك مثلا . أما مسألة تكاح الحلوف بطلاقها ظيست مظلة .

لاختلاف الأغراض باطلاق، وكذلك سائر المسائل التي في معناها. فليجز التسبب باطلاق ، بخلاف تكاح المحلوف بطلاقها بإطلاق، فأما ليست بمطنة للحكمة، ولا توجد فيها على حال

لا أنا نقول: (1) أنما نظير المرباط طالق ، نكاح الأجنبية باطلاق . فإن قلتم باطلاق الجواز مع عدم اعتبار وجود المصلحة في المسألة المتيدة ، فلتقولوا بصحة نكاح الحماوضيط الافها ؛ لأنهاصورة مقيدة من مطلق صور تكاح الأجبيات . يخلاف نكاح القوابة الحرّمة كالأم والبنت مثلا، فإنها محرمة بإطلا: فالحل غير قابل بإطلاق . فهذا من الضرب الأول . وإذا لم يكن ذلك (٢) فلابد من القول به في تلك المسائل . وإذ ذلك بكون بعض الأسباب مشروعا وان لم توجد المحكمة وإن لم توجد وقوماً . وهذا معقول

﴿وَالْتَالَثُ﴾ أن اعتبار وجود الحكمة في محل عيناً لا ينضبط ، لأن تلك الحكمة لا توجد الا ثانياً عن وقوع السبب و فنحن قبل وقوع السبب جاهاون بوقوعها أو عدم وقوعها ، فكم بمن طلق على أثر ايقاع النكاح ، وكم من نكاح فمنخ إذ ذاك لطارى، طرأ أو مانع منع ، واذا لم نعلم وقوع الحكمة فلا يصح

وجود الحكمة في أى فرد فضلا عن الفرد النادر .وعلى ذلك لا يصح أن تجمل مده المسألة من هذا الباب - يعني فعلى فرض أن الهام قابل فهر قبول ذهني صرف لايحسن محققه .بخلاف. مسألة الملك وأفيار ،فالهل قابل ويتحقق وجود الحكمة في السفر المطلق . لان المغيس عليه السفر بالحلاق - وغالبه تتحقق فيه الحكمة - أما هنا فسالا تتحقق الحكمة في مسألة المحلوف. علائها ، لا في د

() أي ظائماً ربة على ماصورتم غير مستقيمة ، لانه يسارم أن يقارن المطلق بالمطاق. والمطلق هنا نكاح الاجنية حلف بطلاقها أو لا . هذا هو الذي ينارن بالسفر مطلقا ، فاذاقتم باطلاق الجواز ق السفر ولو لم تتحقق المشقة في مثل مسألة المك ، فتتولوا باطلاق الجواز في زواج الاجنية وان لم تتحقق الحكمة من النسكاح في الهجارف بطلاقها

(٣) اذاً لم يكن الهل غير قابل ، بل كان قابلاد أن منع منه مانع خارج، صح التسبب .
 وتحمل عليه المسائل المتخدمة التي استشكالها القراق . فينحل الاشكال

توقف مشروعية السبب على وجود الحكمة بالأن العكمة لاتوجد الابعد وقوع السبب .وقد فرضنا وقوع السبب بعد وجود الحكمة .وهو دور محال. فاذاً لابعد من الانتقال الى اعتبار مظنة قبول المحل لها على الجلة (11 كافياً

والمانع أيصا أن يستدل على ماذهب اليه بأوجه ثلاثة:

(أحدها) أن قبول المحمل إما أن يعتبر شرعاً كونه قابلاني الذهن خاصة (٢) وان فرص غير قابل في الخمارج؛ فما لا يقبل (٢) لايشر عالتسب فيه. وإما بكونه توجد حكمته في الخارج، فمالا توجد حكمته في الخارج لا يشرع أصلاكان في نفسه قابلا لها ذهنا أو لا . فان كان الأول فهو غير صحيح؛ لان الأسباب المشروعة أنما شرعت لمصالح العباد، وهي حكم المشروعية ؛ فما ليس فيه مصلحة ولا

(١) انماقال على الجلة ليصح الكلام فتدخل مسألة الملك مثلاو نكاح الا "جنبية المحاوف بطلاقها . أما على التفصيل قال أعتباره ينقس كثيرا من المسائل المحكوم فيها باطراد السبب، وهي مالم توجدة بها مظنته في خصوص المحل مها كان قا يلا وجاد المانع من أمر خارج الكن يبقى الكلام في تحديد المعني الذي أقاده هذا الدليل الثالث. وبالتأمل فيه تجدمدلبلا تأنيا على عدرمسعة اعتبار الحكمة بوجودهافي المحل ، وقداستدل عليه أولا بأنه يازمه بأطل وهو كون المسائل الشرعية المذكورة في قصر وفطر الملك وابدال الدرهم بالدرهم بأطلة مم أنها متلق عليها . ثم استدل عليه هنا بأمر عقلي وهو ان الحسكمة لا توجد الا بعد وقوع السبب وقد فرضنا وقوع السبب بعد وجود المسكمة وهو دور باطل. فما أدى اليه يرهو اعتبار وجودها في الهل بإطل فلا بدءن اعتبار، لهذة قبول المحل اجالا .وعليه فهو وال كان دليلا ثالثنا علىأصل الموضوع وهو أن الاعتبار بقبول الهل ولو منم من الحكمة!مر خارج، الا أنه يشترك مــم الدليلُّ الثاني ني الغرض الذي بنيا عليه وهو أعتبار الحكمة بوجودها في المحل .وهذا القرض كان احد قر منهن درجها تحت قولة (والدليل الثاني) بعصل جَذَاالصنيع شيء من النبوض في وضع هذا الدُّلِيلَ التَّالث؛ توجهه . فما جمله الدُّليل التَّالَى في الْحَدِّلة تَحْتُهُ الدَّلِيلانَ الثاني والتألُّث يتي شيء آخر وهوقوله (وقدةر مناوة وعالمب بمدوحود الحكمة مداغير طاهر فال المفروض هوان اعتبارااسب بعد وجود الحكمة لا وحوده ولا مجمعل الدور الابناء على ما قرضه من توقف كل من الوجودين على الإخر لان أوقف وجود الحكمة على وقوع السبب ثم توقف بعتبارالسبب ومشروعيته على وجرد الحكمة لادور فيه فلا يتم هذا الدليل أذا لوحظ فيسه مسألة المدور ولكنه بمكن تمامه بما قاله فيسا المكلام في مقدمات الدور (٧) كنام الهلوف طلاقها مثلا فارفرض حصول الحكمة فيها عقلا مع وجود هدالتمليق

(٣) أى ذهناً . وأما مايقل ولو ذهنا فقط ةيشرع فيه النسب

هو مظنة مصلحة موجودة في الخارج ، فقد ساوي مالا يقبل (1) المصلحة لافي الذهر. ولا في الخارج؛ من حيث المقصد الشرعي . وإذا استويا امتنعاأ و جازا ؛ لكن جوازها يؤدي الى جواز مااتفق على منمه، فلابد ، ن القول عنمهما ، طلقاً . وهو المطلوب (والثاني) أنا لو أعملنا السبب هنا ، مع العلم بأن المصلحة لاتنشأ عن دلك السبب ولا توجد به ، لكان ذلك نقضاً لقصد الشارع في شرع الحكم ، لأن التسبب هما يصير عبثاً . والعبث لايشرع ، بناء على القول بالمصالح. فلا فرق بين هذا وبين القسم الأول. وهذا هو مسنى كلام القرافي (٢)

(والثالث) أن جواز ما أجيز من تلك المسائل، إنا هو باعتبار (*) وجود الحكمة ۽ فان انتفاء المشــقة بالنسبة الى الملك المترفه غير متحقق ، بل الظر · بوجودها غالب؛ غير أن المشقة تختلف باختمالاف الناس ولا تنضبط، فنصب الشارع المظنة في موضع الحكمة ، ضبطاً للقوانين الشرعية : كما جعل التقاء الختانين ضابطاً لمسبباته المعلومة، وإن لم يكن الماء عنه؛ لأنه مظنته . وجمل الاحتلام مظنة حصول العقل القابل للتكيف ؛ لانه غير منضبط في نفسه . الى أشياء من ذلك كثيرة . وأما ابدال الدرم عثله ، فالماثلة من كل وجه قد لاتتصور عقلاً ﴾ فإنه ما من مهائلين إلا وبينهما افتراق ولو في تعييبهما ، كما أنه ما من مختلفين إلا وبينهما مشابهة ولو في نفي ماسواها عنهما . ولو فرض البّائل من كل وجه فهو فادر، ولا يعتد يمثله أن يكون منبراً . والقالب المطّرد اختلاف الدرهمين و الدينارير في ولو يجهة الكسب (٤) . فأطلق الجواز لذلك . وإذا كان ذلك

⁽١) وذلك كُتَاع القراباً ألحره المتنق على منمه (٢) أي فيقوله (وكالديان ألا يصع العند ألدته) (٣) أي فاقر به من وجود طلنة ألمكة تنصيلا ,ومي وجودة كذلك في مألة المك. (بالمقال بتغارة في الاستفام الأطوال ، من المثال المترفيصل له منقة في السفر بتاسيه. وَاذَا فَرَضَأَتُهُ لَمُ يُحْصَلُ لَهُ مَشْقَةً فَلَا يَضُر ؟ لا َّنَ الضَّابِطُ هُو الْمُطَّنَّةُ وهي متعققة فيه ، دول مسائل النَّكاح والمتن المتقدمة لا"نه لا يُوجد فيها مظنَّة الحَكمة مطلقاً بل مقطوع فيها بعدم ترتد الحكمة عليا

⁽٤) أي البرىء من الشهبة وغير البرىء، أي فأذ لم يوجد اختسلاف فات الدينارين وأوصافها اللازمة وفتد بوجد بأوصاف أخرى لاحفة لهاكا أشار البه

كذلك ، فلا دليل في هذه المسائل على مسألتنا

حرلاً نصل 🎥

وقد حسل ف ضمن (۱۱ هسند المسألة الجواب عن مسألة التعليق . وأما مسألة النكاح للبر في اليمين وما ذكر معها (۱۲) على نه موضع فيه احبال للاختلاف المواتكان وجه الصحة هو الا فوى فن نظر إلى أنه نكاح صدر من أهله في عده القابل له كا تقدم بسطه ، لم يمنع . ومن نظر الى أنه - لم كان له نيقالما أو كان مظنة الذلك - أشبه النكاح المؤقت ، لم يجيز أ . هذا وان كان ابن القاسم لم يحك في مسألة نكاح البر خلافاً ، فقد غزه هو أو غيره بأنه لا يقع به الإحصان مذهب مالك ، وجدنا اكاح البر أخلاط عصورة أو غيره بأنه لا يق مند عمر الشبهة . فالموضع مجال نظر المجتمدين . واذا نظر نا الى مذهب مالك ، وجدنا اكاح البر أخلاء عصورة الغرف المقصود ، لكن على أن يرفع حكم اليمين وكونه مقصودا به رفع اليمين ، يكفى بأنه قصد النكاح المشروع لذي تحل به المرأة للاستمناع وغيره ، من مقاصده إلا أنه يتضمن رفع اليمين وهذا غير قادح . وكذلك النكاح لقضاء الوطر مقصود أيضاً و لأن قضاء الوطر من مقاصده على الجلة . ونيه النراق بعد ذلك أمر خارج الى ما يبدم من الطلاق الذي جمل الشارع له . وقد يبدوله فلا يغارق . وهذا هو الغرق بينه من الطلاق الذي جمل الشارع له . وقد يبدوله فلا يغارق . وهذا هو الغرق بينه و من نكاح المنه ق . في ذكاح المنه ق بان على شرط التوقيت

وكذاك ذكاح التحليل لم يقصد به مايقصد بالنكاح ؛ أنما قصد به تعليلها

⁽١) بناء على القول باجراء السب على اصه واو لم توجد الحكمة بالقعل من كان الهل قابلا في المراجعة على المراجعة قابلا في المراجعة قابلا في المراجعة في المراجعة السائل أحد كراجا من مسألة السليق بالأن السليق لا يتأن في محمقل الحكمة بوجه أما هذه قبل الاباع من تعتق الحكمة فيها ووجود منافع السكل ومقاصمه الدرعة مناجه أنه لا بسها قصد قصاء المقتول لم بغو السلكها بالوجل المبدئ بن والعالس لا تناسب عنها ذا على طرق ، ومكذات المقاصد المستعين على السترينيا، وكام لا تناق عمق الدعاصد المستورعة بالكاح . فصار القرق أن ومكذات التستينيا، وكام لا تناق عمق الدعاصد المستورعة بالكاح . فصار القرق أن كلامات المستوركة بالكاح . فصار القرق أن كلام المحل المكمة لكن يوجد في الاولى ماخ من العصول وفي صفد السائل لا ماخ منه

المسللق الأول، بصورة نكاح زوج غير، الابحقيقته . فلم يتضمن غرضا من أغراضه التي شرع لها . وأيضاً فن حيث كان الأجل الدير، الايمكن فيه البقاء ممها عرفاً أو شرطاً ، فلم يمكن أن يكون نكاحاً يمكن استمراره . وأيضا فالنص (١) يمنه عنيه عنيه عنه مناه . على أنه لو لم يمكن في نكاح الحقال تراوض والإشرط، وكان الزوج هو القاصد لذلك ، فإن بعض العلماء يصحح هذا النكاح إ اعتباراً ، فأنه قاصد الاستمتاع على الجلة ، ثم العالاق . فقد قصد على الجلة ما يقصد بالنكاح من أغراضه المتصودة ويتضمن (٣) ذلك الدود الى الأول ان اتمق ، على عمل ، وذلك يحكم التبعية . و إن كان هذا من الأقوال المبوحة ، فلا يخلو من وجه من النظر

ويما يداً على أن حل اليمين اذا قصد بالنكاح لايقدح فيه ، أنه لو ندر أو حلف على فعل قربة من صلاة أو حج أو عرة ، أو صيام أو ماأشبه ذلك من العبادات ،أنه يضادو يصحمنه قربة .وهذا مثله فلاكان هذا من اليمين وشبهه قادحا على أصل المقد ، لكان قادحا في أصل العبادة ، لان شرط العبادة التوجه بها الى

(۲) أي يتضن نكاح التعليل مع مقاصد النكاح الاملية _قصد أن تدود إلى الورج
 الاول ال كان مناك اثنال وشرط : وقل يعفيهم للا يتضمن عنى مع الشرط ، وا تما هو أبير
 تبيم وليس مقدودا أصليا فلا يمنع منعة البيد

⁽١) (لمن الله الحلل والحلل له) ولعل هذا هو الوجه الوجيه . والا فالتعليق أشد منه بعدا من من صحة اللعب بالاله لا يترتب عليه منصحة من خاصد النكاح . كالاف نكام التعليل الذي من صحة اللعب بالاله لا يترتب عليه منطقة من المنافرة وهو المنافرة ولما يترتب عبد وأن إذا أمان من يم يخصوصه لمنه خاص و دهمسدة الملاقبة وأى الشام و هله بعد (إذا ألم يكن تراوش ولا شرط وكان الورج هو القاصد قال بعض العالم بصحم النكاح العبد المنافرة بالمنافرة والمنافة المنافرة ترجم إلى عدم وجود منافرالنكاح العرصية والمنافزة المنافزة وهو صاحبالشأل صحح النكاح والمنافذة المنافزة والمنافزة والمنافزة والمنافزة والمنافذي المنافزة والمنافزة والمنافزة المنافزة والمنافزة والمنافزة والمنافزة المنافزة المنافزة والمنافزة والمنافزة المنافزة المنافذة والمنافزة المنافزة المنافزة والمنافزة المنافزة المنافزة المنافذة المنافزة المناف

المعبود قاصداً بذلك التقرب اليه . فكما تصح العبادة المنفورة أو المحلوف عليها وإن لم يقصد بها إلا حل اليمين _ وإلا لم يعر فيم فكذلك هذا ، بل أؤلى . وكذلك من حلف أن يبيع سلمة يملكها ، فالمقد ببيمها صحيح وإن لم يقصد بذلك إلا حل اليمين . وكذلك ان حلف أن يصيد أو يذبح هذه الشاة ، أو ماشده ذلك

وهذا كله راجع إلى أصلين :

(أحدهما) أنّ الأحكام المشروعة للمصالح لايشترط وجود المصلحة فى كل فرد من أفراد محالمًا ، و إنما يعتبر أن يكون مظنة ^(١١)لها خاصة .

واثناًى) أن الأمور العادية انما يعتبر في صحّمها أن لاتكون مناقضة لقصد الشارع م ولا يشترط ظهورالموافقة موكلاالأصلينسيأتى ان شاء الله تعالى

«د_{الله} فصل ^{له ...}

والتسم الثالث (٢) من القسم الأولهو أن يقصد بالسبب مسبباً لايعام ولا يظن أنه مقصود الشارع أو غير مقصود له وهذا موضع نظر، وهو محل إشكال واشتباه . وذلك أنا لو تسببنا لأ مكن أن يكون ذلك السبب غير موضوع له خا أنه يمكن أن يكون موضوعاً له ولغيره م فعلى الأولى يكون التسبب غير مشروع وعلى الثاني يكون مشروعاً . و إذا دار العمل بين أن يكون مشروعاً . و إذا دار العمل بين أن يكون مشروعاً أو غير مشروع ، كان الإقعام على التسبب غير مشروع لايقال: إن السبب قد فرض مشروعاً على الجالة ; فل لايتسبب به ؟

^{...} (۱) أى على الجمة . والا نكاح حراليدين هنه الارتب عليه شيء من مقاصد النكاح المذكورة نهاسيق وأسالها . وان كان فه يترتب . وفناعلى الجملة أي الجمتار أنه مطلق نكاح أجنية مستوف للاركان والشروط . وقوله حاصة توكيه العصر المستفادمن انحا (۲) يظهر أن هما الموضع بدخل تحتقاعه الامور المشتهات

الموافقات ج ١ - م ١٧ -

لأنا تقول: أيما فرض مشروعاً باللسبة الى شيء ممين مغروض معلوم ، لا مطلقاً و إنما كان يصح التسبب مطلقاً إذا علم شرعيته لحكل مايتسبب عنه على الإطلاق والصوم . وليس مافرضنا الحكلام فيه من هذا . بل علمنا أن كثيراً من الأسباب شرعت لأمور تنشأ عنها ، ولم تشرع لأمور و إن كانت ننشأ عنها وتترتب عليها ، كالنكاح فإنه مشروع لأمور كالتناسل وتوابعه ، ولم يشرع عند الجهور للتحليل ولا ماأشبهه و فلما علمنا أنه مشروع لأمور مخصوصة كان ماجهل كونه مشروعاً له بحهول الحكم . فلا تصح مشروعية الإقدام حتى يعرف الحكم

ولا يقال : الأصل الجواز

لأن ذلك ليس على الإطلاق. فالأصل فى الأبضاع المنع الا بأسباب مشروعة . والحيوانات الأصل فى أكلها المنع حتى تحصل الذكاة المشروعة ، الى غبر ذلك من الأمور المشروعة بعد تحصيل أشياء ، لا مطلقاً . فإ ذا ثبت هذا وتبين سبب لاندرى : أهو بما قصده الشارع بالتسبب المشروع أم تما لم يقصده وجب التوقف حتى يعرف الحسكم فيه . ولهذا قاعدة يتبين بها ماهو مقصود الشارع من مسببات الأسباب وما ليس يمشروع . وهى مذكورة فى كتساب المقاصد

المسأت الرابعة عشرة

كا أن الأسباب المشروعة يترتب عليها أحكام ضمنا ، كذلك فمير المشروعة يشرتب عليها أيضا أحكام ضمنا ؛ كالتتل ينرتب عليه التصاص ، والدية في مال الجانى أو العاقلة ، وغرم القيمة ان كان المقتول عبدا ، والكفارة . وكذلك التعدى يترتب عليه الفعان والعقوبة ، والسرقة يترتب عليها الفعان والقطع ، ومأنشبه ذلك من الأسباب الممنوعة في خطاب التكايف ، المسببة لهذه الأسباب في خطاب الوضع

وقد یکون هذاالسبب الممنوع سبب مصلحه (۱) من جهة أخرى ليس ذلك سببا فيها ؛ كالقتل يغرتب عليه ميراث الورثة، و إنفاذ الوصايا، وعتق المدبّرين، وحريّة أمهات الأولاد والأولاد . وكذلك الإتلاف بالتمدى يترتب عليه ملك المتمدى المتلّف، تبعا لتضيينه القيمة والنصب يترتب عليه ملك المنصوب اذا تغير في يديه، على التفصيل المعادم، بناء على تضمينه. وما أشبه ذلك

فأما الضرب الأول فالماقل لا يقصد التسبب اليه ۽ لأنه عين مضدة عليه ، لامصلحة فيها - وانما الذي من شأنه أن يُقصد ، الضرب الثاني . وهو إذا قصد فالقصد اليه على وجهين :

(أحدهما) أن يقصد به المسبب الذى مع لاَّجه لاغبر ذلك وكالتشفى (٢) فى القتل، والانتفاع المطائق فى المفصوب والمسروق. فهذا القصد غبر قادح فى فى ترتب الاحكام النبعية المصلحية • لأن أسبابها اذا كانت حاصلة حصلت

(1) أى يترتب عنه أمر معتد به شرعا له أحكامه ومستيماته ، وإن كال السبب المنوع لم يقصد به ذلك في نظر الشارع، كانتم في الكاريترتب عليه الطلاق وادالم بكن من ناصده. لانه لاطلاق الالى على ما تصنعة الالسباب لانه لاطلاق الالى على ما تصنعة الالسباب المنوعة لا يما فقر مقصودة بالقسب . يحلاف الشروعة فيض مايشي عليها مقصود بالقسب (٣) على يعتبر شفاطلفس مرتفيظها يقترل من الملك . الظاهر أن ذلك كمه لا يسمى مسلمة أمن أمر والمنصوب بقطه النظر محملته في القرام الظاهر أن ذلك كمه لا يسمى مسلمة أمن أمر المناف على معتدا به شرع اله أحكام كالملك في مسلمة من على الفرس التأتي الذي يترتب عليه مصلحة ما يكور بن به أن يجمله أمر المناف غير القديد بن في الفرس التأتي الذي يعتبر أمر المناف غير المن يعتبر أمر المناف غير المن يعتبر أمر المناف غير المن يعتبر في الفرس المناف المناف القدم غير مصلحة بالمن المناف الشاهد غير مصلحها المسلمية بالني القصودة وله (فهذا القصد غير مصلحها

مسبباتها ، إلا من باب سد الذرائع ؛ كما ف حرمان الغاتل و إن كان لم يقصد إلا التشفي ، أو كان القتل خطأ ، عند من قال محرمانه . ولكن (١) قالوا اذا تغير المفصوب في يد الفاصب أو أتلفه ، فار من أحكام النغير أنه إن كان كثيرا فصاحبه غير خديرية ، وبجوز للفاصب الانتفاع به على خيان القيمة ، على كراهية عند بعض المفاه ، وعلى غير كراهية عند آخرين

وسبب ذلك أن قصد هذا المتسبب لم يناقض قصد الشارع في ترتب هذه الأحكام و لأنها ترتبت على ضان القيمة أو التغير أو مجوعهما • و إنما ناقضه في إلقاع السبب المنهى عنه • والنصد ألى السبب بعينه ليحصل به غرض مطلق ، غير القصد الى هذا المسبب بعينه الذي هو ناشى، عن الضان أو القيمة أو مجوعهما ، وبينهما فرق .وذلك أن الفصب يتبعه ازوم الضان على فرض تغيره • فتجب القيمة بسبب التغير الناشى، عن الفصب .وحين وجبت القيمة وتعينت، صار المفصوب لجهة الفاصب ملك له و حفظا لمال الفاصب أن يذهب باطلا

(۱) بالتأماريعرف الفرق بينالقتل والنصب محيث أجروا قاهدة سد الفرائر في الاولى دون الثانى . فرتبة النفس في حفظ الفروريات غير مرتبة المال. وأيضافي النصب لا يضيع على المنصوب منه على مكن تدارك حفظ ماله القيمة ، ولا يتأثيرذلك في النفس بعدالقتل . ويحكن كالقائل ادعاء قصدالتشق ولو كان قاصدالترا بع كالميرات ، لائه أمر مستور عنا . فاتو أخذ بهذا . لطاحت نفوس وهدوت دماء وواء ستار قعد الششي فقط

(٧) أى فقصد الفاصب بالنصب الى مجرد الانتفاع يقط النظر عن الملك غير القصد من الفاصب النصب المالك. وحيث ان الاخيرام يحصل منه فلايقال: كيف يملك بسبب الفصب وقد ناقض فصد التاوع حيث لم يجمل الغصب سببا في الملك 8 فانه إنما ناقض في فعل السبب المنزع وسبب الملك على السبب ناقض فيه قصد المنزع وربية الملك على سبب ناقض فيه قصدات اربية هوريق الكلام في الوقعد للفصب المختلف والحرب بدول أوادته وهمل يكون حكمه المختلف والمنزية أمم كلك بالمنية أمم كلم يقرقوا في الفروع بين القصدين عصمه مملك بالمنية أمم كلم يقرقوا في الفروع بين القصدين عصمه مملك وخير الفوت، كاأنهم الم يقرقوا في قتل المعدين القصدين المتشفق وغيره في حرمانه من تواجم السبب الى تصود على القائل بالمعلمة.

التصدان و فقصد القاتل التشقى، غير قصده لحصول الميراث. وقصد الناصب الانتناع، غير قصده لضان المنصوب منه و الانتناع، غير قصده لضان المنصوب منه و إذا كان كذلك، عرى الحكم التابع الذي لم يقصده القاتل والناصب على مجراء، وترتب تقيض مقصوده (١) فيا قصد مخالفته. وذلك عقابه وأُخذُ المنصوب من يده أو قيمته و وهذا ذاهر إلا ما سُدْت فيه الذريعة

(والثانى) أن يقصد توابع السب، وهى التي تمود عليه بالصلحة ضمنا ع كالوارث يقتل المورث ليحصل له المبراث ، والموصى له يقتل الموري ليحصل له الموصى به ، والفاصب يقصد ملك المنصوب فيغيره ليضمن قيمته ويتملكه، وأشباه ذلك ، فهذا السبب باطل ؛ لأزالشارع لم بنع تلك الأشياء في خطاب التكليف ليحصل بها في خطاب الوضع مصاحة . فليست إذا عشروعة في ذلك التسبب . ولكن يبقى النظر : هل يعتبر في ذلك التسبب المخصوص كونسه مناقضا في التصد لقصد الشارع عينا (٢) عتى لا يترتب عليه ماقصده المسبب ف فتنشأ من هنا قاعدة (الماملة بنقيض المقصود) ويطلق الحكم باعنبارها إذا تدين ذلك القصد المغروض قوهو مقتضى (٢) المديث في حرمان القاتل الميرث ومقتضى الفته في حديث (١) المهمن جمالمغترق وتفريق المجتمع خشية الصدفة ومقتضى الفته في حديث (١)

⁽١) وهو مطلق الانتفاع بلامقابل

⁽٣) فقد فصد بالسب سينه المالسب سينه الذي ايجمله الشارع من أسبابه فلس المصب والسرة معالا من أسباب المالك في نظر الشارع، ولك قصد الم ذلك، فيكون قصده سينه عاقضاً القصد الشارع مسته

 ⁽٣) والكافر الحديث لم يغرق في القصد، باغال (الغاني لابرت) فاذا كارتاصداً المبرات بالمتنا فظاهر . وان لم يظهر قصده عومل بذاك أيضاحه الذريعة . ولو قال منتفى الغنه في الحديث كال أحسن

⁽٤) هو الحديث العلويل الذي كتبه أبو بكر رض انة عنه الى أنس حنوجهه الى البحريوفيه : (لا يجمع بين متلرق ولا يقرق بين مجتمع خشية الصدقة) أخرجة البخارى وأبو داود والنسائل. فيؤخذ ننة الممانة بنفين المقصود فها تعد ف مخافة النسب الشرعى

وكذلك ميراث المبتوته فى المرض ، أو تأبيد التحريم على من نكح فى المدة . الله كثير من كلح فى المدة . الله كثير من هذا ، أو يعتبر جعل الشارع ذلك سببا للمصلحة المرتبة ، ولا يؤثر فى دلك مع الأول ، هذا مجال للمجتهدين فى دلك مع الأول ، هذا مجال للمجتهدين فيه اتساع نظر ، ولا سبيل إلى القطع بأحدالامرين ، فلنقبض عنان الكلام فيه في اسائل ،

المسألة الأولى

ان المرادبالشرط في هذا الكتاب ما كانوصفا مكة لالمشروطه فيها افتضاه ذلك المشروط ، أو فيها اقتضاء الحمكم فيه يم كما نقول ان الحول أو امكان الغام

(٧) يؤخذ من شراح ابن الحاجب أنهكما أن المانع نوعان مانع السبب ومانع الحكم فكذا الشرط شرط السب وشرط المعكم ، وأن الشرط مطلقا في الحقيقة يرجم الى أنه مانع ، لمكن مجهة هدمه ،والحسميمانعا منمه مجهة وجودم،وأن شرط السبب يشتمل عدم، على أدرينا وحكمة السب .مثاله البيهسب في ثيون الملك،وحكمته حلّ الانتفاع ، وشرطهالقدرة على تساير المبيع. وعدمالفدرة يتنفىالسجز عن الانتفاع،وهو يخل بحكمة حلّ الانتفاع.وشرط الحكما عنالمت عبارتهم فيه أفن قائل أذعدمه يقتفي حكمة تنافي حكمة العكم. وعند تطبيقه يتصير وجود حُكْمَتِينَ مَطْرِدَتِينَ مَتَنَافِيتِينَ. فَلِذَلَكَ قَالَ غيرِه : شَرَطَ العَكُمُ مَا اشْتَمَلُ عدمه على حكمة تَنَاق نفس الحكم. وه يَّالُوه بالصلاة فهي سبب الحكم وهو تربِّب الثواب وعِدم المقاب، وحُكمة الصلاة التوجه لمِنابُ القدس، وشرطها الطهارة ، فمدم الطهارة يشتمل على أمرُ هو مخالفة الشارع في جمله الطيارة شرطاً فشواب، وهذا ينافي الحكم وهو حصول التواب وعدم المقاب،وانكانت حكمة الصلاة وهبي مطلق التوجه لجنابالقدس،موجودةفيا هومسمىالصلاةولوبدون الطهارة . وعليه نشرط السبب عدمه بخل بعكمة السبب فيخل بنسبب الحسكم عنهأيضا. وشرط الحسكم يخل بالعكم وان كانت حكمة السبب موجودة، فلنمد الى بيان كلام المؤلف.ومقار نته بما قالوم: يقول أن الشرط ما كان مكملا قمشروط فيما اقتضاه المشروط. أى فيها ترتب على الشروط من الحكمة ، أي واذا كان مكملاً له في حكمته فعمدم الشرط مخمل بحكمته . ولا يخلى أن هذا هو شرط السبب . ثم قال أو فيما اقتضاه الحكم فيه ،أي يكون الدرط مكملا المشروط لا في حكمته هو بل في الحكمة التي اقتضاها الحسكم الحاصل بسبب هذا المعروط ، وإذا كان كذبك فعدمه يتتفي حكمة تخل محكمة الحبكم ، ولا يخلق أن مذاهو شرط المُسَكّم على الرأى الأول الذي اعترض بأنه يتصر تطبيقه على كل شرط العكم ، لاَستدعائه حكمتين متنافيتين : احداما في عسدم الشرط والاخرى في الحكم ، وهو مالم يذكروا له مثالا نغيلا عن واطراده مكمل لمتنفى الملك أو لحكمة الفنى ، والإحصان مكسل لوصف الزنى في التضائم للرجم ، والتساوى فى الحرمة مكمل لمنتفى القصاص أو لمحكمة النجر ، والطهارة والاستقبال وستر المورة مكملة لفعل الصلاة أو لحكمة الانتصاب للمناجأة والخضوع ، وما أشبه ذلك . وسواء علينا أكان وصفا

وقد علمت مثاله على الرأى الثانى . وهو يريد بادماج النوعين في تعريف واحد جمل الشرط نوعا واحداكما سيانى نه ذلك في المانع أيضًا ونجمل ذلك اسطلام. أماأمتك : فالمثال الا ول لشرط السب لأن ملك النصاب سبب لوجوب الزكاة ، وحكمته التي اقتضاها وصف الغني، وشرط هذا السبب المسكمل له في هذه الحسكمة الحول وبعبارة أخرى أمكان النماء، لأن استقرأرحَكم الملك انمأ بكون بالتمكن من الانتفاع به في وجوء للصالح فقدر له حول حمل مناطالهذا التبكن الذي يظهر به وجه كونهفنياء فمدم الشرط وهو التبكن ينافي حكمة السبب وهي الغني ، وعليه فمني اختلت حكمة السبب لمسدم الشرط غلا يُعرّب الحكم أيضا. فقوله أو لحسكمة الذبي تنويع في السبارة أي أن ما يقتضيه الملك هو الحسكمة ألق ميرصف النبي. وكذا يقال في امثاله الآتية بمدَّهو، ثاله الثاني لشرطُ الحكم قالزنا سبب لحكمُ مو الرج ، وحكمته حفظ النسل وبقاء النوع الانساني أي حكمة ترتب الحبكم عليه وشرعيته عندمحفظ النسل. وشرطه الاحضان فاذآ عدم الاحصان كال ممذورا فمدم الحكم وهو الرج مم بناء حكمة السبب وهي حفظ النسسل لائن حفظ النسل يحمسل برج المحمن وغير المحمن. ولا يخلى عليك أنَّه لايظهر في مثاله هذا تطبيقه على مأجرى عليه من أن شرط الحكم مكمل لحكمة الحكم التي اقتضاها لانه لايوجّد فيه حكمتان متنافيتان بين عدم الشرط والحكم. أماعل الرأى الثاني فظاهر كما صورناه ﴿ومثاله الثالث نشرط السب فالتئل العمد المدوال سبب فيالقماس، وحكمته المترتبة من شرعية الحكم عنده الرُّجر واستتباب الاُّمن وشرطهالتكافؤ محبث لايقتل الاعلى بالأدى فآذا عدم الشرط وهو التكافؤ اختلت حكمةالسبب وهي الزجر وأستتباب الآءن لاه يترتب على قتل الاعلى بألادى منسدة ونزاع وهرج لانه لاتقبله النفوس، فعدم الشرط عنل بحكمة السبب فلاحكم أيضاك ومثاله الرابع من شرط السبب أيضا فالصلاة سبب للثواب هوحكمتها الانتصاب للمناجاة بالخضوع والادب والطهازة شرطهاء وعدم الطهارة ينافى حكمة الحضوع والادب غلا يترئب الحكم وهو التواب

وهو المعهارة بين عليه المعلق و المنافرة و القديم المسكم الوضي أل ماجدال النارع علا وما وهو المعاودة جمله علادة وما جمله ركنا الخ كا جاء في تحرير السكال وشرحه أل الذي وضعه الشارع لمكم فكان ذلك الحكم موقوة علمان كان المثالب نظاهرة بين ماوس وبين المكم المعرف المثالث الموضوع بعنى بحيث تلقد المقول السلية المقول والنسام بأن هذا يرتم بعامت المطل هذا المكم في يسمى وضع الله كانتل العدد الدوان للوجيل التشار الدوان وجمالا المنافرة المتحرف المسلم على المنافرة المتحرف على هذه القصاص لا بطال انتشار الشار المتاكزة المقول السابة تشير ترب هذا المحكم على هذه الله لاربالاسة ظاهرة وأما ال كانت المناسبة تميز على هذا والطوق الجمة بجد بنال لسبب أو العلة ، أو المسبب أو المعلول ، أولمحالمًا، أو لغير ذلك بما يتعلق بمعقد في الخطاب الشرعى • فائما هو وصف من أوصاف ذلك المشروط ، و يازمهن ذلك أن يكون مفايراً له ، بحيث يعقل المشروط مع الغيض كسائر الأوصاف مع الموصوفات حقيقة أو اعتبارا . ولا فائدة في التعلويل هنا فإنه تقرير اصطلاح

ان هذا الموقوف عليه يفضى ألى الحكم في الجُلة فيسمى وضع السبب كمثك النصاب فانه يغفهي الى النغ، في الجلة وهو يغفي الى طلب الركاة. وان كان جملةالشارع دلالة على الحكم وليس فيه مناسبة ظاهرة ولا افضاء فهو وضع العلامة كالا وقات للصلاة الح ماقال. فالمؤلف بقول إن النظور الله في الشرط أنما هو أن يكون مكملا قمشروط سواء آكان الشرط وصفيها ألما يسمونه سببا يعني كالمشال الشباي وهو مالثالنصاب فالشرط وهوالتبكن من الناعوصف ادفتقول يشترطف النصاب أن يكون منكنا من عائه وكا تقول يشترط والمك أن يكون تاماء أم كان الشرط وصنا لما يسمونه علة كاف شرطالتكافئ والقتل المدفتقول يشترط في القتل المدد لترتب القصاص أَلْ يحصل من مكال المنتول، أم كان وصفاً لما يسمى مسياكما تقول يشترط في الملك المسبب من صيفة البيسم كونه برضي المتعاقدين، أم كالوصفا لما يسمى معاولا كم تقول شيرطل القصاص المعلول للنتل السد أديكون من إلحاكم أو جاعة المسلمين، أم وصفا لمحالها كما تقول يشترط و النشل الذي يوجبالنصاص أن يصدر من عافل فهو وصف لمحل النشل الذي هو العلاء أم وصفالهُلُ السببُكَاتِقُولُ يَشْتَرَطُهُمْ وَلِكَ البَيْعِ العَقْدَانُ يَكُونُ مَنْتُمَا بِهِ فَأَمْ بالمبيع الذي تعلق به الملك يعني فالمدار على أنّ يكون الشرطمكـلاقــشروط في حكمته أو حكمة ألمكمالذى ترتبطيه وهذا شآمل اكالشروط مهانظر ساليها بكونها وسفالاى شيء عماذكروه من هذه الانواع. كما أنه شامل أيضا الشروط التي هي أوصاف حقيقية كما تقول يشترط في وحوب الصلاة أأمضل والبلوغ، أو اعتبارية كما تقول يشترط لصعتها طهارة الحدث ولصعة الشيادة الحربة. فالأولان وصفان حقيقيان والأخيران اعتباريان ثبوتهما بمجرداعتبارالشارع وبهذا البيآن تطرأنه لمخالف اصطلاحهم الاتى العبارة وجعل النوعين تلشرط مندرجين فى هارة وأحدة مم أنك ترى فيها التودين صريحين ولكنه يريد أن يجمل الشرط شرطالمسب مُطَلَّقًا الا انه تَأْرَةَيكُورُمكُملًالحُكُمَّتُهُ هُو ءَاو مُكَمَلًا لَكُمُ الْمُرْتُبِ عَلِيهُ والْمَأْلُ واحد. وسيأتى له ق المانم جمله قسها واحداوهو مائع السبب فقط كما هو صريح تعريفه له وادراجه الأمثاتالتي ذكروها للنومين تحته وسيأتي الكلام ممه فيه لا يقال انه كم يذكر في الشرط أن صدمه يناني أو لا يناني وانما اعتبركونه مكملا وهم قد اعتبروا فيه المنافاة . فاصطلاحه بعيد عن اصطلاعهم . لا نا تقول أولا أن عدمالمكمل ينافي كال الكمل سواءا كان سببا أم حكما الإ أن مدا ماله بجهة عدمه وقد صرح في المائم بالتنافي بين مقتفي المائم وعلة الحكم كما بآتي لا معنى لاعتبار التناق في أحسد آلمانيين دون الآخر. وبالجلمة فقد أواد أن يخي الل ألاصطلاح كمآ يقول وأوجز حتى صار الكلام النازا فاضطرنا الى هذا الاطناب والله أعلم

السألة الثانية

واذ ذكر اصطلاح هذا الكتابيل الشرط، فليذكراصطلاحه في السبب والعآته والمانع

فأما السبب فالمراد به ماوضم (١) شرعاً لحكم لحكمة يقتضبها ذلك الحكم ، كا كان حصول النصاب سببا في وجوب الزكاة ، والزوال سببا في وجوب الصلاة ، والسرقة سبب في وجوب القطع ، والعقود أسبابا في اباحة الانتفاع أو انتقال الأملاك عوما أشمه دلك

وأما العلة فالمراد بهاالح كم والمصالح التي تعلقت (٢) بها الأوامر أوالا باحة، والمفاسدالتي تعلقت بها النواهي ؛ فالمشقة علة في إباحة القصرِ والفطرِ فيالسفر. والسفرُ عو السبب الموضوع سببا للا باحة • فعلى الجلة ، العلةُ هَي المُصَلَّحة نفسها أو المفدة ، لا مظلَّم الله على كانت ظاهرة أوغير ظاهرة ، منضبطة أو غير منضبطة تَفْصَمَانَ (٤)» قالفضب سبب ، وتشويش الخاطر عن استيفاء الحجج هو العلة (٥) ، على أنه قد يطلق هذا لفظ السبب على نفس العلة لارتباط ما بينهما . ولا مشاحة في الاصطلاح

وأما المانع فهو السبب المقتضى لعلة "تنافى علة مامنع ⁽¹⁷⁾ ؛ لأنه إنما يطلق

(١) أي وصف ظاهر منضبط بخلاف الملة فلا يازم فيها الوصفان كاسية ول وقوله لحكم أى وضى أو تكليق .فالحة الانتفاع حكم تكيلى، وانتقال الاملاك حكم وضى (٢) أى شرعت عندها .وظاهر كلامة تعرها على ماتفاتي، عكم تغليل، م أن الواقع

أن الملة اعم . فدنع حاجة المتماقدين في البيوع «ثلا حكمة تعلق جا انتقال الملك

(٣) أما المظنة فحي التي جلها الشارع سبباً للحكم بحيث ينضبط به كالسفر ٥٠ثلا

(ع) تقدم (ص ٢٠٠٠) (٥) ولما كان التشويش وصفا غير منضعا وكان الفضب مظنته وكان وصفا ظاهراً ضبط

(٦) جرى على أن الماليم مطلقاً يتنفي علة تناقى علة السبب حتى مها يسميه الاصوليون ماني الحكم كما تراء في تعريفه وسائر بيان، وهو اصطلاع له كما صدريه السألة بولامشاحة في الاصطلاح ، لكن اذاكان مبليا على أمر معتول - وستأتى مناقشته في هذا الامر

بالنسبة الى سبب مقتض لحكم لعلة فيه . فإذا حضر المانع وهو مقتض علة تنافى الله الدلة ، الكن من شرط كونه ماني الله الله الكان من شرط كونه مانياً أن يكون مخلا بهلة السبب الذى نسب له المانع ، فيكون رفعاً لحكه ، فإنه إن لم يكن كذلك ، كان حضورهم ماهو مانع لهمن باب تمارض سببين أوحكين متنابلين . وهذا بابه كتاب التمارض والترجيح . فاذا قلنا الدين مانع من الزكاة فهناه أنه سبب يقتضى افتقار المديان الى مايؤدى به دينه وقد تدين فيا بيده من النصاب ، وهى من النصاب ، وهى النفى الذى هوغلة وجوب الزكاة فستقام من النصاب ، وهى النفى الذى هوغلة وجوب الزكاف مقالم المدالعدوان . وما أشبه ذلك ماهوكثير

מבונוטונו

الشروط على ثلاثة أقسام: (أحدها) العقلية كالحياة فى العام والنهم في التكايف. ﴿ والثانى ﴾ العادية في كلاصقة النار الجسم المحرق. في الإحراق، ومقابلة الرائي الحرفي وتوسط الجسم الشفاف. في الإيسار، وأشباه ذلك . (والثالث) الشرعية في كالطهارة في الصلاة ، والحول في الزكاة ، والإحصار في الزفي . وهذا الثالث هو

⁽۱) جرى في المالم على أنه لا يدفيه من علة تنافي هلة السب، وجعه نو عاوا حدا، وأدرج مايسونه ما له الحكم في ما لم السب، و و ثل لما له السب بالتالين المدنى جملوا الاول ، عنها مثالا لمافيرالسب والتافي مثالا كالما أحكم ، وطاهم أن ، عثل الاجوادي حياه متالا لمانع الحكم ، فيه حكمة للالم وهي كون الأسب با وجود الان حدد لا تخل يتحقق حكمة السب وهي الرجر، اذ الرجر والانكفاف وضرورة استباب الاثن لاتز ال قائمة اذا انتس من الوالد، ظل خلا جامكة الأبود حتى يكون في هذا ما يخل محكمة السب كا يزيد بم في تماوض سبين . فكان منتفى تقريره في المانم ألا تحدد الابود مانما خان موسير تمريف أن قصره المالغ على ما ناف حكمته حكمة السب أخرج هذا النوع من المانم وسير تمريف أمالي ذلك . ومالم يتحقق لا يكون هناك وجه المدول عن كلاء الاصوارين في جملهم المانم توجين

المقصود بالذكر . فإن حدث التعرض لشرط من شروط التسكين الأوّلين ، فمن حيث تعلّق به حُكم شرعى في خطاب الوضم أو خطاب التكايف . ويصير إذ ذاك شرعيًا بهذا الاعتبار ؛ فيدخل تحت النسم الثالث

المسأن الرابع

افتقرنا إلى بيان أن الشرط مع المشروط كالصقة مع الموصوف، وليس بجزه. والمستند فيه الاستقراء في الشروط الشرعية. ألا ترى أن الحول هوالمكل لحكمة حصول النصاب وهي الفني ؛ فإنه إذا ملك فقط، لم يستقر عليه حكمه إلا بالنمكن من الانتفاع به في وجوه المصالح. فيهل الشارع الحول مناطا لهذا المشكن الذي ظهر به وجه الفني . والحنث في المجبن مكل لمتضاها ؛ فإنها فما لما كفارة إلا وفي الإقدام عليها جناية ما على اسم الله ، وان اختلفوا في تقريرها ، فعلى كل تقدير لا يتحقق متنفى الجناية الاعند الخنث ، فعند ذلك كل مقنفى الهناد المقاتل الموجب (١) فقصاص أو الدية ، ومكل لتقرر حقوق الورثة في مال المريض مرضا مخوة (١). والإحصان مكل لمقتفى جناية الزفي الموجب (المجم . وهكذا سائر الشروط الشرعية معشروط الها المستوطأة المستوطأة المستحدة المتحدة المحدد مشروطاتها

ور يما يشكل هذا البقربر بما يذكر من أن المقل شرطالتكايف، و لإيمان شرط في صحة العبادات والتقربات إ فإنّ المقل إن لم يكن فالتكيف محال عقلاً أوسهماً ع كنكيف يقال إنه مكل ? بل هو المهدة في صحة التكليف وكذلك لا يصح أن يقال أن الا يمان مكل العبادات في ان عبادة السكافو لاحقيقة لها يصح أن يكللها الإيمان و كثير من هذا الإرا عبر الزهر قال يمكم للمبدأة على القصاص المنابق التواعل الذي الدو الاول الشرط وان كان من الدوع الاول الشرط وان كان جود المرض المسكون عند المرض المسكون عند المرض المسكون عند عرضه وان كان جود المرض المسكون عند عرضه الدوع الناق والكون عند عرضه الدوع المنابق المسكون عند عرضه الدوع الدول المسكون عند عرضه الدوع الدول المسكون عند المرض المسكون عند عرضه الدوء الدول المسكون عند عرضه الموت المرض المسكون عند عرضه الموت المسكون عند عرضه الموت المسكون عند عرضه الموت المسكون المسكون عند عرضه المسكون المسكون عند عرضه المسكون المسكون عند المسكون ال

ويرتفع هذا الإشكال (1) بأمرين : (أحدها) أن هذا من الشروط المقلية لا الشرعية (7) وكلا منا في الشروط الشرعية (والثاني) أن العقل في المقيقة مرط مكل لمحل التكليف (7) وهو الانسان ، لا في نفس التكليف ومعلوم أنه بالنسبة الى الانسان مكل ، وأما الا عان فلا نسلم أنه شرط ، لا ن المبادات مبنية عليه ، ألا ترى أن منى العبادات التوجه الى المهود بالخفوع المبادات مبنية عليه ، ألا ترى أن منى العبادات التوجه الى المهود بالخفوع التي ينبني عليها شرطاً في 4 هذا غير مقول ، ومن أطلق هنا لفظ الشرط فعلى التوسم في العبازة ، وأيضاً فإن سلم في الاعان أنه شرط ، فني المكاف لا في التكليف ويكون شرط صحة عند بعض ، وشرط وجوب عند بعض حنها عدا التكليف ، لا يماز حديا عدا الشكليف الشرط المكاف الشروع عنا عدا التكليف بالإيماز حديا ذكرد الأصوليون في منالة خطاب السكافار بالفروع

امسألة الخامسة

الأصل المعلم فى الأصول: أن السبب اذا كان متوقف التأثير على سرط فلا يصح أن يقع السبب دونه و ويستوى فى ذلك شرط السكال ، وشرط الإجزاء . فلا يمكن الحكم بالكال معفرض توقفه على شرط ، كا لا يصح الحكم بالاجزاء مع فرض توقفه على شرط . وهذا من كلامهم ظاهر و فا نه لو صح وقوع المشروط بدون شرطه لم يكن شرطاً فيه ، وقد فرض كذلك . هذا خلف . وأيضا لو ضح بدون شرطه لم يكن شرطاً فيه ، وقد فرض كذلك . هذا خلف . وأيضا لو ضح

 ⁽١) أى فى العقل خاصة . أما الايمان فجوابه يأتى بسده بسدم التسليم بشرطيته

⁽٣) ولكنا قفنا أذا اعتبرها الشرع من حيث تعلق بها حكم شرع صارت شرع مدار محت قسم الشروط الشرعية وتنالها أحكامها ، الآ أن يقال بأن كـ لامناً في الشرعية المعرفة التي ليست في الاصل عادية ولا عقيسة ، ولمسكن هسفا لا يتناسب مع اعتبساره الزموقي مراد وقد سلمه

⁽٣) أَى فَيْكُونَ فِي التَّمْيِرِ بِشْهِرا التِّكْلِيف تَسَاهُ لَى . وَالتَّبْرِضُ هُوْءَاذْ كُرُّ

ذلك لكان متوقف الوقوع على شرطه غير متوقف الوقوع عليه مما . وذلك محال وأيضا فإن الشرط من حيث هو، يقتضى أنه لايقم المشروط الاعند حضوره . فلو جاز وقوعه دونه لمكان المشروط واتصا وغير واقع مما . وذلك محال والأمر أوضح من الاطناب فيه

ولكنه ثبت في كلام طائفة من الأصوليين أصل آخر ، وعُرى الى مذهب مالك أن الحكم إذا حضر سبه وتوقع حصول مسببه على شرط ، فهل يصح وقوعه بدون شرطه أم لا ? قولان ، اعتباراً باقتضاء السبب ، أو بتخلف الشرط. فين راعى السبب وهو مقتض لمسببه ، غلب اقتضاء ، ولم يراع توقف على الشرط ، ومن راعى الشرط ، وأن توقف السبب عليه مانه من وقوع مسببه ، لم يراع حضور السبب بحدد ، الا أن يحضر الشرط فينتهض السبب عند ذلك في اقتضائه ور عا أطلق بعضهم جريان الخلاف في هذا الأصل مطلقا

و يمثاون ذلك بأمثلة : منها أن حصول النصاب سبب فى وجوب الركاة ، ودوران النصاب سبب فى وجوب الركاة ، ودوران المحول شرطه و يجوز تقديمها قبل الحول على الخلاف ، واليمين سبب فى الكفارة ، والحدث شرطها ، و إنفاذ المقاتل سبب فى التصاص أوالدية والزهوق شرطه و يجوز المفو قبل الزهوق و بعد السبب ولريحكوا فى هذه الصورة خلافا وفى المذهب : اذا جعل الزجل أمر امرأة يتروجها بيدوجة هى ملكم إن شامت طلقت أو أبقت، فاستأذنها (١١) فى النروج فأذنت له، فل ملكم إن شامت طلقت أو أبقت، فاستأذنها (١١) فى النروج فأذنت له، فلما أنها الملك ليس لها ذلك ؛ بناء على أنها

⁽۱) المذكور فى كتب المدهم. أنه اذا ملكها أمر امرأة يتزوجها ثم أسقطت حقها الذى ملكها أمر امرأة يتزوجها ثم أسقطت حقها الذى ملكها إلى بل ازوجته حق تطليقها فإذا أرادت أن تنسك بهذا الحق ظيس لها ذلك على المشهور المتعد. ومقابله ضعف. وينتزيل كلام المؤلف عليه يظهر الكلام هنا والجواب الآتى. أمابحرد الاذل له على ماهو ظاهر كملامه فانه لايسقط حقها ولا يتم معه الجواب الآتى. ولا يخفى عليك أن قوله (بنساء على الحي السرى من مقول مالك

قد أستملت بعد جريان السبب وهو التمليك ، و إن كان قبل حصول الشرط وهو التروج * و إذا أذن الورثة _ عند المرض المخوف ـ فى التصرف فى أكثر من الثلث جاز ؛ مع أنهم لا يتقرر ملكهم إلا بعد الموت . فالمرض هو السبب لتمكهم ، والموتشرط ؛ فينغذ إذنهم عندمالك ـ خلافا لأبي حنيفة والشافعى .. لتمكهم ، والموتشرط ؛ ومن الناس من قال بإ نفاذ إذنهم فى الصحة والمرض . فالسبب على رأى هؤلاء هو القرابة ؛ ولابه قلم من القول بأن الموت شرط * وفى المنه غن أنوا ، ففى وجوب الفسل عليه ثانية قولان ؛ وفنى الوجوب بناء على أن سبب الفسل الفما على مقره ، فالية قولان ؛ وفنى الوجوب بناء على أن سبب الفسل الماء عن مقره ، هذه المنه سمنون وابن المواز ، فالسبب هو الانفصال ، والخروج شرط ولم يعتبر . . . الى كثير من المسائل تدار على هذا الأصل

وهو ظاهر المارضة الأصل الأول ۽ فان الأول يقضى بأنه لا يصح وقوع المشروط بدون شرطه بإطلاق . والثانى يقشى بأنه صحيح عند بعض العلماء ، وريا صح باتفاق كا في مسألة العفو قبل الزهوق . ولا يمكن أن يصح الاصلان ما بإطلاق . والمادم صحة الأصل الثانى: أما أولا فنض التناقض بين الأصلين كاف في عدم صحته ، عند العلم أسما الأول

وأما ثانياً فلانسلم أن تلك المسائل جارية على عدم اعتبار الشرط ، فإ نا نقول: من أجاز تقديم الزكاة قبل حلول الحول مطلقاً من غير أهل مذهبنا .. فبناه على أنه ليس بشرط في الوجوب ، وإنما هو شرط في الانحتام . فالحول كله كأنه وقت ..عند هذا القائل لوجوب (٢) الزكاة موسم ، ويتحتم في آخر الوقت ، كمائر أوقات التوسعة . وأما الإخراج قبل الحول بيسير .. على مذهبنا .. فبناء

⁽١) أي إطلاق لِمح التناقش

⁽٢) ومثل هذا الجوآب السعد في حاديث على ابن الحاجب في مسألة الأداموالقضاء

على أن ماقرب من الشيء فحكمه حكمه ؛ فشرط الوجوب حاصل وكذلك القول في شرط الحنث: من أجاز تقديم الكفارة عليه فهو عنده شرط في الأنحتام من غير تخيير ، لاشرط في وجومها .

وأما مسألة الزهوق، فهو شرط في وجوب القصاص أو الدية، لا أنه شرط في صحة العذو . وهذا متفق عليه ؛ إذ العذو بعده لا يمكن ،(1) فلا بد من وقوعه قبله إن وقم ؛ ولا يصح (٢ أن يكون شرطاً إذذاك في صحته · ووجه صحته أنه حق من حقوق المجروح التي لاتتملق بالمال ، فجاز عفوه عنه مطلقاً (٣) ، كما بحوز عفوه عنسائر الجراح ، وهن عرضه اذا قُدف ، وما أشبه ذلك ، والدليل على أن مُدرك حكم العفو ليس ماقالوه (٤) أنه لا يصح للمحروح ولا لأوليائه استيفاء القصاص أو أُخذ دية النفس كاملة قبل الزهوق باتفاق ، ولو كان كما قالوه اكمان في هذه المسألة قولان (٥)

وأما مسألة تمليك المرأة ، فإنها لمّا أسقطتحق نفسها فها شرطت على الزوج قبل تزوجه ، لم يبق لها ماتتملق به بمده ؛ لأن ماكانت تملكه بالتمليك قد أسقطت حقها أأ فيه بعد ماجري سببه ، فلم يكن لتزوجه تأثير فيا تقدم من الإسقاط. وهو فقه ظاهر

⁽١) وهو ظاهر متى كال الاعتراض في خصوص عنو المجروح

⁽٢) لو كَانَ تقرَّبِهَا بَالنَّاءُ لَـكَانَ أُوضَعَ (٣) أي زاد من ثلث ماله أم لا قلا شأن الورثة بذلك

⁽٤) أي فيها سبق من بنائه على أن مجرد حصول السبب قاض بترثب السببوال لم محصل الشرط ءاهتبارا بانتضاء السبب

⁽ه) ومعايم أن الزموق شرط في القصاص والدية . وقد اعتوا على أعادل بحصل عدا الشرط قلاً يتأتَّى القصاص ولا أخَّه دية النفس. فاتفاقهم دليل على أن مجرد حدول ألسب يدول الشرط لا يترتب طيه المسبب . ولو كان هناك من يقول بأهتبار السبب وحدم بدول الشرط لكان قائلا بصحة استيقاء الدية والقصاس قبل تحقق الشرط وهوالزهوق ولم يثل لذلك أحد . فدل على اعتبار ألجيع فاغرها في محتق حكم المسبب

 ⁽٦) أى نليس زوج البرأة شرطا في صحة التميك ، لان الملك تم بمجرد السينة. فاجه
 أثر أثمر أنما يكون بعد التزوج ، فاذا أسقط: الملك نليس استاطا قبل حصول الشرط ق اللك

ومسألة إذن الورثة ببينة المدنى ۽ فانالموت سبب في صحة الملك لاقى تعلقه، والمرض سبب في تعلق حق الورثة بمال الموروث لافى بملكهم له • فعهاسببان ، كل واحد مهما يقتضى حكا لايقتضيه الآخر • فن حيث كان المرض سبباً لنعلق الحق و إن لم يكن ملك، كان إذ نهم واقع في محدة إو لا نهم لما تعلق حقهم بمال الموروث صارت لهم فيه شبهة ملك ، فإذا أستطوا حقهم فيه لم يكن لهم بمد ذاك مطالبة ۽ لأنهم صاروا - في الحال الذي أنفذوا تصرف المريض فيه حالة المرض كالأجانب (1) إ فاذا حصل الموت لم يكن لهم فيه حق ، كالنلث • والقائل بمنم الا نفاذ يصح مع القول بأن الموت شرطه لا نهم أذنوا قبل التمليك (٢) وقبل حسول الشرط ، فلا ينفذ ۽ كسائر الشروط مع مشروطاتها

وأما مسألة الإنزال فيصح (٣) بناؤها على أنه ليس بشرط في هذا النسل ، أو لأنه لاحكم له ۽ لأنه إنزال من غير اقتران لذة

فعلى الجُلَّة هذه الأُشياء لم يتعين فيها التخريج على عدم اعتبار الشرط

⁽۱) فقد أستطوا المتدارالذي ترتب لهم على مرض دورتهم وصاروا كالأحاب لا يقبل منهم بعد الدوت كلام فها تصرف فيه زائسدا على النشث كحال الائجاب في ذلك وكل هذا خارج عن تقرو مك لهم في حكة المرض

 ⁽۲) أى قبل تمامه بعصول شرطه
 (۳) أه تبدير عال المار المار

⁽٣) أي تبقى على أن الجالع ليس من شرط وجوب النسل فيه الإنزال . وفرض المسألة الجوه. فدعوى أن الانزال شرط ليست بصحيحة في هذا الذرض . أو يقال ان عدم وجوب النسل مبنى على ملعو أهم من ذلك وهو أن كل انزال لم يقترن بلاة يكون كالمدم لاحكم له ولام يكن ناشط عن الجواء الجهم الا ما كان في الذوم قاتهم وان لم يشترطوا - مقارته للذة الا أن أن المائل لا يكون الا أم أن لمائل المائل في اللاوم النظاب أن المن لا يكون الا مم لمنازة المئلة عن من حلم المئلة من كون النظاب أن المن لا يكون الا مم مقارنة المئلة في اعتبار الانزال وجبا ، مع أنهم صرحوا في غير الجاج بأن الانزال سبب مقارنة المئلة في اعتبار الانزال وجبا ، مع أنهم صرحوا في غير الجاج بأن الانزال سبب اللهة وجب الفسل وأن لم يقارنه ، ثم وأنا أن من متفقاً على والمئلة عند ومقابله يشترطك الانزال للوجب الفسل أن يكون بلاء مقارنة ، من أذا التله وجب والمائلة غرج منه المئل عالى المناز على طوحها والمناز المناز على المناز المناز وعالم المؤلف مبنى على هذا . وإجهالزوقائي وحاشية الدودي علم المطالب عد أولم يقتسل والم يقتسل والم يقتسل والم يقتسل والم يقتسل والم يقتسل والم يقتسل والمنا الدوجي الفسل المناز وقائل وحاشية الدودي علم المطالب عد أن الزوام الدوري علم المطالب على المناز وقائم الموسية الدوري المهم المؤلف وحاشية الدودي علم المطالب عد أن المناز المناز المناز على علم المها المواجب المناز وقائمية الدودي علم المطالب عد أن أولم يقتسل وقائم المؤلف مبنى على هذا . وإجم الزوقائي وحاشية الدودي علم المطالب عد أن المناز ا

الحسأك الساوسة

الشروط المتبرة في المشروطات شرعا على ضربين:

﴿ أحدها ﴾ ما كان راجعاً الىخطاب التكليف _ إما ،أموراً بتحصيلها ... كالطهارة للصلاة ، وأخذ الزينة لها، وطهارة النوب ، وما أشبه ذلك _ وإما منهيًّا عن تحصيلها _ كذكاح الحلَّل الذي هو شرط لمراجعة الزوج الاول ، والجمع بين المفترق والفرق بين المجتمع خشية الصدقة ، الذي هو شرط لنقصان الصدقة، وما أشبه ذلك • فهذا الضرب واضح قصدالشارع فيه • فالأول مقصود الفل؛ والثاني مقصود الترك • وكذلك الشرط الخير فيه _ إن اتفق (١) _ فقصد الشارع فيه جعله لخيرة المكاف : إنشاء فعله فيحصل المشروط ، وانشاء تركه فلايحصل ﴿ والضرب الثاني ﴾ ما يرجع الى خطاب الوضع ؛ كالحول في الزكاة ، والإحصان في الزني ، وا لمِرز في القطم ، وما أشبه ذلك • فهذا الضرب ليس للشارع فصد في تحصيله من حيث هو شرط ، ولافي عدم تحصيله ، فا بقاء النصاب حولاً حتى تجب الزَّكاة فيه ، ليس مطاوب الفمل أن يقال بجب على إمساكه حتى تجب عليه الزكاة فيه ، ولا مطلوب الترك أن يقال بجب عليه إنفاقه خوفا أن تجب فيه الزكاة · وكذلك الاحصان لايقال انه مطاوب النهن (٢) ليجب عليه الرجم اذا رْنَى ، ولا مطلوب الترك لئلا يجب عليه الرجم اذا رْنَى • وأيضاً فلوكان مطلوبا لم يكن من البخطاب الوضع ؛ وقد فرضناه كذلك • هذا خلف • والحكم فيه ظاهر. فا ذا توجه قضد المكلف الى ضل الشرط أو الى تركه ، من حيث هو ضل داخل تحت قدرته ، فلا بد من النظر في ذلك ، وهي :

 ⁽٩) كالكتاح الذي يكون به محصف فهو مباح وشرط فى ترتب حكم الرجم على الزنا
 (٧) أى ليس مطلوب التحصيل بفعل سببه وهو الكتاح ، والافلاحصان وصف لابلعل
 الموافقات ج ١ – م – ١٩

المساقة السليعة

فلا يخلو أن يمعله أو يتركه من حيث هو داخل تحت خطاب التكايف (1) م مأموراً به أو منهماً عنه أو محبراً فيه ، أو لا . فإن كان ذلك فلا إستكال فيه ، وتنبئ الأحكام التي تقتضيها الأسباب على حضوره ، وترتض عند فذه ، إك لنصاب إذا أنفق قبل الحول للحاجة الى إفعاقه ، أو أبقاه للحاجة الى إبقائه ، أو يخلط ماشيته بماشية غيره لحاجته الى الخلطة ، أو زيلها لضرر الشركة أو لحاجة أخرى، أو يطلب التحصن بالنزويج لمقاصده ، أو يتركه لمنى من الممانى الجارية على الانسان ، الى ماأشبه ذلك

و إن كان(٢) فعله أُوتركهمن جهة كونهشرطاً ، قصداً لا سقاطحكم الاقتضاء

(۱) لا يقال موضوع المسألة عام في الفرسيين وقد خمه بخطاب التكليف فيكون خاصا بالفرب الاثول في المسألة فيلها . وهذا الايناسب فرض المسألة كما لا يناسب الاثميلة الانية لاثما تقول ان خطاب الوضع يدخل تحمد قوله أوغيرا فيه وكذا تحمد ماقيد فيه منلاكما عنه من حبث إن خطاب الوضع في المسائل الآتية يحصل ضبيا عن فعل المحير فيه ، فها أن تقدمت أمنانه فلا ما الحول في الركاة يعصل من اسائل الما منظ الحول وهو فعل مخير فيه ، فها أن ينفق أو يمسك . والاحمال حرب على الشكاح الحجر فيه . وجم التغرق و تقريق المجتمد عليم فيه . وكل منها مرتم و علم خطاب الوضع . فالسكلام جار مع فرضه المسألة . فان فعل المعرط لا إجلال صبب شرعى ، فلا ذاتم في ترتب أحكام الشرط عليه (٢) أن فاذ نعا في سعة الدين طاق على المنظ عليه الدين المناف المنافقة عنه عنه عنه المنافقة عنه عنه عنه عنه عنه المنافقة عنه عنه المنافقة المناف

(٧) أى فأن فدل آ يحقق الشرط أو أهراما يُخل به بهذاالتصد فاته كيون باطلا لا يترتب عليه ما الا على المائر . كأن يجسم عليه أثرة و فلامره أن ذلك جارفها ترتب عليه ما الا يعد هريا من الا عمر . كأن يجسم لتنزمه الزكاة في النام أو يمثل الوجهة بقصد وجوب الإكاة به أو في المنام أن هذا لا يترتب عله أثره الا ته تصد الى الشرط من جهلة كونه شرطا بلية استاط حكم الاقتصاء اللبق على ضل ما يحقق الدرا عن لا يترتب عليه أثره وهو عدم الزكاة في المثان الالول والنامى وعدم الرجمة في المثان الالول والنامى وعدم الرجم في المثال المثال و ولا يخفى أن همذا المظاهر غير واضح لانه من بني وعدم الرجم في المثال المثال ولا عنى أن همذا المظاهر غير واضح لانه من بني

فى السبب أن لا يترتب عليه أتره ، فهذا عمل غير صحيح ، وسمى باطل • دكت على ذلك دلائل العقل والشرع معاً

فن الأحاديث في هذا الباب قوله ﷺ (11) : «لا يُجمعُ بين متفرق ولا يعرفُ بين متفرق ولا يعرفُ بين بتفرق الله يعرفُ بين بتنجة والمبتاعُ ولا يعرفُ بين مجتمع تحشيةً الصدقة (17) و فول ﷺ والمبتاعُ المخليارِ حتى يَتفَوَقًا الا ان تكونَ صفقة خيار • ولا يحلُّ له أن يُعارفُهُ تحشيةً أن يُستعيدُ » وقال : « مَن أدخلُ فرسًا بَين فَرسَينِ وهو لا يأمنُ أن أن أسبق

الدصاب الى الحول عنده ولو بهذا القصدارت الزكاة. وكدفا يقال في بقية الامثلة. فهل تقيد المسألة بما اذاكان الفعل أو الشرك قسدا الى إسقاط أثر شرعى لا يراه في معاجب، وهربائما يناق مقاصد الناس في المألوف عندالمقالا ، فيكون الحسكم في المسائل السابقة وأمثالها اعتبار الحالة الواقعة ولوكان القصد مندرها فها بشوك المؤلف

(١) جزء من حديث طويل أخرجه البخاري وأبو داود والنسألي (٧) أنهو فعل منهياعته ليحل بشرط الزكاة أو زيادتها . وفي المثال الثاني فعل منهياعته ليحل بشرطالميار . وفي المثال الثالث فعل منهيا عنهوهو إدخال فرسءمر وف ديا أنها تسبق الحيل ليعثق شرط حوز الرهان وهو السبق فهومغل بتصدالما يقاومقترن بتصدحمول الشرط وكذا يقال في شرط الولاء إنه فعل مُهيا عنه بقصد إسقاط حكم الافتضاء الا يترتب عليه أثَّره . وكذا البيعوشرط ألا ببيعه المشترى مطلقا أو لغبره مثلا فهذا إسقاط لما يترتب على البيع من حق المشترى و ساكر تصرفات الملك. وما بعده قيَّد فيه السلف الذي لا يكون الا قدَّ وليس فيه مشاحة ولاز مع بالبيع الذي فيه ذلك فقد خرج السلف بذلك عن المقتضاء . وشرط في شرط كشرط أن يكون الولاء فاباثمينين مسألة بربرةحيث اشترطوا ق بيعها أن تمتقها واشترطوا في عنقها أن يكون الولاء لهم . والفقهاء استثنوا من عدم جواز البيم والشرط مسألة شرط الستق فند أجازوها فيتصور فيها شرط في شرط. وكذا فعل البمين\المنهي عنها ليرب عليها حقاله لم يكن فقد أمل شرطا يشرقب عليب القضاء له بغير حقه وقد فعله من حهة كونه شرطاً بالقصد المعلم وجعل الشارع العين على نية المستحلف حتى لا يمكن الحالف من فدرشرط ببدا القصد الباطل. وآية (ولا تجمل لكم النغ) من هذا أيضاً فاذا فعل ما يتتفى نشوزها وعدم تباديها محدود الله فقد فعل منهيا عنه بقصد حصوله على غرضه من الفدية. وآنة شهادة الزور فالشهادة يحقق سهما شرطا لحكم القاضي قمشهود أو بقعمد اسقاط حكم الاقتضاء قبل الشهادة. والتيس المستمار ريد تحقيق شرط عودها للأول سذا القص

رب سين سرح الرواية في منتقى الأخبار عن أحدوالدار قطني وأصحاب السنن الا ابرماجه، (٣) هذه الرواية في منتقى الأخبار عن أحدوالدار قطني وأصحاب السنن الا ابرماجه، وأخرجه أيضا البيهتي وحسنه الترمة، فليس بقيار ، ومن أدخل فرساً بين فرسين وقد أمن أن تسبق فهو قيار (۱) و وقال في حديث بريرة حين اشترط أدلمها أن يكون الولا للم : « من اشترط شرطاً ليس في كتب الله فهو باطلو إن كان ما قَدَّ شرط (۲) الحديث ا وونعى شرط في عليه السلاة والسلام عن بيم و قسط ، وعن بيم وسلف ، وعن سَرط في كر ط (۲) ، وسائر أحاديث الشروط المنعى عنها ، ومنه حديث : « من اقتطع مال المريء أسلم بيتمينه (۱) وحديث الشروط المنعى عنها ، ومنه حديث : « من اقتطع مال وعليه جامت الآية : (إن الذين يَشترُون بعد الله و أعابه من منا قليلا) المريء أمن القرآن أيضاً : (ولا يحل للكم أن تأخذوا عما آتيتُ وهن سَيئاً الله إلا أن يخافا ان لا ينها محدود الله الآية . وآية شهاد تالزور والا حديث فيهامن الا أن تكون يجارة عن تراض منكم) وما يومن المعان الحالم المالك عاديث وقال من المنا على أنها غيرة طلل له والنيس المستمار ، وحديث (۱) التشورية في شراء الديث الحاديث وقال : (فا فن طلل له والنيس المستمار ، وحديث (۱) التشورية في شراء الشاة على أنها غيرة و والحلل له والنيس المستمار ، وحديث (۱) التشورية في شراء الشاة على أنها غير برة

⁽١) رواه في التبسير من أبي داود ، بائياء من يسبق في المرضمين

⁽۱) تقدم (س ۲۱۵)

 ⁽٣) ورد في النيسير عن أصحاب السنن الثلاثه (لاعمل سلف وبيع ولاشرطان في بيم).
 وعن ماك (نهيرسول اقة صلى الله عليه وسلم عن بيع وسلف)

⁽٤) بثية ألهدينطوته يوآبالشاءة. وروئي في أأترغيب والترهيب (من انتظم مال أدرى. مسلم يسينه سرم الله عليمالجنة وأوجبله النار الغ)عن الطبراني والكبير واللفظ له، والحاكم وقال صحيح الاسناد

⁽a) رواه مسلم وابر داود والقرمذي (p) حديث (لمن اقد المحال والمحال له)
رواه في الجلام الصغير من احمد عن على «والترمذي واللسائي عن ابن مسعود،
والترمذي عن جابر .وليس هندالزوايات قوله والليسائستمار) .قال الناوي قال الترمذي
حسن صحيح .قال ابن القطال ولم يتلت أكمونه من رواية أبي قيس عبد الرحمن من مروان
وهو مختلف فيه .وقال ابن حجر روا» تخان . وقال الحمائظ اللمي في الكبائر صح من
حديث ابن مسعود

⁽٧) ذكر في النيسير عن أبي هريرة: رضى اقة عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

الدُّرَّ ، وسائرأحاديث^(۱) النهي عن النش ، والخديمة، والخلابة ، والنَّجْشُ^(۲)، وحديث^(۲)امرأة رواعة القرَّ طَيِّ حينطلقها وتزوجها^(۱)عبدالرحنبن الزَّبِع. والأَّدلة أَكْثر من أَن يؤتى عليها هنا

(لاتصر"ــوپروی لاتصر"وأــالابلوالله وهن ابتاعها فهو بخير النظرين بعداًن يحلبها:ان:اه امسكوالشاء ردما وصاعا من نمر) اخرجه السنة وفى أخرى البطارى (قال رضيها اسسكها

وال سعطها فلي حليها صاع من تمر) وفي أخرى لمسام (فرونيها بالحيّار) (١) منها ماروا في التقسيم عن السنة الاالترمداني أن رجلا ذكر لرسول اقد صلي اقد عليه وسلم أنه "غنع في البيوع فقال رسسول اقد صلى اقد عليه وسلم (من بأبيت فقل لا خلابة) فكان أذا لجمّ قال لا خلابة" (الحلابة الحدام)

وروى فى التيسير أيهناً من الحمدة الاالسائى، أن رسول الله صلى الله عليوسلم قال : (لا تناجش) برص ابن همر قال : (سمى رسوليالله صلى الله عليوسلم من النجش). أشربه الثلاثة والنسائي كما فى التيسير، وزاد مالك قال : والنجش أن تعطيه بسلمة أكثر منهاوليس فى نشك اختراؤها فيتقدى بك فيهك

(٧) تصرية الشاة ومامعها من مسائل النش والحديثة والحلابة والنجش... رجمعها في الحقيقة جنوب المشاهدة ولوكان الحقيقة جنس الشرية في طال بهاأمرا بتشفى زيادة النمن هما اذا كانت غير منشوشة. ولوكان ماضة جها القصد صحيحا لوتب الشارع هله ملكه قلايادة وحال الانتفاع بهاء ولكنه لا يرتب ذلك بخرات في ماضة على المرتب المسادات ولا يد. غلا تكون الريادة ماكما له ولا يحل انتفاعه بها وقد شترى رد المبع واسترداد الشين

(٣) روى ماك أن رقعة بن سوآل طلق المراته كلاتاً في عبد رسول انة سل انة عليه وسلم ، منكمت بسده عبد الرسمي بن الزبير فاعرض عنها ظر يستطم أن بمها فقاراتها، فأراد رفاعة أن يكمها وهو روجها الأول فلكر ذك لرسسول انة سلم انة هله وسلم فنها همين تروجها ، وقال : (لا تحل حتى تلوق السبية)

(ع) ل جميع الأستة السابقة ومه القرط فيلا ولكن بتصد فير صحيح مكان سبا باطلا من علمه الجبة . أما في مسالة امراة رفاعة فليس فيها تحقق الفرط وهو تكام الزوج الأكمر من علمه الجبة . أما في مسالة أن الفرط لم يتحقق الفرط ومن تكام الزوج الأكمر تتحقق بدل توقيه فيه السلام (لا . حتى تلوق تحقل بدلل قوله فيه السلام إلا . حتى تلوق عسائة الله) أي أنه لم يتحقق المساف المناس الما يتحقق بدلل قوله فيه السلام بعد تعلق المساف الأكمر بعد عليه المناس المناسف الأكمر بعد عليه تلمل المناسف الأكمر) فلا يظهر وجه إدرام المسألة في منا البار،

وأيضاً فإن هذا العمل (1) يصير ما انقد سبباً لحم شرعى جلباً لمصلحة أو دفقاً لمفسدة ، عبثاً لاحكة له ولا منفقة به ؛ وهذا مناقض لما ثبت في قاعدة المصالح و نها معتبرة في الأحكام . وأيضاً فانه مضاد القصد الشارع ؛ من جهة أن السبب لما انقد وحصل في الوجود ، صار مقتضياً شرعا لمسبب ؛ لكنه توقف على حصول شرط (17 هو تكيل للسبب ؛ فصار هذا الفاعل أو النارك بقصد وفع حكم السبب ، فاصداً لمضادة الثارع بأطلة . فهذا المعل بأطل

فان قيل: المسألة مغروضة في سبب توقف اقتضاؤه للحكم على شرط ، فإذا فقد الشرط بحكم القصد إلى فقد، كان كا لو لم يقصد ذلك ، ولا تأثير القصد . وقد تبين أن الشرط إذا لم يوجد لم ينهض السبب أن يكون مقتضياً ، كالحول في الزكاة فانه شرط الانجب الزكاة بدونه بالفرض . والمعلوم من قصد الشارع أن السبب إن يكون سبباً مقتضياً عند وجود الشروط ، لاعند فقدها ، فإذا لم ينتهض سبباً كانت المسألة كن أنفق النصاب قبل حلول الحول لمفي من معانى الانتفاع، فلا نجب عليه الزكاة ، لا أن السبب لم يقتض إيجابها ، لتوقفه على ذلك الشرط

⁽۱) مانتمدم من الآيات والأحاديث استدلال بالنقل والاستنباط منه .وهذا ومابعده استدلال بطريق المتل المبنى على ما استقرى من مقاصد الشرعيق شرع الأحكام قسماليم. فلر جرى السل باعتبار هذا الشرط الذي قصد به هذاالنصد بلطلت تلك المسالح الني بينيا الشارة على بنايا الشارة على الشارة على تلك المساب فاغلانو اعتبر التقريق والجم جدد الذي، ونو اعتبرا النفاق قبل ألحول بقليل لهرب من الوقاة في المسألتين ، لأمكن لسكل واحد أن يعظمى من وجوب الوكاة . بغيل هذا الشرط أو تركه مثلا وضاعت المصلحة المترتبة على الوكاة ، وكذا يقال في سائر .

 ⁽٢) كرور الحول شار في النصاب ، فإذا الذي يسفه بقصد رض الزكاة كان قصده رض
 الزلمة عن هذا النصاب للملوك 4 مشاداً لقصد الشارع إيجاب الزكاة هيه

الذى ثبث اعتباره شرعاً . فن حيث قيل فيه إنه مخالف لقصد الشارع بقال إنه موافق (1) وهكذا سائر المسائل

فالجواب أن هذا المعنى إنما يجرى فها اذا لم يفصد رفع حكم السب. واما التصد إلى ذلك فهو معنى غير معتبر ولأن الشرع شهد له بالإلغاء على القطع. ويتمين ذلك فلا معنى غير معتبر ولأن الشرع شهد له بالإلغاء على المتغرق ويتمين ذلك فلا دلة المذكورة إذا عرضت المسألة عليها و فإن الجم بين المتغرق أوالتغرقة بين المجتمع قد نعى عنها إذا قصديها إيطال (٢) حكم السبب به بالإتيان وفصفها بشرط اختلاطها بأر بمين أخرى مثلا و فإذا جمها بقصد إخراج النصف فغلك هو المنمى عنه . كما أنه إذا كانتمائة مختلطة عائة وواحدة ، فغرقها قصداً أن يخرج واحدة ، فكذلك . وما ذاك إلا أنه أنى يشرط أورف شرطاً يوفى عنه ما اقتضاء السبب الأول ، فكذلك المنفق نصابه بهصد رفع ما اقتضاء من وجوب الإخراج ، وكذلك قوله : وولا يحل له أن يفارقه خشية أن يستقيله فنهى عن القصد إلى رفع شرط الخيار الثابت له بسبب المقد ، وعنه مسائل فنهى عن القصد ، ومنه مسائل القسار العراقية (٢٠) ، فإن المقد المشروط يقصد بها رفي أحكام الأسباب الواقعة (٢٠) ، فإن المقد السياسة معه ، ومثه مسائل الشروط و فا بها شروط يقصد بها رفي أحكام الأسباب الواقعة (٢٠) ، فإن المقد

⁽١) هو مشاد لقصد الشارع كا ذكر في الدليل السابق ، وموافق له من جهة أن قصد الشارع أن السبب اتما يقتضى مسيه عند وجود الشرط لاعمد «نده، بعن فسكان يتعلمي ذلك على أكر الشروض أن يقالها ه فسل مبها عندوائم علا ولسكته لا تجب عليه الوكام، فأنه من جهة المضادة لتصدالشارع، وعدم وجوب أوكاة لفقد الشرط الذى قصد الشارع توقف تأثير السد على حصد له

سبب على مستولتنا منذ الأصوليه وهي أنه ليس لاحد أن يرفع عكم السبب لان السبب من فعل الله لامن فعل المكلف. ولما كان هذا الشرط يقصد به وضع السبب كان لاتمياً به كانه لم يكن ...

و 6 ما م يعن (٣) قيسد به لما سبق له من أن السبب الذى لا يرض هو مسبب سبب وقع باقفيل . فارجع اليه

على الكتابة اقتضى أنه عقد على جميع ماينشأ عنبومن ذلك الولاه . فمن شرط أن الولاد له من البائدين ، فقد قصد بالشرط رفع حكم السبب فيه . واعتبر مكفة اسائر ماتقدم تجده كذلك ، فعلى هذا ، الإتيان بالشروط أو رفعها بذلك القصد هو المنعى عنه (١١) ، وإذا كان منهياً عنه كان مضاداً لقصد الشارع (٢) فيكون باطلاً

حر نصل ﴾

هذا الممل هل وتنفى البطلان بإطلاق أم لا 3

الجوابأنفذلك تفصيلاً ، وهوأن نقول : لايخلو أن يكونالشرط الحاصل في معنى المرتفع ، أو المرفوع في حكم الحاصل معنى ، أو لا

فان كان كذلك ، فالحكم الذي اقتضاه السبب ، على حاله قبل هذ الممل والعمل بلطل ضائع ، لافائدة فيه ، ولا حكم له ، مثل أن يكون وهب المال قبل الحول ، لمن راوضه على أن يردّه عليه بعد الحول بهبة أو غيرها ، وكالمام بين المنتق رياً بأنى الساهى ثم ترد الى التفرق ، أو المفرق ، من المجتمع كذلك ثم يردّها الى ماكانت عليه ، وكالنا كم لتظهر صورة الشرط ثم تعود الى مطلقها ثلاثاً ، وأشباه ذلك . لأن هذا الشرط الممول فيه ، لامعنى له ولا فائدة فيه تتصد شرعاً

وإن لم يكن كذلك فالمسألة محتملة ، والنظر فيها متجاذب ثلاثة أوجه :

⁽١) أى نقوله _ ق الاحتراض السابق_انه موافق من جهة ومخالف من جهة فيصححه، نائه مخالف من كل-هة. الائته من كال المنبي عنه وضل الشرط للسه فيكو زياطلا وكأنه لم يحصل. نيل الحكم كما كال قبل ضله

⁽٢) أي مضادله عينا - وسيأتي لهذا ذكر في النصل بسده

(أ - معا) (أأن يقال إن مجرد انعقاد السبب كاف ؛ فأنه هو الباعث (٢) على الحكم ، و إيما الشرط أمر خارجي مكل ۽ و إلا ازم أن يكون الشرط جزه المله ، والفرض خلافه ، وأيساً فإن القصد فيه قد صار غير شرعى ، فصار الممل فيه عنالغاً لقصد الشارع ۽ فيو في حكم مالم يصل فيه ، واتحد مم القسم الأول في الحكم ؛ فلا يترتب على هذا الممل حكم ومثال ذلك إن أشق النصاب قبل الحول في منافعه ، أووهبه هبة بتلة لم يرجم فها ، أو جم بين المفترق ، أو فرق بين المجتمع - وكل ذلك بقصد الفرار من الزكاد لكته لم يعد الى ما كان عليه قبل الحول . وما أشبه ذلك ، فقد علمنا حين نصب الشارع ذلك السبب للحكم وأنه قاصد لثبوت الحكم به ۽ فإذا أخذ هذا يرفع حكم السبب مع انهاضه مباء كان مناقضاً لقصد الشارع ، وهذا باطل . وكون الشرط حين رفع أو وضع على حلى مبيره الشارع على الجالة (٣) وقد أخذ هذا يرفع حكم السبب مع انهاضه مباء كان مناقضاً لقصد الشارع على الجالة (٣) وقد أثر فيه القصد الفاسد ، فلا يصح أن يفته في مشرطاً شرعياً . فكان كالمعدوم بإطلاق ، والتحق بالقسم الأول

(والثانى) أن يقال إن مجرد انتقاد السبب غير كاف ، فا نه و إن كان باعثاً ، قد جمل فى الشرع مقيدا بوجود الشرط . فإذاً ليس كون السبب إعثاً بقاطع فى أن الشارع قصد إيقاع المسبب عجرد، ؛ و إنما فيه أنه قصده إذا وقم شرطه. فإذا كان كذلك، فالقاصد في حكم السبب ثلاً بالصل فى رفع الشرط،

⁽١) صفيف النظر ال لم يحمل بما سبق من أنه منهى هنه ومضاد لقصد السارع فطماً فيكو ذباطلا . أما مجردان الدير طامر خارجي الفيزقانه لا يديد. ولو جمل المبده مكملا أه لادليلا مستقلا وقان هو روح الدليل لصح ولكن قواه (وأيضاً) يتنفى استقلافى ونظره بالاستعلاف وكلام، في التطبيق علي الأحقة بعد يتنفى أن عمل الاستدلال ودوحه ما يعدقواه (وأيضاً) تشأمل (٧) لا يظفي الحليه من التسامح

⁽٦) و يقول مدين من استخداع المارك في مناف والهبة البناة وجم التنارق عائل (٣) فالشارو بيتر المناق النساسية والمارك والمارك المناق ال

لم يناقض قصده قصد الشارع من كل وجه . و إنما قصد لما لم يظهر فيه قصدالشارع الله يقام أو عدمه ، وهو الشرط أو عدمه ، لكن لمآكان ذلك القصد آيلاً لمناقضة قصد الشارع على الجلة ، لاعيناً ، لم يكن مانماً من ترتب أحكام الشروط عليها ، وأيضاً فإن هذا العمل لمآكان مؤثراً وحاصلاً وواقد ، لم يكن القصد الممنوع فيه مؤثراً في وضه شرطاً شرعياً أو سبباً شرعياً ، كا كان تغير المنصوب سبباً أو شرطاً في منع صاحبه منه وفي تملك الناصب له ، ولم يكن ضله بقصد العصيان سبباً في ارتفاع ذلك الحكم

وعلى هذا الأصل يد في صحة ما يقول اللخمى فيمن تصدق بجزه من ماله لتسقط عنه الزكاة ، أو سافر في رمضان قصداً للإفطار ، أو أخر صلاة حضر عن وقتها الاختيارى ليصليها في السفر ركمتين ، أو أخرت امرأة سلاة بمد دخول وقتها رجاء أن تحيض فنسقط عبها .. قل : فجيع ذلك مكروه ، ولا يجب على هذا في السفر صيام ، ولا أن يصلى أربساً ، ولا على الحائض قضاؤها . وعليه أيضا يجرى الحكم في الحائف : « لَيقضين فرناً حقه الى شهر »وحلف بالطلاق الشلاث ، فإن الحنث ، فوته الثلاث ، فاما انقضى الأجل راجها . فهذا الوجه يقتضى أنه لا يحنث ، فوتوع الحنث وليست يزوجة ، لأن الخلاماض شرعاً وإن قصد به قصد المنوع

(والثالث) أن يغرق بين حقوق الله تسالى وحقوق الآدسيين : فيبطل الممل في الشرط في حقوق الله و إن ثبت له في نضه حكم شرهى ؛ كسألة الجم بين المندق والفرق بين المجتمع ، ومسألة نكاح المحلل على اقول بأنه ناف ذ ماض ولا يعلمها ذلك للأول. لأن الزكاة من حقوق الله ؛ وكذلك المنع من نكاح المحلل حق الله ، و ينفذ مقتضى المحلل حق حقوق الآدميين ، و ينفذ مقتضى المحلل حق حقوق الآدميين ؛ كالسفر ليقسر أو ليقطر أو نحو ذلك

هذا كه مالم يعل دليل خاص على خيلاف ذلك. فا نه ان د د دليل خاص على خيلافه صبر اليه ، ولا يكون نقفاً على الأصل المذكور و لأنه إذ ذاك دال على إضافة هذا الأمر الخاص الى حقالله ، أو الى حق الآدميين. و يبقى بعد مالة الجمع الحقال ، محل نظر واجبهاد. فيغلب أحدائطرفين بحسب ما يظهر الدجبه ، والله أعلى

المسألة الثامنة

الشروط مع مشروطاتها (1) على ثلاثة أقسام :

(أحدها) أن يكون مكلا لحكة المشروط وعاضة ألما بحيث لا يكون فيه منافاة لما على حال عكشتراط الصيام في الاعتكاف عندمن يشترطه و الشتراط العنى المكتب و الإحسان في النكاح ، والشراط الرهن والحميل والنقد أو النسيقة في النمن في البيع ، واشتراط العهدة في الوقيق ، واشتراط العبد ، وعمر الشعبر ، وعم الطول في نكاح الاماء ، والحرز في القطاع ، فهذا التسم لا إشكال في صحته شرعاً لأنه مكمل لحكة كل سبب يقتضي صكا ، القسيم لا إشكال في صحته شرعاً لأنه مكمل لحكة كل سبب يقتضي صكا ، فإن الاعتكاف لما كان انقطاعاً الى العبادة على وجه لائق بلايم المسجد، كان ناهيام فيه أمر ظاهر ، ولما كان غير الكف، مظنة المزاع والفقة أحد الزوجين أو عصديها ، وكانت الكفاء أقرب إلى التحام الزوجين والعمبة، وأولى بمحاس العادات ، كان اشتراطها ملاءالمقه ود النكاح ، وهكذا الإمساك شرعاً واضح .

 (١) ق المسألتين السادسة والسابسة قيمه المتروط بقوله المتبرة في انشروطات شرعاً.
 وهذا أطلقها حتى يتأتى التقديم الى الأشمام الثلاثة ، فالكلام منا عام فيها اشتراطالشارع وما اشترطه الشيخس نفسه من شرط ملائم، أومناف ، أولا ملائم ولا مناف ﴿ وَالثَّانِي ﴾ أن يكون غير ملائم لمقصود المشروط ولا مكمل لحكمته ، بل هو على الضد من الاول ؛ كما اذا اشترط في الصلاة أن يتكلم فيها إذا أحب ، أواشترط فى الاعتكاف أن يخرج عن المسجد إذا أراد _ بناء على رأى مالك .(1) أو اشترط في النكاح أن لاينفل عليها أو أن لايطأها وليس عجبوب ولا عنين، أو شرط فالبيم أن لاينتفع بالمبيع ، أو إن انتفع ضلى بعض الوجود دون بعض، أو شرط الصانع على المستصنع أن لايضمن المستأجرَ عليه إن تلف، وأن يصدُّقه ف دعوى التلفّ ، وما أشبه ذلك . فهذا القسم أيضاً لا إشكال في إعطاله ، لأنه مناف لحكمة السبب. فلا يصح أن يجتم معه . فإن الكلام في الصلاة مناف لما شرعت له من الإقبال على الله تمالى والتوجه اليه والمناجاة له . وكذلك المُسترط في الاعتكاف الخروج ، مش ثرط مايناني حقيقة الاعتكاف من ازوم المسجد. واشترط الناكح أن لا ينفق ، ينافي استجلاب المودَّة المطاوبة فيه . وإذا اشترط أن لايطأ أبطل حكمة النكاح الأولى وهي التناسل، وأضرَّ بالزوجة • فليس من الإمساك بالمروف الذي هو مظنة الدوام والمؤآلفة. وهكذا سائر الشروط المذكورة • إلا أنها اذا كانت باطلة فهل تؤثر في المشرطات أم لا ؟ هذا عل نظر يستبد (٢) من المسألة التي قبل هذه

﴿ والثالث ﴾ أن لايظهر في الشرط منافاة لمشروطه ولا ملاممة . وهو محل نظر على يلحق بالاول من جهة عدم المنافاة ؟ أو بالنا في من جهة عدم الملاءمة ظاهراً ؟ والقاءرة المستمرة في أمثال هذا ، التفرة بين العبادات والمعاملات. فما كان من العبادات لايكتني فيه بعدم المنافاة دونأن تظهر الملاءمة ، لأن الاصل

⁽٣) في شروط المتنفى دفع حكمة السبب ويتصد بها دفع السبب الواقع . وتقدم

فيها التعبّد دون الالتفات إلى المعانى، والأصلفيها أن لايقدم عليها إلا بإذن، إد لامجال المقول فى اختراع التعبدات. فكذلك ما يتعلق بها من الشروط. و وما كان من العاديات يكتنى فيه بعدم المنافاة ؛ لأن الأصل فيها الالتفات الى المعانى دون التعبّد، والأصل فيها الإذن حتى يدل الدليل على خلاف. والله أعل

﴿ النوع الثالث في الموانع وفيه مسائل ﴾ الحسأة العاولي

الموانم ضربان : أحدها مالا يتأتى فيه (1) اجهاعه مع الطلب. والثانى ما عكن فيه ذلك . وهو نوعان : أحدها يرفم أصل الطلب . والثانى لا يرفعه ولكن يرفع انحتامه . وهذا قسهان : أحدها أن يكون رفسه يمسى أنه يصبر مخيراً (٢) فيه لن قدر عليه . والآخر أن يكون رفسه يمنى أنه لا أم على مخالف الطلب . فهذا أربعة أقسام

(فأما الأوَّل) فيحو زواك العللي بنوم ، أو جنون ، أو غيرها . وهو مانع من أصل الطلب جملة ؛ لأن من شرط تعلق الخطاب إكمان فهمه ، لأنه الزام يقتضى التزاما . وفاقدالمقل لايمكن إلزامه كما لايمكن ذلك في البهائم والجادات فإن تعلَّق طلب (٣) يقتضى استجلاب مصلحة أو دره مضدة ، فذلك راجع

 ⁽۱) أى عقلا . وقوله (أحدهما يرفع أصل الطلب) أى وهو ما أمكن اجتماعه مع الطلب مثلا وامتتم الاجتماع شرعا . والفحيان الباقيان يصبع فيهما الاجتماع عقلا وشرعا
 (٣) يعني ليس واجباً والركان مطفر بأشرط كا يوضحه فيها يسد.

⁽٣) يقي يس بهجية وان مدار من غير الماقل كالاف البيمية مال الدير، وكالسبي يتثل فيره (٣) أي بسبب عمل صدار من غير الماقل كالاف البيمية والسبي، و إنما يتعلق برجماً وبولى الحضان المتانف وغيره من الأحسكام لا يتعلق بالبيمية والسبي، وإنما يتعلق برجماً وبولى الحضان التصني

إلى النير ، كرياضة البهائم وتأديبها ، والكلام في هذا ميس في الأصول (1) (وأما التأني) فكالحيض والنفاس • وهو رافع لأصل الطلب و إن أمكن حصوله معه على إنها يَرفع مثل هذا الطلب بالنسبة الى مالا يُوم لبنة (٢) البتة على كالصلاة ، ودخل المسجد ، ومس المصحف ، وما أشبه ذلك • وأماما يطلب به (٢) البتة و والمالية ، فالخلاف بين أهل الأصول فيه مشهور ، لاحاجة لنا إلى ذكرهها . والدليل على أنه غير مطلوب حالة وجود المانع ، أنه لوكان (١) كذلك لاجتمع الصدان ؛ لأن الحائض منووة حالة كونها منهية بالنسبة الى شيء واحد (١) . وهو محال وأيضاً إذا كانت مأمورة أن تغمل ، وقد نميت أن تغمل ، لإنها شيء المنهى واحد (١) . وهو محال وأيضاً فلا فائدة في الأمر بشيء لايمسح لها وأن لاتنمل مما وهو محال . وأيضاً فلا فائدة في الأمر بشيء لا يمسح لها فعله حالة وجود المانم ولا بعد ارتفاعه بالأنها غير مأمورة با تضاء باتفاق .

(وأما النائث) فكالرَّنَّ والأنوثة بالنسبة الى الجمة والميدين والجهاد .فإن هؤلاء قد لَصِيق بهم مانهُ من اتحتام هذه العبادات ، الجارية في الدُّين مجرى التحسين(۱) والتريين ، لأنهم من هذه الجهة غير مقصودين بالخطاب فيها إلا بحكم

(١) وهي مسألة الفهم شرط الشكليف . واجع ابن الحاجب

(مُ) كَفَعَاءُ الصَّومَ على الْحَاشِر. فهل هو يأس جديدولم تكن وأدورة به وقت الحميض: وهو المشهد . راجم مسألة الأداء والقضاء في ابن الحاجب

(ع) الدليلان الأولان عامان في رفع أَصل الطلب لما لا يطلب بعد وما يطلب . بخلاف للثالث فغاص مما لا يطلب

 (") وهو الصلاة أى ومن جهة واحدة، فليست كالصلاة في الارش المفصوبة. فلهذا صحت لاستعالة

(٦) حدا الجهاد، النوعالتاك التحديق ولم يجمله من للتاصدالفروريه ولا الحاجيه. وقد هدموق تحرير الالآمول، الفروري وقال : عمل كن تكذلك أذا كانوا حرباطينا لااكفرهم، هدا لم تقل الحراة والعملي والراهم، قبلت الجزية . فالدين لا محفظ مع كونهم حريا علينا . لانه مفنى الى قدا المسلم أوفئته عن دينه الهيميق السكلام فيا أذا لم يكونوا حربا بل كانوا لايمرضون لنا وهم في بلاد بيسفة عن بسلاد المسلمين وليس هناك عهد بيننا وينتهم . فيل يكون قناهم في هذه المماثنة الفروري أم من التحديني الظاهر هذا ويكون الجهاد، ممالا يمرحفظ الدين إلا به ، ومنه مالا يكون كدالتلويكون تحسينيا من باس الأخذ بالاحوط . ليحمل كلامه هنا وهناك على هذا التفصيل التبع، فإن تمكسوا منها جرت بالنسبة البهم مجراها مع المقصودين بها ، وهم الأحرار الذكور . وهذا معني التحيير بالبسبة البهم مع القدرة عامها ، وأما مع عدم القدرة علمها فالحكم مثل (11) الذي قبل هذا

(وأما الراجع) فكأسباب الرخص وهي موافع من الانحتام ، بمعنى أنه لاحرج على من ترك العزيمة ميسلا إلى جهة الرخصة ، كقصر المسافر ، وقطره ، تركه للجمعة ، وما أشمه ذلك

المسألة الثانية (٢)

الموانع ليست بمقصودة للشارع ؛ يَعنى أنه لا يقصه تحصيل المكاف لها ولا رفعها . وذلك أنها على ضربين :

(ضرب منها) داخل تحت خطاب التكايف ـ مأموراً به أو منهياً عنه مأذوناً فيه _ وهذا الا إشكال فيه من هذه الجهة ، كالاستدانة المائعة من انتهاض سبب الوجوب بالتأثير لوحوب إخراج الزكاة . و إن وجد الداب فهو متوقف على فقد المائع . وكذلك السكة والزكاة أو من وجو بعاه (١١) ومن الاحتداد عا ما ق ف حال كفره ، إلى غير ذلك من الأمور الشرعية التى منع منها السكفر . وكذلك الإسلام مانع من انتهاك حرة الدم والمال والمرض

⁽١) أى.ن رض أصل الطلب. وهل يندرج مه أيضاً بحيت يقال إنه وجد مانم حرهي من توجه الطلب لا "ل امتثال أمر السيد بأعمال أخرى في وقت همه العبادات بعد مانساً شرعا وجيئاته فينتفل هذا النوم الثافيتال النوع الثاني

⁽٧) يحاذي بها ويما بعدها المباحث المتقدمة في المسألتين السادسة والسابعة في

رُمَّ) أي على الحلاف بين الجهور والمنتية في تكليف الكفار بالقروع

إلا بحقها . فالنظر في هذه الأشسياء وأشباهها من جهة خطاب التكليف خارج عن مقصرد المسألة

(والضرب الثانى) هو المتصود . وهوالداخل تحت خطاب الوضع من حبت هو كذلك . فليس الشارع قصه في تحصيله من حيث هو مانع ، ولا في عدم تحصيله ع فإن المديان اليس يمخاطب برفع الدين اذا كان عنده نصاب لتجب عليه الزكاة ، كا أن مالك النصاب غبر مخاطب متحصيل الاستدانة التسقطعنه ، لا نه من خطاب الوضع لا من خطاب التكايم . و إعا مقصود الشارع فيه أنه إذا حصل ارتفع مقتضى السبب ، والدال على ذلك أن وضع السبب مكملًا لم يكن موضوعا على أنه سبب ، وقد فرض كذلك . هدا خلاس ، واذا ثبت قصه الواضع الى حصول المسبب ، ففرض الماني مقصوداً له أيضاً إيقاعه ، تصد الى رفع نرتب المسبب على السبب ، ففرض الماني مقصوداً له أيضاً إيقاعه ، تصد الى رفع نرتب المسبب على السبب ، وقد فرض كذلك . هدا خلف ، هذا خلف فإن القد لدين متفادان ، ولاهو أيث قاصد إلى رفعه به لأ نه لو كان قاصداً إلى فعه من حيث خواسع مانع ، لم يثبت حصوله معتبراً شرعا ؛ وإذا لم يعتبر لم يكن مانما من جريان حواسه من بريان التناقض

فإذا توجه قصد المكاف إلى إيماع المانع أو إلى رضه في ذلك تفصيل . وهي :

אגונוטוש:

فلا يخلو أن يفد ما أو يتركه من حيث هو داخل محت خطاب التكيف ــ مأموراً به أو منهياً عنه أو مخيراً فيه ، أولا فإن كان الأول فظاهر ، كالرجل يكون بيده له نصاب ، لكنه يستدن لحاجته الى ذلك ، ونابنى الأحكام على مقتضى حصول المانع . و إن كان الثاني وهو أن يغطه مثلاً من جهة كونه ، نماً ، قصـاً لا سماط حكم السسب المنصى أن لا يترنب عليه ما اقتصاد، فهو عمل غير صحيح

والدليل على دلك من النقل أمور عمن دلك قوله جل وعلا (إنا بَلُوناهم كا ماو نا أصحاب الجند إد أَفْسَوا) الآية ا فإنها نصنت الإحبار بمقابهم على قصد التحييل لاستاط حق المساكين، تتحريهم المائم من إتباهم، وهو وقت الصبح الذي لايكر في مثله المساكين عادة . (1) والمقاب اى يكون لفيل عرام ، وقوله تمالى (ولا تَتَحدُوا آيات الله فروا) مزلت بسبب مصارة الزوجات بالا يعام أن لاترى بعده روجا آجر مطلقاً » (") وأن لا تنقصى عديه لا بعد طول حكان الارتفاع بداك القصد ؛ إدهو مائم من حلها للأرواج وفي الحديث (") وقائل الله اليهود عام من عليهم اشعوم صماوها فباعوها » وفي الحديث (") وقائل الله اليهود عام من عليهم الشعوم صماوها فباعوها » وفي المض الروايات « وأ كاوا أنحانها » وفي عليهم السحة والسلام (") (أبشرين

⁽١) يمن فالهاتم عادى وليس بشرعى حتى ينطبق عايه نمريم الهام الذى هو موضوع هده اللسياحت ، وهو ما التهجى حكمة تنافى سكمة السعد وهايد فما وحه ذكره هنا كالا ان يقال إن المقام على تحصيل الهام العادى يشهد أن تحصيل الهام الشرعى قصدا مثله ، هال القصد فى كل اللوصول الى موحد خمره ال

 ⁽٧) هذا على بظهر حديا كال عليه الأشر فن رون آية (الطلاق مرتاذ) فقد
 كانوا بطلنون وتحميون لا الى حد ، طارون الزوجان بدك ، فلا يضمها الرجل الله ولا
 يمنها تشروح طون حبائها

⁽٣) روآه في الحاصم الصغير طفظ (قائل الله البهود ان الله عز وجل لما حرم عليهم فاشحوه علوماً نه طعوها قاً كلوا تمها) من أحد والشيجين وأبي داود والترمدى والنسائي وابي مامه عن حامر ، ورواه الشيحان من أبي داود لفظ (لاس الله اللهود الاثار ال الله سال ماجه عن عمر ، ورواه في التيسير عن أبي داود لفظ (لاس الله اللهود الاثار ان الله سال حرم عليه الشحوم صاعوها وأكلوا أنجه) ورواء أيضاً أحمد ، ولم يد كر في (الاثار) (ع) رواه في المسكلة عن أبي داود وابن ماج (يسم بها) مين واد ورواء كلك في الجام الصغير عمر "حد وأبي داود ورواه في بين الاوطار فادود عن أحد وأبي داود . وسأتهى المؤلف سر واوف وراة أطول

الموافقات ج ١ - ١٩٠ -

لله من أمتى الحتر ويُسمّ ونها بضعير اسمها) وفي رواية (١) (ليكونَن من أمتى الهام يُستحالون الحجر والحرير ، والحمر والممارض الحديث ! وفي بعض الحديث (٢) : (يأتى على الناس زمان يُستحلُّ فيه خسةُ أشبياء بحسه أشياء بستحان الحديث الحريدة ، والتما يستحان الحريبة ، والتما يستحان الحريبة ، والزني المستحان الحريبة ، والتما كان المستحل هنا رأى أن المانع هو الاسم ، فنقل المحرم الى اسم آخر ، حتى يرتفع ذلك المانع فيحل له وقال تعالى : (يمن بعد وصية بُروطي بها أو دَيْن غير مُضارً) فاستشى الأضرار و فاذا أقر في مرضة بعبن لوارث ، أو أومى بأكثر من الثلث ، فاصداً حرمان الوارث أو نقصه بعبن لوارث ، أو نقصه المحلم الله على الماني : (ولا تنتفسوا الأينان بعد توكيدها) الآية ا قال أحد بن حنبل : عجبت بما يقولون في الحيل والأيمان ، يبطلون الأيمان بالحيل وفي حنبل : عجبت بما يقولون في الحيل والأيمان ، يبطلون الأيمان بالحيل وفي الدين الوباء وأذا وقم بأرض وأنتم بها فلا

⁽۱) رواه في التيسير من البخارى ، قال صاحب التيسير الحمر بكمر الماه المبعلة بمعدها راه ، ولاراد بعبضا الزنا اه وقال ابن العربي : رواية الحق بالمجسيين ترسيف .اه وقد البخاله في السألة الحسادية عشرة من مقاصد المبكف أنه بروى موقوطهل ابن عاس ومراق والركات قالمحت في كتابه الاحتصام . أقول : قال اللغين في كتابه المحتل أنه الموضوات رائي على الناس زمان يستعل فيه السحت أقول : قال اللغين في كتابه الأوراق الموضوات رائي على الناس زمان يستعل فيه السحت ينافض سد الدرائم س مايائي : وروى ابن بعث باستاد الى الاوزامي قال قال رسول الله والما والله والله يتستعل له البيم) يعبى الدين ، وهذا المراس سالح للاحتفاد به والاستفهاد مواد لم يكن على وعلم المراس المعادد به والاستفهاد مواد لم يكن على وعلم المراس الع للاحتفاد به والاستفهاد مواد لم يكن على وعمد الاحتفادة به والاستفهاد مواد لم يكن على وعمد الاحتفادة به والاستفهاد مواد لم يكن على وعمد الاحتفادة

⁽٣) في الارش المباحة بمر الشطس ، وفي الاوض كلاً ساح يريد ألى يمتم الناس منه بايجاده مالها فهم من رعيه وهو بخسله يستيهم من فغل ماه بمره . فغيي هوذلاف والحديث أغرجه الشيخال عن أبي هريرة بلفظ (لا يباع فغل الماه ليباع به السكلاً) وفي رواية الستة الا النسائي(لا تمنموا فغل الماه انتسموا به السكلاً) وفي رواية البخاري (لا يميم فضل الماه فهيم بحضل السكلاً)

تخرجوا فِراراً منه^(۱))

والأدلة هذا في الشرع كثيرة من الكتاب ، والسنة ، وكلام السلف الصالح رضى الله تعالى عنهم .

وما تقدم من الأدلة والسؤال والجواب في الشروط ، جارٍ معناه في المواذ، و ومن معنالك يفهم حكمها ، وهل يكون العمل ياطلا أم لا ؛ فينقسم الى الضربين. فلا يخاد أن يكون المانه المستجلب مثلا في حكم المرتف ، أو لا ، فإن كان كذلك فالحكم متوجه . كصاحب النصاب استدان لتسقط عنه الزكاة ، مجيث قصد أنه إذا جاز الحول رد الدين من غير أن يتنفه به . وإن لم يكن كذلك، بل كان المانه واقعاً شرعاً ، كالمطلق خوفاً من انحتام الحنث عليه ، فهو عمل نظر على وزان ماتقدم في الشروط _ ولا قائدة في التكرار

﴿ النوع الرافع في الصحة والبطلان (٢٠) وفيه مسائل ﴾ المسأرة الأولى في معنى الصحة

ولفظ الصحة يطلق باعتبارين :(أحدها)أن براد بذلك ترتب آثار العمل عليه فى الدنيا ، كما نقول فى العبادات إسها صحيحة بمنى أنها مجرئة ، ومبرئة (١) رواء فى التبسير من الثلاثة والترمذى بلفظ (اذا سمتم بالطاعون بارش ملا

تسفلوها . وإذا وقع بأرض وأتم بها فلا مخرجوا منها)
وهذا المجر الصحى - الذى يتبجع باختراعه خدمة للانسانية أهل هذا العصر فيه في كانا
وهذا المجر الصحى - الذى يتبجع باختراعه خدمة للانسانية أهل هذا العصر فيه في كانا
جهتيه قصد الى الماتم لكونه مانها : فقد ومهم على أرضه رغه للانام عنه . وحكمة الارافظامرة،
هنه . وخرجوهم من أرضه تعصيل للماتم من إصابتهم وهو بعدهم عنه . وحكمة الارافظامرة،
وحكمة الثاني من ألوجة الدينية الصرفة القرارات قدراته والركون إلى محنى الاسباب، وإلى
كان همر قال في مثار نعم نقر وألها في قدر الته إلى أجمة الشرعة الشرعة الصحة خشية
تقويت الجهات الاخرى بالجرائم التي رعا تكون عائد بهم أوباً متشهم

موي سيد المحدة والمطلقة المساحل التعقيق من الأحكم الوصيائي شيء بل من الامور (٧) المما ان السعة والمطالقة المساورة المساورة المساورة المساورة المساورة المساورة المساورة المساورة المساورة ب المطالقة المساورة الم المنبئة عن هذه المعانى ، وكما نقول في المادات إنها صحيحة يمنى أنها محسدة المنبئة عن هذه المعانى ، وكما نقول في العادات إنها صحيحة يمنى أنها محسدة شرعا للأملاك ، واستباحة (٢٠) الأ بضاع ، وجو از الانتفاع ، وما مرحم (٢٠) الى خلك . (والله في) أن براد به ترتب آثار السل عليه في الآخرة كترب النواب في فيقال هذا عل صحيح ، يمنى أنه يرحى (أ به الثواب في الآخرة . وفي العبادات ظاهر . وفي العادات (٥٠) يكون فيا نوى به امتثال أمر الشارع ، وقصه به متتفى الأمر والنهى ، وكذلك في الحدير إذا عمل به من حيث إن الشارع خيره ، لا من حيث قصد مجرد حظه في الانتفاع ، غافلاً عن أصل التشريع . فهذا أيضاً يسمى عملا سحيحاً بهذا المنى . وهو و أن كان طلاقاً غرباً لا يتمر في له عمل المنفه ، فقد تعرض له علما النقه ، فقد تعرض له علما النقة ، فقد تعرض له علما النوالى في كتاب النية وهم بما يعافظ عليه السلف المتقدمون . وتأمل ما حكاه النزالى في كتاب النية والإخلاص من ذلك

السأنة الثانية في معى الطعود

وهو مأيقا بل معنى الصحة . فله معنيان :

﴿ أحدها﴾ أن يراد به عدم ترتب آثار السمل عليمه في لدنيا ؟ كا نقول في السبادات إنها غير مجرئة ، ولا مبرئة تلفمة ، ولا مسقعلة القضاء _ فكذلك نقول إنها إطلة بذلك الممنى . غير أن هنا فظرآ ؟ فإن كون السبادة بإطلة انما هو

⁽¹⁾ كوافقة أمر الشرع كما قالوه

 ⁽٢) ولا يقال مصول الآنتاع وحمول النوالى والنناسل ، لا نهاقد تترقب على الباطل
 وقد تتخلف عن الصعيح

⁽٣) كمحة تسرقاته الشرعية فيها ابتاعه بيما صحيحا مثلا

 ⁽³⁾ أم يتل بحسل الثواب في الآخرة، تمادياً عما احترض به عليه من أن الثواب
 قد لا يقرت على العلاد الصحيحة كما سياق

⁽هُ) كَا تَقْدَبُهُ فَى النَّكَاخِ أَنْهُ مَنْدُوبٌ بِالْجَزْءُ وهو عادى اللَّهُ ثُوابِ الاجند النَّية . وكما صيائحية فى الواجب العادى كائداء النبول والنتقة على الأولاد وود الودائج

لخالفتها لما قصد الشارع فها ،حسما هو مبيّن فيموضه ، ولكن قد تكون الخالفة راجسة الى نفس المبادة ، (1) فطلق عليه النظ البطلان اطلاناً ؛ كالصلاة من غير نية ، أو ناقصة كركمة أو سحامة ، أو نحوذلك عما يخل بها من الأصل وقد تكون راجعة الى وصف خارجي منفك عن حقيقها وإن كانت منصفة به ع كالصلاة (٢) في الدار المفصوبة مثلا ، فبقع الاجتهاد في اعتبار الانفكاك، فتصح الصلاة ؛ لأنها واقعة على الموافقة الشارع ، ولا يضر حصول الخ لفة من جهة الوصف . .. أو في اعتبار الانصاف ، فلا تصحيل تكون في الحكم باطلة (م) ، من حية أن الصلاة المرافقة إنما هي المنفكة عن هذ الوصف، وليس الصلاة في الدار المنصوبة كذلك . وهكذا سائرماكان في معناها

ونقول أيضًا في المادات إنها باطلة ، بمنى عدم حصول فوائده بها شرعًا : من حصول أملاك، واستباحة فروج، وانتفاع بالمطلوب. ولما كانت العاديات في الغالب راجعة الى مصالح الدنيا ، كان النظر فيها راجعاً الى اعتبار بن: احدهما » من حيث هي أمور مأذون فيها أو مأمور بها شرعا « والثاني » من حرث هي راجعة إلى مصالح العباد

فأما الآوَّل فاعتبره قوم بإطلاق، وأهماوا النظر في جهة المصالح، وجعادا مخالفة أمره مخالفة لقصد، باطلاق ، كالمبادات المحضة سواء • وكأنهم مالوا الى جهة التعبد - وسيأتي في كتاب المقاصد بيأن أن في كل مايعقل ممناه تعبدا -وإذا كان كذاك، فمواجهة أمر الشارع بالحالفة يقمى بالخروج في ذلك الغمل عن مقتضى خطابه ، والخروج في الأعمال عن خطاب الشارع يقضي بأنها غير

⁽۱) كمخلل في يسنى شروطها أو أركاتما

⁽٢) وكسوم الايامالنية

 ⁽٣) والبطلان والنساد مترادفان عند غير الحنفية . أما عندهم فيقولون في مثليفاسد الإباطل. ويتواعلى الفرق إمكان تصحيع الفاسد لاالباطلكا يأى

مشروعة • وغير المشروع باطل • فهذا كذلك ؛ كما لم تصح العبادات الخارجة عن مقتفى خطاب الشارع

وأما الثاني فاعتبره قوم أيضاً لامم إهمال الأول. بل جماوا الامر منزلا على اعتبار المصلحة بمعنى أن المعنى الذي لأجله كان العمل باطلا ينظر فيه : فإن كان حاصلا أو في حكم الحاصل ، بحيث (11 لايمكن التلافي فيه ، يطل العمل من أصله . وهو الأيُّسل فيا نهى الشرع عنه؛ لأن النهي يقتضي أن لامصلحة للكلف فيه ، و إن ظهرت مصلحته لبادي، إلر أي ، فقد علم الله أن لامصلحة في في الاقدام وإن ظنَّها العامل . وإن لم يحصل مدة (٢) كان في حكم الحاصل لكن أمكن تلافيه ، لم يحكم بإ بطال ذلك الممل ، كما يقول مالك في بيع المدبر إنه يرد إلا أن يعتقه المشترق فلا يرد " • فإن البيم إنما منع لحق العبد فالعتق، أولحق الله في العتق الذي العقد سببه من سيده - وهو التدبير ، فإن البيع يفيته في الغالب بعد موت السيد ، فاذا أعتقه المشترى حصل قصد الشارع في المتق ، فلر يرد لذلك . وكذلك الكتابة الفاسدة ترد ، مالم يعتق المكاتب . وكذلك بيم الناصب المنصوب ، موقوف على إجازة المنصوب منه أورده ، إلأن المنع إنما كان لحقه ، فاذا أجازه حاز ، ومثله البيم والسلف منهى عنم ، فإذا (۱) كيم للاقتع ، فإن للمبي الذي بطل الييم من أجله حاصل مستدم ، لأن يبع ماى تطون الأشهان منعم نيه ركن الييم، ولا يتأتى بلاني تصحيحه (۲) لمل الأصل (وإن كان ماسلامدة أو في حكم ألحاصل) بسيرمدة أيضا، فيكوز مقابلا للقسم قبله وتنطبق عليه التفاريع الآئية . فإن المفوت غالباً للمتق وهو البيع في حكم الحاصل، ولكن أثره لم يدم بل إرتفع بالمنتق وأمكن تلاق مفوت المنتق يسبب عنتق المشترى. وإيما أبنا في حكم الحاصل لأن التفويت انما يظهر أثره بعد موت السيد فهناك كان يغلب عتقه،

فينا في حكم المأصل لأن التغويت انما يظهر أثره بعد موت السيد فيناك كان يناب عنته، أعنى إذا لم يوجد مانع كيمن الصور التي يسترق فيها المدير ولا ينفذ عنته. أما الكتابة الفاسدة لتقد شرط مثلا ظلمني الذي لائبله بطلت حاصل بالفسل ، لكن لمدة ومي ما قبل خروجه حرا بسبها وأشكن الثلالي بسبب الحرية . فيجسل الاحرق الثنال وماقبله منزلا على المصلحة وهي نشوف الشارع قدم يه مم إمكان الثلالي بإهدار بقاء الموجب المبطلان .ومثالا النصب والبيع والسلف بما فيه حصول المني للوجب قبطلان فعلا ، ولكنه لمدة وهي ،اقبل الاجازة وإستاط العرط الذين أمكن جها إهدار للوجب قبطلان

أسقط مشترط السلف شرطه، جاز ماعقداه، ومضى على بعض الأقوال. وقد يتلافي باسقاط الشرط شرعاً (١) - كما في حديث برير مرزة (٢) . وعلى مقتضاه جرى الحنفية في تصحيح المقود الفاسدة ؛ (٣) كنكام الشفار ، والدرهم بالدرهمين ، وتحوها . الى غير ذلك من العقود التي هي باطلة على وجه ، فيزال ذلك الوجه فتمضى العقدة . فمني هذا الوجه أن نهى الشارع كان لأمر ؛ فلمَّا زال ذلك الأمر ارتفع النهي، فصار العقد موافقاً لقصد الشارع: إما على حكم الانسطاف(ف لمن قدُّرنا رجوع الصحة الى المقد الأول، أوغير حكم الانعطاف، إن قلنا إنَّ تصحيحه وقم الآن لاقبل . وهــذا الوجه بناء على أن مصالح العباد مغلّبة على حكم التعبد

﴿ والثاني من الإطلاقين ﴾ أن يراد بالبطلان عدم ترتب آثار العمل عليه في الآخرة ، وهو الثواب. ويتصور ذلك في العبادات والعادات

فتكون المبادة واطلة بالإطلاق الأول، فلا يترتب عليها جزاء ولأنها غير مطابقة لمقتضى الأمربها . وقد تكون صحيحة بالاطلاق الأول ولا يترتب علمها واب أيضاً . فالأول كالمتعبد رئاء الناس ؛ فإن قلك المبادة غير مجزئة ولا يترتب عابها نواب : والثاني كالمتصدق بالصدقة يتبعها بالمن والأذى . وقد قال تمالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الذِّبنِ آمنوا لاتُبطِلوا صدَّقاتِكم بِالمَنَّ والأَذَى كَالذَّى يُنفِقُ مَالَهُ رِثًّا ۗ

ر [] ما قبله كان باسقاط مشترط السلف . أما هذا الذن أعل بريرة لم يسقطوه بل يقو متمكين به ،ولكن أسقطه الشارع كا في الحديث

⁽۲) تقدم (ص - ۲۱۰)

 ⁽٣) الباطل عندهم هو ما يكون غير مشروع ألبتة، كبيع لللاقبيع ، لا ما كانالنهي إعتبار وصف عارض فانه يسمى طمدا والثاني يمكن تصعيحه بأهدار الوصف الوجب انسأد كاسقاط الريادة في الرباً . ولا يحتاج لمقدعد بدكالاً مثلة التي ذكرها (٤) والسحاب آثار العقد الآول على مائم بعد زوال الوصف

النَّاس) الآية ! (1) وقال : ولأن أشرَّ كُتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَاكُ (٢)) . وفي الحديث (٣): * أَبْلَنِي زِيدَ بِنَ أُرقمَ أَنَهُ قِد أَيْطِلَ جِهادَه مَّ رسولِ اللهِ عَلِيْقُ إِنْ لَمِيْتُهُ * على تأويل من جعل الإيطال حقيقة (٤)

وتكون أعال المادات باطلة أيضاً بمنى عدم ترتب النواب عليها ، سواه علينا أكانت باطلة بالإطلاق الأول أم لا . فالاول كالمقود المفسوخة شرعاً ، والثانى كالأعمل التي يكون الحامل عليها مجرد الهوى والشهوة ، من غير التغات الى خطاب الشارع فيها يكلاً كل والشرب والنوم وأشباهها ، والمقود المنعقد بالهوى ولكنها وافقت الاثر أو الإذن الشرعي بحكم الاتفاق ، لا بالقصد الى ذلك ، فعي أعال مقرة شرعاً لمواققها للاثر أو الإذن ، لما يترتب عليها من المسلحة في الدنيا . فوعي فيها هذا المقدار من حيث وافقت قصد الشارع فيه وتبقي جهة قصد الامتثال مفقودة ، فيكون مايترتب عليها في الآخرة مفقوداً أيضاً ، لأن الأعال التي كان الباعث عليها الموى المجرد ، إن وافقت قصد الشارع بقيت ببقاء حياة العامل ، فإذا خرج من الدنيا فينيت بغناء الدنيا و بطلت (ما عنداً تشه و من كان خرج من الدنيا في يد منها ، وما أنه في الآخرة من تصيب) (أذ هبتُم بريد كرث الدنياني و منها ، وما أنه في الآخرة من تصيب) (أذ هبتُم

⁽۱) نقد قفت الآية بأنها كالدم في الآخرة ،لانها كتراب على حجر صلد نزل هليه وابل ظم يترك له أثرا . وظاهر أن مذا باعتبار الآخرة

⁽۷) فالمبادة الن حصل فيها الاشراك مع أفت باطلة بالمشين أى فى الدنيا والآخرة (۷) رواه أحد وقد ذ كره بطوله فى الجزء الاول من التيمير (كتاب السيوع) ولم يذكر راوبه ــ وضعفه الزرقاني على الموطأ وقال فقطه منكر راوبه ــ وضعفه الزرقاني على الموطأ وقال فقطه منكر رايس الحمدين في الموطأ - قال فى تحرير الاصول رواه أحد قال عبد المفادى اسناده حيد . وفي رواية التيمير بشي ما شتريت وبشي ما شتريت) فلا يتجه جواب بعضهم هنا عن الشافعية بأن إشكار عاشقة

راج الى البيع لاجل مجمول لالتفاوت التمنين (1) يعنى ويكون من الاطلاق الثناني

طَيِّبًا تِنكُم في حَياتِكُمُ الدُّنيا واستَمْتَمْهما) وما أشبه ذلك عا هو نص، أو ظاهر، أو فيه إشارة الى هذا المني. فن هنا أخذ من تقدم بالحزم في الاعال المادية، أن يضيفوا اليها قصدا يجدون به أعالم في الآخرة . وانظر في الاحياء وغيره

וושור יכוב:

ماذكر من إطلاق البطلان بالمعنى الثاني بحتمل تقسما، لكن بالنسبة الى. الفعل المادي ؛ إذ لا يخلو الفعل العادي - إذا خلا عن قصد التعبد - أن يغمل بقصه أو بغير قصه . والمغمول بقصد إما أن يكرن القصد مجرد الهوى. والشهوة ، من غير نظر في موافقة قصــد الشارع أو مخالفته ؛ و إما أن ينظر مع ذلك في الموافقة فيفمل ، أو في الخالفة فيترك ، إما اختيارا ، وإما اضطرارا . فيذه أريعة أقسام

(أحدها) أن ينمل من غير قصد ؛ كالنافل والنام . فقد تقدم أن هاذا الفعل لا يتملق به خطاب اقتضاء ولا تخيير ، فليس فيه نواب ولا عقاب إ لأرب الجراء في الآخرة إنما يترتب على الاعال الداخلة تحت التكيف. فما لابتملق به خطاب تكايف لايترتب عليه تمرته

(والثاني) ، أن يعمل لقصد نيل غرضه بحردا ، فهذا أيضاً لا وابله على ذلك. _كالأول ، و إن تملق به خطاب التكايف أو وقع واجبًا ﴾كأداء الديون، وردًّ الودائم والأمانات، والإنفاق على الأولاد، وأشبَّاه ذلك • ويدخل تحت هذا ترك المهيات بحكم العلم ، لأن الأعمال بالنيات . وقد قلى الحديث:(١) وهُن كانت هجْرَ "مه ألى الله ورسول فهجر أنه الى الله ورسوله . ومن كانت هِجْرَ أنه الى دُنْهَا يُصيبِها أو إلى امرأة يُنكِعُها فهجرتُه إلى مَاهاجرَ إليه » ومعنى الحديث متفق عليمه ومقطوع به في الشريعة • فهذا القسم والذي قبــله باطل (١) أولى : (ابما الاعمال بالنيات ، وابحا لسكل اسرى، مانوى) . قال في الترفيب : ره اه الشيخال وأبو داود والترملي والنسائي

بمقتضى الإطلاق الثاثى

والتالت) أن يقعل مع استشمار الموافقة اضطراراً وكالقاصد لنيل للدته من المرأة الفلانيه ، ولما لم يمكنه بالزني لامتناعها أو لمنع أهلها ، عقد عليها عقد ذكاح ليكون موصلاً له الى ماقصد . فهذا أيضاً باطل بالإطلاق النانى ، لأنه لم يرجع الموافقة الا مضطراً ، ومن حيث كان موصلاً الى غرضه ، لا من حيث أباحه الشرع - وإن كان غير باطل بالإطلاق الأول . ومثل ذلك الزكاة (١١) الماخوذة كرماً ، فأمها صحيحه على الإطلاق الأول ، وكذلك ترك المحرمات خوفاً ومبرئة للدمة ، وباطلة على هذا الإطلاق الذانى . وكذلك ترك المحرمات خوفاً من السقاب عليها في الدنيا ، أو استحياه من الناس ، أو ما أشبه هذا . ولذلك كانت الحدود كفارات فقط (٢) ؛ فلم يخبر الشارع عها أنها مرتبة أنواباً على حال . وأصل ذلك كون الأعمال بالنيات

(وازاهم) ، أن يغمل لكن مع استشمار الموافقة اختياراً ، كالفاعل للمباح بعد علجه بأنه مباح ، حتى إنه لو لم يكن مباحاً لم يغمله . فهذا القسم انما يتمين النظر فيه في المباح . أما المأمور به يغمله بقصد الامتثال ، أو المنهى عنه يتركه بذلك القصد أيضاً ، فهو من الصحيح بالاعتبارين . كما أنه لو ترك المأمور به (١) قال (وتت ذك الانه أن به لجرد القائدة هناسة ، والا فهذا ليس من موضوم

444

أو فسل المنعى عنه قسداً للمخالفة، فهو من الباطل بالاعتبارين. فإنما يبقى النظر في فسل المباح أو تركم من حيث خاطبه الشرع بالتخيير، فاختار أحمد الطرفين من الفسل أو الترك لمجرد حقله في فتحتمل في النظر ثلاثة أوجه: «أحمدا» أن يكون صحيحاً بالاعتبار الأول، باطلاً بالاعتبار الناني. وهذا هو الجلوى على الأصل المتقدم في تصور المباح بالنظر الى فقسه، لا بالنظر الى مايستانم والثانى » أن يكون صحيحاً بالاعتبارين مماً ، بناء على تحريه في فيها مخط أذن له فيه ، دون مالم يؤذن له فيه ، دون مالم يؤذن له فيه ، دون مالم يؤذن له فيه ، وعلى هذا نبه الحديث الورقم وصميحاً بالاعتبارين مماً من يؤرق معلم المكتاب. «والثالث» أن يكون وهميحاً بالاعتبار الأول بالحلا بالاعتبار الذي هو مطاوب الفسل بالكل ، وصحيحاً بالاعتبار الأول بالحلا بالاعتبار الذي هو مطاوب الفسل بالكل ، وصحيحاً بالاعتبار الأول بالحلا بالاعتبار الذي هو مطاوب الفسل المبلح ، وهذا هو المجام، الشمع الذي قدله باعتبار أمر خارج عن حقيقة الفمل المبلح ، والأول بالخطر الدي نفسه

حرز فصل پھ

وأما ماذكر من إطلاق الصحة بالاعتبار الذاني ء قلا يفلو أن يكون عبادة ، أو عادة . فإن كان عادة فإما أن يصحبه مع قصد النميد قصد المغلاء أو لا و الأول إما أن يكون قصد المغلاء أو لا و الأول إما أن يكون قصد المغلاء أو لا و الأول إما أن يكون قصد المغلا إشكال غالباً أو مناوباً فهذه ثلاثة أقسام وأحدها » مالا يصحه حظ . فلا إشكال في صحته . ووالثاني " كفظك و لأن الفالب هو الذي له المسكم ، وما سواه في حكم المطرح « والثالث » محتمل لأمرين : أن يكون صحيحاً بالاعتبار الثاني أيضاً ، إعالاً قاموا المغلوب ، واعتباراً وأن جانب المغلوب ، واعتباراً وأن جانب المغلوب أير الدواه سلا . ولفقه : أن أن أحدنا تهزه وله فها أجر ؟؛ قال : (أدار أم لو وضعا في حام ، أكان عليه فها وزرة مكلك اذا وضعاً في الملائك له أبر)

(٢) وهو ما يكون قصد الحظ فيه مناوبا . فالنصر على عكس اللف

الماديّات ، بخلاف المباديّات ۽ وأن بكون صحيحاً بالاعتبار الأول دون الشاني إعمالاً لحكم الغلبة . و بيان هذا التقسيم والدليل عليه مذكور في كتاب المقاصد من هذا الكتاب ، والحد لله

﴿ النوع الخامس في المرام والرحص والنظر فيه في مسائل ﴾ الساك الاولى

العزيمة (1) ماشرع من الأحكام الكاية ابتداء . ومعنى كوبها كلية أنها لاتختص ببعض المكافين من حيث هم مكافون دون يعض، ولاببعض الأحوال دون بعض ي كالصلاة مثلا فإنها مشروعة على الاطلاق والمموم في كل شخص وفي كل حال . وكذلك الصوم ، والزكاة ، والحج ، والجهاد ، وسائر شمائر الإسلام الكلية . ويدخل تحت هذا ماشرع لسبب مُصلحي في الأصل ؟ كالمشروعات المتوصل بها الى إقامة مصالح الدارين ، من البيع ، والاجارة، وسائر عقود الماوضات . وكذلك أحكام الجنايات ، والقصاص ، والفهان . و بالجالة جيم كليات الشريعة . ومعنى شرعيتها ابنداء أن يكون قصد الشارع بها إنشاه. الأحكام التكليفية (٢) على العباد من أوّل الأمر ، فلا يسبقها حكم شرعى قبل ذلك. فإن سبقها وكان منسوخًا مهذا الأخير، كان هــذا الأخير كالحسكم الابتدائي، تميداً للصالح الكلية المامة.

 ⁽١) الهنتور على أنه لا تطلق المربمة الا نيا كانت فيه الرخصة مقابلة لها . أما ما لا رخصة فيه بممال فلإيطلتي عليه موبمة والدكان حَكَمُ ابتدائياً كلياً . فالتعريف العزيمة شامل ليا وذاك خلاف رأى المنتين

⁽٧) لا يناق هذا _ومايَّاي له في المسألةالتانية من أنهكم الرخمة الاباحة _جمله العزيمة والرخصة أحكاماً وضية، قال الصوم والعلاة مثلاً يتعلق بهما حكم تكليل هو الوجوب مثلاً ، وسكم وضي مو كونهما عريمة أورخمة. قالقالتعرير : قشارع فالرخس حكمال كونها وجويا أو ندبا أو أباحة وهي من احكام التكليف، وكونها صبية من عدر طاريء في حتى المكاف يناسبة تخفيف الحكم مع قيام الدليل على الاصل ءوهو من أحكام الوضع . فإيجاب الجلالة الى من أحكام الاقتضاء من وجه ومن أحكام الوضع من حيث كونه مسبباً عن الزنا . وعليه معى W.m. DI

ولا يخرج عن هذا ما كان من الكليات وارداً على سبب ؛ فان الأسباب قد تكون مقتودة قبل ذلك ، فإذا وجدت التصت أحكاما ؛ كقوله تمالى : (ولا تُسبّوا الذين يَدُ عُون مِنْ دُونِ اللهِ الذين آمنوا لا تَقُولُوا اليعن) وقوله تمالى : (ولا تَسبّوا الذين يَدُ عُون مِنْ دُونِ اللهِ اللهِ اللهُ أَدْسَكُم) الآية ؛ وقوله : (فَنْ تَعجَلُ فِي بَويهِ إِنَّ اللهِ اللهِ أَلْهُ أَدْسَكُم) الآية ؛ وقوله : (فَنْ تَعجَلُ فِي بَويهِ إِنَّ اللهِ عليه) وما كان مثل ذلك ؛ تعجل ظاه تمهيد لأحكم عليه ، ومن تأخر فلا إمّ عليه) وما كان مثل ذلك ؛ هذا يشمله اسم العزية ، فا نه شرع ابتدائي حكا (١١ كا أن المستثليات من المدومات وسائر المخصوصات كليات ابتدائية عكا أن المستثليات من يعل لكم أن تأخذوا عما آتينموهن المتألف : (ولا يَشاحل ان لا يُعالى ان الله يأسبه) وقوله تصالى : (ولا يُشاحدُون النه عبول بيعض ما آتيتموهن إلا أن يأتين عنا الله على الله على عناحشة مُبينا في الله الله والصبيان . هذا وما أشبهه من العزائم الأنه واجع الى أحكام عن قتل اللساء والصبيان . هذا وما أشبهه من العزائم الأنه واجع الى أحكام كله اعتدائية

وأما الرخصة فما تُسرع لمغر شاق ، استثناء من أصل كلى يتتخى المنع ، مع الاقتصار على مواضع الحاجة فيه . فكونهمشر وعاً لمذوهوالخاصة التي ⁽⁷⁷⁾ذكرها

⁽١) لمن أسل العبارة (فانه مكم كلي تبرع ابتداء) ولا دامي لفظ مكم لان الابتداء مقيقي في جميع هذه الامئة ، الافي آية (طرافة أنكم) فاتها من قبيل الناسخ وهو إبتدائي مكما كما تقدم أه

ومو ابتده حميه و سسم ...

(٣) روى في التيد عن أبن هم رضى الله عنه قال (وجدت امرأة مقتولة في بعض (٣) روى في التيد عن أبن هم رضى التيال الصبان) أخرجه السنة الاالنساشي ممنازي رسول الله صلى الله على وسلم ضيمه أنه يد الاستدراك على الاسولين بأن شريفهم غير مانه ، وأنمو لازيادته كلية (شاقة) لاختل التعريف ودخل في الرخصة القراض وما معه . ولكن الواقع أنهم لم يقتصروا على هفه الحاصة في بر قالوا (ما شرع لعفر مع قبام الدليل المحرم لولا الدفرى ولا يمنية أن هامه الحاصة الخلاف الرخصة ، يمني أن هامه الحاصة الله للرخصة به عنها من القراض وما معه داخلاف الرخصة ، عنها من قيام الدليل الحرم بقائده مصولابه لولا الدفر، ولا شيء من ذلك في القراش وما معه

علماه الأصول

وكونه شاقا فا نه قد يكون السفر مجرد الحاجة ، من غير مشقة موجودة ، فلايسمي ذلك رخصة باكشرعية القراض مثلا ، فا نه لعفر في الأصل وهو عجز صاحب المال عن الفعرب في الأرض با ويجوز حيث لاعفر ولاعجز. وكذلك المساقاة ، والقرض ، والسلم . فلا يسمى هذا كله رخصة و السكانت مستئناة من أصل ممنوع . وأنما يكون مثل هذا داخلا تحت أصل الحاجيات الكليات . والحاجيات الاتسمى عند العلماء بلم الرخصة . وقد يكون العفر راجعاً الى أصل تكيلي فلا يسمى رخصة أيضاً . وذلك أن من لا يقدر على الصلاة فاما ، أو يقد رعشة ، فشروع في حجه الانتقال الى الجلوس ، وان كان مخلا بركن من أركان الصلاة ، لكن بسبب المشقة استثنى فلم يتحتم عليه القيام . فهذا بركن من أركان الصلاة ، لكن بسبب المشقة استثنى فلم يتحتم عليه القيام . فهذا بركن من أركان الصلاة ، وإن صلى جالساً فقد جاه في الحديث : « إنما جُعل جلساً وقع لعذر ، إلا أن العذر في حقهم ليس المشقة ، بل لطلب الموافقة (*) جلساً موعدم الحالفة عليه ، فلا يسمى مثل هذا رخصة ، وإن كان مستثنى لهذر

وكون هذا المشروع لمغنر مستثنى من أصل كلى ، يبين لك أن الرخص ليست بمشروعة ابتداء • فلذلك لم تكن كليات فى الحكم ، وإن عرض لها ذلك فبالمرض • فإن المسافر إذا أجزنا له القصر والفطر ، فأنما كان ذلك بعد استقرار أحكام الصلاة والصوم • هذا وإن كانت

⁽١) أُعْرِجه فيالنيسير من الحمّـة الاالترمدي بلفظ: (وإذا صلى قاعد الصلوا تسود أأجمون) (٧) هذا هو الأصلاتكميل. فعلاة الامام جالباً رخصة ، وموافقتهم له ليس برخصة

آيات الصوم نزلت دفعة و احدة ، فإن الاستثناء ثان عن استقرار حكم المستثنى منه على الجلة • وكذلك أكل الميتة للمضطرفى قوله تعالى : (فَمَنْ اضْطُرْ ً) الآية !

وكونه متتمراً به على موضع الحاجة خاصة من خواص الرخص أيضاً لابد منه (1) وهو الغاصل بين ما شرع من الحاجيات الكلية ، وما شرع من الخصي و فإن شرعية ، وما شرع مر الخصي و فإن شرعية الرخص جرئية يتتصر فيها على موضع الحاجة ، فإن المصلى إذا انقطع سفره وجب عليه الرجوع الى الأصل من إيمام الصلاة و إلزام على مس الماه لم يتيم و كذلك سائر الرخص ، بخلاف القرض ، واقراض و والمساقاة و عو ذلك بما هو يشبه الرخصة ، فإنه ليس برخصة في حقيقة هذا الاصطلاح و لأنه مشروع أيضاً و إن زال المذر ، فيجوز للانسان أن يقترض على بنفسه أو بالاستشجار عليه ، وأن يقارض عاله و إن كان قادراً على النجارة في بنفسه أو بالاستشجار عليه ، وأن يقارض عاله و إن كان قادراً على النجارة في بنفسه أو بالاستشجار ، وكذلك ما شبهه ، فالحاصل أن المزية راجمة الى أصل كلى ابتدائى ، والرخصة راجمة الى جزئى مستنفى من ذلك

حظ فصل کے۔

وقد تطلق الرخصة على ما استشى من أصل كلى يقنصى المنع مطلقاً ، من غير اعتبار بكونه لعذر شاق ، و فيدخل فيه الغرض ، والقراض ، والمساقاة ، وود (١) يغر أنه حكم مفرع على الرخصة لازم لها ،ولا يتوقف ترخصا عليه ، لأنه مم بالقيود فيه بديل أنه أخر به القرض وما مه وهو نفس ماأخرجه بهيد الشقة . قال كان مراده أنه لابد منه في التعريف فند ظاهر .وادا كان مراده أنه وصف صلار وحكم ثابت المرخسة فظاهر . وهو مغيره من تعريفها عالم ترح لعذر شاق، لان موضح الحاجة هوالعلم الشاق سفند زوال مدا العامر لا يوجد على الرخصة . لا تأتي الترخس حيثا

الصاع من الطعام في منأة المصرأة ، وبيع العربة محرصها نمرا ، وصرب الدية على الداقلة ، وما أشبه ذلك ، وعليه يدل قوله هدهى عن يبيع ما ليس عدك (١) ه و وأرخص في السلم » وكل هذا مستند الى أصل الحاجيات ، فقد استركت مع الرخصة بالمنى الأول في هذا الأصل ، فيجرى عليها حكمها في التسمية ، كا جرى عليها حكمها في الاستثناء من أصل ممنوع وهنا أيضا يدخل ما تقدم في صلاة المأمومين جلوسا اتبناعا للامنم المذور ، وصلاة الخوف المشروعة بالا ، ممن أصل التكيلات (١) كذلك أيضاً و لكن هاتين المسألتين تستمد أن من أصل التكيلات (١) لا من أصل الحاجيات . فيطلق عليها لفظ الرحصه و إن لم نجتمه معه في أصل واحد و كما أنه قد يطلق لفظ (١) الرحصة و إن استمدت من أصل الصرور يات واحد و كما أنه قد يطلق لفظ (١) الرحصة في حقه صرورية لاحدية و إنما كلمل لا يقدر على القيام . فأن الرخصة في حقه صرورية لاحدية و وإنما كرن حاجية إذا كان قادراً عليه ، ل كن بمشقة تلحقه فيه أو بعده وهدا

حز فصل کے

وقد يطلق لفظ الرخصة على ما وضع عن هده الأمه من التكاليف المدينلة والأعمال الشاقة التي دل عليها قوله تمالى ﴿ رَمَّا وَلا تَحَوَلُ عَلَيمًا إِشْرِ ۗ كَا حَلَّهُ عَلَى النَّدِينَ مِن قَبَلِنا﴾ وقوله تمالى ﴿ ويَصْعُ عَهُمُ إِصْرِهُ وَالأَعَلَا

(۱) يشير الى جزء من حديث أخرجه في التيسير من أصحاب السه وصححه الترمدى ولفظه الرائل المسلم وسدك) (لا يحل سلف وبير ، ولا ترج مالم بصدن ، ولا يهم ماليس صدك) (٧) أي التكليلات التحسيفات ، قال المجاهة على السوم من أصل التحسيفات ، ومواقلة الامام المجلوب على المسلاة مد الامام تتكمل لها أيضا ، ويسمى المائلة المجلوب عامة الميش على حريت بن قل الرخمة بالمهن الاول (٧) أي يغير الاحلاق الاول لان مثل هذا لا يشاقى ، عكم آخر يسمى عزيمة طاف المحاسفات على الرخمة بالاحلاق الاول يا تكوين أصل الماجيات لا عبر أن سلامت ينات المؤلف الاول ، والأطاق على الرحمة المحلوب الاول ، والأطاقت عليه بالمحالف الله على المحاسفات الاعمر المحاسفات الله على المحاسفات التحديثات أو المشروورات لا تطلق عليه الرحمة المحلوب الاول ، والأطاقت عليه بالمحلوبات في المحاسفات ال

التي كانت عليهم) فإن الرخصة في اللغة راجعة الى معني اللين ؛ وعلى هذ بحمل ماجا، في بعمل ماجا، في بعمل ماجا، في بعمل الحديث (١) : « أنتحليه السلام والسلام صنع شيئًا رخم فيه » وعكن أن يرجع اليه معنى الحديث الآخر (٢) : « إن الله أيجب أن تؤتى عزا أي أي وسيآني بيانه بسد إن شاء الله . فكان ملجاء في هذه الماة السمحة من المسامحة والين رخصة ، بالنسبة الى ماحل الأم السالغة عن الرائم الشاة :

منظر فصل کیمیہ

وقطلق الرخصة أيضاً على ما كان من المشروعات توسمة على العباد مطلقاً (1) على هو واجع الى نيل - طوظهم وقضاء أوطارهم . فإن العزيمة الأولى هى التي نبه عليها قوله : (والم مُن التي تعلق الله المناك ورقاً الآية المناك ورقاً الآية المناك موذلك محافل على أن المساد ملك الله على الجلة والنفصل ؟ فحيق عليهم التوجه اليه ، و بذل الجهود في عبادته ؛ لأنهم عباده وليس لهم حق لديه ، ولا حجة عليه م فاذا وهب لهم حقاً ينالونه فذلك كال خصدة لهم ؛ لأنه بوجه الى غير المه ود ، واعتناه ويرم ما انتصته العبودية

فالمزيمة في هذا الوجه هو امتثال الأوامر واجتناب النواهي ، على الإطلاق والممهم ع كانت الأوامر وجو باً أو ندباً ، والنواهي كراهة أو تحريماً ، وترك (1)

⁽۱)روی فی التیسیر عن البطاری ومسلم:صنع رسول انه صلی افته علیهوسلم «پیا ترخص فیه ، دنتر: عنه قرم - فیلمه ذاک فقطب فصید افته واثنی علیه، ثم قال : (سال أفوام پنزه بر عن السی، أسنمه؛ فواقه إنی لائمدیم باقت واشدهم له خشیة)

 ⁽٣) تخدم (ص ١٣٧)
 (٣) عن النبرد والاعتبارات التي لوحظت في الإطلاقات السلائة السابقة . فهو أوسع الإطلاقات الاربية ، ولكنه على ماترى منظور فيه الى الماسة من أوباب الاحوال
 (١٤) هو بحل الفرق بين هذا الإطلاق وغيره

الموافقات ج ١ - م - ٢٠

كل مايشفل عن ذلك من المباحات ، فضلا عن غيرها ، لأن الأمر من الآمر من الآمر من الآمر من الآمر من الآمر من الآمر رخصة . فيمنط في الجلة . والاذن في نيل الحظ الملحوظ من جهة العبد رخصة . فيمنط وفي المحكف وخصة . فيمنط وفي المحكف فالعزائم حق الله على العباد ، والرشحس على هذا الترتيب بمن حيث كانا مما أوسمه (١) على العبد ، المباحات مع الرخص على هذا الترتيب بمن حيث كانا مما أوسمه (١) على العبد ، عم المندوبات على الأوقات ؛ فيؤثر حظه (١) في الانحرى على حظه في الدنيا ، أو بؤثر حق ربه على حظه في الدنيا ، أو بؤثر حق ربه على حظه في الدنيا ، أو المحالمة عن ربه على حظه من مدرجاً الهما لحق الله ، وحق الله هو المتدم المقصود . عالى العبد بنل المجمود ، والرب يمكم مايريد

وهذا الوجه يعتبره الأولياء من أصحاب الاعوال، ويعتبره أيضاً غيرهم بمن رق عن الأحوال، وعليه يُربّون التلاميذ. ألا ترى أن من مذاهبهم الأخذ بعرائم العلم واجتناب الرنجمي جلة ، حق آل الحال بهم أن تعدُّوا أصل الحاجيات كلما أوجلها من الرخص، وهو مايرجم الى حظ العبد منها (٣)، حسيا

⁽١) شامل للرغمة لجلس للمروف والممنى اقتى أديد هنا. وقوله (ووفه صرح عنه عامل يمحل الرغمن المروف. وقوله(واثباقا لحظه) هذا ماذاده هنا على ماسبق، وهو تلاث المباحات التي تشفل عن مقام اليودية

⁽٧) أى نتارة يقدم المندوب على المباح فيوثرحظه ى الآخرة على حظه فى الدنيا. وقى عدم الدنيا. وقى عدم الدنيا. وقى مدن المالوب بقمل هذا الندوب على حقافسه وهر المباح. و وتارة يقدم المباح على الندوب ، أكن بقصد أن من حق الله عليه الا يعرض عن دخمت وتفشله عليه الندومة بيا المباح. وسيئلذ يكون آخذا السباح لا من جهة حظ نفسه بل عن هم أنه عن من جهة من المباح. والمالون المباح. والمباح الا انه تابع. فعلى الثاند والأول إكون رض المباح وإعدم عن عمله وأسا. وعلى الثاني يكون فعل المباح لكن على أنه حتى لرجة لا تحلط المباح لكن على المباح لكن على المباح الا الديام.

⁽٣) وأما مارج الى على الله منها ظيس من الرخس كا أشرنا اليه

بان لك فى هذا الإطلاق الأخير . وسيأتى لهذا الذى ذهبوا اليه تقرير فى هذا النوع ان شاء الله تمالى

حر نصل کے۔

ولما تقررت هذه الاطلاقات الأربة ، ظهر أن منها ماهو خاص بمعض الناس ، وما هو عام للناس كلهم ، فأما العام للناس كلهم فذلك الاطلاق الناس كلهم فذلك الاطلاق الأول ، وعليه يقم التغريم في هذا النوع . وأما الإطلاق الناني قلا كلام عليه هنا ، إذ لاتفريم يترتب عليه ، وانما يتيين به أنه إطلاق شرعى . وكذلك النالث . وأما الرابع فلما كان خاصاً بقوم لم يتعرض له على الأول يتبين به التغريم عليه ، فلا يفتقر الى تغريم خاص . بحول الله تعالى

المساكز الثانية

حَكِ الرَّحْصة الا باحقَمط قَمَّ (1) من حيث هي رَحْصة . والدليل على ذلك أمور :

(أحدها) موارد النصوص علمها كقوله تمالى : (فَنِ اصْفَلْرٌ فَعَيْمَ بَاغِ
ولا عاد فلا إِنْمَ عليه) وقوله : (فِنِ اصْفَلْرٌ في مَخْمَصة غيرَ منجانف لا يُم فإنَّ الله عَقْمُورٌ رَّحْم) وقوله : (و إِذَا صَرَّ بَنْم في الأَرْض فليس عَلَيْم جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصلاة) الآية ! وقوله : (من كفر بالله من فهد إلمانيه إلا مَنْ أَكْرٍه وَقَلْبُهُ مُعْمَّدُنِ الله يمل) الآية الى آخرها (١)، وأشباه ذلك من

(1) أي من نمير تضميل حق فيها يتوهم فيه الوجوب أو الندب (٢) المتمتل على عقوبة من كدر وهو النضب والعذاب العظيم . وقد استثنى من من أكر ، وقليه مطمئن بالإيمال ، يسى فلا غضب ولا عذاب أي فلا إم عليه ، فالترخيس الدؤمن بالقول في هدف الحالة إيما رض عنه فيه الحرج والانم ، وهو معني الاباحة على أحد للسين

السابقين في الكلام على المباح

النصوص الدالة على رفع الحرج والأيم مجرداً لتوله: (فلا إنم عليه) وقوله: (فإن الله غنور رحم) ولم رد في جميعها أمر يتنصى الإقدام على الرخصة على الرخصة على الرخصة على الرخصة على المنافق كتبر من الباحلت بحق الأصل ، كتوله تعالى : (لا حباح (١٠) عليكم إن طلقتُم الله مناه مناه تمسسوهن أو تقرضوا لهن فريضة) (ليس عليكم أن ترتمنوا (١٠) فضلا من ربسكم) (ولا حباح عليكم فيا عرضتُم به من خيلية النساء) بل غير ذلك من الآيات المسرحة يمجرد رفع الجناح ، و بجوازه الا تدم خاصة . وقال تعالى : (ومن كان مريضاً أو على سفر فعد أن أيام المرتب المناسقة والله المناسقة من أيام المناسقة ولا يعين (١٠) وفي الحديث (١٠) وفي الحديث (١٠) وفي المدين (١١) المدين (١١) وفي المدين

(۱) أى لاتبعة مهر، فلا تطالبون به الا بالمس ولو بعوزة رض للمهر، أو بغرض له ولو مع همه المس. وهذا المنفي هو الطاهر. وقبل لا وزر ، فكأن لما كثر ذم الطلاق فهموا أنه لا يجوز، فقال لا جناح. ولكن هذا المنفي كهترى ، اذا نظر فيه المهيئية الكلام ، وكملام المؤلف مهن على المنفي الثاني

 (۲) لما تحرجواً عن التجارة في موسم الحج لانها تستدعى جدالا وقد نهوا هن الجدال ، سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فنزلت الآية

(٣) أى إن فطر فطيه معند ماكنه لم يأت فيه بما يشتمى جواز الاقدام عليه. وظاهر أن الاستدلال جاد المقدار من الآية ضيف، اكن ما بمدها وهو قوله تمال (يريد افته بكم قائيس) معناه أنه لا يريد حرجكم فهو يرضحتكم إنهم الافطار في المرض والسفر، وجهدا يظهر ما يتدل عليه الوائد. أما مجرد عدم ذكر حكم الافطار من وجوب أو حرمة فلا يفيد المالين. حيا الوائد.

() قال الشوكاني في تيل الاوطار : المجه الثالثة مانى صحيح مسلم وغيره (ان الصحابة كانوا يسافرون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهم القامز ومنهم النتم ومنهم الصائم ومنهم المفطر لا يسيب بعضهم على يسنى) • كلما قال النوويميل شرح مسلم ولم نجيفل صحيح مسلم قوله (فمنهم الثامر ومنهم المذهم) وليس فيه الا أعاديت الصوم والافطار اهوهو كما قال الشؤكاني . الشؤكاني

ره) من أتصر على لئة فيه (٦) وفلك يدل على الاباحة حق يكون من ثقل الشكليف في مه واختيار: بين الأخذ بالمز عة والأخذ بالرخصة. وهذا أصد له الإجامة أبح تقوله تسالى : (هو الذي خَلَقُ لحكم مافى الأرضي جميمًا) (قُلُ من حُرَّم زينة الله الني أخرج عباده والطبيّات من الزَّرق)(متاعًا لَمَكُم و لانعامكم) بمدتقرير نم كثيرة. وأسل الرخصة السهولة ، وماد ترخص السهولة واللين : كقولم شي ترخص ين الزخوصة ، ومنه الرخص ضد الدَّلاء ، ورخَّس له في الأم فعرخص هو فيه ، إذا لم يُستقص له فيه فان هو الى ذلك ، وهكذا سائر استعال المدة

(والثالث) أنه لو كانت الرخص مأموراً جها نديًا أو ومو با لكانت عزائم لارخصاً . والحمار بضد ذلك . فلواحب هو الحتم واللا م الذي لا نبرة فيه . والمندوب كذلك من حيث مطلق الأمر ؛ ولذلك لايصح أن يقال في المندوبات إمها شرعت للتخفيف والتسهيل ، من حيث هي مأمور بها . فإ ذا كان كذلك ثبت أن الجم بين الأمر والرخصة جمع "بين متنافيين . وذلك يُبيّن أن الرخصة لا تكون مأموراً بها من حيث هي رخصة

فان قيل هذا ممترض من وجهين :

أحدها أن ما تقدم من الأدلة لا يدل على مقصود المسألة ؛ إذ لا يلز من وفع الجناح والاثم عن الفاعل للشيء ، أن يكون ذلك الشيء مباحًا ، فإنه قد يكون واجبًا أو مندوبًا . أما أولا فقسد قال تعالى : (إنّ السَّمَا والمَرْوَةُ مِنْ

⁽۱) اى وقد وردإطلاق الشارع منه المادة بهذا المنى ، كما في الحديث (إن الله مجب ان تؤتى عربات المسرفة تؤتى رخصه كما مجب ان تؤتى عرائه) .وكشيرا ما برجعود في بيان المماني الشرعية الى سمرفة المماني الفنوية .لكن ماهنا حكم شرعي وكون الاحكم الشرعية من إياسة أو غيرها برجم فيها الى مناسبات وممان لفنوية هو كما ترى يشبه أن يكون استئناسا لادليلا في مسألة السولية . والمؤلف وإن كان من عادته أن مجمع على مدعاه مايتسركه من أدلته قوية وغيرها ،الاانه حقى العادة _ يجمل هذه بعد تلك ويظهر على أسلوبه أن عرضه مهما الاستئناس ، لا أنها من صلب الادلة كظاهر صليسه هنا

شمائر الله ، فَنْ حَبِّ البيتُ أو أعتمر فلا أجناح عليه أن يَمَلُوف بهما) وها مما يجب الطواف بينهما ، وقال تمالى : (ومَنْ تَأخّر فلا إثم عليه لمِنْ اتقى) والتأخر مطنوب طلب الندب ، وصاحبه أفضل عملا من المتمجّل ، الى غير ذلك من المواضع التى في هذا المعنى ، ولا يقال إن هذه المواضع نزلت على أسباب ، حيث توه وا المبناح كما ثبت في حديث عائشة (۱) لأ نا نقول : مواضع المرابعة أيضا نزلت على أسباب ، وهى توهم الجناح كملوله تمالى : (ليس عليكم جناح " أن تأبخنوا فضلاً مِن " ربّك كم) وقوله : (ولا على أنفيسيكم أن تأكلوا (۱) من أبيوتكم) الى آخرها . وقوله : (بيس على الأعمى حرج " ولا على المريض حرج) (ولا أجناح (۱) عليكم فيه الجناح والحرج ، وإذا استوى حرب المؤسوعان ، لم يكن في النص على رفع الاثم والحرج والجناح والحرج ، وإذا استوى الموضوعان ، لم يكن في النص على رفع الاثم والحرج والجناح والحرج ، وإذا استوى الموضوعان ، لم يكن في النص على رفع الاثم والحرج والجناح ولالة على حكم المؤسوطان أن الملاء قد نصوا على رخص مأمور بها . فالمضطر إذا خاف المخلاك وحب عليه تناول الميتة وغيرها من المحرمات الغاذية ، ونصوا على طلب الحمومات الغاذية ، ونشو أو أنه أستة أو وقيل في قصر المسافر إنه فرض أو سنة أو

(١) الحديث بطوله فالبخارى (باب وجوبالصقا والمروة) وهوخاص بأيّة (إذالصقا). أمَّ

قوله (ومن تأخر فلا أم عليه) فاند كما جاء في وح المنافي دديل الجاملية حيث كان بعضهم يؤمم المتاخر وسطيم يؤمم المتأخر (٧) كان الرجل النفي يعمو الرجل من أهله الى طعام فيقول: انى لا تجنيج ان آكل منه حو الحليج الحقول : المسكين أحتى به مني. فنزلت الآية امه تبدير (٧) لم أو لل كتب التضمير والحلميت وأسباب النزول ذكر السب نزول مذم الآية أو ما يستمامي توهموا الحرج - فلما الآن : هذا وما كان منه مترهم فيه الحرج. وهو يتصل ما مصل فيه للترمم بالفدار فرك التيات الآية الترمم، وماكان شأنه فلاموال لم يحصل فيه برحم بالمعلم سنيا النزول. يكون ذكر منمه الآية يرجم المسكل لا يتاسب قوله في الحرج من المناح كلول في هذه الآيات (مواضم الالجمة أيضا ترك على أسباب وهي توهم المناح كلول تعلى المناح كلول في هذه الآيات (مواضم الالجمة أيضا ترك على أسباب وهي توهم المناح كلوله تعلى للغة با فلم في هذه الآيات (مواضم الالجمة أيضا ترك على السباب وهي توهم المناح كلوله تعلى للغ با فلم في هذه الايات (مواضم الالجمة أيضا ترك على السباب وهي توهم المناح كلوله تعلى المناح كلول

مستحب . وفى الحديث (: « إِنْ اللهُ يُحِبُ أَنْ تُوتَى خَصُهُ () وفل رئياتهالى: (يُريدُ اللهُ يِكمُ اللهُسرَ ولا يُريدُ بِكمُ المُسرَ) الى كشير من ذلك . في لم يصح إطلاق القول بأن حكم الرخص الإياحة دون التفصيل

فالجواب عن الأول أنه لا يُشك أن رخم الحرج والإثم في وضع اللسان إذا تجرد عن القرائ ، يقتضى الإذن في النتاول والاستمال . فاذا تحليناوالله لا كنا راجهاً الى معنى الإذن في النسل على الجلة . فان كان لوض الجناح والحرج كان راجهاً الى معنى الإذن في النسل على الجنة . فان كان لوض الجناح والحرج سبب خاص ، (فَلَمَنا) أن محمله على متنفى اللفظ لاعلى خصوص السبب . فقد يتوم فيها هو مباح شرعا أن فيه إنما ، بناء على إستم إلا عادة تقدمت ، أو رأى حرض في كا توهم بعضهم الأثم فيه الطوف بالبيت بالثياب عوفى بعض المأ كولات حق نزل : (فَلُ مَنْ حَرِّمَ فِينَة مَنْ الله التي أن وله المائيات مِن الرَّق) وكذلك في الأكل من بيوت الآباء والأمهات وسائر من ذكر في أجناح عليه أن يُها وقو المائيات وله : (فلا أجناح عليه أن يُها وقو والمائيات وله : (فلا أجناح عليه أن يُها وقو والمائيات وله المؤاخوذ المنافق المرافق أنه واجاً (أثافا فؤو المنافق المرافق المنافق المرافق المنافق المرافق من المنافق المرافق من دول آخر . فيحكون التنبيه هنا على مجود الإذن الذي يازم الواجب من جهة مجرد الإقعام ، من المنافق على حود الإذن الذي يازم الواجب من جهة مجرد الإقعام ، من في المنظر عن جواز الترك أو عدمه . (ولنا) أن محاد (المنافق المرافق السبب) السبب المنافق المرافق المنافق المرافق المنظر عن جواز الترك أو عدمه . (ولنا) أن محاد (المنافق المنافق المنافق المنافق عن حواز الترك أو عدمه . (ولنا) أن محاد (المنافق المنظر عن جواز الترك أو عدمه . (ولنا) أن محاد (المنافق المنظر عن جواز الترك أو عدمه . (ولنا) أن عداد (المنافق المناف

 ⁽١) تقدم (س – ۱۷۷)
 (٢) أي والمباح الصرف لا تتملق به عبة انه تمالى . وأيضا إرادته تمالى لنا اليسر

روم كل والمسترا المسركة على يعلن به المالى ، وأنم ذك أن ككون مطاو بالمساود وعبت للملك تقضي أن الرخس مصورة له اسالى وأنم ذك وطن انه لا يجوز تشاؤها عند (٣) ويكون شاله أن يجاب سائل فاتته صلاة الطهر ، علا وطن انه لا يجوز تشاؤها عند الدرب فياتال له : لا جناح عليك إن صلبتها في هذا الوقت . فالغرض إجابت بمغدار ما يضم شبهه ، لا بيان أصل وجوب الظهرعياء

⁽٤) أي فيكون إلمراد منه الطلب والوجوب . ونوحظ فى هذا التعبير السبب وهوكراهة المسلمين الطواف ، لمكان إساف ونائله (الصنين اللذين كانا يتسمع جها أهل الجاهلية فوق الصفا والمروة) لفتزك الآية بطلب السمى ولوحظ فى التبيير تحرج المسلمين وكراهتهم. ويكون قوله من شعائر الله صادة الفنظ (لاجناح) عن أصل وضعه من رفع الأم فقط

ويكون مشـل قوله فى الآية : (من شــمائر) قرينة صارفة للفظ عن مقتضاه فى أصل الوضع · أما ماله سبب بما هو فى نفسه مباح ، نيستوى مع مالا ـ بب له فى ممنى الأذن . ولا إشكال فيه . وعلى هذا الترتيب يجرى القولـ فى الآية الأخرى (١٦) وسائر ما جاء فى هذا المهنى

والجواب عن الثانى أنه قد تقدم أن الجع بين الأمر والرخصة جمع بين متنافيين . فلا بد أن يرجع الوجوب أو الندب الى عز عة أصلية (٢) الا إلى الزحة بهينها . وذلك أن المضطر الذي لا يجد من الحلال مايرة به نفسه ارخص له في أكل المينة المقصل الذي الحرج عنه ارد آلنسه من ألم الجوع . فا ن خانى الثلف وأمكنه تلافى نفسه بأكلها اكان مأموراً بإحياء نفسه . لقوله تمال : (ولا تتمثّلوا أنفُك كم) كما هو مأمور باحياه غيره من مثلها اإذا أمكنه الافيه إلى هو مثل من صدف شقا أجرف يخاف الوقوع فيه اللاسمى رخصة ان الزوال عنه مطاوب إو وأن إيقاع نفسه فيه ممنوع . ومثل هذا لا يسمى رخصة الأنه راجع الى أصل كلى ابتدائي . فكذلك من خاف التلف إن ترك أكل المينه عومه مو مو بإحياه نفسه . فلا يسمى رخصة من هذا الرجه او إن سمى المينة المومو و بإحياه نفسه . فلا يسمى رخصة من هذا الوجه او إن سمى

⁽١) إلا أنه لا يوجد فيها قرينة لفظيه لصرف الففظ عن ظاهره اذا اعتبرنا السبب وسيشاها فطلب . نهم فيها قرينة حالية وهي نفس السبب وهو أن يسخيم كان يدؤهم المتمجل وبسخيم يؤثم المتأخر.

رخصة من جهة رفع الحرج عن نفسه

فالحاصل أن إحياء النص على الجملة مطاوب طلب العزيمة بهوهذا فرد من أفرادها. ولا شك أن الرخصة مأذون فيها لرفع الحرج ، وهذا فرد من أفرادها . فلم تتحد الجهان . وإذا تعددت الجهات زال التدافع ، وذهب التنانى ، وأمكن الحم ، وأما جم عرفة والمزداة ونحوه ، فلا نسلم أنه عند القائل بالطلب رخصة ، بل هو عزيمة متمبد بها عنده ، ويدل عليه حديث عائشة رضى الله عنها في القصر : ه فرضت الصلاة كركمتين ركمة بن ، الحديث الماكل وتعليل القصر بالحرج والمشتة الايدل على أنه رخصة ، اذ ليس كل ما كان رفعاً الشريعة كلها رخصة ، كالمناب الماكل الماكلة خسار عنه كالما رخصة ، أو يكون القرض ، والمساقلة في السائمة بالمناب المناب المناب المناب ويكون القرض والمساقلة ما خرج (٣) عن مجرد الإباحة فليس برخصة ، وأما قوله . « إن الله أن من ما خرج (٣) عن مجرد الإباحة فليس برخصة ، وأما قوله . « إن الله أنكم منها ما هو عبوب (٥) ، ومنها ما هو مبعض ، كا تقدم به بانه في الأحكام منها ما هو عبوب (٥) ، ومنها ما هو مبعض ، كا تقدم بابنه في الأحكام الشكريفية ، فلا تنافى ، وأما قوله : (يُريد أن الله كم اليدر كر كالم كراكم على المنافقة كليديا ما هو عبوب (٥) ، ومنها ما هو عبوب (٥) ، ومنها ما هو عبوب (٤) ، ومنها ما هو مبون على الأسانة الله كم اليدر كر كاله كر كر كونه كاله المواحد المركزية المركزية على المنافقة المنافقة كريدة ، فلا تنافى ، وأما قوله : (يُريد أنه أنه كم اليدر كر كاله كر كاله كر كاله كر كونه كركونه كر كونه كر كونه كر كونه كر كونه كر كونه كركونه كر كونه كر كونه كركونه كر كونه كر كونه كر كونه كر كونه كر كونه كر كونه كركونه كر كونه كركونه كونه كركونه كر كونه كركونه كونه كونه كونه كونه كركونه كونه كر

 ⁽١) الحديث أخرجه الستة الا النسائي كما في التيسير . وتمامه (ثم أتمها في الحضر وأقرت صلاة المساف على الفريضة الاولى)

 ⁽٧) أي بل لابد في من قيد (مستثن من أصل على يتنفى النع) كما سبق له . واذا
 كان الذي فرض أولا هو الركمين نقط فيكون هو الأصل فلا رخصة
 (٣) اى وهذا هو مدعاه في رأس المسألة فتبت

 ⁽ع) أي وهدا هو مدعه في راس السا
 (ع) في القمل اللاحق المسألة الساسة

⁽٥) فلا بازم من كونه عبويا الا يكون مباحا وال يكون مطلوبا كما هو مبق الاعتراض

المُشر) وماكان نحوه ، فكذلك أيضاً ؛ لأن شرعية الرخص المباحة تيسير ورفع حرج . و والله التوفيق

אבו ניוטוצה

ان الرخصة إضافية لا أصلية ؛ يمعنىأن كل أحد في إلاّ خد بها فقيه ننسه ، ما لم يحد فيها حدّ شرعى فيوقف عند. . وبيان ذلك من أوجه :

و(1) بحسب الأحوال، و بحسب قوة العزائم وضعفها ، و بحسب الأزمان ، و بحسب الأعلى . فليس سفر الإنسان را كما سيرة يوم وليلة ، في وفقة مأمونة ، وأرض ما الأعمال . فليس سفر الإنسان را كما سيرة يوم وليلة ، في وفقة مأمونة ، وأرض مأمونة ، وعلى الضد من فليس فقر والقصر . وكذلك الصبر (٢) على شدائد السفر ومشقاته يختلف : فرب رجل جلد ضرى على قطع المهامه ، حتى صارله ذلك عادة لا يحرج بها ولا يتألم سببها ، يقوى على عباداته ، وعلى أدائها على كالها، وفي أوقابها ، ووب رجل بخلاف ذلك . وكذلك في الصبر على الجوع والمطش ، ويختلف أيضا يا حتلاف الجن والشسجاعة ، وغير ذلك من الأمور التي لا يقدر على ضبطها ، وكذلك المريض بالنسبة الى الصوم والصلاة والجهادوغيرها ، وإذا كان كذلك فليس للشقة المعتبرة في التخفيفات ضابط بخصوص ، ولا حد محدود يطرد في ظيس للمشقة المعتبرة في التخفيفات ضابط بخصوص ، ولا حد محدود يطرد في طيس السفر على مائل السائم والناك ، والمائل والتبر السفر السفر

⁽١) لو حذف الوار وجل ماهدها من الحيثيات أسبابا قفرة والضعف في المشقة فكان أرجه (١) ما قبله بيان لاختلاف المشقة قوة وضعا بإختلاف الازمان والا موال الحارجية من صفات الشغص . وهذا بيان لاختلاف النرائم ، ويصبح أن يكون راجا لاختلاف الا موالي يقطم النظر عن قوة الارامة وضعها ءويكون مرجه التسرد وهمه ولا دخل لقوة المرتمة بيا.

لا أه أقرب مظان وجود المشقة، وترك كل مكاف على مايجد؛ أى إن كان قصر أو فطر فنى السفر • وترك كثيراً منها موكولا الى الاجتهاد، كلفرض • وكثير من الناس يقوى فى مرضه على مالا يقوى عليه الآحر • فتكون الرخصة مشروعة بالمنسبة الى أحد الرجلين دون الآحر • وهذا لامرية فيه • فا ذاً ليست أسباب الرخص بدا -لة تحت قاتون أصلى ، ولا ضابطما حوذ باليد ، بل هو إضافي للسبالي كل مخاطب فى نضه • فى كان من المضطرين معتاداً للصبر على الجوع ، ولا تخيل خالف بديا ، وكان ذك عن الأوليا، ، فليست إياحة نخيل حاله بسببه ، كما كانت العرب ، وكماذ كر عن الأوليا، ، فليست إياحة الميذ له ووان من كان بخلاف ذلك (١١) • هذا وجه

﴿ والثانى ﴾ أنه قد بكون المامل المكان حامل على العصل ، حتى يخت عليه مايشقل على غيره من الثاس . وحسد ك من ذلك أخبار المحدين الذين صابروا الشدائد ، وحلما أعباء المذقات من تلقاء أنفدهم ، من إلاف مهجهم إلى مادون ذلك ، وطالت عليم مم الآماد وهم على أول أعمام المما في رضى المحبوبين ، واعتراوا بأن تلك الشدائد والمشاق سهلة عليهم ، بل لذة لمم ونعم ، وذلك بالنسبة الى غيرهم عداب شديدوالم المرب فهذا من أوصح الأدلة على المشاق تختلف بالنسبة الى غيرهم عداب شديدوالم المي. فهذا من أوصح الأدلة على المشاق تختلف بالنسب والإضافات . وذلك يتفى

﴿ وَالنَّالَ } ما يعل على هذا من الشرع ؟ كالذي جافى وصال الصيام و نطع الازمان في العباد ت . فان الشارع أمر بالرفق رحمة ، العباد ، ثم فعله من بعد النبي علي ما علما بأن سبب النهي و وهل الحرج والمشرقة - مفقود في حقهم ولذلك أخبروا عن أنفسهم أنهم مع وصالحم انصيام لا يصدهم ذلك عن حوائجهم، ولا يقطمهم عن ساوك طريقهم ، فلا حرج في حقهم ؟ وإنما الحرج في حق من

 ⁽١) أى فن تختل حاله يجب عليه النرخس، ومن لا تختل وتلحقه المشقة فقح بكول غيرا.
 حذا مراد، فلذا لم يشل (فلا يشرخص في أكلها) بعد وصفه بالضطر

يلحقه الحرج حتى يصدد عن ضرو راته وحلجانه . وهذا معى كو سبب الرخصة إضافياً . ويازم منه أن كون الرخصة كدلك ۽ لكن هـ ذا الوجه استدلال. يجنس المشقة (اعلى نوع من أ واعها . وهو غير منتهض إلا أن يجم منضاً الى ماقبله . فالاستدلال المجموع محيح حسباً هو مذكور في فصل العموم في كتاب الأدلة

فان قيل (٢). الحرج المعتبر في مشروعية الرخصة إما أن يكون مؤتراً في المكلف، يحيث لا يقدر بسببه على التفرغ امادة ولا لمباءة ، أو لا يمكن له ذلك على حسب ما أمر به يم أو يكون غير مؤثر، ، بل يكون مضاوب صبره ومهروم عرصه . وان كان الأول فظاهر أبه محل الرخصة ، إلا أنه يطلب فيمه الأخذ بالرخصة وجوباً (٢) أو ندباً على حسب تمام القاطع عن العمل أو عدم تمامه . وإذا كانت مأموراً بها فلا تكون رخصة كما تقدم ، بل عزعة . وإن كان الثاني فلا حرجاً في العمل ولا مثقة ، إلا منى الأعمال المتادة . وذلك ينفي كونه حرجاً

(١) لاأن المشتة هنا نوع آخر غير السابق . فالمشتفهاتندم تتنفىالترخص ، وهما للشتة تم مفارقة الحمكم الأصلى وهو النهى عن الوصال ، وعدم المشتة يجملهم يترخصول بغمل المنهى وهو أيضا سهلا انتقل اليسه من حكم مصب . فليست من مواضح المخصة . الا انه على كل سالوجيدية نوع من المشتة بنبى عليه حكمي اجبادهم . فالاستدلال الرخصة من أل المشتة فى النوع الاول تختلف اختلاف الاحدال والاختماس يكون استسدلالا بجنس المشتة فى النوع من عواضح على المستدلال بالمطلق على المليد من حيث هم مقيداً والمام على الحاسم حيث هو خاس . وقتك لا يصح كما يأتى . الا ان بجمل منضحا إلى ما فيه فيلد مجرد أن الملتة تختلف باختلاف الاحوال والاحتماس وان كان لا يأتيد أن دلك في موضوع الرخصة المعروفة فتنبه أن ذلك في موضوع الرخصة المعروفة فتنبه .

(٣) هذا السؤال وإن كان وارداعلي أصل وجود الرخصة وكان يناسبه أول الباب لسكن لناسبة السكلام في المشقة سح أن يذكر هنا

(٣) أى فَهَا يسعِر فيه عَمْر اصل السَّادة والمادة .وقولة (أوندبا) أى إذا كان لا يسجز ولكنه لا يكون كاملا هلي حسب ، ا أمر ، ه

(ع) فرش أيه أنه منظرب صبر. ومهزوم هومه .فكيف مع هذا يتال :لامشتة الا ما في الاعمال الممتادة؟ وفك ينفى كونه حرجاً يشهض علة للرخصة .فوضع السؤال هكدا غير وسبيه. فتسأمل

أسباب الرخص إضافية .فالعذر الوحد يعتبر في شخص دون شخص٣١٧

ينتهض علة الرخصة . و إذا انتغى محل الرخصة فى القسمين - ولا ثالث لها -ارتنمت الرخصة من أصلها . والاتناق على وجودها معلوم . هذا خلف . فمما انبغى عليه مثله

فالجواب من وجهان :

هؤأحدها كه أن هذا الدوال منقلب على وجه آخر ، لا أنه يتنفى أن تكون الرخص كلها مأموراً بها وجوباً أو ندباً ، إذ ما من رخصة تغرض إلا وهذ البحث جر فيها . ناذا كان مشترك الالزام لم يذ بهض دليلاً ا ولم يعتبر في الا لزامات

" ﴿ والثانى ﴾ أنه إن سلم ذلا يلزم السؤال لا مرين : ﴿ معها ، أن انحصار الرخص فى القسمين لادليل عليه ؛ لا مكان قسم ذلك بينهما ، وهو أن لا يكون الحرج ، وثراً فى المصل . ولا يكون المكلف رخى البال الاعتماد عن سفره ، ولا يعفل به فى مرضه ، ولا يؤد به إلى الإخلال بالمسل . وكذلك سائر مايمرض من الرخص جار فيه هذا التقسم ، والثالث هو محل الإباحة ؛ إذ لاجاذب يجذبه لا حد العلوفين ﴿ والآخر » أن طلب الشرع للتخفيف حيث طلبه ، ليس من (1) لانه يقال بليات : الاعتراض منشرة ، فا مو جوابكم مو جوابنا . بين ومية

لايدكر في طريق الاثرام (٢) هو الذي قال نيه مناوب صبره مهزوم عزمه

(٣) هو الدى قال بيد مقدون صبره عبرتراع (عن رخمه). قالمواب الاول برامى الدهناك
(٣) راحم (لقوله واذا كانت مأمور البا فلا تكون رخمه). قالمواب الاول برامى الدهناك
مسلا لمراعد الني السكام فيها وهى الماحة ، ارجود ضم ثالث لم يذكره في الديال على مايه
عالم أشر نااليه. والجواب الثاني ترق على هفا يتواد المراجعة فلاهرة من نفس الطلب ، وسهة الرخمة
أنه مكم سهل انتقل الميه معمولاً به في متقا دليل الصب محمولاً به في ألج أنه ، واكا
نقا في الجذا لانه ليس معمولاً به في متق الشيل الصب محمولاً به في الجالف واكا
لتقرطوا يقاه السل به في حق الشخص نفسه ، والالمجرع من كرته وضعة . ولا يخفي هلك انهم
اشترطوا يقاه السل به في حق الشخص نفسه ، والالمجرع من كرته وضعة في حقه ، قال
المحاكمة في ذات المحمولة ، والشكاف من رخمة في حقه ، قال الراضعة
انما تكون في الاسكام الشكلية ، والشكاف من المسلم على لمال المشرع ، عدم الحماح كال الكسم
على لمال المسكرة وحفصة ، لان الاكراء بمن الشكيف ، واحماه كال الوسك الم

جهة كونه رخصة ع بل من جهة كون العزيمة لايقدر عليها ، أو كونها تؤدى إلى. الا خلال ، الإخلال ، الم خلال بالم خلال بالم خلال بالمن حيث النهى عن الا خلال ، لا من حيث العمل بنفس الرخصة ، والذلك نُهي " عن الصلاة بحضرة العلمام ، ومع مدافعة الأخبين ، وونحو ذلك " ، فالرخصة " باقية على أصل الإ باحتمن حيث هي رخصة ، فليست بمرتفعة من الشرع باطلاق ، وقد ور بيان جهتي الطاب والإ باحة. والله أعلم

المسأل الرابعة

الإياحة المنسوبة الى الرخصة هل هى من قبيل الإباحة يمعنى رفع الحرج. أم من قبيل الإياحة بمنى التخدير بينالنجل والترك؟

فالذي يظهر من نصوص الرخص أنها يمنى وفع الحرج ، لا بالمنى الآخر . وذلك ظاهر في قوله تمالى (فَمَنِ اصَمَّلُو عَبِيرَ بِاغِ ولا عاد فلا إنّم عليه) وقوله في الآية الأخرى : (فإن الله غَمُّ وَرُرَّ رحم) فلم يذكر في ذلك أن له الفسل والترك ، و إنما ذكر أن التناول في حال الاضطرار يرفي الايتم . وكذلك قوله: (فَمَنْ كَانَ مِنكُم مَرِيضاً أو على سَفَرَ فِعدَ أُنَّ مِن أَيّام أَخْر) ولم يقل : فله رخصة . وبهذا تمل ، فل الديل النائم على التحريم ليس باتيا بالنسبة لهذا الشخص، فلا وخصة الا مدين من الديل الفحم معمل انه عرف الرخمة على على منا الجواب لهذا على ، هذا الجواب لهذا على ، هذا الجواب لهذا على ، هذا الجواب المناف على مناف المنا الجواب لهذا عن على منا المناف عن على منا المناف عن عكم كلى) فلا يرد عليه ما يتما المناف من عكم كلى) فلا يرد عليه ما تتما المناف من عكم كلى) فلا يرد عليه ما انه عليه وسلم يقول (المائذ المدائم بن علم يسل بقال : سعد وسول انه صلى الله عليه وسلم يقول (المائذ المدائم بن علم يسلم المقالد الله دائم يقول (المائذ المدائم بن علم يسلم المقالد الله دائم المدائد المدائد المدائد المدائد المدائد المدائم المدائد المدائل المدائد المدائد المدائد المدائد المدائر المدائد المدائل المدائد المدائد المدائد المدائد المدائد المدائد المدائد المدائد المدائد المدائل المدائد المدائ

بتمام القاسم من عمد يعملى منظاف : سمحت وسول افته صلى الله عليه وسلم يقول (لا سلاق كمفرة طمام ، ولا لن يدافعه الاختيان) _ أشربه صلم وأبو داود والفقط له اه تبسير (م) كالصلادق الاترض المصوبة , بني فيناك جهنان استطاعي ادماها الطلب والعربة وعلى الاخرى الرخصة . كما نوجهاليمي والطلب في الصلاة غي صده المسائل على جهتين مختلفتين لا ماتيمن ذلك ماداست الحمية لم تتعدد فالعرض تتريب الجواب بد كر شديه بالمثال المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة عند من الالالالاليات المنافعة المن

(٣) هذا التقريع ظاهر على الجواب الأوَّل. أما ألناق ظر بين فيه الأَ أن الترخيص له جهة فهرجهة الطلب أما كونه «بالحافي مند المالة فأنه لم بينه هذا أعنادا على «اسبق «ولذا قال أرقه مر بيادالهم) الفطر، ولا فليفطر (1) ، ولا بجبوز له ، بل ذكر نفس المذر وأشار الى أنه إن أفطر فسدة من أيام أخر. وكذلك قوله : (فليس عليكم بُخباح أن تقمر روا ورح السلاة) على القول (1) بأن المراد القصر من عدد الركمات ، ولم يقل : فلكم أن تقصروا ، أو فإن شاتم فاقصروا . وقال تمالى في المكره : (مَن كَفَر بالله مِن بَعد إعانه إلا من أكره الآية الى قوله : المكره ، (مَن كَفر بالله مِن بَعد إعانه إلا من أكره من الله) فالتقدير أن من أكره فلا غضب عليه ، ولا عذاب بلحقه ، إن تمكلم بكلمة المكفر وقلبه مطمع بالمعان ، ولم يقل : فله أن ينطق ، أو إن شاه فلينطق . وفي الحديث (7) مطمع بالمراف ، أفأ عد ما وأقول أكدب أمرأ في ؟ قال له : « لاخبر في المكذب » قال له . أفأ عدما وأقول الما - قال : « لا نجر في المكذب » قال له . أفأ عدما وأقول الما - قال : « لا نجر أن بقل له أمم ، ولا افعل إن شئت

والدليل على أن التخيير غير مراد في هذه الأمور، أن الحمهور أو الجميع يقولون: من لم يتحكم بكلمة الكفر مع الأكراء مأجور "وفي أعلى الدرجات ه والتخيير ينافى ترجيح أحد الطرفين على الآخر. فكذلك غيره (⁴⁾من المواضع المذكورة وسواها ه

⁽١) مذا ليس ظاهرا ، لائن الكلام أن أنه لم يذكر لنظا يدل على التغيير بين النط والنزك. ثلا يتوهم أن يؤتى هنإ بلفظ الاثمر أو النهى. وهو أيضا خلاف صنيمه السابق واللاحق (٧) لسب الى طاوس والضعاك أن القصر برجع لا حوالى الصلاة من الابحاء وتخفيف

⁽٢) نسب إلى طاوس والضحاك ان القصر برجع لا حوال الصلاة من الايماه وعليه النسبحوالتوجه إلى أى وجهشاه. وحيثك بين الشرط فى الآية على ظاهره (إلاختم أن ينتكم) الاانه على تملأ أيضا تكون رخصة ،ظاياذا قيد بقوله على القول الغ !

⁽٣) أخرجه مالك كما في التعسير.
(٣) أخرجه مالك كما في التعسير.
(٤) يشتفي أن الوعد وهو عارف أنه لا يشدر على الوغاه رخصة للزوج باللسبة لاسرأته
(٥) تقدم له في مباحث المباح أن الصبر على عدم ذكر السكاسة مندوب. الا أنه يشمى
السكلام في قوله (فسكذلك عدم) الذي يشتفي أن الجهور أو السكل تأثين بلا ترك الرخصة
أفضل، مم أن الم عنيفة يشول بوحو بالقصر واللطر، ولسمى دفضة اسقاط بحيث لا يصح، نه
الاتحاء والصيام، والشافعي يشول اذا زادت المسافة عن مرحلتين الأفاضات من العربا به الاتحام.

وأما الابلحة التي يمعني التخيير فني قوله تعالى: (نِساؤكُم حَرُثُ لَـكُم فَا تُوا حَرُثُكُم اللَّي شِتْمُ) يريدكيف شُتِم: مقبلة ، ومدبرة وعلى جَنب فهذا تخيير واضح . وكذلك قوله: (وكلا مِنها رَ عَداً حيثُ شِئْمُ) وما أشبه ذلك ، وقد تقدم في قسم خطاب التكليف فرق ما بين المباحين فان قيل : ما الذي ينبني على الفرق بينهما ؟

قيل ينبنى عليه فوائد كثيرة ، ولكن العارض فى مسألتنا أنا إن فلنا للرخصة غير فيها حتية ازم أن تكون مع مقدنى العزبه من الواجب الحجير. وليس كذلك إذا قلنا إمها مباحة بمعنى رفع الحرج عن فاعلها ، إذ رفع الحرج لايستلنم التخيير . ألا ترى أنه موجود مع الولجب . وإذا كان كذلك ، تبينا أن العزبة على أصلها من الوجوب الممن المقصود شرعاً . فاذا عمل بها لميكن بين المدور وبين غيره فى العمل بها فرق ، لكن الدور رفع التأثيم عن المنتقل عنها إن اختار لنفسه الانتقال . وسياتي لهذا بسط إن شاء الله تعالى

المسألز الخامسة

الترخص المشروع ضربان :

﴿ أحدها ﴾ أن يكون في مقابلة مشقة الاصبر عليها – طبعاً ، كالمرض الذي يمجز معه هن استيفاء أركان المهلاة على وجهها مثلا ،أوعن الصوم لفوت النبي حسم أو شرعاء كالعموم المؤدى إلى علم القدرة على الحضور في الصلاة أو على إنجام أركانها وما أشبه ذلك

﴿ وَالنَّالَى ﴾ أَن يكون في مقابلة مشقة بالمكلف قدرة على الصبر عليها • وأشلته ظاهرة

غال مياش في الاكمال : (كولالقصر سنة هو المشهود من مذهب مالك وأكثر أصحابه . وأكثر المياهسن السلف والمحلف)ونس المالكية على أن رخصة الجمرين الظهر بزوالمشاءين فلمبافر رئيسة جائزة. والجائز بمبني التغيير . فانظر هذا مع ما قالة المؤلف

قاما الأول فهو راجع الى حق الله ، فالترخص فيه مطاوب . ومن هنا جاء :

لا ليس من البر المسيام في السقر (1) و إلى هذا المعنى يشير النهى عن الصفرة بمصرة الطمام أو وهو يدافعه الأخبئان . : « وإذا حضر المشاه وأنيمت الصلاة فابدموا بالسفاه (٧) » الى ماكان محو ذلك ، فالترخص في هذا الموضع ملحق بهذا الأصل (٧) . ولا كلام أن الرخصة هينا جارية مجرى العزام . ولا جل المينة خوف التلف ، وأن من لم يضمل ذلك فات دخل الناد

وأما الثاني فراجع الى حظوظ العباد ، لينالوا من رفق الله وتيسبه بحفظ ع إلا أنه على ضربين : « أحدها » أن يُختص بالطلب حتى لا يستبر فيه حالمالشقة أو عدمها ء كالجع بعرفة والمزدلفة . فهذا أيضاً لا كلام فيه أنه لاحق " بالعزائم ، من حيث صار مطاوباً مطلقاً طلب العزائم ؛ حتى عده الناس سنة لا مباحا لكنه مع ذلك لا يمخرج عن كونه رخصة . إذ الطلب الشرى في الرخصة لا ينافي كونها رخصة وكا يقوله العلماء في أكل الميتة للمضطر - فإذاً هي رخصة من حيث وقع عليها حد الرخصة ء وفي حكم العزيمة من حيث كانت مطاوبة طلب العزائم « والثاني » أن لا يختص بالطلب ، بل يبتم على أصل التخفيف ورفع الحرج ؛ فهو على أصل الإ باحة . فالمكاف الأخذ بأصل العزيمة وإن تعمل في ذلك الميثة ، وأنه الأخذ بالرخصة

والأدلة على صحة الحُمَم على هذه الأقسام ظاهرة فلا حاجة إلى إبرادها.

 ⁽¹⁾ أخرجه في التيمير عن الحدة الإ المترملي بلغظ (الصوم) _ أقول : روا باللسائي
 وابن ماجه بلفظ (الصباع) كافركرها المؤلف

 ⁽٧) أغربه ل التيسيد من الشيخين بالتشريح والتأخير في الجلتين ... وفيه رواية أغرى من السنة الا للمسأني (إذا وضع هشاء أحدكم وأنيت الصلاة قابدوا المسئداء)
 (٣) فهو راجع الى حقى الله الأنه لا يتأتى المفدور في الصلاة والاتيان جا على كلفا مع

جذه الامور

فإن تشوَّف أحد الى التنبيه على ذلك فتقول:

أما الأول فلأن المشقة إذا أدت الى الاخلال أصل كلى ، ازم أن لا يعتبر فيه أصل العزيم وجهها يؤدى الى أصل العزيم وجهها يؤدى الى رضها من أصلها (11) ، فالا تيان بما قدر عليها منها وهو مقتضى الرخصة هو المطاوب . وتقرير هذا الدليل مذكور في كتاب المقاصد من هذا الكتاب

وأما الثاني فاذا فرض اختصاص الرخصة المينة بدايسل يعل على طلب العمل بها على الخصوص ، حرجت من هذا الوجه عن أحكام الرخصة في نفسها ، كا تبت عند مالك طلب الجم بعرفة والمزدلة. فهذا وشبهه مما احتص عن عموم حكم الرخصة ولا كلام فيه

ُ وأما الثالث قما تندم من الأدلة واضح فى الإدن ^(٢) فى الرخصة ، أو فى رفع الايتم عن فاعلما

المشاقة السادسة

حيث قيل (٣) بالتخيير (١) بين الأخذ بالعزيمة والأخـــذ بالرخصة،

⁽١) أعامه أعصيلها مدا لها كان المسجز ب الطبع. أما ما كان السجز به شرعا كأمثلته المتعدمة يكون رفسا المكال لا للاصل. وتأم اله المضور و الصلاة ليس ركدًا. وقوله (إنما أوكا لها) إن كان معناء هو معنى استيدًاء أوقابا السابق له فظامر. وإن فان معناء الاسحيال الوائد على أصل الركن فلا يتأتم في فظاهر دليه (٧) ما تلمم له من الادلة وامم فروم اللام لا و الاذل غايثه أنه في آخر المسألة الراسة

⁽٣) ماتندم له من الادلة واضع فروخ الانم لا في الادن غايته أنه في آخر المسألةالرابية بني هلي كل من الوجبين فائدته فراجيها

⁽آ)وأما إذا قبل برض الاثم من فاطها فالظاهر أذاار جعان أخداًلهزيمة ماتند له في آخر إلمسألة الزابة من مسائل المباح حيث قال: (وأما قسم مالا حرج به ، فيكاد يكون غيبها بانهاع الهوى المفصوم لانه كالمضاد لقصد الشارع في طلب النهى الكلي على الجلة) غير أن رجعان العزيمة بحتاج الى تغييديما اذا لم تصرال خصة مطاوية شرعا كالجم بمروانة مثلا

⁽ع) مع كونه لم يرتش هذا، وأقام الديل على أدالا باستقل الرخصة عمق رضا لمرج، ولم يقم غل هذا التغيير دليلا مرعميه ما أطال به في السألتين السادة، والسابعة، وبيق الكلام في الراد بالترجيع بعد قر من التغيير بطالراد به أنه هو الاحب والثاب هله في فقط الشاوع؟ وبدل على هذا ما يأتياه في أداة ترجيع الإخذ بالعرعة للنبيد أنهم لما أخذوا بها مدحهم اقته،

فللترجيح بينهما مجال رحب ۽ وهو محل نظر . فلنذ كر جملامما يتملق بكل طرف من الأدلة .

فأما الأخذ بالمزعة فقد يقال إنه أولى ،لأمور:

﴿ أحدها ﴾ أن العرعة هي الأصل الثابت المتق عليه المتطوع به وورود الرحصة عليه وإن كان مقطوع به أيضاً فلا بد أن يكون سببها مقطوعاً به في الوقوع . وهذا المقدار بالنسبة الى كل مترخص غير متحقق إلا في القسم المتقدم (١). وما سواه لا تحقق بهه ، وهو موضع اجتهاد به فا زمقدار الشقة المباح من أجلها الترخص غير منضبط . ألا ترى أن الدغر قد اعتبر في مسافته ثلاثة أميال فا كثر ع كما اعتبر في المتقة ، وقد معتبر فيها أقل ما ينطلق علم اسم المشقة . واعتبر في المرض أيضاً أقل ما ينطلق علميه المرم أفضاً فوجع أصبعه ، كما كان منهم من أفطر فوجع أصبعه ، كما كان منهم من قصر في تتمارض فيه القلنون ، وهو عمل الترجع والاحتياط . فكان من مقتضى هذا أثل الايقدم على الرخصة مع بقاء احتمال في السبب

﴿ والثاني ﴾ أن الدرعة راجعة إلى أصل فالتكليف كلى ولا نه مطلق على

وأن الامر بالمروف مستحب وإن أدى الى الاضرار بالمال النغ. واذا كان كذلك كدفي
يتأتي أن يكون منا تخيريم او وقدتشم له في المسألة الاولى في المباح بمن المحبر فيه سبحة أداة
على أنه لا فرق بين اللمل والقرك في نظر الشارع بالنسبة السباح الفير فيه، وما عورضت به
الا أداة دفك كان موحق أنه لا فرق بين اللمل والقرك. على بين الا أن يكون غرض بالترجيع
مناأسر آخر غير مدامالمائي ، كمن لا يتالى كلامه عنا مع كلام في المباح يناول وأرجح في
ينظر الشارع غير هدامالمائي ، كمن لا يتالى كلامه منا مع كلام في المباح يناول وأرجح في
إن مراده بالقريم الاعداء عاهم أو حوط فقط وان لم يكن بالمنابق الاستجاب والتراب عليه، كا
يضم الله تو إلى وعزل العمل الاولى أن الأركة الاكبة، وسياً في
له حلى أخر طلحالة السابحة قبل اللممل الاول أن الأرق الكلام في الاثمة بالمرتبع فارة تكون
له ملى الاشتباء وازد يكون بمن الوجوب. فتبه لتوفيق بين كلامه في مداء واضحه فا المتاح الدى طلت جواته فيه
الى طلتة وقود ذا كرة الهجم في أطراف السكلام في مداء واضح فيه المنا
الى طلته وقود ذا كرة الهجم في أطراف السكلام في مداء المتام الذي طات جواته فيه
(و) وهو ما ألملي المراقع هسيه ، وقول (وماسواء) هو القم التاليا
(و) وهو ما ألملي المراقع هسيه ، وقول (وماسواء) هو القم التاليات

الأصالة في جيم المكانين . والرخصة راجة الى جزئى محسب بعض المكاذين من له عذر، و بحسب بعض الأحوال و بعض الأوقات في أهـل الاعدار، لا في كل حالة ولا في كل وقت ، ولا لكل أحد ، فهو كالمنزس الطارى ؛ ؛ الكلي . والقاعدة المقررة في موضعها أنه إذا تعارض امر ي ١٠٠٠ برب ، فالكلي مقدم ، لأن الجزئي يقتضي مصابحة جزئية ، والكلي يفنصي مسدحة كلية ولا ينخرم نظام في العالم بأنخرام المصلحة الرئية ۽ بخلاف مدارا قدُّ ماعتبار المصلحة الجزئية، من المصلحة الكامية ينخرم نظام كاينه . فمألت كذلك. إذ قد علم أن العزيمة بالنسبة إلى كل مكلف أمركلي ثالت علمه . والخصة إنما مشروعينها أن تكون جزئية، وحيث بتحقق المرجب وما فرضا الكلام فيه (١) لا يتحقق في كل صورة تفرض الا والمعارض الكلى ينازعه • فلا ينجى من طلب الخروج عن العهدة الا الرجوع الى الكلي ، وهو العزيمة ﴿ والثالث ﴾ ملجاء في الشريعة من الأمر (٢٠) بالوقوف مع مقتضى الأمر والنعي مجرداً ، والصبرعلي حاوه ومره ، و إن انتهض موجب الخصة ، وأدلة ذلك لاتكاد تنحصر . من ذلك قوله تمالى : (الَّذينَ قال لهمُ الناسُ إنَّ الناسَ قد َجَمُوا لَكُمْ فَاخْشُوهُمْ) فهذا مظنة التخفيف، فأقاموا على الصهر والرجوع الى الله ، فكان عاقبة ذلك ما أخبر الله به (٣) . وقال تمالى : (إذْ جَاءُوكم مِن فَوقَكُم ومِن أَسفَلَ مِنكُم وإذْ زَاغَتِ الأَ قِصارُ وَبَلَغَتِ القَاوِبُ الخَنَا حِرِــ الى آخر القصة حيث قال: رجالٌ صَدَّقُوا ماعاهَ وا اللهُ عَلَيْهِ) فدحهم بالصدق

⁽١) وهو القيم الثالث

 ⁽٣) وهل مع الأمر يكون مجرداحتياط، أم يتنفى هذا الامر أن يكون أفضل مثاباهليه؟
 وكيف بنهن هذا على التخيم؟

⁽٣)ومنه (واتبعوا وضوار الله) وأى تواب أجزل من وضوان الله تاولي الآية بسما: (ليجزى الله الصادقين بصدقهم) همكلا الآيتين فيه الجزاء والتواب، ولا يكون ما النهيد. وبالجهة لو ترك الأدلة الني فيهاطلبالاخفيالمو بمتوالتواب عليها لكلاء وافقالاً صل الموضوع من بناء المسألة على التنفيد

مع حصول الزنزال الشديد ، والأحوال الشاقة التي بلغت القاوب فيها الحناجر ، وقد عرض النبي على على أصحابه أن يُعطوا الأحزاب من تمار المدينة ، لينصرفوا عنهم فيخف عليهم الأمر ، فأبوا من ذلك وتعززوا بالله وبالإسلام (١١) فكان ذلك سبد لمسحهم والثناء عليهم ، وارتمت العرب عند وفاة النبي على مكان الرأى من الصحابة رضى الله تعليم ، وارتمت العرب عند وفاة النبي على استثلافهم بترك أخد الزكاة بمن منعها منهم ، حتى يستقيم أمر الأمة ، تم يكون مايكون ، فأبى أبو بكر رضى الله عنه ، قال : وانه لأ قاتلهن حتى تنفر دسالتى والتصة مشهورة (١٢) . وأيضاً قال الله نمال : (مَن كَفَر بالله بين بعد إيمانه والتم من أن رك ذلك أفضل

(۱) بباط الرقافي ملى المواجع سـ ۱۹۰ اما يأتي : وذكرا بن استاق ما ما الماضيل القطيه وسلم أراد أن يعطي هيئة بن حصن ومن منه تمث تمار المدينة على أن يرجعوا ، فنه السمدان وقالا : (كيا تحق وهم على الفترك لا يطمون أن يأكوا منها تمرة الابترى أو يسم أفسين . أكرمنا اقد بالاسلام وأعونا بك وبه ، سطيم أموالنا ؟ مائنا بهذا من حاجة . واقد ما نعطيم الاالسيف حتى يمكم) اقد . تقالسلى أقد هايه وسلم (أند وقاك) وروى البزار والطيراني من أبي هربره ، أتى المارت ألى التي صلى اقد هايه وسلم فقال: يا المنافذ الماسية ، والاملاك الها عنيا ورجالا . المقال : حق احتمار السعود ، يتم ماذ وسعد بن معاد وسعد بن ماذ وسعد بن عيشة وسعد بن مساد . فكايم تأثوا وأقد ما أطيرا الذي ألى المنافذ المن

رس يا المنظي على المطلع على أخبار هذه الردة أنه لم ينى ما من لأحكام الاسلام من المنظم على المنظم على المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم والمنظم والمنظم والمنظم والمنظم والمنظم والمنظم المنظم والمنظم والمنظم المنظم المنظم المنظم والمنظم والمنظم المنظم ال

عند جميع الأمة أو عند الجهور . وهـ ندا جار في قاعدة الأمر بالمروف والنعى عن المنكر أن الأمر مستحب ، والأصل مستتب ، و إن أدى الى الإضرار بالمال والنفس ، لكن يزول الانحتام ويبق ترتب الأجر على الصبر على فلك ومن الأدلة قوله عليه الصلاة والسلام : « إنّ خَيراً لأحدكم أن لايسأل من أحد شيئاً (١) ه فحمله الصحابة رضى الله عنهم على عومه ، ولا بدأن يلحق من التزم همندا المقد مشقات كثيرة فادحة ، ، ولم يأخذوه الاعلى عومه حتى اقتدى بهم الأولياء : منهم أبو حزة الخراساني ، فاتفق له ماذكره التشري

أن يأخذوا إذ ذاك الرخصة في عدم حرب مؤلاء البناة حتى لا يشرض الاسلام لطنة نجلا تغفى عليه في مهده ، وأن يتربسوا حتى يقوى أمر المسلمين بانطفاء علمه الفتن ، ثم يكون الرجوع فعجاد الاصلاء كلة الله الذي مو واجب ضرووى من أقوى اللوائم فأبي أبو بكر وتشدد وأصره وجاجهم فعجهم ووجبوا الل وأبه ، وقال هم كلته المصورة . فعني الحتى فلا محر أنه الالوق بالمسلمة . وهذا الإياقياته اجبد ووأى المسلمة في المرب ، واجبيدوا يقرل الرخصة خوة على الاسلام . فعمل الخلاف التربيع بين الاخد بالدر يما كا هر رأيه ، أو الاخذ بالرخصة المتحقق سبها كا هو رأى غيم — وصلوم أن أسباب الرخس طنية ، والطور تتعاوض كما قال المؤلف من انضرح صدوم المؤلفات . فكان وأبه الاوفق فأدن البناة ، والطورة تتعاوض كا قال المؤلف من انضرح صدوم المؤلفات . فكان وأبه الاوفق فأدن البناة ، والطورة ومراد المتلاون وسكات الجريرة وحاد الاسلامي طريقه

وبها أسين ألّه ملنا المثمال كما يته من الاستة التي يستدل بها على ترجيع الاخذ بالعرمة مع إشهاض موجب الرخصة علم يكن رأى الصحابة خطأً في وجود سببالرخصة ، حتى يقال إنه لايطير في هذه القصة معنى الرخصة والعزيمة كما اعترض به بيضيم

الأصل ؛ وقصة الثلاثة الذين خُلقوا (١) حَيى أنوا رسول الله على وصد قوه و ولم يستنروا له في موطن كان مظنة للاعتدار ، فدحوا لذلك ، وأنزل الله تو بهم ومَد حجم في الترآن بعد ماضافت عليهم الأرض بما رحمُت ، وضافت عليهم أنفسهم ، ولكن ظنوا أن لا ملجأ من الله الا إليه ، فضح لم باب التبولوسام صادقين ، لا خذه بالدرعة دون الترخص (٢) وقصة عبان بن مظمون وفيره (٢) من كان في أول الاسلام لا يقدر على دخول مكة الا بجوار ، ثم تركوا الجوار رضي بجوار الله ، مع ما نالم من المكروه ، ولكن هانت عليهم أنفسهم في الله فصبروا إيماناً بقوله : (إيما يُوثي الصابرُون أجرام بقير حاب) وقال تمالى (لتبلكون في أموا لكم وأ نفسيم ، ولتسمئن من الذين او توالكتاب من قبلكم و من الذين أو توالكتاب من قبلكم و من الذين أو توالكتاب أن على من عزم الأثمور) وقال : (وليتن انتهم أن الله فا وكنا المناهم من الأول الموم من الأسل) وقال : (وليتن انتهم بيه فله فله فارتك ما عليهم من شبيل على اله أول الوم من الأسل) وقال : (وليتن انتهم بيه فله فله فارتك كمن عزم الأمور) وقال : (وليتن انتهم بيه فله فله فاتحد عاملهم من الأسل) وقال : (وليتن انتهم بيه فله فله في غرم الأمور) وأن نشبكر و أن تُوف كم المن عزم الأمور) وأن نشبكر أن أن ذاك أن غرم الأمور) وأن النسبكم أو تُوف وكم فعاسبكم به الله المن عزم الأمور) وأن نشبكم أو تُوف وكم فعاسبكم به المناه علم المناه علم المناه بالله عليه المناه علم المناه علم المناه على الأمور) وأناه عدد الآية : (وإن تهدد والمن أن أن مناه على المناه على اله النساء المناه على الم

(١) لمحديث طويل أخرجه الحسة كما في التيسير

 ⁽٣) كفمة أي تكر لما قبل من أبل الدفئة ترك جواره وبن مستمثنا بشعائر الاسلام اعتبادا على جوار أنه، مع تألب الكفار هايه الا يستمثن بالقرآن خشية علىمن كان يسعمه من نسائهم وشبانهم أن مجلواللي الاسلام

⁽٣) كان من السيل التحديد الإصادة السامة وحقائلاته اذ كالالوقت قيظاوالسفر بيداء وكان أمن السيل التحديداء وكان أون جدلا لم يؤته غيره. وكان أوان جوالتالوا. ولا داع الاهار ناصة. وقد قال كب إنه أوى جدلا لم يؤته غيره. فكان يتال أو يجسب الاحتار مع ثروم العدق. وهلال بن أيمة كان شيخا سناء هندو. الماض مقبل أيضا والسلاء واستغر لهم متبع أن هولاء جيما منافقون. وان كانت عبارة كعب في رواية القصة رعا يؤخد مها أن أستشرهم كانوا كذاته فالارت يالاهذاء الطامة والاعلاء الماضة أو الأعداد الهامة أو الأعداد الهامة أو الأعداد الماضة منهم متبع منه بعدر عام أو خاص صادق ولو ضعيفا المكان يتبر وما يكودون يتحبون. وكان المرامة على متبع وعام أو خاص صادق ولو ضعيفا المكان يتبر وما يكودون لهم. فتر كوا الرحمة الدورة الإعداد المرامة كان المرامة المرامة كان المرامة المرامة كانال المرامة كانال المرامة المرامة كان المرامة كانال المرامة كان المرامة كانال المرامة كانالم كانا

الآية وشق ذلك على الصحابة ، فقيل لم قولوا : سمسناوأطعنا ، فقالوها ، فألقى الله عان في قلوبهم ، فتزلت : (آمَنَ الرسولُ بما أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبَّهُ) الآية الا يمان في قلوبهم ، فتزلت : (آمَنَ الرسولُ بما أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبَّهُ) الآية (۱۰ وجه برضه عليه السلام ، ثمجاء موته ، فقال الناس لأبي بكر : إحيس أسامة بحيشه تستمين به علىمن حاربك من المجاور بناك (۱۲ فقال : لو لعب الكلاب بخلاخيل نساء أهدل المدينة ، مارددت جيشا أفند مرسول الله إلى الله و لكن مثال أسامة أن يترك له عمر ، فضل ، وخرج فيلغ الشام ونتح في العدو بها ، فقال الروم : إنهم لم يضعفوا عوت نبيهم ، وصارت تلك الحالة هيبة في قادمهم لم . وأمثال هذا كثيرة مما يقتضى الوقوف مع المراثم وترك الترخص ؛ لأن القوم عَرَفوا أنهم مبتدون : وهو :

﴿ الوجه الرابِع ﴾ • وذلك أن هذه الموارض الطارئة وأشباهها عما يقع

⁽۱) أبن الرخصة هنا من كانت آية (آمن الرسول) ناسعة ؟وكذا لوقيل انها معكمة على مدين (إن تبدوا ما استقر في أغسكم من الأخلاق الديهاد والحميد وكتمان الشهادة أو تخفوه بجامبكم به الله) ثلا رخصة أيضا. إنما يكون وضع رخصة اذا بتي الحسكم السمب مصولا به ورض الحميم في فيه عند المشقة. وأبن مذاة فاذا كان ماط دليله ماذ كرم يقوله (نشق مهيم مقبل لهم قولوا سعنا فقالوهاالغي، يعنى فليس كلام فيايين الآيتين بل في الآية مع بين القصة الله قد تكر ما خلال المنابئة عالماً ولكن أبن الرخصة الذي تكلياً فاتناً ولكن أبن الرخصة الذي تحتركوها لائه أفضل من الترخص ؟

⁽۲) نامت القبائل المرتمة بمجاوبة المسلمين حول المدينة واشتد الا^مر طبيم جدا. وفي الوقت نفسه لا يترخص باستيقاء جيش إسامة وفيه وجوه الصحابة وأعيانهم وأقوى المقاتلة من المؤمنين. لا شك أن هذا كان محل الرخصة في يقاء الجيش، ولكنه أخذ بالدرعة والدرم، فكان خيرا. وفي الله عدة والله وسلم مقاماً كان نهاك فيه، لولا أن من الله عليه وسلم مقاماً كان نهك فيه، لولا أن من الله علينا بأبي بكر، حق أجمتا على ألا تقاتل على بنت مقام هو إلا يكر على قتالهم

لمكلفين من أنواع المشاق ، هي نما يقصدها الشارع (1) في أصل التشريع.أعني أن المقصود في التشريم إنما هو جار على توسط مجاري العادات ؛ وكونه شاقاً على لممض الناس أو في بعض الأحوال مما هو على غير المتاد، لابخرجه عن أن يكون مقصوداً له ؛ لأن الأمور الجزئية لاتخرم الأصول الكلية، وإنما تستثنى ــ حيث تستثنى ــ نظراً الى أصل الحاجيات بحسب الاجتهاد؛ والبقاء على الأصل من العزيمة هو المعتمد الأول للمجتهد؛ والخروج عنه لا يكون الا بسبب قوى. ولذلك لم يُعمل العلماء مقتضى الرخصة الخاصة بالسفر، في غيره وكالصنائع الشاقة في الحضر، مم وجود المشقة التي هي العلة في مشروعية الرخصة • فإذاً لايفبغي الخروج عن حكم العربمة مع عوارض المشقات التي لاتطرد ولا تدومه لأن ذلك جار أيضاً في الموائد الدنيوية، ولم يخرجها ذلك عن أن تكون عادية . فصار عاوض المشقة _ إذا لم يكن كثيراً أو دائماً _ مع أصل عدم المشقة، كالأمر المعتاد أيضاً . فلا مخرج عن ذلك مالا صل

لايقال : كيف يكون اجتهاديًّا * وفيه نصوص كثيرة ؛ كقوله : (فَتَنَاضُفُرُرُ غَــيرَ باغ ولا عاد فلا إنمَ عليه) وقوله : (فَمَنَ كَانَ مِنكُمَ مُريضاً أو على سفر) الآية (إن الله مُحبُّ أن تُؤتي رُخصُه (٢)) الى غير دلك مما تقدموسواه عما في معتاء

لاَّ مَا نقول : حالة الاضطرار قد تبين أنه الذي يخاف معه فوت الروح ^(٣) وذلك لا يكون الا يعد المجز عن العبادات والمحداث ، وهو في نسم عنر أيضاً.

⁽١) ولا ينافيه ما يأتى في كتاب المقاصد من أن الشارع لم ينصد من التكليب بالشاق الاهنات فيه. بل ماياً تي في المسألتين السادسة والساجة من النوع الثاني من المقاصد بوضع

⁽۲) تقدم (س ــ ۱۲۷) (۳) أي أو العدو .

وما سوى ذلك فحمول على تعقق المشقة (1) التي يسجر مها عن القيام بالوظائف الدينية أو الدنيوية ، يحيث ترجع العزيمة الى توع من تحكايف مالا يطلق عوهو منتف سمعا ، وما سوى ذلك من المشاق مفتقر الى دليل يعلى عفوله تحت تلك التصوص ، وفيه تضطرب أنظار النظاركا تقدم و فلا ممارضة بين التصوص المتقدمة و بين مانحن فيه ، وسبب ذلك .. وهو روح هذا الدليل .. هو أن هذه العوارض الطارئة تقع العباد ابتلاء واختباراً لا يمان المؤمنين ، وتردد المترددين ، حتى يظهر البيان من آمن بربه على بينة ، من هو فى شك . وفر كانت التحاليف كلها بخرم كلياتها كل مشقة عرضت ، لانخرمت الكيات كا تقدم، والمغلم لنا شيء من ذلك ، ولم تعبر الخبيث من الطيب . فالا بتلاء فى التكاليف واقع ولا يكون الا مع بقاء أصل العزيمة ، فيبتلى المرء على قدر دينه

قال نعالى : (لَيَبَالُو) مُ أَيْكُم أحسنُ علا) (الله . أحسبَ الناسُ أَن يُعَرَّكُوا أَن يَقُولُوا اَ مَنَا وَمُم لاَ يُنْهُ مُونِ ؟ ولَقَه فَتَنَا الْذِينِ مِن قَبْلِهِم) الآية . (لتُبَلَّونُ فَى أَمُوا كُمُ وَأَنْهُسِكِم - ثم قال : وَإِنْ تَصْبِرُوا وتَتَقُوا فَإِنْ وَلَنْكُ مَن عَزِم الأَمور) (وَلَيْبَكُونَ اللهُ الذينَ آمنوا و يُحقَى الكاف مِن) وتَبَلُّو أَخْبَارَ كُم) (وَلَيْبَكُونَ والْجُوعِ وتقسِ مِنَ الأَمُوالِ والأَنْهُ مِن) ولَنْبَدُّ وَلَيْبَدُّ وَلَيْبَكُم والمَا عَلَى اللهِ وَلَيْكُم اللهِ عَلَيْهِم بالْهِم صَبروا لها على المُولِي اللهُ اللهِ عَلَيْهِم باللهِ عَلَيْهِم باللهِ عَلَيْهِم اللهِ عَلَيْهِم اللهُ عَلَيْهِم اللهِ عَلَيْهِم اللهِ عَلَيْهِم اللهُ عَلَيْهُم اللهُ عَلَيْهُمُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِم اللهُ عَلَيْم اللهُ عَلَيْهِم اللهُ عَلَيْهُم اللهُ عَلَيْهِم اللهُ عَلَيْهِم اللهُ عَلَيْهُم اللهُ عَلَيْهِم اللهُ عَلَيْهُمُ اللهُ عَلَيْهُم اللهُ عَلَيْهِم اللهُ عَلَيْهِم اللهُ عَلَيْهُمُ عَلَيْهِم اللهُ عَلَيْهُمُ اللهُ عَلَيْهِم اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِم اللهُ عَلَيْهِم اللهُ عَلَيْهِمُ اللهُ عَلَيْهُمُ اللهُ عَلَيْهُمُ اللهُ عَلَيْهِمُ اللهُ عَلَيْهِم اللهُ عَلَيْهِمُ اللهُعِلَى اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِمُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِمُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِمُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ ا

⁽١ تقده أن ذك فيها لم يحد فيها حد شرعي ، كالسفر مثلا وجع المشادين عودلمة

الترخص على الإطلاق كالمضادّ لما قصده الشارع من تكميل العمل على أصالته لتكميل الأجر

﴿والخامس﴾ أن الترخص إذا أخذ به فى موارده على الإطلاق ، كان فريهة الى انحلال عزائم المكافين فى التعبد على الإطلاق . ، وإذا أخذ بالمزيمة كان حراً بالثبات فى التعبد ، والأخذ بالحزم فيه .

بيان الأول أن الخير عادة ، والشر بلاجة . وهـ نما مشاهد محسوس ، لا يحتاج إلى إقامة دليل . والمتعود لأمر يسهل عليه ذلك الأمر مالا يسهل على غيره ، كان خفيفاً في نفسه أو شديداً . فإذا اعتاد الترخص صارت كل هزية في يده كالشاقة الحرجة . ، واذا صارت كذلك لم يقم بها حق تيامها ، وطلب الطريق الى الخروج منها . وهذا ظاهر ، وقد وقع هذا المتوقع في أصول كلية ، وفر وع جزئية ، كسألة الأخذ بالموى في اختلاف أقوال العلماء ، وسألة إطلاق القول بالجواز عند لختلافم بالمنع والجواز ، وغير ذلك بما نبه عليه في أثناء الكتاب أولم ينبه عليه .

وبيان الثاني ظاهر أيضاً عما تقدم ، فإنه ضده.

وسبب هذا كله أن أسباب الرخص أكثر ماتكون مقدوة ومتوهة ، ويما المدادة ومتوهة ، ويما عدها شديدة وهي خفيفة في نفسها ، فدى ذلك الى عدم صحة التعبد ، وصار على ضائماً وغير مبنى على أصل ، وكثيراً مايشاهدالانسانذلك، فقد يتوم الانسان الأمور صعبة ، وليست كذلك إلا يمحض التوم . ألا نوى أن المتيدم خلوف لعموص أوسباع ، إذا وجد الماء في الرقت أعاد عند مالك لأنه عد مقسراً ، ولأن هذا يمترى في أمثاله مصادمة الرم المجرد الذي لاخليل عليه . بخلاف مالوراً في القصوص أو السباع وقد منته من الماء ، فلا إعادة هنا ، ولا يعد هنا ، ولو تعبد المستحد ولا يعد هنا ، ولا يعد و

ولاً يطل عليه م أعمالا كثيرة • وهذا معارد في العادات ، والعبادات ، والعبادات ، والعبادات ، والعبادات ،

وقد تكون شديدة ، ولكن الانسان مطلوب بالصبر في ذات الله ، والصل على مرضاته ، وفي الصحيح : «مَنْ يَصَوْرْ أَيْصَدَّرْ مُ الله (1 موجاء في آية الانفال في وقوف الواحد للانتين بهد مانسخ وقوفه العشرة .. . (والله مُمَّ الساّبرين) قال بعض الصحابة لما نزلت : فقص من الصبر يقدار مانقص من المدد . هذا يمنى الخبر ، وهو موافق للحديث والآية

(والسادس) أن مراسم الشريعة مضادة للهوى من كل وجه ، كا تقرر فى كتاب المقاصد من هذا الكتاب . وكذيراً ماتدخل المشقات وتتزايد منجهة عالمة الموى . واتباع الموى ضد اتباع الشريعة . فالمنبع لمواديشق عليه كل شي، مواداً كان فى نسم شاقاً أم لم يكن ؛ لأ نه يصده عن مراده . ويحول يبنه و بين منصوده . فإذا كان المكلف قد ألتي هواه ونهى نفسه عنه ، وتوجه الى الممل عاكف به خت عليه ؛ ولا بزال بحكم الاعتياد يداخله حبه ، ويحلو له مرد ، حتى يصير ضده تقيلا عليه ، بعد ما كان الأمر بخلاف ذاك . فصارت المشقة وعدمها إضافية البعة لغرض المكلف فرب صحب يسهل لموافقة النوض ، وسهل يصحب لحافقة

فالشاق على الاطلاق فى هـذا المقام ــ وهو مالا يطيقه من حيث هو مكلف (٢٠) ، كان مطيقاًله بمكم البشرية أم لا ــ هذا لا كلام فيه، إنما الكلام فى غبره مما هو إضافى لايقال فيه إنه مشقة على الإطلاق ، ولا إنه ليس بمشقة على الإطلاق . و إذإ كان دائراً بين الأمرين، وأصلُّ العزيمة حقيقى ثابت، فالرجوع

 ⁽۱) رواه فى افترقيب والقرميب يلفظ (يتصبر) وهو جزء من حديث طويل رواء مالك
 والشيخان وأبو داود والترمنى واللمائي

⁽٢) وهوالذي أشاراليه أول المسألة الماسة بقوله (أو شرها كالعبوم)المر

الى أصل العربية حق و والرجوع الى الرخصة ينظر فيه بحسب كل شخص ، وبحسب كل عارض . فاذا لم يكن في ذلك بيان قطمى ، وكان أعلى ذلك الغانى، الذى لا يخاو عن معارض ، كان الوجه الرجوع إلى الأصل ، حتى يثبت أن المشتقة الممتبرة في حق هذا الشخص حق . ولا تكون حقاً على الاطلاق حتى تكون بحيث لا يستطيمها ، فتاحق حينفذ بالقسم الأولى الذى لا كلام فيه . هذا إذا لم يأت دليل من خارج بدل على اعتبار الرخصة والتخفيف مطلقاً ؟ كفطره عليه المسلاة والسلام في السفر، حين أبي الناس من الغطر وقد شق المصوم عليهم ، فهذا ومحوه أمر آخر برجم الى ماتقدم من الأقسام وإنما الكلام في غيره فنبت أن الوقوف مع العرام أولى . والأخذ بها ي محال الترخص أحرى

فإن قيل عهل الوقوف مع أصل العزيمة من قبيل الواجب أو المندوب على الإطلاق (1^{9 أم} أم تم انقسام ؟

ظلجواب أن ذلك يتبين بتفصيل أحوال المشقات وهي :

المسالة السابعة

ظلشقات التي هي مظانُ التخفيفات في نظر الناظر، على ضربين (أحدها) أن تكون حقيقية وهو معظم ماوقع فيه الترخص؛ كوجود المشقة المرَضية والسفرية، وشبه ذلك مما له سبب مستن واقع (والثانى) أن تكون توهمية مجردة ، بحيث لم يوجد السبب المرحص لأجمله، ولا وجست

⁽¹⁾ يقطع النظر من قوادقها (وأنما الكلام في غيره فلب أن الوفوف مع العزائم أولى) فهو حؤال من يريد الثلبت من الموضوع بأ كماء بالجواب للمواهلي التلصيلات التي يذ كرها ، بعد ماذكر تناصيل كثيرة لم تنخيط بضابط مملوك باليد. فدرت العميد الإصطاء منا الضابط

حكمته (١) وهي المشقة ءو إن وجد منها شيء لكن غير خارج عن مجاري العادات فأما الضرب الأول فإما أن يكون بقاؤه على المزيمة يدخل عليه فسادا لا يطيقه طبعاً أو شرعا، ويكون ذلك محققا، لامظنوناً ولا متوها، أو لا . فإن كان الأول فرجوعه الى الرخصة مطاوب ، ورجع الى القسم الذى لم يقع الكلام فيه ، لأن الرخصــة هنا حق لله . وإن كان الثانى _ وهو أن يكون مظنوناً _ فالظنور تختلف ، والأصل البقاء على أصــل العزيمة . ومتى قوى الظن ضعف مقنضي العزيمة، ومنى ضعف الظن أوى ؛ كالظال (٢٠) أنه غير قادر على الصوم مع وجود المرض الذي مثله يفطر فيه ، ولـكن إما أن يكون ذلت الغلن مســتنداً الى سبب معين ، وهو أنه دخل في الصوم مثلا فلم يعلق الا تمام ،أو الصلاة مثلا فلم يقدر على القيام فقعد ، فهذا هو الأوَّل ، إذ أبس عليه مألا يقدر عليه . و إما أن يكون مستنداً الىسبب مأخوذ (٣) من الكثرة ، والسبب موجود عيناً ، بمنى أن المرض حاضر ومثله لايقدر معه على الصيام ، رلا على الصلاة قائمًا أو على استمال الماء ، عادةً ، من غيرأن بجرب نفسه في شي. من ذلك ، فهذا قد يلحق بما قبله ولا يقوى قوَّته . أما لحوقه به فمن جهة وحود السبب. وأمامفارقته له فمن جهة أن عدم القدرة لم يوجد ^(١) عنده ₄ لانه إنما يظهر عنـــد التلبس (١) أذا لم يوجد السبب فلا توجِد حكمتهِ. فما قائدة ذكره تاوهو لم يدرج فيالتوهمية صورة وجودالسب أملًا مع عدم وجود حكمته ، أو وجودها غير خارجـة عن مجارى المادات. بل تصرها على مألم يتحتق فيه السبب. وهذا متمين ، وإلا كان مثل السفر مم الترفه مَا لَا يَسْحَ فِيهِ ٱلنَّصَرِ وَالْفَطَرُ أَوْ ثَمَا يُخْتَلُكُ فِيهِ . وَلِيسَ كَذَلْكُ (٣) أَلْمَالُ لِنُوهُ الطَّنْوَصَّفَهُ بِاعْتِبَارِ القرسَينِ، وقوله (دخل فالصوم مثلا ظم يطق الاعام فلم يقدر فقمه) أي أنه جرب تفسه في هذه المرض قبل هذا اليومِق الصوم، أو قبل هذه الصلاة في صلاة سابقة، فلم يعلى ، فعيار لذلك عنده فلن قوى في العلاة الحاشرة أو اليوم الحاشر بانه لايقدر . وليس الفرش أنه فعل ذلك في نفس هذا اليوم الصوم أو نفس هذه الصلاة فعير ، لانه مبتلد يكون المعرمجقالامظور البيخل نظم كلامه ، وهو ظاهر ، فقوله (فهذا هو الأول)أي حَكْمه حَكْمة . وقوله (إذ ليس عليه مالاً يقدر عليه). أي ولو بظن قوى كُتْاله (٣) أي مأخوذ أثره ومايترب عليه من كثرة التجارب في هذا السبب الحاصل بالقمل. وتك ل التجادب من محيره ،أو من نفسه في زمن "بعيد لا يتاس عليه، حتى بناير ما قبله (٤) أَى مَفْتَفَى ظَنْ قوى جِأْمَهُ مِنْ تَجْرِبَةً في نفسه، وانحا عند. ظَنْ بسبب كـ شرة التعارب في غيره . أو في نقسه لكن في زمن مفي بعيدا بحدث يحتمل تغير الحال بالسادة . وهو لم يتلبس بها على الوجه الطاوب في الدريمة ، حتى يتبين له قدرته علم وعدم قدرته . فيكون الأولى هنا الأخذ بالدريمة ، الى أن يظهر بعد ماينبني عليه

وأما الضرب الثانى وهو أن تكون توهمية، بحيث لم يوجد السبب ولا الحمكة ، فلا يخلو أن بكون السبب عادة مطردة في أنه يوجد بعد أوْ لا ، فإن كان الأول فلا يخلو أن يوجد أولا ۽ فإن وجد فوقمت الرخصة موقعها ففيه خلاف، أعنى في إجزاء السل بالرخصة لانيجواز الإقدام ابتداه، إذلايسح(١٠) أن يبنى حكم على سبب لم يوجه يعد ، بل لايصح البناء على سبب لم يوجه شرطه و إن وجد السبب وهو المقتضى العكم ؛ فكيف إذا لم يوجد نفس السبب؟ و إنمــا الكلام في نحو الغان أنه تأتبه الحي غداً بنا. على عادته في أدوارها ، فيفطر قبل مجيئها ، وكذلك الطاهر إذا بنت على الفطر ظناً أن حيضتها ستأتى ذلك اليوم. وهذا كله أمر ضعيف جداً . وقد استدل بمن العلماء على صحاهذا الاعتبار في إسقاط الكفارة عنها بقوله تعالى : ﴿ لَوْلا كِتَابُ مِنَ اللهِ سَبَّقِ لَمَسَّكُم فِيما أَخَذْتُمُ عَذَابُ عَظيمٍ) فإن هذا إسقاط للمقوبة للعلم (٢) بأن الننام ستباح لهم . وهـ نما غير ملص فيه ۽ لائن كلامنا فيا يترب على المكلف من الأحكام الشرعية ، وترتب الصداب هنا ليس براجم الى ترنب شرعى ، بل هو أمر المِّي كسائر العقوبات اللاحقة للإنسان من الله تعالى بسبب ذنوبه بمن قوله تعالى : (وما أَصَابَكُمُ مِنْ مُصِيْبَةِ فَبِما كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ)

وأما إن لم يكن السبب عادة مطردة فلا إشكال هنا .

والحاصل من هذا التقسيم أن الظنون والتديرات غير المحققة ، راجعة الى

(1) أى ثلا بجوز الاتدام طبه (۲) على أحد التناسير في الآتّبة، وعدَّ في روح المماني تكلفا فراجعه

قسم التوهات. وهي مختلفة وكذهك أهواه النفوس بإظهائه تراشياه لاحقيقة الحاموات الوقوف مع أصل العزبة إلا في المشقة الحقق الفادحة به فإن الصبر (أن المأ يوقل مالم يود ذلك الى دخل في عتل الانسان أو دين و وحقيقة ذلك أن لايقبر على الصبر، لا أنه لايؤمر بالصبر إلا من يطيقه و فأنت ترى بالاستقراء أن المشقة الفادحة لايلحق بها توهمها به بل حكمها أضمف ، بناه على أن التوهم غير صادق في كثير من الاحوال و فإذا ليست المشقة بحقيقية والمشقة الحقيقية هي العلقة المختوبة والمشقة الحقيقية هي العلقة المؤمنة المختوبة والمشقة المختوبة العب منتهها على الجواز على الغلق الذوم بالأن المظنة لاتستان ما الحكمة ، غيه ند يكون السبب منتهها على الجواز لا المؤل الذوم بالأن المظنة لاتستان ما الحكمة التي هي العلة على كلما، فالأحرى المقتاء مع المشقة مع الحقيقية ليست في الوقوع على وزان واحد و فل يكن بناه الحكم علم استكناً

وأما الراجعة الى أهواء النفرس خصوصاً فإنها صدّ الاولى ۽ إذ قد تمر رأ أن قصد الشارع من وضع الشرائع إخراج النفوس عن أهوائها وهوائدها . فلا تعتبر في شرعية الرخصة بالنسبة الى كل من هو يَت نفسه أمراً . ألا ترى كيف ذمّ الله تمال من اعتذر يما يتملق بأهواء النفوس ليترخص ۽ كتوله مالى : (و مِنهُ مُمْ مَنْ يَشُولُ الْفَنْ في إلا الله الله ين تيس قال : اثنان لى في التخلف عن الفزوء ولا تعتي بينات الاسفر ، فإنى لا أقدر على الصبر عنهن " وقوله تمالى : (وقالم الله ين أيش أشدُ حَراً) الله يه ! ثم

 ⁽١) حق مع المحلة الفاضة ؟ هذا نمير . واضعوسياً في له للعمل التالي أن الرخص الحجورة «اثبت الطلب فيه وهو مافيه المشقة الغادحةالتي يقرل طبها حتل قوله طيهالممالات والسلام (وليس من البر العميام في السفر) فلكيف تكون مطلوبة والصبر طي المورعة أولى؟
 (١) أي الدى وضع الشارع كالسفر

يين المذر الصحيح فى قرله تصالى : (ليسَ على الضَّمَقَا ولا على السَّرَعُى ولا على السَّرَعُى ولا على السَرَعُى ولا على اللَّرَعُى ولا على اللَّرَعُى اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ الْمُنْالِيْ الْمُنْعِلَالِيْمُ الْمُنْالِيْلِلْمُ الْمُنْتِلَالِيْمُ الْمُنْتَالِمُ الْم

نع وضع الشريعة على أن تكون أهواء النفوس تابعة لمتصود الشارع فيها. وقد وسع الله تمالي على العباد فى شهواهم وأحوالهم وتنعاتهم ، على وجه لا يفغى الى مفسدة ، ولا ينقطع بها عند، المحتف إلى مفسدة ، ولا ينقطع بها عند، المحتف إلى مفسدة ، ولا ينقطع بها عند، المحتم إلى المساقاة ، ويفير ذلك مما هو توسمة عليه ، وإن كان فيه مانم فى قاعدة أخرى ، وأحل له ، ورمتاع الله: يا أشياء كثيرة ، فتى جمت نسمال هوى تسجيل الشرعاء مند مخرجا واليه سبيلاً فلم يأته من بابه ، كان هذا هوى شيطانياً واجباً عليه الانفكاك عنه ، كالولع بمعسية من المامى ، فلارخصة له ألبتة ، لأن الرخصة مناهي عنن عنالفة الشرع ، بخلاف الرخص المنقدمة فلم ن ها في الشرع موافقة إذا وزنت بمزانها

فقد تبين من هذا أن مشقة خالفة الدي ، رحمة فيها ألبنة ، والمشقة المقيقية فيها الرخمة بشرطها وإذا لم يوجد شرطها فالأحرى بم بريد براءة خمته وخلاص الدخمة . إلا أن هدف الأحروية تارة شكون من باب النعب ، وتارة تكون من باب الوجوب ، والله أعلم

الموافقات ج ١ _م - ٢٧

ح نسل کے۔

ومن الفرائد في هذه الطريقة ، الاحتياط في اجتناب الرخص - في القدم المتكلم نيه - والحفر من الدخول فيه ، فا به موضع التباس ، وفيه تبشأ خُدع الشيطان ، ومحاولات النفس ، والذهاب في اتباع الهوى على غير مهيم ، ولا جل هذا أوسى شيوخ الصوفية تلامنهم بقرك اتباع الرخص جلة ، وجعاما من أصر لم الأخذ بهزام العلم . وهو أصل صحيح مليح ، مما أظهروا من فوائد هم حهم الله . وإنما برتك من الرخص ما كان مقطوعا به ، أو صار شرداً مطاو بالتعدات ، أوكان ابتدائياً كالماقة (١) والقرض ، لا نه حاجي . وما سوى ذلك فالله أ الى اله ، ته .

ومنها أن يفهم منى الأدلة فى رفع الحرج على مراتبها - فقوله عليه الصلاة والسلام : « إِنَّ اللهُ يُحبُّ أَن تَوْتَى رُحُصُهُ (") » فالرخص التي هى عبوبة ماثبت الطلب فيها » فإنا إذا حلناها على المشقة الفادحة التي قال غير مثلهارسول الله تلكي : ه ليسر من البر السيّام في السفر (") » كان موافقاً لقوله تمالى : (يُريهُ اللهُ يُحكُمُ الشُّر) وقوله تمالى : (يُريهُ اللهُ يَحَمُ السَّر ") وقوله تمالى : (يُريهُ وَلا يُعنَّلُم) في هماقال في الأولى : (وأن تصور مُوا خَبُر " أَلَكُم) اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عند اللهُ اللهُ اللهُ عند اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عند اللهُ اللهُ عند في هذا اللهُ في هذا الطرف في هذا الطرف

 ⁽۱) لاداهی لهذا ناته من الاطلاق الذی قال قیه انه (لا تدریع یترتب علیه وانما ذکر لمرفة آنه اطلاق شرعی لاغیر)

⁽۲) تقلم (سـ۱۲۷)

⁽۱۳) تقدم (س۱۲۲)

مر فصل کے۔

وقد يقال إن الأحد بالمزيمة ليس بأولى من أوجه :

(أحدها (1)) أن أصل العزيمة و إن كان قطعياً فأصل الترخص قطمي أيضاً ۽ فاذا وجدنا المطلنة اعتبرناها، كانت قطعية أو ظنية • فان الشارع قد أجرى الفلن في ترتب الا حكام مجرى القطع . فني ظن وحود سبب الحسكم استحق السبب للاعتبار . فقد قام الدليل القطعي على أن الدلائل الظنية غيرى في فروع الشريعة مجرى الدلائل القطعية .

ولا يقال إن القاطم إذا عارض الفان سقط اعتبار الغلن

لأنا نقول إنماذتك في باب تمارض الأدلة، بحيث يكون أحدها رافعا لحكم الآخر جملة • أما إذا كانا جاريين مجرى العام مع الخاص ، أو المطلق مع المتيد ، فلا • ومسألتنا من هذا النانى لا من الأول ؛ لأثب العرائم واقصة على المكلف بشرط أن لاحرج • فإن كان الحرج صح اعتباره واقتضى العمل بالرخصة

وأيضا فإن غلبة الفلن قد تنسخ حكم القطع السابق بم كا إذا كان الأصل التحريم في الدّى، ثم طرأ سبب محلل ظنى. فاذا غلب على ظن الصائد أن موت الصيد بسبب ضرب الصائد، وان أمكن أن يكون بنسجه أويمين على موته غيره، فالممل على مقتضى الظن صحيح و إنما كان هذا، لأن لأصل و إن كان قطمياً فاستصحابه مع هذا الممارض الظني لا يمكن ؛ إذ لا يصح بقاء القطع بالتحريم مع وجود الظن هذا بل مع الشك و فكداك مانحين فيه و

⁽١) هذا معارض قوجه الأول من الوجوه السنة الن أغامها على ترجيح العرضة . وهذا الوجه لا يغيد ترجيح العرضة . وهذا الوجه لا يغيد ترجيح العرضة الما يغيد كاقال _ أن العزية ليست بأول ، لا نفلة الناطق في وجود مبب الرخصة لا تجامع القطع في العزية الذي كان مناط الترجيح في ذلك الوجه

وحقيقة الأمر أن غلبة الظرلات في القطع المنقدم حكما ، وغلبات الظنون معتبرة. فلتكن معتبرة في الترخص

(والثانى (1)) أن أصل الرخصة وإن كان جزئياً بالاضافة الى عزيمها ، فالملك غير مؤثر ، و إلا ازم أن تقدح فها أمر به بالترخص . بل الجزئى إذا كان مستنى من كلي فهو معتبر في نفسه ، إلا أنه من باب التخصيص العموم ، أو من باب التخييد للاطلاق . وقد مر فى الأصول النقية صحة تخصيص القطعى بالناسي و فهذا أولى (7) و أيضاً إذا كان الحكم الرجوع الى التخصيص يالنانى ، فبذا أولى (7) و أيضاً إذا كان الحكم الرجوع الى التخرم وهو يظفى : دور أصل المعيم وجزياته ـ كاهو مقرو فى موضعه من عذا الكتاب ، الكناب ، فكذلك هنا ، وإلا ازم أن ينخرم بالرخص الأمور بها ، وذلك فاسد ، فكذلك ما أدى اليه

(والثالث (٣)) أن الأدلة على رفع الحرج في همنه الامّة بلفت مبلغ القطع ، كفوله تعالى : (وما جعل عليشكم في الدَّينِ مِنْ حَرَج) وسائر ما يمل على همنذا المعنى كقوله : (يُريدُ اللهُ بُكُمُ الْيُسْرَ ولا يُريدُ بِكُمُ السُّسر) (يُريدُ اللهُ بُكُمُ الْيُسْرَ ولا يُريدُ بَكُمُ السُّسر) (يُريدُ اللهُ أَنْ يُعَلِّى السُّسر) اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ يَنْ حَرَجٍ فِيها فَرضَ اللهُ أَنْ) (وَيَسَمَّ مَنْهُم إِصْرَهُم والأَغْلالُ اللهُ اللهُل

(١) سارش قوجه الثانى فى ترجيح الدريمة - وهو أيضا انما يليد أنه لا ترجيح للمريمة (١٧٤) تخشيص تبلطي يقطي «افان ورود الرخصة مقطوع» أيضا - وقول (وأيضا) بسبى ــ بمد تسليم أن النظر فى الرخصة فى الموجها وهو موضع اجتباد وطن لاقطم سغانالتنضيص فله برجيح الله ولو كان يظفى فى مقابلة محرم نطعى - وقد راعى فى هذا معارضة كل ما سبق فى الوجه الثانى تفصيلاً

⁽٣) وهذا مارنن آتاك وهو أن الادلة جات باوقوف عندحدالامر والنبي بجرداً والصبر على حلوم ومره وان انتهض موجب العربمة أي أن هذا ساوخه الادلة الدالة على التيسير. ورخم الحرج من الامة والامتنان به عليها وهذا أيضا أنما يليسد أن العربمة ليست بأولى كاصل دعواه م أضرب عنه في آخر الدليل عا يتنفى ترجع الرخمة ، ويكون فيه المدعى وزيادة

كَانَتُ عَلَيهم) وقد سمّى هذا الدين الحنيف السمحة لما فيها من التسميل والتيسير. وأيضاً لله المتمال والتيسير. وأيضاً لله المتمال والمتمال المتمالة دوا الطائية المتمال المتمالة والمتمالة وقد المتمالة والمتمالة والمتمالة والمتمالة والمتمالة والمتمالة والمتمالة والمتمالة والمتمالة وقد والمتمالة والم

فإن القطع مع الظن مستويان في الحكم ، و إنما يقع الفرق في التمارض ولا للمرض في اعتبارهما مما همنا . و إذ ذلك لايكون الأخذ بالعزيمة دون الدعمة أولى ، بل قد يقال الأولى الأخذ بالرخصة في لأنها تضمنت حق الله وحق العبد مما . فإن العبادة المأمور بها واقعة لكن على مقتضى الرخصة، لاأنها ساقطة رأساً . بخلاف العزيمة ، فإنها تضمنت حق الله مجرداً ، والله تمالى تحق عن العالمين ، وإنما العبادة راجعة الى حظ العبد في الدنيا والآخرة ، فارحصة أحرى لاجتماع الأخرة ، فارحصة أحرى لاجتماع الأمرين فها

(والرابح (1)) أن مقصودالشارع من مشر وعية الرخصة ، الرفق بالمكلف عن تحمل المشاق ع فالأخذ بها مطلقاً موافقة لقصده . يخلاف الطرف الآخر فإنه مطلقاً موافقة لقصده . يخلاف الطرف الآخر فإنه مظلة الشديد ، والتحف ، والتحق ، المنجى عنه في الآيات با كقوله نمالى : (قُلُ ما أَساً لُكُمُ اللهُ مُر) وفي الترام المشاق تكليف وعسر . وفيها روى عن برائيل : « فر ذيحوا بقرة ما الأجراجم ، ولكن ابن عباس في قصة بقرة بني اسرائيل : « فر ذيحوا بقرة ما الأجراجم ، ولكن شدً دوا فشدد الله عامهم الله وبها عادين : «هَلَكَ المُتنافِدن" » وبهي الله عنه والكن المشاقلون (2) » ، وبهي الله على المنافيات المنافيات المنافيات المنافيات المنافيات المنافيات المنافيات المنافيات المنافقة المنافقة

 ⁽¹⁾ معارض الدوجه الرابع وقوله (بخالاف الطرف الآخر) يتتنبى ترجيح الرخصة فليه
 المعمى وزيادة
 المعمى وزيادة

سمی وریسه (۲) قال الاتوسی ل تضییر(ج ۱ سس ۱۳۶۸) آخرج این جریر بسند صحیح من این عباس رضی انه تمالی منها موقوظ (او ذبحوا آی،بترة[وادوا لا^میر[تهم. ولکن شدوراعلی انفسهم فشدد القطیم) وأشرجه سعید بن منصور لی سلنه عن مکرمة مرفوطارسلا

 ⁽٣) أغرب أحد ومسلم وأيو داود من ابن مسعود

عن التبتُّل وقال: « مَن مُ رَقِبَ عن أُسلَّتي فلَّيس مِني (١)» فسبب مَن عزم على صيام النهار ، وقيام الليلَ ، واعتزال النساء ، الى أنواع الشِّدة التي كانت في الأم ، فخففها الله عليهم بقوله : (ويَضَمّ عنهم إصرَهم والأُغلالَ التي كانت عليهم) ، وقد ترخص رسول الله على بأنواع من الترخص خالياً (٢) و عراً ي ون الناس؛ كالقصر والغطر في السفر ، والصلاة جالساً حين جُموش شقّه ، وكان ـ حنن بدَّن ـ يصلي بالليل في بيته قاعداً، حتى إذا أراد أن بركم قام فرأ شيئًا ثم ركم . وجرى أصحابه رضى الله عنهم ذلك المجرى من غير عتب ولا لوم، كَمَا قَالَ : ﴿ وَلَا يَمْيِبُ مِنْ مَا عَلَى بَمْضَ ﴾. والأدلة في هذا المعنى كثيرة (والخامس (٢٣) أن ترك الترخص مع ظن سببه قد يؤدى الى الانقطاع عن الاستباق الى الخير، والسآمة والمللّ ، والتنفير عن الدخول في العبادة، وكراهية الممل . وترك الدوام. وذلك مدلول عليه في الشريعة بأدلة كثيرة . فإن الانسان إذا توهم التشديد أو مُلب أو قيل له فيه ؛ كره ذلك وملَّه ؛ و ربمــا عجز عنه في بمض الأوقات فانه قد يصبر أحياناً وفي بعض الاحرال، ولا يصبر في بمض. والتكليف دائم فإذا لم ينفرح له من باب الترخص إلا مايرجع الى مسألة تكايف مالا يطاق (٤)، وسد عنه مآسوى ذلك ، عد الشريعة شاقة . وربما ساه ظنه بما تدل عليه دلائل رفع الحرج ،أو انقطع أو عرض له بعض ما يكره شرعاً. وقد قال تعالى: (واعْلَمُوا أَنْ فِيْكُم رَسُولَ اللهِ لَوْ يُطِيثُكُمْ فَي كَنيرِ مِنَ

(١) هذا الجرء هو آخر حديث الثلاثة رهط الدين مألوا عن عبادة رسول افة صلى الله على الله على

⁽۳) اَنَّا ذَكَرَد لاَ تُه لو كان ترخمه بمرأى من الناس فقط لقيل إن ذلك للتصريع، فلا يقومسجة على أن العزيمة لا تفضل الرغمة (۲) معارض للمغامس

⁽¹⁾ اى تُحتيقاً و بظن أوى يلحق به كما سبق في ضابط المسألة السابعة

الأمرِ لَمَيْتُمْ) وقال : (يأيُّها الذينَ آمنوا لاتُعرُّموا طَيِّباتِ ما أَحَلَ اللهُ لَكِم ولا نَسْتَمُوا ﴾ قبل إنها نزلت بسبب تحريم ما أحل الله تشــديداً على النفس، فسمى إعتداء لذلك وفي الحديث: «خذوا من العمل ماتَطيقون وفي الله لن بكلُّ حتى تَمَلُّوا (١) » «وما تُخيّر عليه الصلاة والسلام بين أمرين إلا إختار أيسر ما مالم يكن إنا (٢) والحديث ومهى عن الوصال الله المينتهوا واصل بهم يوماً عميوماً، ثم رأوا الهلال، فقال: «لو تأخّر الشهر أز د تكم (٣٠ كالمنكل لهم حين أبوا أن ينتهوا ، وقال: « لو مُدَّ لنا في الشهر لو اصلتُ وصالاً يدع المتمتَّون تستُّهم (٤) ، وقد قال عدالله بن عمر و سالماص حين كبر الليتني قبلت رخصة رسول الله صلى الله عليه وسلم(٥٠) ؛ وفي الحديث : هذه الحَوْلاء بنت تُتوَيت زعوا أنها لاتنام الليل ، فقالُ عليه الصلاة والسلام: « لا تنام الليل ؟ ؛ خذوا من الصل ما تُطيقون » الحديث (١٩١ فأنكر فعلها كاترى . وحديث إمامة مماذ حين قال له النبي على الله عليه وسلم« أُفَتَانَ ٱنْتَ يَامُعَاذَ ?^(٧)» وقل رجل والله يارسول الله إنى لا تأخر عن صلاة الغُداة من أجل فلان ، مما يُطيل بنا . قال فيا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في موعظة أشدُّ غضباً منه يومشـذ، ثم قل ﴿ إِنَّ مَنْكُمْ مُنفَرٌ مِن «الحديث ا(٨) وحديث المبل المربوط بين ساريتين ، سأل عنه عليه الصلاة والسلام، قالوا حبل لزينب، تصلَّى فإذا كسِلت أرفدَرت أمسكت به.

⁽١) أخرجه في التيسير عن الستة بلفظ(خفوا من الاعمال) وفي رواية الثلاثة والنسائمي (عليكم من الاعمال) وفركاتناً الروايتين (لايمل) • أقول: (لن بمل) رواية • الم (') أَخرجه التره في بلفظ(مالم يكن ءأثما) والبخارى(بين أمرين قط) ومالك(في أمرين)

⁽٣) أغرجه البخاري باختلاف في بمش الالفاظ

⁽¹⁾ عز مدر حدث أخرجه في التبدير عبر الشيخين والترددي بانظ (لو مد لنا الشهر) (٥) أغرجه في التيسير عن الحبة الا الترمذي

⁽٦) أخرجه في التيسير عن عائشة بلفظ (قلت قلانه) ولم يصرح باسمها عن الثلاثة والنسأ في. والتصريح باسمها رواية بأسلم

⁽٧) بمض حديث في تطويل ماذ حين يؤم الناس . أخرجه في التيسير عن الخسة الا الترمدي

⁽٨) سن عديث أحرجه المقاري

فقال: «حُملُوه 1 لَيُصلُّ أحدُ كم نشاطَه فإذا كَمِيلُ أو فَكَرَ قعدُ (أَ) وأشِّ اهذا كثير . فترك الرَّحمة مرح هذا القبيل . ولذلك قال عليه الصلاة والسلام : « ليس من البرُّ الصميامُ (٢) في السَّرَ » فإذا كان كذلك ثبت أن الأخذ بالرَّحمة أول ، وإن سمِّ أنه ليس بأولى ، فاخريّه ليست بأول (٢)

(والسادس (1) أن مراسم الشريعة إن كانت محالفة الهوى ، كا تبين في موضعه من هذا الكتاب ، فإنها أيضاً إنما أتت لمصالح العباد في دنياهم ودينهم. والهوى ليس بمدموم إلا إذا كان مخالفاً لمراسم الشريعة . وليس كلامنا فيسه . فإن كان موافقاً فليس بمذموم . ومسألتنا من هذا ، فإنه إذا نصب لنا الشرع سبباً لرخصة ، وغلب على الفلن ذلك ، فأحملنا مقتضاه وعملنا بالرخصة ، فأبن المبالم الهوى في هذا ? وكما أن (٥) اتباع الرخص بمعدث يسببه المهوى عكداك متضى الأمر والنعى ، كذلك التباع التشديدات وترك الا تخد بالرخص بحدث يسببه المعروج عن مقتضى الأمر والنعى ، وليس أحدهما بأولى من الآخر . والمتبع للأسباب المشروعة في الرخص والعزائم سواء . فإن كانت غلبة الغلن في العزائم معتبرة ، فكذلك في الرخص، وليس أحدهما أجرى من الآخر . ومن فرق بيشها فقد خالف الاجاء . ومن فرق بيشها فقد خالف الاجاء . هذا تقرير هذا العلوف

⁽١) أخرجه البخارىوأبو داود والنسا ئى باختلاف يسير (تبسير)

 ⁽٣) أخل - : أعلى عمومه ليصح دليلا هنا . وفيا سبق حله على أن المراد منه هاكان فيه الشقة النادمة - فكان بلك مناسبا فلطرفين بـ والحديث تقدم (ص. ٣٢٠)

 ⁽٣) سيتول في الوجه السادس (أيس أَحدُم إ بأولى من الآخر) بناء على هذا الوجه الماء منة

⁽٤) هذا معارض لما سبق في السادس

⁽ه) يمارش به مانقدم له في الوجه الحامس من أدلة ترجيح المترقة . الا أنه صرح فيه بالوجهين المتعارضين -كائم يقول :كما ينزمنا هذا يلزمكمهمنه عند التشدد بالاثمند بالمراثم ، كمل منها يحدث يسيمه ما ذكرتم . فما هو جوابكم فهو جوابنا . وأما توله (وليس أحدهم بأولى من الآخر) فهو عين الدعوى فرعها على ماذكره من الاشتراك في الاتوام . وكذا توله

حر فصل ﴾⊶

فا ن قيل : الحاصل بما تقدم إبراد أدلة متعارضة • وذلك وضع إشكال فى المسألة • فهل له مخلص أم لا ؟

قيل نم ، من وجهبن : « أحدها » أن يوكل ذلك الى نظر الجمهد ؛ فا بما أورد هنا استدلال كل فريق ، من غير أن يقم بين الطرفين ترجيح • فيبقى نموقوفاً على الجههد ، حتى يترجح له أحدها ، هللماً ؛ أو يترجح له أحدها في بمض المواضع ، والآخر في بمض المواضع ، أو بحسب الاحوال « والثاني » أن يجمع بين هذا الكلام وما ذكر في كتاب المتاصد في تقرير أنواع المشاق وأحكامها ، فإنه إذا تؤمل الموضعان ظهر فيا بينهما وجه الصواب إن شاء الله . و بالله التوفيق

السأنة الثامئة

كل أمر شاق جعل الشارع فيه للمكاف خرجاً ، فقصد الشارع بذلك المخرج أن يتحراه الممكاف إن شاء عكاجاه في الرخص شرعية المخرج من المشاق . فإذا توخى المكاف الخروج من ذلك على الوجه الذي شرع له ، كان ممتلاً لأمر الشارع ، آخداً بالحزم في أمره ، و إن لم يفعل ذلك وقع (١١) في محظور بن « أحدها » مخالفته لقصد الشارع ، كانت تلك المحالفة في واجب أو معندوب أو مباح . « والثاني » سد أبواب النيسير عليه ، وقتد المخرج عن ذلك المحالفة عن أوجه :

(۱) مثال ذقك أن الشارع جل للزوح أن ينفس كربته الشديدة من الزوجة بتطليقها واحدة ، فيؤدبها بهذا الازعاج الشديد ·سق إذا عرف تونها وراجع نفسه في أن يتعملها أكثر مماكان ، حفظا لمصلحته أيضا ، راجنها . فاذا اشتد كربه تاتياكان له أن يطلق أيضا لذلك . لكنه إذا خالف الطريق الشرعي فطلق ثلاثا أبتها، فقد خالف مارسمه له الشعرع ، وفقد المخرج من ورطته . فلا مظمل له منها . وسيأتي له أمثلة كثيرة

(أحدها) أن الشارع لمّا تقرر أنه جاء بالشريعة لمصالح العباد ، وكانت الأمور المشروعة ابتداء قد يمرق عنها عوائق، من الأمراض والمثاق الخارجة عن المعتاد ، شرع له أيضاً توافع وتكيلات ومخارج ، بها ينزاح عن المكلف تلك المشقات ، حتى يصرير التكليف بالنسبة اليه عاديًّا ومتيسماً . ولولا أنها كذلك لم يكن في شرعها زيادة على الأمور الابتدائية . ومن نظر في التكليفات أدرك هذا بأيسر تأمل. فإذا كان كذلك ۽ فالمكاف في طلب التخنيف أمور أن يطلبه من وجهه المشروع بِلأن ما يَطلب من التخفيف عاصل فيه حالاً وما لا على القطع في الجلة • فاو طلب ذلك من غير هذا الطريق ، لم يكن ماطلب من التخفيف مقطوعًا به ولا مظنونًا ، لاحالاً ولا مآلاً ، لاعلى الجـلة ولا على التفصيل؛ إذ لوكان كفلك لمكانمشر وعاً أيضاً والفرض أنه ليس بمشر وعو فثبت أن طالب التخفيف من غير طريق الشرع لاغرج له (والثاني) أن هذا الطالب إذا طلب التخفيف من الوجه المشروع، فيكفيه في حصول التخفيف طلبه من وجمه ۽ والقصد الى ذلك يُمن وبركة . كما أن من طلبه من غير وجهه المشروع، يكفيه في عدم حصول متصوده شؤم قصده. ويدل على هذا من الكتاب قوله تعالى : ﴿ وَمَن ۚ يَتَّقِ اللَّهُ يَهِمُلُ لَهُ مَخْرَجًا وَ يَرْزُقُهُ مِنْ حَيْثُ لا يَعْتَسِب) ومفهوم الشرط أن من لايتقى الله لابجل له عرجاً . خرَّج إسماعيل القاضي عن سالم بن أبي الجعد قال : جاه رجل من أشجم الى الذي علي فذكر الجهد فقال له الذي علي : ﴿ انْهُبُ فَاصُّهِر ﴾ وكان ابنه أسيراً في أيدى المشركين فأفلت من أيديهم ، فأناه بننيمة ، فأنى الني عليه فَأَخْبِرِهِ ، فَقَالَ له النِّي يَرَاكِيُّهِ « طَيِّبة » فَنْزَلَتَ الآيَة : (وَمَنْ يَدَّقَ اللَّهُ) الآية!

ومن ابن عباس أنه جاءه رجل فقال له إن عمِّ طلَّق امرأته ثلاثاً . فقال : ﴿ إِنَّ عَمَّكَ عَمِي اللَّهُ فأندَمُهُ ، وأماع الشير لمان فلر يجعل له مخرجا» . فقال: أرأيت إِنْ أَحَالُهَا لَهُ رَجِلٌ * فَقَالَ : ﴿ مَنْ كَخَادِعْ يَغْدَعْهُ الله ﴾ وعن الربيع بن خثيم في قوله : (ومَنْ يَتِّق اللهُ كَجْمُلُ لهُ مَغْرَجًا) قال : مِن كل شيء ضاق على الناس. وعن ابن عباس من يتق الله ينجه من كل كرب في الدنيا والآخرة • وقيل: من يتق الله والمصية بجل له مخرجا الى الحلال • وخرَّج الطحاوى (١) عنأْ فِيموسي قال قال رسول الله ﷺ «ثلاثة يَدْءُ ونَ الله فلا ْيستجابُ لهم: رجلٌ أعطى مالَهُ سفيهاً وقد قال الله تمالى (ولا تُتؤتُوا السُّفَهَاء أمْوالَكُمُمْ) ، و رجَلُ " دَايَنَ بِدَيْنِ ولم يُشْهِدْ ، ورجل له امرأة سيئة الخُلق فلا يُطلّقُها » ومعنى هذا أن الله لمَّا أمر بالإشهاد على البيع ؛ وأن لا تُؤتى السفهاء أموالنا حفظاً له ١٠ ٤ وعلَّمنا أن العلاق شرع عند الحاجة اليه ٤ كان النارك لما أرشد. الله الله قد يقم فها يكره ولم يجب دعاؤه لأنه لم يأت الأمر من بابه · والآثار في هذا كثيرة تدل بظواهرها ومفهوماتها على هذا الممنى . وقد روى عن ابن عباس أنه سئل عن رجل طلق امرأته ثلاثا ، فتلا: (إذا طَلتَنتُم النِّساء فَطَلَّهُ وهنَّ لِمدَّتهنَّ _ حقى بلغ: يَجْمُرٌ لَهُ مَخْرَجًا)، وأنت لم تتق الله ، لم أُجِد لك مخرجاً وخرَّج مالك في البلاغات في هذا المني أن رجلاً أني الى عبد الله بن مسعود فقال: إني طلقت امرأتى تمانى تطليقات . فقال ابن مسعود : فماذا قيل لك ؟ قال قيل لى انها قد بانت منى فقال ابن مسعود : صدقوا، من طلَّق كما أمره الله فقد بين الله لَهُ ، ومن لبَس على نفسه لَبساً جعلنا لَبْسه به . لاتلبسوا على أنفسكم وتتحمله عنكم • هو كما تقولون و أمل حكاية أبي يزيد البسطامي حين أراد أن يلمو الله أن يرفر عنه

⁽۱) ورواه الحاكم أيضا

شهوة النساء ، ثم تذكر أن النبي ع لم ينعل ذلك ، فأمسك عنه ، فرفع عنه ذلك حتى كان لايفرق بين المرأة والحمر

(والثالث)أزطالب المخرج من وجهه طالب لما ضمن له الشارع النجح فيه ، وطالبه من غير وجهه قاصد لتمدي طريق الخرج • فكان قاصداً لضد ماطلب ، من حيث صد عرب سبيله و ولا يتأتى من قبل ضد المقصود إلا ضد المقصود -و_هو إذَّ طالب لمدم المخرج. وهذا مقتضى مادات عليه الآيات المذكور فيها الاستهزاء والمكر والخداع ، كقوله : (وَسَكَّرُوا وَمَكَّرَ اللهُ) وقوله (اللهُ يَــُتُهُ زِي 4 بِهم)وقوله : (يُخاد عُونَ اللهُ وَالذِينَ آمنوا . وما يُخاد عُونَ إلا أَنْفُسُهُم وما يشعُر ون) ومنه قوله تمالى :(ومَنْ بِتَمَدُّ حُدُودَ الله فَقَدْ طَلَمَ نَفْسَه) وقوله (فَمَن نَكَثُفًا نُّمَا يِنْكُثُ عَلَى نَفْسه وَمَنْ أُوفِي بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ فَمَـٰ ذُوْتِيهِ أُخْراً عَظِمًا) (مَنْ عَمَلَ صَالِحًا فَلِيَقُسِهِ ومَنْ أَسَاهُ فَعَلَيْهَا) لَى سَوَى ذَلْكُ مَا فَي هذا المدني ۽ وجميعه محتق ، كما تقدم من أن المتعدى على طريق المصاحة المشروع، ساء في ضد تلك المصلحة • وهو المطاوب

(والرابع) أن المصالح التي تقوم بها أحوال السبد لا يعرفها حق معرفتها إلا خالفها وواضعها . وليس لله بد بها عـــلم إلا من بمض الوجوه ؛ والذي بخني عليه منها أكثر من الذي يبدوله . فقد يكون ساعياً في مصلحة نفسه من وجه لا يوصله المها ، أو يوصله البه عاجلا لا آحلا ، أو يوصله البها ناقصة لا كاملة ، أو يكون فيها مفسدة أرَّ بي في الموازنة على المصلحة ، فلا يقوم خيرها فشرُّها • وكم من مديِّر أمراً لايتم له على كاله أصلاً ، ولا يجني منه تمرة أصلا ، وهوممام . شياهد بين المقلاء ، فلهدا بعث الله النبيين مبشرين ومنذرين ، فاذا كان كذلك، فالرجوع الى الوجه الذي وضعه الشبارع رجوع الى وجه مصول

بالجلة فرع من فروع موافقة قصد الشارع أومخالفته و ولمكن سيق لتماقه بالوضم ، في طلب الترخص من وجه لم يؤذن فيه ، أو طلبه في غير ، وضعه . فإن من الأحكام الثابتة عزيمة ما لا تخفيف فيه ولا ترخيص . وقد تقدم منه في أثنه الكتاب في هذاالنوع مائل كثيرة . ومنهامافية ترخيص ، وكل موضمه ترخيص يختص به لايتمدى ، وأيضا فن الأحول اللاحقة للعبد ما يمده مشقة ولا يكون في الشرع كذلك ، فريما ترخص بنير سبب شرعى . ولهذا الأصل فوائد كثيرة في الفتهيات ، كقاعدة المعاملة بنقيض المقصود ، وغيرها من مسائل الحيل ، وماكان محوها

المسألة الناسعة

أسبب الرخص ليست بمقصودة التحصيل الشارع ، ولا مقصودة الرفع ، لأن نلك الأسباب راجعة الى منع انحتام العزائم التحريبية أو اتوجوبية ، و وما أسباب (١٠ لرفع الجاح أو إلمحة (٢٠) ما ليس بمباح . فيلى كل تقدير ، إنما هي موانع لترتب أحكام العزائم مطلقاً . وقد تبين في الموانع أنها غير مقصودة الحمول ولا الزوال للشارع ، وأن من قصد إيقاعها رفعاً لحكم السبب المحرم أو الموجب فنطه غير صحيح ، ومجرى فيه التفصيل المذكور في الشروط (٣٠) ، فكذلك الحركم بالنسبة الي أسباب الرخص، من غير فرق

المساكة الماشرة

اذا فرَّ عنا ⁽¹⁾ على أن الرخصة مباحة بمعنى التخيير بينها و بي*ن* العزيمة ،

⁽١) تنو يم ني السارة ، لا أن مدين قسمال يتنابلان سابقها

⁽٢) أَعَلَ ثُمَا قِبْهِ إِذْ يَدْخَلُ فِيهِ التَرْخُسُ فِي الْمُعْوِياتُ

⁽⁻⁾ في المسألة الثامنة منها

⁽عُ) هذا هو بسط ما أجل في آخر المسألة الرابعة ووعد به هناك

صارت العزيمة منها من الواجب الحيّر؛ إذ صار هذا المترخص ينال له : ان شئت فاحمل العزيمة ، و إن شئت فاعمل بمقتضى الرخصة . وما عمل منهما فهو الذي واقع واجباً في حقه ، على وزان خصال الكفارة . فتخرج العز . في حقه عن أن تكون عز عة

وأما إذا فرَّعنا على أن الإباحة فيها بمنى رفع الحرج، فليست الرحصة معهامن ذلك الباب؛ لأن رفع الحرجلايستازم النخيير . ألا ترى أن رفع الحرج موجود مع الواجب. و إذا كان كذلك تبيَّنَا أن العزيمة على أصلها من الوحوب المميَّن المقصود الشارع. قا ذا ضل المزيمة لم يكن بينه و بين من لاعذر له فرق، لكن المذروفع الحرج عن التارك لها إن اختار لنفسه الانتقال الى الرخصة • وقد تقرر قبلُ أن الشارع إن كان قاصداً لوقوع الرخصة ، فذلك بالقصد الثاني. والمقصود بالقصد الأول هو وقوع العزيمة

والذي يشبه هذه المسألة ، ألحاكم إذا تمينت له في إنذاذ الحكم بيَّنتان ، إحداها في نفس الأمر عادلة موالأخرى غير عادلة . فن المز يمتعليه أن يحكم بما أمر به من أهل المدالة في قوله تمالى : (وأشْهِدُوا ذَوَى عَدْل مِنكم) وقال: (يَمُّنْ رَّ صُوْنَ من الشُّعَدَ م) . فإن حكم بأهل المدالة أصاب أصل العريمة وأجر أجر بن . و إن حكم الأخرى فلا إثم عليه ، المدر وبسدم العلم عافي فس الأمر ، وله أجر في اجتهاده • وينفذ ذلك الحكم على المتحاكين ، كما ينفُذ منتفى الرخصة على المترخصين . فكما لايقال في الحاكم : إنه مخير بين الحكم بالمدل والحكم بمن ليس بدرل _كذلك لايقال هنا : إنه محير مطاقاً بين العزيمة والرخصة فإن قيل : كيف يقال إن شرع الرخص بالقَصدِ الثاني * وقعد *بت قاعدة رفع الحرج مطلقاً (1) بالقصد الأول ع كقوله تعالى : (وما جَــَلُ عَلَيكُم في الدِّبنِ (١) أي بقطع النظر عنخصوص مجل الرخمة . ومعنى الجواب أنه لا يرم من ورود الآية دالة على الحكم استثلالا أن يكون مقصودا بالقصد الأول ، فقد جأت الآية بلما لدة النكاح استقلالاً وهو السكن ، ومع ذلك فالقصد الاول النـــل . فكذا هنا

مَنْ حَرَّج) وجاء بعد تقرير الرخصة : (يُريدُ اللهُ بِكُمُ اللَّهُ مَرَ وَلا يُريدُ بِكُمُ السُّدَرَ) .

قيل : كما يقال إن المنصود بالذكاح النناسل وهو النصد الأوّل، وما سواه من انخاذ السكن ونحوه بالقصد الثانى، مع قوله تصالى : (ومن آياتِهِ أَن خَلَقَ لَـكُمُ مِنْ أَنْشُيكُمْ أَزْواجاً لِلَمْكُنُوا إليها) وقوله : (وَجَعَلَ مِنها زَوْجَها لَيْسَكُنُ إليها).

وأيضاً (1) فإن رفع الجناح نسه عن المترخص تسهيل وتيسبير عليه ، مع كون الصوم أياماً ممدودات ليست بكثيرة، فهو تيسير أيضاً ورفع حرج. وأيضاً وإن الحرج مقصود الشارع في الكليات . فلا تجد كلية شرعية ، كلفاً بهما وفيها حرج كلي أو أكثرى ألبتة ، وهو متنفى قوله : (وما جَملَ عليكُم في الدين مِنْ حَرَج) . وعن نجه في بعض الجزئيات النوادر حرجاً ومشقة ، ولم يشرع فيه رخصة ، تعريفاً بأن اعتناء الشارع إنما هو منصرف الى الكليات . فكذلك نقول في محال الرخص إنها ليست بكليات ، وإنما هي حزئيات ؛ كا تتمدم التنبيه عليه في مسألة الأخذ بالمرجة أو الرخصة .

⁽۱) عود الما الدؤال وترق عليه . أى أنه لا يلزم من وجود رص الحرج في الرخصة أن ككون مقصودة الشارع باقصد التأني لا بالأول ، بدليل أنه تمت رض الحرج ايضاً في بمني الحسائل التي تيها الرخصة والسيولة - في نفسي أصل هز دنها ، كسيام ايام معدودات وأكن من مورداً من شهوداً مثلاً ، في أصل الدرعة هنا أيضاً تيميد ورضر مرح ، وهي مقصودة بالقصد الأول . ١٥ يلزم من حصول رضع الحرج في الرخصة أن تكون بالقصد المثان - ثم نرق عيمانياً نقال (وأيضا التم) أن أن ورضو الحرج موجود في سائر السكليات التي هميرا أمم عرفه مع مواجد في سائر السكليات التي هميرا أمم وعلى المواجد عن المجتم تعالى الأول أيضا . وقوله وشعل الأول أن المرابعة المواجد . وقوله وشعم الأمران الأول التم المواجد و تناسب في المواجد في أصل المواجد في أصل الاكتاب ، فالترق من نهجة تسين كتال ؛ الاعتراض بعد إجالة

فاذاً العزيمة من حيث كانت كلية ً ، هي مقصودة الشارع بالقصد الأول . والحرجُ من حيث هِو جزئي عارض لتلك الكلية ، إن قصده الشارع بالرخصــة فمن جهة القصد الثاني . والله أعلم

السأك الحادية عشرة

إذا اعتبرنا المزائم مع الرخص، وجدنا المزائم مُعلَّدة مع المادات الجارية، والرخص جارية عند انخراق تلك الموائد.

﴿ أَمَا الأُول ﴾ فظاهر ۽ فانا وجدنا الأمر بالصلاة على تمامها في أوقامها ،
و بالصيام في وقته المحدود له أوّلا ، و بالطهارة المائيــة ، على ماجرت به العادة :
من الصحة ، و وجود المقل (١١) ، و الا قامة في الحضر ، و وجود الماء ، وما أشبه
ذلك . وكذلك سائر العادات والعبادات ، كالأمر بستر العورة مطلقاً أو
للصلاة ، والنهي عن أكل الميتة والعم وطم الخذير وغيرها ، إنحا امر بذلك
كاه ونُهي عنه عند وجود مايتاتي به امتثال الأمر واجتذاب النهي ، و وجود
ذلك هو المعتاد على العموم النام أو الأكثر ، ولا إشكال فيه

﴿ وَأَمَا النَّانَى ﴾ فَمَلَومَ أَيْضاً من حيث ُعلَمِ الأُول. فالمرض ، والسفر، وعدم الماء أو الثوب أو الما كول ، مرخص لترك ما أمر بفسله ، أو ضل ما أمر بتركه . وقد مر تفصيل ذلك فبا مر ّ من المسائل . ولمناه تقرير آخر مذكور في مهضمه من كتاب المقاصد بجمد الله

يون الله الله الله الموائد على ضربين : عام ، وخاص . فالعام ماتقام . والخاص كانحراق الدوائد للأولياء إذا عمالا بمتنضاها . فذلك إنما يكون في

⁽١) ثمير ظاهر منا ، لان الكلام في أمور اذا وجيدة انتساريمة، واذا قتدتكانا الرخصة. وليس منها المقل، لا أنه شرط مطلق التكليف . ولذلك لم يذكر مقابلة فيها بعد مع أنه ذكر مقابل فهره .

الاً كارعلى حكم الرخصة فم كانقلاب الماه لبناً ، والرمل سويقاً ، والحجر ذهباً ، وإزال الطعام من السهاء ، أو إخراجه من الأرض ، فيتناول المقدول له ذلك ويستعمله . فإن استعمله له رخصة لاعزيمة . والرخصة _ كما تقدم _ لما كان الأمر الأخذ بها ، شروطاً بأن لا يقصدها ولا يقسب فيها لينال تخفيفها ، كان الأمر فيها كذلك ، إذ كان خالفة قنصد الشارع ، إذ ليس من شأنه أن يترخص ابتداه ، وإنما قصده في التشريع أن سبب الرخصة إن وقع توجه الاذن في مُسبّبه كما مر . فيهنا أولى ؛ لأن خوارق المادات لم توضع لرفع أحكام المبدوية، وإنما وضع لأمر آخر ؛ فكان القصد الى التخفيف من جهها قصداً الها لا إلى ربها . وهذا مناف لوضع المقاصد في التعبد لله تعالى .

وأيضاً فقدذكر فى كتاب المقاصد أن أحكام الشريعة عامة لاخاصة . يمعنى أنها عامة فى كل مكلف ، لاخاصة بيمض المكلفين دون بمض • والحمد لله •

ولا يسترض على هذا الشرط بقصد النبي تلك لا ظهار الخارق كرامة ومعجزة ؛ لأ نه عليه الصلاة والسلام إنما قصد بذلك معنى شرعياً مبرزاً من طلبه حظ النفس. وكذلك نقول إن الولى أن يقصد إظهار الكرامة الخارقة لمنى شرعى لا لحظ نفسه. ويكون هذا القسم خارجاً عن حكم الرخصة بأن يكون بحسب القصد. وعلى هذا الممنى ظهرت كرامات الاولياء الرافين عن الأحوال ، حسبا دل عليه الاستقراء . فأما إذا لم يكن هذا فالشرط معتبر بلا إشكال ، وليس بمختص بالعموم ، بل هو فى الخصوص أولى

فإن قيل : الولى إذا انخرقت له العادة ، فلا فوق بينه و بين صاحب العادة على الجلة . فإن الذي هُبُنُ له الطعام أو الشراب أوغيره من غير سبب عادى ، ما الجلة . فأن الذي هُبُنُ له الطعام أو الشراب أوغيره من غير سبب التكسب العادى . فكا لا يقال في صاحب التكسب العادى إنه في التناول مترخص ، كذلك لا يقال في صاحب انخراق العادة إذ لا فق بينها . وهكذا سائر ما يدخل تحت هذا النمط

فالجواب من وجهين .

(أحدهما) أن الأدلة المتولة دلّت على ترك أمثال هـذه الأشياء لا إيجاباً ، وأحدها) أن الأدلة المتولة دلّت على ترك أمثال هـذه الأشياء لا إيجاباً ، وأحدى غير ذلك ع فإرت النبي تلِكَةً خُرَّ بين الملك والعبودية عافات المعتمد وله عنون أن تتبعه جبال تهامة ذهباً وفضة ، فإ يختر ذلك (٢) . وكان عليه الصلاة والسلام بحباب الدعوة بقوط بوماً فيتضم الى ربه ، في يمون ع من أفي عدمه ويتني عليه ، حتى يمون في الأحكام البشرية العادية ويشبع من البشر ، وكثيراً ما كان عليه الصلاة والسلام أبرى أصحابه من ونشك ، في مواطن مافيه ثقاء في تقوية اليقين ، وكفاية من أزمات الأوقات (٣) ذكان عليه الصلاة والسلام بيت عند ربه يطمه ويسقيه ، ومع ذلك لم يترك التكسب لماشه ومماش أهله . فاذا كانت الخوارق في حقه متأتية ، والطلبات التحسب لماشه ومماش أهله . فاذا كانت الخوارق في حقه متأتية ، والطلبات عضرة له ، حتى قالت عائشة رضى الله عنها : ما أرى الله إلا أيسارع في محواك وكان له الحلاء الله من شرف المنزلة متكمنا منها ، فلم يمول إلا على مجارى وكان له الخلاء ، كان ذلك أصلاً لا همل الخوارق والكرامات عظها ، فا أن

⁽١) روى فى الترغيب والترهيب حديثا طويلا قال فيه إن إسرافبل قال قدى صلى الله هليه وسلم: (أن افة سمم ماذكرت، فيضقى اليك بمفاتيج غزا ثن الارض وأمرنى إن أهرض عليك ان أسير ممك جبال تهامة زمردا ويافتو تا وذهبا وضفة فقلت فان شئت نبيا ملمكا وان شئت سيا عبداً فأوماً اليه جبريل أن تواضع فقال بل نبيا عبداً الاتا) رواء الطهراني باستاد حسن والبهيق في الزهد وغيره

⁽٧) روی الترمدی (این مرض علی آل تجمل لی بطحاء مكة ذهبا فقلت لا یارب اشیع یوما وا بدوع یوما فاذا جست شعرت الیك وذكرتك واذا شبعت شكرتك وحدتك (٣) فالجاری علی عادته حل نفسه علی مجاری العادات مع جسر الحواوق له با مشجود

ماكات تنفرقاله العالمات وتواقيه الكرائت ، لكن ذك في مواطن لتصد مبرأ من طل النفس ، وهو تقوية اليقين عند أصحاب ، وكلايتهم ضرر الازمات الشديدة اللي تحل بهم كنيع الماء مثلا لما اعتدبهم الحال في الحديثية حتى لا يجمع عليهم الشدائد في هذه الاوقات المذينة

لايسارا على ما اقتضـته الخوارق . ولكن لما لم يكن فلك حمّا على الأنبياء ، لم يكن حمّا على الأوليا. ؛ لأنهم الورثة في هذا النوع

(والنالى) أن فائدة الخوارق عندهم تقوية اليقين. ويصحبها الابتلاه الذي هو لازم للتكليف كلها ، وللحكمة بن أجمير في مراتب النميد ، وَحَدَّ كَالَةُ وَكَ لَمُ ما هم عليه ؛ لأنها آيات من آيات الله تعالى برزت على عوم العادات ، وفي يكون لها خصوص في الها نينة ؟ كما قال ابراهم عليه السلام : (ربّ أرف كَنَّ تُحْدِي المَوْتِي اللهَ إلا وكا قال نبينا محد عليه السلام : (ربّ أرف كَنْ أَدُّ مُوسى للخضر: « يَرْحُمُ اللهُ أَنِي مُوسى و وَدِهْ اللهِ صَبَر حق بُنْهُ الله عليها من أحدى الله تعالى علينا من أحدا وها الله عنها عالى علينا من أحدا وها أن ما يعتم الله علينا من أحدا وها أن علينا عنها عالى عليه والمناف والمنتجال بحكم حظوظ النفس كالصدقة الواردة على المحتاج ؛ فهو في التناول والاستجال بحكم عليه وتكسب فرجم الى العربة العامة ، و إن قبل الصدقة فلا ضرر عليه الأنها عليه وقت موضها

وأيضاً فإن القوم علوا أن الله وضع الأسباب والمدببات ، وأجرى الموائد فيها تكليفاً وابتلاه ، و إدخالاً للمكلف عمت قبر الحاجة اليها ، كا وضع له المبادات تكليفاً وابتلاه أيضاً ، فإذا جاءت الخارقة لمائدتها التي وضعت لها كان في ضعنها رفع للشقة التكليف بالكسب ، وتخفيف عنه ، فصار قبوله لها من باب قبول الرخص ، من حيث كانت رفعاً لمشقة التكليف بالكسب وتخفيفا عنه ، فن هنا صار حكمها حكم الرخص ، ومن حيث كانت ابتلاء أيضاً فيها شيء آخر ، وهو أن تناول مقتضاها ميل مال جهها ، ومن شأن أهل العزائم في السلاك عزوب أنفسهم عن غير الله ، كاكانت النم المادية الاكتسابية في السلاك عزوب أنفسهم عن غير الله ، كاكانت النم المادية الاكتسابية

⁽١) رواء البخارىق بأب العلم بللظ (يرحمانة موسى توددنا). . الخ

ابتلا، أيضاً وقد تقرر أن حهة التوسمة على لإطلاق إنما أحدوها مآخذ الرخص ، كا تبين (١) وجهه . فهدا من ذلك القبيل ، فأمل كيم صار قبول مقتضى الخورق رحصة من وجهين ! فلا حل هدا لم يستندوا البا ، ولم يعولوا عليها من هذه الجهة ، بل قباوها واقتبسوا منها مذها من النوائد المهندة لهم عليها من هذه الجهة ، بل قباوها واقتبسوا منها مذها من النوائد المهندة معلى ماهم بسبيله ، وقركوا منها ماسوي ذلك ، إذ كانت مع أنها كرامة وتحفة ، قصمنت تكليفاً (١) وابتلاء

وقد حكى التشيري من هذا المني :

فروى عن أبى الخير البصرى أنه كال سناه داره رجل أسود فتير يأوى الى النارابات ، قال فحمات مى شيئاً وطلبته ، علما وامت عينه على تبنتم وأشار بيده الى الأرض : فرأيت الارض كام اهما عمر بم قل : هات ماممك ا فناولته وهالني أمره وهر بت ، وحكى عن النورى أنه خرج ليلة الى شاطئ وجلة، فنواته وقد وقد فوجه ها وقد له المرق المرق وقال وعزائك لا أجوزُها إلا في فوجه وعن سميد بن يميي البصرى قال . أتيت عبد الرحم ن بن زيد وهو جالس فى ظل ، فقلت له : لو سألت أنه أن يوسع عليك الروق لرجوت أن يملى ، نقال : ركى أعلم عصالح عباده ي ثم أخد حصى من الأرض ثم قال اللهم إن شعل ، فقل اللهم الا شعر في بده ذهب ، فالقاها إلى الشغرة أن يحملها أنت ي فلا خرق الدنيا إلا الآخرة

بل كان منهم من استماذ منها ومن طلاما ، والتشوف اليها ، كا يحكي هن أم يزيد البسطامي . ومنهم من استوت عنده مع غيرها من المادات ، من حيث

 ⁽۱) أى لى المسألة الاولى
 (۲) كما يؤخذ من كمارم عبد الرحن بن زيد الاكن (لاخير في الدنيا الا الآخرة) فا
 حصل من التحلة يتضمن تسكلها جديدا في القمرف فيه واستهاله

شاهد خروج الجميع من تحت يد المتة ، واردة من جهة مجرد الاينمام فالمادة في نظر هؤلاء خوارق للعادات. فكيف يتشدوف الى خارقة ؟ ومن يبن يديه ومن خلفه ، ومن فوقه ومن تحته مثلهًا . مع أن مالديه مثها أم في تحقيق العبودية كما مرّ في الشواهد. وعدّوا من ركن اليها مستدرّجاً ، من حيث كانت ابتلاء كمن جية كرنها آية أو نعمة

حكى التشيرى عن أبي العباس الشرقي ، قتل : كنا مع أبي تراب النخشي في طريق مكة ، فعدل عن الطريق الى تاحية ، فقال له يعض أصحابنا : أنا عاصات . فضرب برجله الارض ، فاذا عين ماء زلال : فقال الفتى : أحب أن أشربه بقدح . فضرب بيده الى الأرض فناوله قدحا من زجاج أبيض ، كأحسن ما رأيت . فشرب وسقانا ، وما زال القدح ممنا الى مكه . فقال في تراب يوما : مايقول أصحابك في هذه الانوو التي يكرم الله بها عباده ع فقلت : مارأيت أحداً إلا وهو يهون بها . فقال: من لا يؤمن بها فقد كفر ؛ إنما سألتك من طريق الانحوال . فقلت : ما أعرف لم قولا فيه . فقال: بل قد زعم من طريق الانحوال . فقلت : ما أعرف لم قولا فيه . فقال: بل قد زعم أصحابك أنها خدع من الحق . وليس الامر كذلك ؛ إنما الخدع في حال السكون اليها . فأما من لم يقدح ذلك وليس الامر كذلك ؛ إنما الخدي في حال السكون اليها . فأما من لم يقدر خلك وليس الامر كذلك ؛ إنما الخدي في حال السكون

وهذا كأنه يدلك على ماتقلم من كونها في حكم الرخصة ، الأفي حكم العزيمة. فليتغطن لهذا المدى فيها إي فا نه أصل يتبنى عليه فيها مسئل : منها أنها من جالة الأحوال العارضة القوم ، والأحوال من حيث هي أحوال الانطلب بالنصد ، ولا تعبد من المقامات ؛ ولا هي مد دردة في النهايات ، ولا هي دليل على ان صاحبها بالغ مبلغ التربية والهماية، والانتصاب للإفادة . كا أن المناتم في الجهاد الاتعد من مقاصد الجهاد الأصلية ، ولا هي دليل على باوغ النهاية ، والله أعلم

فهرس الجزء الاول من الموافقات وشرح

۴ مقلامة الشارح ﴿ النه مِن مكتاب المافات ﴾

بيان وسائل الاجتهاد فالشريعة القديمة ، وبيمان نواحى النقص به مدالحاجة لتدوين تلاسائل اتى أكلها الشاطبي في النني سبب باسم (أصول الفقه) مقارنة بعن عدم تداول الكمتاب حاريقة . كتاب الموافقات وكتب الأصول الشارح في خدمته .

١٩ خطبة المؤلف

﴿وَفِيهَا تَقْسَمِ الكَتَابِ الى خَسَةَ اقسام ﴾ (١) المقدمات (٣) الاحكام (٣) المقاصد (٤) الأدلة (٥) الاجتماد

القسم الاول المقدمات

﴿ وفيه تلاث عشرة مقدمة ﴾

٢٩ ﴿ المقدمة الأولى ﴾:
 ٢٩ ﴿ المقدمة الثانية ﴿
 ٢٩ ﴿ المقدمة قطية كانت أو عارية الأدلة أو القواعد) _ وفيها بيان _ قطعية > « عقلية كانت أو عارية معنى الحفظ في قوله تعالى (إنا تحق ل أو سمعية » ﴿ المقدمة الثالثة ﴾ راننا الذكر وإنا له لحافظون) _ وها ﴿ المقدمة الثالثة ﴾

_

« الأدلة السمعية لا تفيد القطم بآحادها » « لتوقفها على مقدمات طنية . وإنما يحصل » « القطم إذا

تكون من مجموعها ما يشبه التواثر المدنوى

المعنوى __ وبيان أنه لولا هذا ما حصل

العلم يوجوب القواعد الخس ، وحجية الإجماع والخبر والقياس ــ

٣٩ (فصل) وينبنى على هذا أن كل أصل لميشهد له نص ممين ولكن أخذ ممناه من أدلة الشرع وهو صحيح

كالمصالح المرسلة، والاستحسان ٤١ (فصل) ولما غفل بمض الأصوليين

عن هذا الطريق ذهبوا الى أن حجية المرابعة المرابع

﴿ القدمة الرائمة ﴾ أاتالا ندما انت

كل مسألة لاينبنىءايها فروع فقهية فوضعها في أصول الفقه عادية . مكذا استحر ما المقد

وكذلك كل مسألة ينبني عليها فته ولكنها من مباحث علم آخر (لكنها من مباحث علم آخر

المحمَّة (فصل) وكذلك كل مُسألة ينبني ٦٩ عليها فقه ولاينبني علىالخلاف فيها

مه خلاف في عمل بل في اعتقاد ﴿ المقدمة الخامسة ﴾

الاشتقال بالمباحث النظرية التى ليس لها تمرة عملية مذموم شرعاً

ليس لها تمرة عملية مدموم شرعا ورأى المؤلف في القدر المطلوب من علم النفسير والعلوم الكونية ومناقشة الشارح له في هذا

﴿ المقدمة السادسة ﴾

فى بيان هدى الشريمة فى التعليم وأن التممق فى التعاريف والادلة والبعد بهما عن مدارك الجمهورليس

من هدى الرسول ولا السلف الصالح ح للقدمة السابعة ﴾

العلم ليس مقصوداً لذاته بل العمل به ي حتى العلم بالله تسالى لافضل فيه بدون العمل به وهو الايمان – وتأويل أدلة نضل العلم – ٧٢ (فصل) فيا يقصد من العلم وراء

العمل ، وأن منه ما يصبح قصده

وما لا *(القدمة الثامنة)*

مراتب العلم ثلاث : علم تقليدي ،

صفيعة وعلم استدلالي موعلم تعقيق راسخ وهذا هو المطاوب شرعاً وبيان أن النوع الثالث هو الذي يبعث على العمل، ويعصم عن الزلل؛ ١٧٨ بيان من هو أهل للنظر في هذا إلا لعناد أو غفلة ٧٦ (فصل) وتحقيق هذه المرتبة أنها نور وخشوع باطنى * (المقدمة التاسعة)* أقسام العلم ثلاثة : ماهو من صلب العلم ، وما هو من ملح العلم ، وماليس من صلبه ولا من ملحه ٧٧ عليك بالقسم الأول وهو ماكان قطعياً . وله خواص ثلاث : العموم ، والثبات. وكونه حاكما لامحكومًا [٦] ﴿ المقدمة الحادية عشرة)* ٧٩ لاتستكثر من التسم الثاني وهو الظنيات الى لاتمارض القاطع ولكن لأيجتمع فيها تلك الخواص ٨٠ أمثلة هذا التسم وفيها ذكرى لمن يمى عره في تتبع القشور 00 إياك والقسم الثالث . وهوالوهميات

التي تمادي العاوم الثابتة ومنه

مذهب الباطنية وأحل السقطة. ٨٦ (فصل) وقد يعرض القسم الأول أن يعد من الثاني أو الثالث الكتاب

(المقدمة الماشرة)

المقل تابع النقل في الأحكام الشرعية عوالتوفيق بينهذ القاعدة وبين الممل بالقياس، والفرق بان ما ريده وبان مذهب أعل الغااهر ٩٠ بحث طريف في قوله عليه الصلاة والسلام . (لا يقضى القاضي وهو غضبان)

المطلوب من المكاف تملمه هو ما دلت عليه الادلة الشرعية الى ستبين في كتاب الادلة

٩٩ ﴿ القدمة الثانية عشرة ﴾ لابد المارمن معلم ، ولا بد في المعلم أن يكون متحققاً بالعلم

٩٣ (فصل في بيان عـ الامات العالم إ المتحقق بالملم . وهي ثلاث :) الممل عا عمل ، وملازمة الشيوخ ، والتأدب معهم

٩٥ وجه التشنيع على ابن حزم ٩٩ (فصل) طريق أخمد العلم إما المشافهة ،أو المطالعة . والا ولى أننم ومازم في الثانية شيثان : تحرى كتب أ المتقدمين والاستعانة بالملماء في

فهم اصطلاحات العلم . ٩٩ ﴿ المقدمة الثالثة عُشرة ﴾

كل معنى لايستقيم مع الأصول الشرعية أو القواعد المقلية لايعتمد

القسم الأول الأحكام التكليفة

والكراهة، والوجوب والحرمة

٠٠٠ الائملة:

1.9

العسم الثائي كتاب الاحتكام

﴿ والاحكام قسان تكليفية، ووضعية ﴾

وفي خسة انواع : الاباحة، والندب الترك فلأمور .

يمراعاة الخلاف

وقد نظم المؤلف مسائلها كلها في سلملة وأحدةوم الأشعشرة مسألة ١١٧ قيا يعارض ذلك من الأولة عسلى

من ذلك الخطأ في فهم قوله تمالى (ولن يجدل الله للسكافرين على المؤمندين مبيلا) وقوله تعمالي (والوالدات برضعن) وقوله تعالى (ليس على الذين آمنــوا وعمـاوا الصالحات جناح فيما طعموا) ومن

ذلك التنطع بأخد النصوص على عومها ولو أُدت الى الحرج والقاء

المصالح الموسلة . ۱۰۷ ومن ذلك مسألتان جرت وبهما

مكاتبة بين المؤلف وبمض الشيوخ احداها في حكم الانسلاخ عن الأموال اذاكانت تشغل الخاطر في الصلاة. والثانية في حكم الورع

﴿ السالة الأولى ﴾ المباح ليس مطاوب الفعمل ولا مطاوب الترك. أما كونه ليس مطاوب

ولذاتها، وأن حلالها حساب، وذم إ١٣٨ (فصل) في أدلة المسألة ﴿ المسألة الثالثة ﴾ المباح يعتبر بم هو خادم له ﴿ المسألة الرابسة ﴾ 124 « فى الفرق بين المباح يمعنى الحير فيه، والمباح ، « بمعنى مالا حرج فيه ، وأن الأول له كلى مطلوب، هوالثاني شبيه باتباع الموى المفموم» ﴿ المسألة الخامسة ﴾ 187

 المباح باطلاقیه انما یوصف بکوته ساحاً و اذااعتبرفيه حظ المكلف فتعله

﴿ السألة السادمة ﴾

« الا حكام التكليفية إنماتنعلق بالأنمال المقصودة أوالمقصر دسبيها

﴿ المالة السابسة ﴾

« تتميم لما تقام في المسألة الثانية ، وبيان أن كل مندوب خادم الواجب» (فصل) والكروه خارج

طلب ترك المباح: كنم الدنيا المراب عنها

الفراغ عن العمل النافع ، وتورع ١٤٠ السلف عن بعض الباحات، ومدر الزهد الخ. وتأويل فلك كله

۱۲۶ (فصه ل) وأما كونه ليس مطهاوب الفعل وفيه الرد على مذهب الكمى في أن الباح واجب

١٣٦ وضع أشكال على مجموع طرف المسألة أو دفعه بتمهيد للمسألة الثانية

١٣٠ ﴿ المالة الثانية ﴾ الآثمال نختلف أحكامها بالكلية والجزئية فالمباح بشخصيته لايكون مباحاً بكليته ، بلاما مطلوبالفعل

وجوبا أو ندبا _ و إما مطاوبالنزك م ١٤٩ تحريما أو كراهة .. وأمثلة فلك ١٣٢ (فصل) والندوب بشخصه واجب

١٥١ (فصل) والمكروه بجزئيته حرام بكليته ۱۳۳ (فصل) والواجب بشخصه فرض

بنوعه اي أشدوجوبا ١٣٦ (فصل) في شبه من قال إن الأفعال لإتختلف أحكامها بالكلمية والجزئية أ١٥٢

للمنوع .وبعض .الواجبات خادمة ما ١٦٤ ﴿ فَصَلَ) في التمثيل لهذه المرتبة لبعض، والمنوعات كذلك منه. ا ما هو منفق عليه ، وما هو مختلف فىه ﴿ المسألة الثامنية ﴾ ١٦٦ (فصل) في الأوجه المانمة منعد مرتبة المفو زائدة على الأحكام « تأخير الواجب الموسم عن أول ِ الخسة وقته على و لازم فيه ولا عنب ». (فصل في ضوا بط هده المرتبة والجواب عما يعارض فلل من الفره ع ١٦٨ ﴿ السَّاء الحادية عشرة ﴾ الفتهية ، ومن طلب المسارعــة الى ١٧٦ الخيرات. « طلب الكفرية ليس متوجهاً الى جميد المكافين ٥ ﴿ بِل لَي مِن فيه ﴿ السألة التاسعة ﴾ أهلية القياء به ومناقشية الشارح الحقوق الوجية إما محدودة ، أو إ للمؤلف في هدا الرأى غير محدودة _ والأولى تترتب ١٧٩ (فصل) في تفصيل هذا النظر فى الدمــة « ولا تسقط بخروج ببيان اختلاف الغرائز والأهليات الوقت ، والثانية بخلاف ذلك ، في الناس ، و وجوب تو زيم الاعمال (فصل) ويرجع القسم الأول في المسلمين على هذه القاعدة _ وهو الى الواجبات الميذية ، والثاني الى بحث قيم في التربية والاجتماع _ الكفائية . ﴿ الماله الثانية عشرة ﴾ 141 ١٦١ ﴿ المسأألة الماشرة كه و المباح اذا عارضته مفسدة طارثة هل ، ترفع حكم الأباحة عنه ٢٠ هل هناك مرتبة بين الحلال والحرام خارجةعن الأحكام الخسة . اسمها _ والجواب بالتفصيل بين المباح مرتبة الطواء الضروري والحاجي وغيرهما

« في الفرق بين الواقع والمتوقع من ﴿ المسالة النالثة عشرة ﴾ 174 مواقع الماحه القسم الثاني الاحكام الوضعية MV « وهي خسة أنواع أيضاً » ﴿ النوع الاول السبب ﴾ وضم أسبلما ، وفيه أربع عشرة مسألة__ 190 ﴿ السالة الخامسة ﴾ ﴿ المسألة الاولى ﴾ والمكلفأن يترك النظر للسببات وله أن يلتفت البها »_أما الاول « في تقسم السبب والشرط والمانم إلى ما هو داخل ۽ ۾ في مقدور 📗 فيدل عليه المسكلف وماهو خارج عنه » وأمثلة (١٩٨ (فصل) وإماأن للكلف القصد إلى المسبب ... ﴿ السألة الثانية ﴾ ٢٠١ ﴿ المالة السادسة ﴾ ه مشروعية الاسباب لا تستلزم في مراتب الدخول في الأسباب: مشم وعية » « السدات » أما قصد السببات بالأسباب فله ١٩٣ ﴿ المسألة الثالثة ﴾ ثلاث مراتب ... و لا يازم عند مياشرة الاسباب، ٢٠٧ (فصل او ترك الالتفات للاسباب تصد السببات ، له ثلاث مراتب أيضا. ١٩٤ ﴿ المسالة الرابعة ﴾ ٧٠٥ ﴿ السَّالة السامة ﴾ لاتطلب من المكلف ترك الاسباب السبيات مقصودة للشارع من

المباحة _ وفها تحقيق نفيس لمسألة | ٢٧٣ فصل (ومنها) أن كثرة مراعاة المسبب تفتح عمل الشيطان، وأن التوكل بالتفصيل _ التوسط في ذلك أسلم ﴿ المسئلة النامنة ﴾ ٣٣٦ فصل (ومنها) أن تارك النظ للسبب أعلى درجة يناب المكلف أو يؤاخذ بماتسبب ٧٢٧ ﴿ المسألة العاشرة مُع عن فعله ولو لم يقصده في الأمور التي تلبني على النظر ٢١٤ - ﴿ المسألة التاسمة ﴾ للسمنات فالامورالتي ننبني على اعتبارالسبب (٢٢٨ ــ (فنها) بعث داعية المكلف إلى الإقدام على الحسنة والالصراف وحده وصرف النظر عن المسبب (فنها) أن المكلف اذا قصد رفع عن السيئة . السبب بعد استكال السبب كان وهنا كلات للغز إلى في آثار الحسنة قصده لغواً وهذا بحث في حكر نض السيئة . المادات ، وتفرقه دقيقة بين أخذ منصل ومنها) دفع بمض اشكالات السبب عل أنه ليس بسبب ، ومن ردى الشريعة وفيه نصر مذهب أبي هاشم في أن أخذه على أنه سبب لاينتج • الخروج من الأرض المنصوبة فيه ٢١٦ فصل (ومنها) أن صرف النظر طاعة ومعصية . عن السبب أقرب إلى الاخلاص وتطبيق فروع أخرى مهمة . والتوكل ... الخ فصل (ومنها) أنه ادعى للمناية | ٧٣٢ _ فصل (ومنها)أن المسبيات علامة على صحة الأسباب أو فسادها بالسيب وفيه تطبيقات ٢٢٢ - فصل (ومنها)أنه ريح للنفس ا ٢٣٠٠ عصل (ومنها) أن النظر إلى مفرح للقلب من تعب الدنيا .

السبب شرع لاجلها ، وما يسلم أن السبب لم يشرع لاجلها ، ومايشتبه ٢٣٤ فصل في الجواب عن تعارض فيه ، وهنا اشكالات على القديم الثاني والجواب عنها اجمالا: ٧٥٠ ﴿ المسالة الثالثة عشرة ﴾ اذا تخلفت حكمة السيب لمدم قبول الحل لها ارتفات مشروعيته : واذا تخلفت لامر خارجي فيل تؤثرني

محل احتماد ، وفيه أدلة من الطرفين وفيها الحواب التفصيلي عن بعض المسائل المذكورة في المسالة الثالثة

٢٤٧ (فصل) اذا نظر الى هذا المسائل ٢٥٥ (فصل) في الجواب عن باقي ٢٥٧ (فصل) في حكم القسم الثالث

ما كان ملائما أو منافراً للطبع من ٢٥٨ ﴿ المسألة الرابعة عشرة ﴾ ××× ﴿ المسالة الثانية عشرة ﴾ واذا قصد المكلف لامل السبب المنوع مايتبعه » « من المصلحة عومل بنقيض قصده . بخلاف.

المسببات العامة أدعى للرجاء أو الخوف

هاتين المسالتين، وبيان الصافط بمسائل من النكاح والعلاق والعنق الذى رجح العمل باحد النظرين تارة ، وبالآخر تارة أخرى ۲۳۷ فصل وقد يتمارض هذان الاصلان ع المحتبد ۲۳۷ ﴿ السانة الحادية عسرة ﴾

الاسماب المتمر وعةلا تؤدى مذاتها مشر وعيته ؟ الى مفسدة والاسباب المنوعة لا تؤدى بذاتم إلى مصلحة وأمثلة ذاك ٧٤١ (فصل)في حلمسائل طبيقا ع هذا الأصل

من جهة النسبب اختلف الحكم المسائل المذكورة فبحتاج الى ترجيح المجتهد ٧٤٣ (فصل)المراد بالصالح والمفاسد من قيم المسالة الثابية عشرة ، وهو ما كانت كذلك في نظر الشرع : لا المشتبه فيه

> السببات من حيث العلم بقصد الشارع لله بالانسان ثلابة أقساء مايمإ ان

_ التكليف ، كالمقل والإيمان « ما اذا قصد السبب نفسه » ٢٦٢ (النوع الثاني الشروط) ٢٧٨ ﴿ المسألة الخامسة > _ وفيه عالى مسائل _ ه لايكن السبب في وقوع السبب ٧٦٧ ﴿ المسألة الأولى ﴾ بل لايد من حصول الشرط» وتا يل ما يخالف ذلك من الفروع -« في تعقيدي مدنى الشرط على اصطلاح هذا الكتاب » مقارنة الهري ﴿ المَالَة المادسة ﴾ الشارح له بالاصطلاح المشهور الخطاب بالشروط إما وضعى أو ﴿ السالة الثانية ﴾ تكاين ، ﴿ المسألة السابعة ﴾ د في تعريف السبب والعلة والمانع \ ٢٧٤ على اصطلاح هذا الكتاب» هلايجوز النحيل لاسقاط حسكم كالمك السبب بغمل شرط ، ﴿ أُو تُرَكُهُ ﴾ م المسألة الثالثة ﴾ ويبطل بها السبب ٢ .. تفصيل ، ه الشروط ثلاثة أقسام: عقلية وعادية وشرعيسة » « والقصود وتردد . الشرعية » ﴿ المسألة الثامنة ﴾ YAY ٧٧٧ ﴿ السَّأَلَةُ الرَّابِعَ ﴾ « الشرط إمّا ملائم لقصود الشارع، أو مناف ، أولا ولا » « الشرط صفة المشروط ومكل له ، لاجزه منه » _ ودفع إشكال ٢٧٥ ﴿ النوع الثالث الموانع ﴾ _ وفيه ثلاث مسائل -

بيعض الشروط التي هي عمامة في

